



كلية الدراسات العليا  
جامعة القدس

نموذج العدالة والتنمية في تركيا في الحكم وإمكانية نقل التجربة إلى مصر

غفران عليان سعد زامل

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ-2018م

# نموذج العدالة والتنمية في تركيا في الحكم وإمكانية نقل التجربة إلى مصر

إعداد:

غفران عليان سعد زامل

بكالوريوس اقتصاد وعلوم إدارية من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين

إشراف: د. عوض منصور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية - فرع الدراسات العربية من المعهد الإقليمي في / عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس / أبو ديس



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد الدراسات الإقليمية / برنامج الدراسات العربية

إجازة الرسالة

نموذج العدالة والتنمية في تركيا في الحكم وإمكانية نقل التجربة إلى مصر

اسم الطالبة: غفران عليان سعد زامل

الرقم الجامعي: 21312601

المشرف: د. عوض منصور

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018 /12/22 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عوض منصور  
التوقيع: .....
2. ممتحنا داخليا: د. معتصم الناصر  
التوقيع: .....
3. ممتحنا خارجيا: د. رائد نعيرات  
التوقيع: .....

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

## الإهداء

إلى الشعوب العربية أداة التغيير الحاملة بالحرية والعدالة الناظرة إلى غد أفضل تسوده الديمقراطية  
إلى أرواح الشهداء الأبطال الحقيقيون الذين مضوا على درب التغيير من أجل أن تحيا أمتهم حياة كريمة  
إلى أجمل أحلامي وربيع عمري خطيبي الأسير حسن سلامة الذي كان له الفضل الكبير بعد الله في  
تشجيعي لإتمام دراستي متمنية له ولكل أسرانا الفرج القريب والعاجل  
إلى من احتضنوني برعايتهم وحبهم والدتي الحبيبة بآرك الله في عمرها وعائلتي جميعا

الباحثة: غفران زامل

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: غفران زامل.....

غفران عليان سعد زامل

التاريخ: 22/12/2018

## الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أكرمني بالتوفيق لإتمام هذا البحث، وهيئ لي الأسباب من أجل إنجاز هذا البحث المتواضع، لذا فإنني بداية أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير للدكتور المشرف على رسالتي الدكتور عوض منصور والذي لم يدخر جهدا من أجل مساعدتي بإرشاداته السديدة، ونصائحه وملاحظته القيمة حتى أتممت هذا البحث.

وكذلك أتقدم بالشكر إلى الدكتورة آمنة بدران رئيسة قسم الدراسات الإقليمية، والشكر والعرفان أيضا إلى الأساتذة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدني من الأصدقاء والإخوان فبارك الله فيهم جميعا.

وفقني الله وإياكم لما يحبه ويرضاه

الباحثة: غفران زامل

## فهرس المحتويات

الإهداء	د.....
إقرار:	أ.....
الشكر والعران	ب.....
فهرس المحتويات	ج.....
ملخص	ح.....
Abstract	ي.....
الفصل الأول	1.....
الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)	1.....
الفصل الاول	2.....
1.2 مشكلة الدراسة	6.....
1.3 مبررات الدراسة	6.....
1.4 أهمية الدراسة	7.....
1.5 أهداف الدراسة	7.....
1.6 أسئلة الدراسة	8.....
1.7 فرضيات الدراسة	8.....
1.8 منهجية الدراسة	8.....
1.8 حدود الدراسة	9.....
الفصل الثاني	10.....
الإطار النظري والدراسات السابقة	10.....
2.1 اقتراب تحليل النظم-اقتراب ايستون	10.....
2.2 دواعي استخدام هذا الاقتراب	14.....
2.3 الدراسات السابقة والأدبيات	18.....

23.....	الفصل الثالث
23.....	أهمية الموقع الجغرافي والدور الاستراتيجي
23.....	3.1 تركيا
23.....	3.1.1 اعتبارات الموقع الجغرافي والبعد الثقافي:
23.....	3.1.2 السعي لمكانة إستراتيجية على المستويين الدولية والإقليمية وتداعياتها على حكم
27.....	العسكر على النظام السياسي تحديدا المؤسسة السياسية:
27.....	3.1.2.1 هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونشأة الجمهورية ذات معالم
27.....	سياسية وثقافية وقانونية غربية بقيادة كمال أتاتورك:
34.....	3.1.2.2 مرحلة الحرب الباردة:
37.....	3.1.2.3 انهيار الاتحاد السوفيتي 1990 حتى الثورات العربية 2011:
55.....	3.1.3 تركيا والثورات العربية 2011-2016:
59.....	3.2 مصر:
59.....	3.2.1 اعتبارات الموقع الجغرافي والبعد الثقافي:
59.....	3.2.2 السعي لمكانة استراتيجية على المستويين الدولية والإقليمية وتداعياتها على حكم
63.....	المؤسسة السياسية:
63.....	3.2.2.1 ثورة الضباط الأحرار 1952 والتحول من الحكم الملكي إلى الجمهوري حتى
63.....	حرب 1967:
67.....	3.2.2.2 حرب 1973 حتى نهاية الحرب الباردة 1990:
71.....	3.2.3 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الثورات العربية 2013:
72.....	3.2.3.1 السلوك السياسي الخارجي المصري خلال وبعد الحرب على العراق 1990:
72.....	3.2.3.2 السلوك السياسي الخارجي المصري بعد مؤتمر عملية السلام في مدريد 1991:
73.....	
75.....	3.2.3.3 السلوك السياسي الخارجي المصري بعد الحرب على العراق 2003:



3.2.4 التحولات في السياسة الخارجية المصرية منذ الثورات العربية 2011 حتى العام	76
3.2.4.1 فترة حكم الرئيس محمد مرسي 2012 - حتى الانقلاب العسكري 2013:....	79
3.2.4.2 الانقلاب العسكري 2013:.....	83
3.3 تحليل المكانة الإقليمية لكل من تركيا ومصر حسب اقتراب ايستون .....	88
3.4 استنتاجات الفصل الثالث .....	92
<b>الفصل الرابع .....</b>	<b>95</b>
<b>المؤسسة العسكرية والنظام السياسي .....</b>	<b>95</b>
4.1 تركيا .....	95
4.1.1 التحول من النظام السلطنة إلى الجمهورية (1923-1938):.....	95
4.1.2 مرحلة الحرب العالمية الثانية وتداعيات التحالف مع المعسكر الغربي:.....	98
4.1.2.1 الدور الأمريكي خلال المرحلة 1939-1952:.....	98
4.1.2.2 التحالف مع الحلف الأطلسي "الناتو": .....	100
4.1.3 مرحلة نجم الدين أريكان والتطورات السياسية حتى وصول أوزال للحكم:.....	108
4.1.4 مرحلة تورغت أوزال 1983-1991:.....	113
4.1.5 مرحلة حزب العدالة والتنمية منذ 2002 حتى 2016:.....	115
4.2 المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر .....	120
4.2.1 التحول من النظام الملكي إلى الجمهوري وعهد عبد الناصر حتى 1970:.....	121
4.2.1.1 ثورة 1952 ونظام عبد الناصر حتى العام 1970:.....	122
4.2.2 فترة رئاسة السادات 1970-1981:.....	126
4.2.3 فترة رئاسة حسني مبارك 1981-2011:.....	130
4.2.4 مرحلة حكم محمد مرسي 2012 حتى الانقلاب 2013:.....	138
4.2.4.1 الثورة المصرية 2011 حتى تسلم المجلس العسكري الحكم خلال المرحلة الانتقالية:.....	138

141.....	4.2.4.2 فترة رئاسة محمد مرسي 2012 حتى الانقلاب العسكري 3 /6/ 2013:
145.....	4.2.5 فترة حكم عبد الفتاح السيسي 2013-2016:
150.....	4.3 تحليل المؤسسة العسكرية لكل من تركيا ومصر حسب اقتراب ايستون.....
155.....	4.4 استنتاجات الفصل الرابع .....
<b>157.....</b>	<b>الفصل الخامس.....</b>
<b>157.....</b>	<b>الحركة الإسلامية في تركيا ومصر .....</b>
157.....	5.1 الحركة الإسلامية في تركيا .....
157.....	5.1.1 مرحلة عدنان مندريس حتى الانقلاب العسكري 1960:
162.....	5.1.2 تجربة تورغوت أوزال 1989-1993:
165.....	5.1.3 تجربة أربكان وأحزابه السياسية 1970-1997:
172.....	5.1.4 تجربة رجب طيب أردوغان 2002-2016:
181.....	5.2 الحركة الإسلامية في مصر .....
181.....	5.2.1 مرحلة الإخوان المسلمين منذ التأسيس والنظام الملكي 1928-1952:
187.....	5.2.2 الإخوان في فترة النظام الجمهوري_ فترة حكم عبد الناصر 1952-1970:
193.....	5.2.3 الإخوان خلال حكم أنور السادات 1970-1981:
197.....	5.2.4 الإخوان خلال حكم محمد جمال مبارك 1981-2011:
	5.2.5 الإخوان المسلمين خلال الحكم المدني الأول في فترة الرئيس محمد مرسي 2012-
204.....	2013:
	5.2.6 مرحلة ما بعد الانقلاب على الحكومة المنتخبة وبدء الحكم العسكري 2013-2016:
216.....	.....
	5.2.2 تحليل دور الحركات والأحزاب الإسلامية في النظام السياسي في تركيا ومصر حسب
220.....	اقتراب ايستون: .....
223.....	5.2.3 استنتاجات الفصل الخامس: .....
<b>226.....</b>	<b>الفصل السادس .....</b>

226.....	إمكانية نقل التجربة التركبية إلى مصر
226.....	6.1 أوجه الشبه والاختلاف بين التجريبتين
232.....	6.2 إمكانية نقل تجربة العدالة والتنمية إلى مصر
238.....	6.2.3 استنتاجات عامة:
240.....	المصادر والمراجع:

## ملخص

هدفت هذه الدراسة للبحث في سياق بروز حزب العدالة والتنمية في تركيا بالحكم بالعودة إلى تاريخ تركيا منذ سقوط الخلافة الإسلامية وإعلان الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك 1923، بحيث استعرضت دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي وتفاعلات تأثيرها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى كيفية تأثر مكانة ودور تركيا إقليمياً ودولياً وتفاعل دور العسكر على هذه المكانة. كما بحثت الدراسة في مسيرة الأحزاب الإسلامية التركية والتحديات التي واجهتها، والانقلابات العسكرية التي حدثت في تاريخ الجمهورية وصولاً إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم 2002.

في المقابل بحثت الدراسة أيضاً تجربة الإسلام السياسي في مصر والمتمثل في حركة الإخوان المسلمين منذ نشأة هذه الحركة 1928 حتى تأسيس حزب سياسي تحت مسمى الحرية والعدالة في 2011 ووصوله إلى الحكم في 2012. وبحثت أيضاً عن دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر وازدياد نفوذها من نظام حكم إلى آخر، وصولاً إلى تكريس هذا الدور بشكل كبير بعد الانقلاب العسكري 2013.

وانطلقت الدراسة من عدة فرضيات أساسية أنه ممن الممكن الاستفادة من التجربة التركية في الحالة المصرية في مواطن التشابه وضمن الخصوصية التي تتعلق بمصر كدولة وبما يتعلق باستفادة جماعة الإخوان المسلمين من مسيرة حزب العدالة والتنمية بما يتناسب مع الخصوصية المصرية. وأن الاستفادة من التجربة التركية تتم بالتدرج وبناء على تصور شامل تضعه جماعة الإخوان المسلمين للنظام السياسي المصري وتطوير أفكارها وبرامجها ونظامها الداخلي بما يتلائم مع الواقع المصري ومراعاة الخصوصية الإقليمية والدولية. وذلك من أجل الإجابة على السؤال الأساسي للدراسة الذي يتمحور حول إمكانية نقل التجربة التركية إلى مصر من خلال تبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الحالتين التركية والمصرية.

ومن خلال دراسة وتحليل الحالتين التركية والمصرية خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: فعلى ضوء الاستفادة من تجربة العدالة والتنمية في تركيا في إعادة المكانة الإقليمية والدولية فلا بد لمصر اليوم أن تعيد صياغة عمقها في الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية والتي تعكس مكانة وثقل مصر الإقليمي ودورها الدولي وذلك من خلال استعادة مصادر قوتها الناعمة

وتأسيس نظام سياسي مدني يعزز هذه المكانة. أما في العلاقات المدنية العسكرية في مصر لا بد من إعادة صياغة هذه العلاقة بأن يكون الهدف الاستراتيجي الذي تضعه الأحزاب الإسلامية والسياسية بشكل عام أمامها للمستقبل هو إخراج الجيش من السلطة والسيطرة على النظام السياسي وتقليص هذه الهيمنة حتى الانتقال إلى النظام السياسي المدني.

كما أن عملية التدرج السياسي التي عاشتها الحركة الإسلامية في تركيا ستكون غائبة في ظل الوضع القائم اليوم في مصر بالتالي فإن عملية الانتقال ستكون أصعب مما عليه في تركيا لأن إعداد التصور المستقبلي لمصر سيبقى في مرحلة الإعداد النظري و ينتظر اللحظة المناسبة لاقتناص الفرصة من أجل أن يتم تطبيق هذا التصور مع تفادي وقوع الأخطاء لأن الخطأ معناه غياب الفرصة أو عدم تكرارها.

# **The Paradigm of Justice and Development of Governance and the Possibility of Transferring the Experience to Egypt**

**Prepared by: Ghofran eliyana saed Zami;**

**Supervision: Dr. Awad Mansour**

## **Abstract**

The research examines the context within which the Justice and Development Party (AKP) emerged into leadership in Turkey by going back to 1923 right after the fall of the Ottoman Empire and Kamal Ataturk declared Turkey a republic. The research reviews the role of the military in the Turkish political system and how it interacted with, and was affected by, regional and international developments including Turkey's standing regionally and internationally. The research also examines the development of the Islamic political parties in Turkey, the challenges they faced, including the series of military coups the republic faced leading up to the establishment of the Justice and Development Party (AKP) and its coming to power in 2002.

On the other side, the study examines the experience of political Islam in Egypt since the founding of the Moslem Brotherhood in 1928 and through the establishment of the Freedom and Justice Party in 2011 which came to power in 2012. The study also reviews the role of the military establishment in the Egyptian political system and its increased influence throughout the change-over of the Egypt's leadership, culminating to its complete domination after the 2013 coup.

The research began with several assumptions: that it is possible for Egypt and particularly the Moslem Brotherhood to benefit from the Turkish experience pertaining to the rise to power of the Justice and Development Party, while keeping in mind the specificity of the Egyptian context; that benefitting from the Turkish experience which developed gradually, would require that the Moslem Brotherhood draw up a comprehensive plan for an alternative political system in the Egyptian context. This would require development of the Moslem Brotherhood's thought, program and internal organization that would be in line with the reality in Egypt, and take into account Egypt's standing regionally and internationally.

The main research question study addresses is whether it is possible to transfer the Turkish experience to Egypt by analyzing the similarities and differences between the two cases. By examining both cases, the research produced the following main outcomes: in light of the experience of the Justice and Development Party in Turkey and its ability to restore Turkey's power and its standing regionally and internationally by utilizing its Arab and Islamic strategic geographical depth, it is necessary for Egypt today to reformulate its strategic depth on the Arab, African and Islamic levels which would manifest its regional and international standing. This could be done by utilizing Egypt's sources of soft power and by establishing a civilian political system which would restore such a role and standing.

On the civil-military relations level, the main strategic objective which the Islamic and political parties should work towards is to reduce the dominance of the military in the political system to transform it to a political system controlled by civilians. Keeping in mind that achieving this objective could take years, it is necessary to begin preparing for such an outcome from today. While the Islamic movement in Turkey benefitted from a gradual process over decades which entailed changing its political name, agenda and goals, such a trajectory is not foreseeable within the current reality in Egypt. Consequently, such a transition is likely to be very difficult, and any alternative future for Egypt may have to remain a theoretical endeavor awaiting the opportune time to grasp the potential for its implementation with the least margin of error so as not to miss opportunities which may not occur again.

## الفصل الأول

---

### الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

1.1 مقدمة الدراسة

1.2 مبررات الدراسة

1.3 مشكلة الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 أهداف الدراسة

1.6 أسئلة الدراسة

1.7 فرضيات الدراسة

1.8 منهجية الدراسة

1.9 حدود الدراسة



## الفصل الاول

### 1.1 مقدمة الدراسة

لا تزال التجربة التركية (تجربة العدالة والتنمية) محل إعجاب كثير من الحركات الإسلامية باعتبارها أنموذجاً للتقدم والتنمية وفي ذات الوقت متزامنة مع موجة تدين تكسو وجه الحياة في تركيا.

فلم يعد ممكناً تجاهل ما حققته العدالة والتنمية من نجاحات وإنجازات في جوانب العمل المختلفة، مما جعل من الضروري للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي دراسة هذا الحزب بشكل متكامل منذ بداياته الأولى ومن خلال ما طرأ على هذا الحزب من تطور في أفكاره وبرامجه ومن خلال أسلوبه في التعامل مع التحديات التي واجهته من مؤسسات الدولة العلمانية.

فالتجربة التركية قد استطاعت أن تنقل تركيا نحو التحول الديمقراطي بتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية على النظام السياسي هذا من الناحية السياسية، وعلى صعيد التجربة من الناحية الاقتصادية فإنها استطاعت أن تنقل الاقتصاد التركي من حافة الانهيار سنة 2001 إلى أن يصبح من الاقتصاديات المتقدمة عالمياً.

وما فوز حزب العدالة والتنمية التركي بأكثر من دورة انتخابية برلمانية وكذلك فوز مرشحها الرئيس طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية يعد مؤشر ملفت على أنموذج إدارة الدولة والحكم من ناحية والتوفيق بين الإسلام والحداثة والديمقراطية من جهة أخرى.

وإذا ما أمعنا النظر في سير هذا الحزب تاريخياً فإننا نرى في النموذج التركي بقيادة العدالة والتنمية كيف كان يدير الأمور بحكمة وثبات وثقة إلى أن أوصل البلاد نحو الديمقراطية الحقيقية تغلبت فيها قوة البرلمان والأحزاب السياسية وحدت من تدخل الجيش والقضاء ولاسيما المحكمة الدستورية

والتي ألغت عشرات الأحزاب السياسية الإسلامية بحجة أنها تهدد العلمانية.

حزب العدالة والتنمية مر بمراحل تغير فيها اسمه وتركيبته إلى أن استطاع أن يصل بحزبه وقيادته الجديدة إلى تجربة للتعامل مع الواقع وتطور مع تطور الواقع المحيط به فلقد أدرك هذا الحزب أنهم يواجهون تحديا ليس بالسهل وهي العلمانية الاتاتورية. لكنهم استطاعوا إدارة الأمور بدون صدام وأفنعوا المجتمع التركي بهم من خلال نجاحاتهم العملية الكبيرة في ميادينهم المختلفة سواء في البلديات وبعد ذلك في البرلمانات والرئاسة لذلك فهم استطاعوا تغير الدولة من الداخل بأسلوب ذكي. كما استطاع هذا الحزب التعامل مع أوروبا وأمريكا من منطلق مصالح بلاده متخطيا مبدأ ان العمل مع الغرب عمالة أو خيانة، فلقد بدأ عمله من الصفر والآن ها هو يغير في الدستور ويطور من واقع تركيا.

كل ما تم ذكره سابقا من نجاحات حققها حزب العدالة والتنمية بات محط إعجاب للكثير من الحركات الإسلامية التي ترى بأن العدالة والتنمية ملتزما بالمبادئ الإسلامية تجاه المجتمع وبيرونه ناجحا في تنزيل هذه المبادئ وتطبيقها على الواقع وبالتالي يسعون للاستفادة من نجاح هذه التجربة بما يتناسب وظروف بلادهم.

وعند الحديث عن التجربة التركية لا يمكن تجاهل التجربة الأتاتورية الذي أعلن إنهاء الخلافة 1923 وهذه المرحلة التي تمثل مرحلة انتقالية فارقة في تاريخ تركيا المعاصرة يستحيل النظر إلى التجربة التركية أو تقييمها بدونها، فهذه المرحلة هي التي حددت هوية الدولة الوطنية الحديثة على أسس علمانية، كما أن مسار الحركة الإسلامية التي يتزعمها الآن حزب العدالة والتنمية الحاكم لم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم بسهولة أو دون تجارب سابقة سواء فمنذ أن أسس نجم الدين أريكان أول حزب إسلامي سياسي في السبعينات إلى آخر حزب وهو الفضيلة كان قد دخل أريكان خلال تلك الحقبة الزمنية بمعارك سياسية واجتماعية ليحصل أخيرا انشقاق داخل صفوف حزبه ليخرج حزب جديد آخر وهو حزب العدالة والتنمية بمفاهيم وتوجهات جديدة متطورة عما كانت عليه أحزاب أريكان السابقة.

وعقب نجاح الثورات العربية لا سيما في تونس ومصر 2011 ازداد تطلع هذه الشعوب إلى النموذج التركي باعتباره الخيار الأمثل والأنسب للمنطقة العربية حيث رأت هذه الشعوب في التجربة التركية نموذج التزاوج بين الإسلام والديمقراطية وبتطلعون إلى النموذج التركي بأنه حافظ على نقاط

القوة لتركيا من حيث موروثها الإسلامي وتنامي قوتها الاقتصادية وحكومتها الديمقراطية التي تخلصت من القيود العسكرية ومضت في طريق التحول الديمقراطي.

فيظهر النموذج التركي أمام الشعوب العربية كحل أو بديل للتخلص من هيمنة وسيطرة حكم العسكر في الدول العربية والأنظمة الفاسدة الحاكمة فيمكن القول أن النموذج التركي هو النموذج الوحيد الفعال والناجح في "الشرق الأوسط" وبالتالي فهو مصدر إلهام لا يعني في ذات الوقت استنساخ هذا النموذج لأن هناك اختلافات بين تركيا والدول العربية من ناحية السياق التاريخي والخبرات المتراكمة والبنية الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الإسلامية فيها.

من هنا كانت الفكرة لدراسة هذه التجربة الرائدة ومحاولة تعميمها وهنا تقف هذه الدراسة على محاولة نقل هذه التجربة إلى جمهورية مصر العربية لأن أوجه التشابه كبيرة بينها وبين تركيا وهذا الأمر يجعل عملية الاستفادة ونقل التجربة ممكنا، فالتجربة التركية قريبة من الروح المصرية والواقع التركي والمصري متشابه إلى درجة كبيرة، وهناك الكثير من الروابط المشتركة بين البلدين كالدولة العثمانية والتاريخ والدين، وبالإضافة إلى تجربة النهضة الاقتصادية والسياسية في تركيا أصحابها عقيدتهم إسلامية منذ البداية حتى نجم الدين أريكان حتى غول وأوردغان، ففي تركيا حزب إسلامي وفي مصر حزب إسلامي وكلاهما واجها ويواجهان العلمانية وإن اختلفت بين تركيا ومصر.

البلدان يتشابهان في النقل السكاني ولكل منهما أهميتها الاستراتيجية ولكل منهما دورها في التاريخ الإسلامي. وكما أن نقل التجربة يراعي خصوصية كل بلد فإنه لا يمكن بالإمكان إخفاء التباينات والتميزات بين البلدين ونقل التجربة لا يعني بحال استنساخها وإنما الأخذ بروح التجربة والاستفادة منها، ففي مصر كوادر وأفكار قوية من الممكن أن تقوم بعمل ما أنجزته تركيا خلال عشر سنوات وتصبح مصر على الطريق الصحيح. فمصر تملك كفاءات ومشاكل مصر يجب تشخيصها وبالتالي تعرف العلاج لحل مشاكلها على ضوء دراسة هذه التجربة الرائدة.

بالتالي لا بد عند محاولة الاستفادة من التجربة التركية طرح الأسئلة الآتية: النظام السياسي قام على أي أساس؟ كيف كان أدائهم في البرلمان؟ كيف كان أدائهم في المحليات؟ كيف كان أدائهم وتفاعلهم مع الأحزاب الأخرى؟ كيف كانت إدارتهم للإعلام؟ كيف كانت إدارتهم لحركة التنوع والاعتراف بحقوق الآخر الديني والمذهبي والإثني والقومي كالأكراد مثلا؟ كيف كان تعاملهم مع دول الجوار؟ كيف كان تعاملهم مع الاتحاد الأوروبي؟ كيف استفادوا من علاقتهم مع أمريكا؟

فعلقتهم بها ليست من طرف واحد وإنما قائمة على تبادل المنفعة. أما الفصول التي ستبحث فيها الدراسة فهي موزعة في أربعة فصول الثالث والرابع والخامس والسادس؛ في الفصل الثالث ستبحث الدراسة في أهمية الموقع الجغرافي والمكانة الإقليمية لكل من تركيا ومصر؛ بحيث يوضح أن الاستغلال الجيد للموقع الجغرافي للدولة يؤهلها لقيادة دور إقليمي ودولي فعال وبالتالي تبيان كيف تراجع وتنامي هذا الدور الإقليمي والدولي عبر المراحل الزمنية للنظام السياسي في الدولتين. ويوزع الفصل الثالث إلى مبحثين الأول يبحث في أهمية الموقع الجغرافي لتركيا بدء من سقوط الخلافة العثمانية والتحول إلى الجمهورية التركية حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وما بينهما من مراحل زمنية مع استعراض أمثلة لعلاقات تركيا الإقليمية والدولية. أما المبحث الثاني فإنه يتعلق بالموقع الجغرافي لمصر ومكانتها الإقليمية وتبيان صعود وتراجع هذه المكانة الإقليمية والدولية لمصر منذ سقوط الحكم الملكي والتحول نحو الحكم الجمهوري حتى وصول حزب الحرية والعدالة إلى الحكم ومن ثم وقوع الانقلاب العسكري في العام 2013.

أما الفصل الرابع ستبحث الدراسة في دور المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في كل من تركيا ومصر؛ بحيث يبحث المبحث الأول في دور المؤسسة العسكرية في تركيا وأثرها على النظام السياسي التركي والانقلابات العسكرية التي قامت بها المؤسسة العسكرية وذلك منذ تأسيس الجمهورية على يد كمال أتاتورك حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم والعوامل التي ساعدت الحركة في تقليص هيمنة المؤسسة العسكرية والتحول بالنظام السياسي التركي المسيطر عليه سابقا من قبل المؤسسة العسكرية إلى نظام سياسي مدني. وفي المبحث الثاني تبحث الدراسة في دور المؤسسة العسكرية في مصر وأثرها على النظام السياسي المصري وترسيخ هيمنة المؤسسة العسكرية من مرحلة نظام سياسي إلى آخر ومن ثم الوصول إلى مرحلة أول رئيس مدني في مصر ومحاولاته لتقليص الهيمنة العسكرية والانتقال لمرحلة الانقلاب العسكري وترسيخ الهيمنة العسكرية على النظام السياسي بشكل أكبر مما كان عليه في الأنظمة السابقة.

في الفصل الخامس تبحث الدراسة عن مسيرة الحركة الإسلامية في كل من تركيا ومصر والمتمثلة في مسيرة حزب العدالة والتنمية في تركيا وحزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين في مصر. ف يبحث المبحث الأول في مسيرة الأحزاب السياسية في تركيا لاسيما حزب العدالة والتنمية والتغيرات السياسية التي أحدثتها الحركة في النظام السياسي عبر مسيرتها السياسية. أما المبحث الثاني فيبحث في مسيرة جماعة الإخوان المسلمين منذ التأسيس 1928 حتى

تأسيس أول حزب سياسي بمسمى الحرية والعدالة بعد ثورة 25 يناير 2011.

خلال الفصل السادس والأخير ستوضح الدراسة أوجه الشبه والاختلاف ما بين تركيا ومصر ومسيرة الحركة الإسلامية في تركيا لاسيما حزب العدالة والتنمية ومسيرة جماعة الإخوان المسلمين وبالتحديد حزب الحرية والعدالة وإمكانية استفادة مصر من مسيرة حزب العدالة والتنمية وتعاملها مع المؤسسة العسكرية والتحول بالنظام السياسي نحو النظام السياسي المدني.

## 1.2 مشكلة الدراسة

قلة الدراسات التي تعنى بنقل التجارب الإقليمية خاصة ما يتعلق منها بمنطقة الوطن العربي وقد يكون أحد الأسباب عدم وجود النماذج الناجحة التي تصلح للاقتداء حتى بروز النموذج التركي "العدالة والتنمية" والذي تحول إلى نموذج لافت للانتباه حتى على المستوى العالمي وأصبح جديرا بالدراسة والتحليل والوقوف على أسباب هذه القفزة النوعية التي حققتها تركيا خلال فترة زمنية قصيرة. وينفرد عن هذه المشكلة عدة أسئلة أهمها:

1. ما العوامل التي أدت إلى نجاح تجربة العدالة والتنمية؟
2. ما التحديات التي واجهت التجربة التركية "تجربة العدالة والتنمية"؟
3. ما أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وتركيا وبين حزبي العدالة والتنمية والحرية والعدالة؟
4. كيف حققتها العدالة والتنمية في تركيا رغم علمانية الدولة، ودور المؤسسة العسكرية، والدستور، المكانة الإقليمية للدولة، وكيف لمصر الاستفادة على ضوء هذه التجربة؟

## 1.3 مبررات الدراسة

البحث دراسة استراتيجية لمدى إمكانية تطبيق النموذج التركي "تجربة العدالة والتنمية" كنموذج رائد في منطقة الوطن العربي واختيار تركيا كنموذج لما أحدثته من قفزة بين تركيا قبل 2002-2016. وتم اختيار مصر نتيجة لعوامل عدة منها:

1. أهمية الجغرافيا والسياسة "الجيوسياسية" لمصر.
2. الاشتراك في عوامل الدين والتاريخ والحضارة وتعداد السكان.
3. الأهمية المحورية في الإقليم.
4. دور المؤسسة العسكرية.

## 5. الحزب الحاكم والخلفية الدينية "الحرية والعدالة".

تعد الدراسة استشرافية للمستقبل بناء على معطيات الماضي والحاضر ومن أجل إرساء تعميم النماذج الناجحة مع مراعاة خصوصية كل بلد.

### 1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

1. تسلط الدراسة الضوء على مسيرة حزب العدالة والتنمية في الحكم منذ العام 2002 حتى العام 2016 وتوضيح عوامل نجاح هذه التجربة والتحديات التي واجهتها.
2. توفر معلومات للباحثين عن تركيا ومصر بمسيرة أحزابهما الإسلامية والنظام السياسي لكل منهما ودور المؤسسة العسكرية عليه.
3. قلة الدراسات التي تحدثت عن موضوع تركيا ومصر من جوانب مقارنة مسيرة الأحزاب الإسلامية وتفاعلاتها مع المؤسسة العسكرية فغالبية الدراسات والمراجع تحدثت عن تركيا ومصر بشكل منفصل.

### 1.5 أهداف الدراسة

تمحورت أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. التعرف على مسيرة الأحزاب الإسلامية التركية وبالأخص حزب العدالة والتنمية إضافة للتعرف على مسيرة جماعة الإخوان المسلمين في مصر وعلاقتها بأنظمة الحكم.
2. دراسة المكانة الإقليمية والدولية لكل من تركيا ومصر وكيفية تنامي قوة تركيا وتراجع قوة مصر.
3. تسليط الضوء على دور المؤسسة العسكرية في كل من تركيا ومصر وتأثير هذه المؤسسة على النظام السياسي والاستفادة من التجربة التركية لتقليص نفوذها في مصر.
4. توضيح أوجه الشبه والاختلاف ما بين التجربة التركية والمصرية وكيفية إمكانية مصر للاستفادة من تجربة الأحزاب الإسلامية في تركيا لاسيما حزب العدالة والتنمية.

## 1.6 أسئلة الدراسة

1. ما هي التحديات التي واجهت مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا ولاسيما العدالة والتنمية وكيف واجهت هذه التحديات وكيف للحركة الإسلامية في مصر الاستفادة من ذلك؟
2. ما هو دور المؤسسة العسكرية في تركيا على النظام السياسي وكيف استطاع حزب العدالة والتنمية تقليص هذه الهيمنة على النظام السياسي وبالتالي كيف للحركة الإسلامية في مصر الاستفادة من تقليص هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي المصري والانتقال به نحو النظام المدني؟
3. كيف استطاع حزب العدالة والتنمية الانتقال إلى صعود وتنامي مكانة دور تركيا الإقليمية والدولية وكيف للحركة الإسلامية في مصر الاستفادة من ذلك من أجل استعادة مصر مكانتها ودورها الإقليمي والدولي؟
4. ما هي أوجه الشبه والاختلاف ما بين تركيا ومصر ومسيرة الحركة الإسلامية في تركيا عنها في مصر وكيف للحركة الإسلامية في مصر للاستفادة من تجربة ومسيرة العدالة والتنمية في تركيا؟
5. هل بالإمكان أن تنتقل تجربة العدالة والتنمية في الحكم إلى مصر أو الاستفادة من بعض جوانب هذه التجربة مع مراعاة خصوصية كل بلد وظروفها؟

## 1.7 فرضيات الدراسة

1. تفترض الدراسة أنه ممن الممكن الاستفادة من التجربة التركية في الحالة المصرية في مواطن التشابه وضمن الخصوصية التي تتعلق بمصر كدولة وبما يتعلق باستفادة جماعة الإخوان المسلمين من مسيرة حزب العدالة والتنمية بما يتناسب مع الخصوصية المصرية.
2. تفترض الدراسة أن الاستفادة من التجربة التركية تتم بالتدرج وبناء على تصور شامل تضعه جماعة الإخوان المسلمين للنظام السياسي المصري وتطوير أفكارها وبرامجها ونظامها الداخلي بما يتلائم مع الواقع المصري ومراعاة الخصوصية الإقليمية والدولية.

## 1.8 منهجية الدراسة

المنهج الذي سنعتمد الدراسة عليه خلال مناقشة هذا الموضوع هو منهج وصفي تحليلي مقارنة، والمنهج التاريخي.

## 1.8 حدود الدراسة

الحدود الزمانية للدراسة: ما بين عام 1923-2016.

الحدود المكانية للدراسة: تركيا ومصر.



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 2.1 اقتراب تحليل النظم-اقتراب ايستون

يعتبر اقتراب تحليل النظم من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية والتي بدأت في الظهور مع منتصف خمسينيات القرن العشرين. ويعد الفضل في علم السياسة في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي في حقل العلوم السياسية يعود إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد ايستون ومن هنا أطلق على اقتراب تحليل النظمي اسم اقتراب ايستون.

لقد جاء تطوير ايستون لاقتراب تحليل النظم في علم السياسة متدرج وعلى مراحل؛ ويرى ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة والنظر إليها تحليلياً على أساس أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. (عوض، 2009، ص2).

ويؤكد ايستون أن فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية وهذه تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات.

## المفاهيم الأساسية لاقترب التحليل النظمي:

إن أهم سمة شكلية لاقترب التحليل النظمي هو كثرة المفاهيم المستخدمة في التحليل ويعمل ايستون ذلك إلى أنه من الصعوبة الوصول إلى نظرية عامة وشاملة وبالتالي يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقيا من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تمكن من القيام بالتحليل وتوجيه الاهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي. أهم هذه المفاهيم هي: النظام، البيئة، الحدود، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية. (المرعشي، 2018، ص3)

النظام: وهو عند ايستون يمثل وحدة التحليل الرئيسية في اقترب التحليل النظمي، ويعرف بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم بمعنى أن التغيير الحاصل في أحد العناصر المكونة للنظام تؤثر في بقية العناصر، فالنظام يتمتع بنوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وله حدود تفصله عن النظم الأخرى وله بيئة يتحرك بها. وعلى هذا الأساس يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها وضع السياسات العامة ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية الاسترجاعية. (عوض، 2009، ص3).

البيئة: يشير مفهوم البيئة لدى ايستون إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، وفكرة الفصل بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى غير قائمة وهذا يعني أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة مخرجات. (المرعشي، 2018، ص3)

الحدود: تعني أن هناك حدود للنظام السياسي يمكن تمييزها تحليليا تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها وهذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي تتم عبر الحدود. (عوض، 2009، ص4).

المدخلات: وتشمل المدخلات وفقا لاقترب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه النظام من بيئته، وطبقا لاقترب ايستون تشمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين هما المطالب والتأييد، بحيث تشير المطالب إلى الرغبات الاجتماعية لاسيما تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم

وتحقيق أهداف المجتمع وهي في رأيه قد تكون عامة وقد تكون محدودة، والتعبير عنها قد يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما التأييد فتشير إلى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام. (عوض، 2009، ص4).

المخرجات: هي عبارة مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. وهذه المخرجات تقسم إلى مجموعة من الوظائف الرئيسية المتمثلة بصنع السياسات واتخاذ القرارات وهذا يتم من خلال السلطة التشريعية، ووظيفة ثانية تعنى بتطبيق القواعد والقرارات وتتم من خلال السلطة التنفيذية والجهاز الإداري، أما الأخيرة والمتمثلة بالتنقاضي حول القواعد بما يعني إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع. (المرعشي، 2018، ص4)

التحويل: تتمثل هذه العملية بمجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن

أبنية النظام السياسي، التحويل لا يعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار

النظام ذاته. (عوض، 2009، ص5).

التغذية الاسترجاعية: يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبا أو إيجابا ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. ووفقا لاقترب ايستون لتحليل النظم فإن التغذية الاسترجاعية تمثل عملية هامة وحيوية لبقاء النظام واستمراره. إن علم النظام بمدى الاستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادرا إما على المضي في طريقه بانتهاج نفس السياسة أو تعديلها أو التخلي عنها وهذا ما يسميه ايستون التغذية الاسترجاعية الفعالة التي تتضمن الاستجابة الفعالة للنظام وإلا تعرض وجوده للخطر حال افتقادها. (عوض، 2009، ص5).

أما الافتراضات الأساسية التي يركز عليها اقترب ايستون فهي على النحو التالي: (المرعشي، 2018، ص 5-6)

العملية السياسية عملية آلية ديناميكية: بحيث يفترض اقتراب التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية بحيث تحكم عملية تحليل النظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمتها الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة.

النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: نقطة البداية في التحليل لدى إيستون تفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية. والنظام السياسي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الأخرى المشكلة للبيئة، وبما أن النظام السياسي يؤثر فيها بدوره بما أن الحياة السياسية نظام مفتوح فإن المطالب حسب إيستون تقدم لنا المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي تحدث فيها البيئة انطباعها على عمليات النظام ومخرجاته.

النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بُدَّ منها لاستمراره: فإن ما يعطي القيمة التحليلية للحياة السياسية هو التساؤل الذي يثور حول كيف للنظام السياسي أن يستمر في عالم يتضمن عناصر التغيير والاستقرار، ويقول إيستون أن محاولة الاجابة على هذا السؤال تكشف ما أسماه دور حياة الأنظمة السياسية والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الحيوية التي لا يستطيع بدونها أي نظام سياسي أن يستمر أو أن يحافظ على بقاؤه.

البيئة تفرض على النظام ضغوط: بالرغم من أن البيئة تمثل مشكلة تحليلية إلا أنه يمكن تحليل أثر البيئة بحيث يتم التركيز على المدخلات والتي تستخدم كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين وهما: المطالب والتأييد؛ فالمطالب تفرض على النظام السياسي ضغوطاً لا بدل له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى، في حين أن الضغوط تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان إيستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغوطاً على النظام. فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بإحداث التوترات والضغوط، إلا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في اتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام.

النظام السياسي نظام تكيفي: وهنا يعتقد ايستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة بالتكيف والاستمرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات الغير عادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل حقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك مقدرة الاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات.

### أما عن العلاقات الأساسية التي يطرحها الاقتراب:

يطرح اقتراب تحليل النظم مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر والمتغيرات التي يتكون من النظام السياسي من ناحية وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الأخرى من الناحية. ويذهب ايستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمتها الفرعية فإنه هناك مجموعة من العلاقات القائمة بينه وبين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض فلا يمكن أن تكون معزولة عن بعضها البعض. وعلى ذلك يركز التحليل النظمي اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات.

## 2.2. دواعي استخدام هذا الاقتراب

### 1. إمكانية التحليل:

يركز اقتراب ايستون على الجانب التحليلي بل وأيضا على الشمول التحليلي لمختلف عناصر النظام السياسي بما يعنيه ذلك من كافة العمليات المتمثلة في المدخلات والمخرجات. الشمول أيضا يعني عدم اقتصار النظام السياسي على المؤسسات الحكومية الرسمية كالسلطات الثلاث، أو على الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، إنه يتسع مع الإطار التحليلي الجديد ليشمل مختلف الجماعات والقطاعات التي تلعب دورا مؤثرا أو يمكنها أن تلعب دور مؤثر في الحياة السياسية سواء في ذلك كانت ضد أو مع النظام، مشروعة أم غير مشروعة كالإضرابات والتظاهرات.

إضافة إلى أن اقتراب تحليل النظم لدراسة الظاهرة السياسية يحدد نقاط تركيز الدراسة، كما يحدد كيفية معالجة الموضوع أو الاقتراب منه، كما يفوك بتحديد وحدات التحليل المستخدمة. (عوض، 2009، ص8).

## 2. إمكانية المقارنة:

اقتراب تحليل النظم أفاد كثيرا في مجال دراسة المقارنات، لاسيما بعد تطويره على يد ألموند وياول. فلما كان النظام السياسي بأبنيته المختلفة والتي تتفاوت في بساطتها وتعقيداتها، وفي درجة رقيها وتقدمها يمثل ظاهرة عالمية توجد في كل المجتمعات، حتى البسيط منها، باعتبار أنها تمتلك شكلا أو اخر من أشكال الأبنية السياسية، فإن إمكانية المقارنة بين النظم السياسية تصير ممكنة على أساس مجموعة من الأبعاد. من هذه الأبعاد مدى تعقد وتمايز هذه الأبنية، مدى قدرة هذه الأبنية بالقيام بالوظائف الموكلة إليها. بالتالي أضحى من الممكن الدراسة المقارنة للطريقة أو الطرق التي من خلالها يقوم النظام من أداء الوظائف في ظل ظروف المختلفة لكل نظام. وهو الأمر الذي أضحى معه علم السياسية في وضع يمكنه من الوصول إلى تعميمات تتعدى خبرة أي نظام سياسي واحد، أو أنظمة أخرى تنتمي لثقافة أو حضارة واحدة، بما يعنيه إمكانية تقدم الدراسات المقارنة. (عوض، 2009، ص9).

وفي هذه الدراسة فإن خلال الفصول التي ستبحثها الدراسة سيتم اعتماد اقتراب ايستون لتحليل النظم السياسية لتبيان أثر النظام السياسي على التحولات التي حدثت في كل من تركيا ومصر عبر المراحل الزمنية المختلفة وكيف تعامل النظام السياسي مع المدخلات من البيئة الداخلية لبيني عليها التغيرات والتحولات في القرارات الخارجية وفي ذات الوقت كيف أثرت البيئة الخارجية على إحداث التغيرات في البيئة الداخلية لكلا الدولتين وكيف تعامل معها النظام السياسي في إحداث أية تغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية.

لذلك فإنه وخلال الفصل الثالث ستبحث الدراسة في أهمية الموقع الجغرافي والمكانة الإقليمية لكل من تركيا ومصر؛ فـلموقع الجغرافي لتركيا ميزات فهذا الموقع الجغرافي وانعكاساته أهمية على موقع تركيا سياسيا، وكيف لعب هذا الموقع الجغرافي عبر مراحل متعددة إلى صعود أو تنامي دور ومكانة تركيا الإقليمية وكيف استطاع النظام السياسي في تركيا من تفعيل لهذا الموقع الجغرافي واستغلاله لتفعيل قوة تركيا على الصعيد الإقليمي والدولي. وخلال المبحث الأول سيتم توضيح ذلك بالتفصيل بدءا من سقوط الخلافة العثمانية وبداية الجمهورية الكمالية حتى وصول العدالة والتنمية إلى الحكم وخلال هذه السنوات الطويلة توضيح كيف تراجع وتقدم هذا الموقع الجغرافي في أهمية تركيا الإقليمية وكيف تفاعل النظام السياسي مع هذه المعطيات. واستعرض نماذج لعلاقات تركيا الإقليمية والدولية التي يتم عرضها لتبيان كيف تفاعل النظام السياسي مع هذه

العلاقات وأثر التحولات التي أصابت النظام السياسي على علاقات تركيا الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني يبحث في الموقع الجغرافي لمصر ومكانتها الإقليمية؛ أهمية موقع مصر الجغرافي وميزات هذا الموقع لمصر وتوضيح كيف تعرض هذا الموقع للإهمال من قبل النظام السياسي فمصر منذ التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري وقع النظام السياسي تحت الحكم العسكري وهذا النظام منذ الرئيس جمال عبد الناصر حتى الرئيس محمد حسني مبارك كان في تبعية ما بين المعسكرين الشرقي والغربي وتبعاً للنظام السياسي الذي حكمه العسكر انحسر دور مصر الإقليمية نحو الداخل مع العلم أن مصر تمتلك كل المقومات لتكون قوة إقليمية وسيتم بحث كيف أهمل النظام السياسي هذه المقومات سواء بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية وبناء على ذلك انكفى دور مصر وتراجع من دور مركزي إلى دور هامشي. ومن ثم الحديث عن أول مرحلة لنظام سياسي بحكم مدني وهي فترة الرئيس محمد مرسي والتغيرات التي جرت خلال السنة التي حكم فيها الرئيس محمد مرسي حتى الانقلاب العسكري وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي وأثر هذا الانقلاب على مكانة مصر الإقليمية والدولية.

في الفصل الرابع ستبحث الدراسة في دور المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في كل من تركيا ومصر؛ فالمبحث الأول يبحث في دور المؤسسة العسكرية في تركيا بحيث يتم شرح ماهية النظام السياسي التركي ودور المؤسسة العسكرية في هذا النظام والعوامل التي ساعدت إلى تحول النظام السياسي التركي من النظام العسكري إلى النظام المدني وتبيان هذه العوامل إن كانت داخلية أو خارجية. وهذا كله يتم الحديث عنه منذ إعلان الجمهورية الكمالية والتعديلات الدستورية التي وضعها النظام الكمالي والتي غيرت النظام السياسي لسيطرة عسكرية وبعد ذلك الحديث عن بداية التغيرات التي حدثت مع العام 1946 والحكومات المتتالية والانقلابات العسكرية. والحديث عن العوامل الخارجية من الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوروبي ومطالب تركيا للانضمام إليه وأثر كل هذه العوامل على التغيرات الداخلية التي حدثت وكان لها الدور في تحويل النظام إلى المدني وكذلك العوامل الخارجية التي بدأت مع الألفية الثانية وتزامن هذه العوامل مع عوامل داخلية ساهمت في هذه التغير نحو الحكم المدني حتى وصلت إلى مرحلة التعديلات الدستورية لدستور انقلاب 1980 الذي رسخ السيطرة العسكرية على النظام السياسي.

في المبحث الثاني تبحث الدراسة في دور المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري؛ مصر من حيث ماهية هذا النظام السياسي ودور المؤسسة العسكرية فيه وأثر العوامل الداخلية والخارجية على

هذا النظام وترسيخ دور الحكم العسكري منذ الرئيس جمال عبد الناصر وأثر العوامل الداخلية التي رسخت حكم العسكر ومن ثم الرئيس محمد السادات والرئيس محمد مبارك وصولاً إلى ثورة يناير وتحتية حكم مبارك ووصول أول رئيس مدني وهو الرئيس محمد مرسي ومن ثم عودة العسكر بالانقلاب العسكري وأثر العوامل الداخلية والخارجية في ذلك.

في الفصل الخامس تبحث الدراسة عن الحركة الإسلامية في كل من تركيا ومصر والمتمثلة في مسيرة حزب العدالة والتنمية في تركيا وحزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين في مصر، ففي المبحث الأول تبحث الدراسة في الحركة الإسلامية في تركيا؛ من حيث دور النظام السياسي وتفاعله مع المطالب الداخلية التي بدأت مع التعددية الحزبية والسماح للحركات الإسلامية بالتأسيس والظهور ومن ثم المشاركة السياسية وكذلك دور العوامل الخارجية التي أثرت على النظام السياسي والتي دفعت نحو السماح للحريات الداخلية والتي استغلتها الحركة الإسلامية لممارسة نشاطها السياسي.

في المبحث الثاني تبحث الدراسة عن الحركة الإسلامية في مصر؛ من حيث كيف تفاعل النظام السياسي مع المطالب الداخلية والخارجية بالسماح بحد معين من الحريات والسماح للحركة الإسلامية بالظهور وممارسة نشاطاتها بدءاً من النظام السياسي في عهد جمال عبد الناصر وكيف تعاطي مع هذه العوامل وكيف كان دور الحركة الإسلامية في المجتمع المصري وكذلك في عهد السادات ومبارك وصولاً إلى ثورة يناير التي شاركت فيها الحركة الإسلامية حتى الانتخابات والمشاركة فيها ومن ثم وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم والعوامل التي ساعدت على الانقلاب على حكم الإخوان ومن ثم حملة الإقصاء التي مارسها الانقلاب العسكري على الحركة.

خلال الفصل السادس الأخير ستوضح الدراسة أوجه الشبه والاختلاف أي المقارنة ما بين تركيا ومصر والنظام السياسي في تركيا والنظام السياسي في مصر وكيف أحدثت الحركة الإسلامية في تركيا التغيرات في النظام السياسي مستفيدة من التغيرات الداخلية والخارجية، وإمكانية استعادة مصر من مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا من أجل الانتقال بالنظام السياسي المصري نحو النظام المدني وتقليص الهيمنة العسكرية على النظام السياسي المصري والانتقال بمصر لتأخذ دورها في الساحة الإقليمية والدولية.



## 2.3 الدراسات السابقة والأدبيات

على أهمية الدراسات المقارنة سواء فيما يتعلق بالدول أو الحركات الإسلامية والسياسية في الدول العربية إلا أن هناك ندرة في الدراسات باللغة العربية التي تتعلق بهذا الشأن لذا فإن المراجع التي سيتم ذكرها هنا هي مراجع تتعلق بمحاور خاصة داخل هذه الرسالة سواء فيما يتعلق بتركيا كدولة أو حزب العدالة والتنمية التركي وكذلك الحال بخصوص مصر كدولة أو حركة الإخوان المسلمين بشكل عام. أي أنه لم تتوفر مصادر ومراجع متخصصة بالبحث بالمقارنة ما بين تركيا ومصر بشكل خاص، وفيما يتعلق بإجراء تحليل العوامل المؤثرة على الحالتين كما سيتم توضيحه فيما يلي في المحاور الأساسية التي تركز عليها هذه الدراسة وهي: المكانة الإقليمية والموقع الجغرافي لكل من تركيا ومصر، ودور المؤسسة العسكرية في كلا الدولتين، والحركة الإسلامية في الحالتين. هذه المحاور ضرورية لإتاحة الإمكانية لإجراء بحث مقارنة من خلال توظيف مكونات اقتراب ايستون. وهذا يتضمن العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت على تجربتي الحركات الإسلامية في تركيا ومصر وتقويم إمكانية الاستفادة من تجربة تركيا في حالة مصر مع مراعاة أوجه الشبه وفوارق محددة بين الحالتين.

**المحور الأول: المكانة الإقليمية والموقع الجغرافي لكل من مصر وتركيا:**

**- تركيا:**

أ. **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من 1990 إلى 2014 للباحث قاسيلي عبد القادر:** حيث ناقشت هذه الرسالة الفضاء الجغرافي السياسي للسياسة التركية الخارجية سياسيا واقتصاديا وأمنيا في ظل التغيرات الإقليمية والدولية وركزت بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط.

ب. **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية للدكتور أحمد داوود أغلو:** يعبر الكتاب بشكل مفصل عن رؤية البريفيسور أوغلو عن المكانة التي ينبغي أن تضطلع بها تركيا على الساحة الإقليمية والدولية وكيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية لبلوغ المكانة الإقليمية والدولية اللاتقة بها، كما يعد الكتاب بمثابة نظرية جديدة تضاف إلى العلوم السياسية المعاصرة فهي خلاصة بحث طويل لعوامل النهضة والريادة لكل دولة ومجتمع صدر الكتاب في العام 2010.

ج. **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة بحث للدكتور عصام ملكاوي مقدم في الملتقى**

العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية 2013": هدفت الدراسة إلى تحليل القدرة الاستشرافية التركية والتي ساهمت في رسم استراتيجية تركية عقلانية ساهمت بنقل تركيا من العيش على الأطراف إلى الانتقال إلى مركز الأحداث في منطقة الشرق الأوسط واعتبارها لاعب أساسي لا يمكن تجاوزه، وبالتالي استطاعت أن تتخطى عزلتها التي كانت فيها حتى وصلت لمركز الأحداث كقوة إقليمية.

د. **المكانة الإقليمية لتركيا حتى العام 2020 للكاتب بكر محمد رشيد البدر** صادر عن مركز الجزيرة للدراسات: يقدم الكتاب مقارنة تحليلية التي تختص بدراسة العلاقات المعقدة وتشابك التحولات في بنية المجتمع التركي والنظام السياسي وتفاعلاته مع محيطه الإقليمي والدولي وانعكاسها على السلوك السياسي الخارجي لتركيا ومستقبل مكانتها الإقليمية.

- **مصر:**

أ. **الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011 للكاتب محمد بيلى العليمي** مقال في مجلة العودة قسم السياسات الدولية 2011: ويسلط الضوء في مقاله على التغيرات التي أحدثتها الثورة المصرية على صعيد سياسة مصر الخارجية والآثار التي ترتبت على هذا الدور مع استعراض لأدوار مصر الخارجية خلال الحقب الماضية.

ب. **الدور الإقليمي لمصر إلى أين للكاتب خليل العناني** مقال لشبكة الجزيرة الإخبارية 2004 ويسلط الضوء على دور ومكانة مصر في أهم ملفين يعتبران جوهر السياسة الخارجية المصرية وهما الملف الفلسطيني والملف الإفريقي حتى العام 2004.

ج. **السياسة الخارجية المصرية 1981-1990 للباحث فارس تركي محمود:** بحيث تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية للرئيس السابق محمد حسني مبارك الذي اعتبرها الباحث من أشد المراحل وأصعبها وتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في تاريخ أنور السادات وناقشت العلاقات المصرية مع الإقليم وكذلك العلاقات المصرية الدولية الأمريكية على وجه الخصوص.

د. **مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة صادرة عن مركز الزيتونة تحت إشراف الدكتور محسن صالح وإعداد باسم القاسم وريع الدنان** وتتناول الدراسة الأوضاع القانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية التي شهدتها مصر خلال عهدي مرسي والسياسي خلال الفترة 2011-2015.

## المحور الثاني: دور المؤسسة العسكرية في كل من مصر وتركيا:

### - تركيا:

- أ. النظام السياسي في تركيا للكاتب أحمد نوري النعيمي 2011: يناقش الكتاب شكل وبنية النظام السياسي في تركيا في المرحلة الممتدة منذ تأسيس الخلافة الإسلامية إلى مرحلة الجمهورية الكمالية والانقلابات العسكرية وصولاً إلى العدالة والتنمية في الحكم.
- ب. العسكر والدستور في تركيا للدكتور طارق عبد الجليل 2013: يسلط الكتاب الضوء على العلاقات المدنية العسكرية ومعضلة النفوذ السياسي للجيش ودوره المعيق لمسار التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، كما يتتبع الكتاب الجذور التاريخية للدور السياسي للجيش كما يستعرض الانقلابات العسكرية منذ تأسيس الجمهورية حتى انقلاب 1997.
- ج. التحول الديمقراطي في تركيا كتاب لمجموعة باحثين أشرف على تحريره ناظم تورال 2012: عبارة عن آراء مجموعة من الخبراء الأتراك عن أهم الموضوعات المتصلة بتحول الدولة التركية إلى دولة حديثة، يوفر الكتاب قدر من المعلومات والتحليلات الشاملة الخاصة بالاقتصاد التركي والنظام القانوني وحكم القانون والموقف من حقوق الإنسان والأقليات والتحديات الماثلة أمام السياسة الخارجية التركية.
- د. التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2016 بحث صادر عن المركز الديمقراطي العربي للباحثة رضوى حسين: تدور الدراسة حول تأثير طبيعة العلاقات المدنية العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

### - مصر:

- أ. الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني تقرير للكاتب أحمد هاشم نشر على موقع شبكة الجزيرة الإعلامية 2015: يناقش التقرير العلاقة ما المؤسسة العسكرية والنظام الحاكم وأثر ذلك على مساعي تطوير وتحديث الجيش المصري وتطوير القوة العسكرية للجيش، وأثر التوجه السياسي للنظام الحاكم على الجيش.
- ب. مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر دراسة صادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية 2015: تسلط الضوء الدراسة على ملف العلاقات المدنية العسكرية والتي اعتبرتها الدراسة إحدى أهم الملفات المهمشة والتي لم يتم التركيز

على دراستها بحيث تبحث الدراسة في مدى تعزيز النزعة الاستقلالية للمؤسسة العسكرية منذ ثورة يناير 2011 حتى انقلاب 2013.

ج. إصلاح القطاع الأمني في مصر المعضلات والتحديات للكاتب عمر عاشور دراسة لمركز بروكنجز في الدوحة 2012: يسلط الضوء على ديناميكيات التحول الأمني في مصر يستعرض أساليب نظام مبارك في القمع من خلال لقاءات مع ضباط وجنرالات سابقين في الجيش المصري ويقدم اقتراحات للحل على ضوء الاستفادة من التجارب والتحويلات الناجحة في العالم العربي وغيره.

المحور الثالث: الحركة الإسلامية في كل من تركيا ومصر:

- تركيا:

أ. نجم الدين أربكان ودوره في الحياة السياسية التركية 1969-1997 للكاتب منال صالح 2012: يستعرض الكتاب الخلفية التاريخية عن السياسة التركية وموقفها من الإسلام منذ الجمهورية الكمالية حتى ظهور نجم الدين أربكان كما يستعرض دور نجم الدين أربكان وأدواره السياسية عبر الأحزاب السياسية التي أنشأها منذ أول حزب السلامة الوطني حتى حزب الرفاه 1997 والانقلابات العسكرية خلال هذه الفترات بما ذلك أيضا السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعتها حكومات أربكان.

ب. الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي للكاتب جلال ورغي 2010: تقدم الدراسة عبر استعراض مسيرة التجربة التركية لاسيما تجربة الحركات الإسلامية ما يمكن الاستفادة منه عربيا واعتبر المؤلف أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة بداية من اعتدال الحركات الإسلامية وتركيزها على أهمية التحول الديمقراطي وانتهاء بالوصول إلى صيغة تفاهم وتعاون ما بين الحركات الإسلامية والعلمانية.

ج. تأثيرات النموذج التركي على تحولات الحركات الإسلامية العربية للكاتب الدكتور سعيد الحاج 2016: تبحث هذه الدراسة والتي انتشرت عبر مركز الجزيرة للدراسات في تأثير التجربة التركية في عهد العدالة والتنمية على الحركات الإسلامية في دول الثورات العربية، على المستوى الفكري والتنظيمي والإجرائي، وتقيم مدى نجاحها في الاستفادة من التجربة التركية، كما تسعى الدراسة إلى الاستشراف مدى تأثير ذلك في مستقبل هذه الحركات تنظيميا وفكريا وفق خياراتها المتاحة؟

- مصر:

أ. نظريات الدولة في أيديولوجيا الإخوان المسلمين دراسة للكاتب محمد عفان 2014 لمركز مدارك لدراسات الإسلام السياسي السني والشيعي: تسلط الدراسة الضوء على الأيديولوجيات لحركة الإخوان المسلمين بحيث يؤكد الكاتب أن لحركة الإخوان أكثر من أيديولوجية بحث أن انتشار الإخوان المسلمين في دول عدة له أثر على هذه الأيديولوجيات فهناك الأيديولوجية الاشتراكية لمصطفى السباعي والليبرالية الديمقراطية لراشد الغنوشي والراديكالية لسيد قطب، لكن الدراسة تسلط الضوء فقط على أيديولوجية المؤسس حسن البنا والأخرى لسيد قطب والذي اعتبره الكاتب المنظر الأكثر تأثيرا بعد المؤسس حسن البنا.

ب. جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى للكاتب خليل العناني 2013 دراسة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: تحاول هذه الدراسة في بحث الأسباب التي أدت إلى سقوط الإخوان المسلمين في الحكم عقب انقلاب 2013 واعتبار هذه الانقلاب محطة فاصلة في تاريخ حركة الإخوان المسلمين لما ترتب على هذا الانقلاب من تداعيات أثرت على هذه الحركة في بنيتها التنظيمية والسياسية، وتنتهي الدراسة إلى نتيجتين أن محاولات استئصال حركة الإخوان المسلمين لن تنجح، وأن على حركة الإخوان أن تعيد التفكير في أخطاءها وخطابها السياسي من أجل البقاء كقوة فاعلة ومؤثرة.

المراجع السابقة كانت بمثابة دراسات تخصصت في جانب معين كالمكانة الإقليمية والمؤسسة العسكرية التركية سواء في مصر أو تركيا دون إجراء مقارنات بينها وبين نماذج مختلفة في دول أخرى، وما تختلف هذه الدراسة عن المراجع المذكورة أنها أضافت عنصر المقارنة بين دولتين وهما مصر وتركيا بمحاور مختلفة ناقشتها الدراسات السابقة منفصلا. كما أن المصادر المذكورة قد ناقشت الحركات الإسلامية في كلتا الدولتين دون الخوض في العوامل التي أثرت على دور هذه الحركات في الحالتين ودون إجراء مقارنات بين التجريبتين.

### أهمية الموقع الجغرافي والدور الاستراتيجي

خلال هذا الفصل ستبحث الدراسة تداعيات الموقع الجغرافي والعوامل الدولية والإقليمية على إعادة بناء المكانة الاستراتيجية الدولية والإقليمية لكل من تركيا ومصر بعد التغيير في النظام السياسي لكل منهما؛ من خلافة إلى جمهورية في تركيا ومن النظام الملكي إلى الجمهوري في مصر.

بحيث ستقسم الدراسة إلى فترات زمنية توضح هذا التغيير الحاصل في النظام السياسي حتى العام 2016 وكيف تأثرت المكانة الإقليمية لكلا الدولتين خلال هذه الحقب والمراحل الزمنية التي مرت بها مسيرة النظام السياسي، كما أنه سيتبين خلال هذا الفصل كيف استطاعت كل من تركيا ومن مصر على الحفاظ على مكانتهما الاستراتيجية على المستويات الدولية والإقليمية منذ تولي المؤسسة العسكرية زمام الحكم في كل منهما؟.

### 3.1 تركيا

#### 3.1.1 اعتبارات الموقع الجغرافي والبعد الثقافي:

شكلت تركيا كما عرفت تاريخيا نقطة تقاطع للحضارات التي شكلت قلب العالم القديم، واسطنبول كانت مركزا لثلاث من أعظم الإمبراطوريات الرومانية والبيزنطية والعثمانية، فتركيا في عهد الخلافة العثمانية استطاعت عبر أهمية موقعها الجغرافي أن تتمدد في أعماق القارة الآسيوية والإفريقية والأوروبية، إذ قامت ونشأت الدولة العثمانية بفكر استراتيجي يتمحور في بناء دولة كبيرة سيطرت على أهم المناطق المهمة في العالم حيث أنها سيطرت على آسيا الصغرى وغرب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب شرق أوروبا، ولعبت دورا أساسيا في صياغة نظام عالمي كانت تركيا والدولة العثمانية هي مركزه. (علي ع، الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، 2016، ص3)، ونتيجة لعوامل متعددة أصابها الوهن وبدأت بالتفكك وإضعاف الفعل الاستراتيجي لها وتحويلها إلى ممر تستخدمه القوى الاستعمارية للهجمة على العالم

العربي والإسلامي وتجلّى هذا الأمر في السياسة الغربية التي اتبعتها أوروبا نحو الدولة العثمانية بالسعي نحو إضعافها وتقسيم الدولة العثمانية وكان هذا واضحا في الانقلاب الذي قامت به مجموعة الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد الثاني وتجلت بشكل أوضح مع إعلان مصطفى كمال أتاتورك إلغاء الخلافة 1922 والذي كان تمهيدا لإعلان الجمهورية التركية 1923 والتي اعتبرت بمثابة ضعف تركيا استراتيجيا وتراجعا في دورها الريادي في السياسة الدولية حتى أصبحت تركيا مع العام 1952 هي القاعدة العسكرية للاستراتيجيات الغربية التي انطلقت منها القوى الاستعمارية الغربية نحو المعسكر الشرقي والعالم الإسلامي. (خلف الله، 2015، ص6).

على صعيد الموقع الجغرافي فإن تركيا تتمتع بميزات جغرافية تؤهلها لأن تكون في مكانة استراتيجية مهمة؛ فتوسطها لقارات العالم القديم وامتداد أراضيها بين آسيا 97% وأوروبا 3% ووقوعها في قلب أوراسيا بالإضافة إلى حدود مشتركة مع 8 دول، كل هذا منحها القدرة على التفاعل مع محيطها تأثرا وتأثيرا وهذا الموقع أعطاها أهمية استراتيجية بالغة حيث تمثل ملتقى المواصلات البرية والبحرية والجوية وتتحكم في طرق نقل الطاقة سواء إلى منطقة الوطن العربي أو "الشرق الأوسط" وإلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتركيا تتحكم في مضيقين بحريين استراتيجيين وهما مضيق البوسفور شمالا بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومضيق الدردنيل جنوبا بين بحر مرمرة والبحر المتوسط عبر بحر إيجه بالتالي فإنها تتحكم في المرور البحري بين البحر الأسود والمتوسط، كما منحها إلى جانب ذلك إمكانيات كبيرة في حرية اختيار السياسات والتحالفات، كما أن وسطية موقع تركيا بين قارات العالم القديم وقربها من مناطق المصالح الحيوية والاستراتيجية العالمية أدى ذلك إلى زيادة درجة الاهتمام الاستراتيجي للقوى العظمى والدول الكبرى بتركيا بوصفها أنها تمثل نقطة ارتكاز رئيسية وقاعدة انطلاق إلى مناطق جيواستراتيجية أخرى من العالم لهذا تحرص هذه الدول على أن يكون لها علاقات تعاون استراتيجي عسكري وأمني مع تركيا. (علي ع.، 2016، ص3) وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تركيا ومنذ ضعف الدولة العثمانية وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي كانت حاجزا بين المشروعين الغربي والروسي فموقع تركيا الجغرافي يبدو وكأن تركيا نقطة في أعقد النقاط الجغرافية على مستوى العالم فهي وريثة الإمبراطورية العثمانية والتي تحمل صلات وعلاقات وثيقة مع الشعوب الإسلامية ولكن حينما ضعفت وانتهت هذه الدولة العثمانية وخلال الحرب الباردة جعلها تقع عند حافة التنافس بين مشروعين جديدين وهما المعسكر الغربي الرأسمالي الديمقراطي والذي زادت قوته بعد انتصاره بالحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية فيها ثم الحرب العالمية الثانية والمعسكر الشرقي الذي يتمدد ويتوسع في الجزء الشرقي من العالم ويحمل لواء الشيوعية، فتركيا واقعة بحكم الجغرافيا في قلب محيط التوسع

والنفوذ الشرقي فهي محاطة بدول كانت تابعة بدرجات متفاوتة للاتحاد السوفيتي بينما تركيا هي ضمن المعسكر الغربي والتابع له. (الهامي، 2017، ص16).

ويزيد من أهميتها شواطئها الممتدة على ثلاثة بحار الأسود في الشمال والأبيض في الجنوب وبحر ايجة في الغرب، ولعل كبرى ميزات الموقع الجغرافي لتركيا وجود اثنين من أكبر مضائق العالم أهمية ضمن أراضيها: وهما مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل. ولكنه بقدر ما كان لهذا أهمية كبيرة في وقت قوة تركيا بقدر ما شكل أزمة لتركيا في لحظات ضعفها؛ لأن كافة الدول المطلّة على البحر الأسود مضطرة بلا بديل لتأمين الملاحة بالبوسفور لنشاطها الاقتصادي فإبان قوة الدولة العثمانية كان هذا يعطيها مزيد من النفوذ والقوة لكن ذات الأمر تغير في مراحل أخرى تعرضت فيها الدولة العثمانية إلى الضعف، ولأهمية هذا الموقع لمضيق البوسفور كان بند سلامة الملاحة حاضرا في مختلف أنواع الاتفاقات الاقتصادية واتفاقيات التحالف واتفاقيات الهزيمة وإنهاء الحروب. (الهامي، 2017، ص14).

كما تتمتع تركيا في محيطها الجغرافي والبشري بمشتركات ثقافية ولغوية وتاريخية كبيرة فتركيا بموقعها الجغرافي تقع على حافة خطوط الفصل بين العالمين الإسلامي والمسيحي وبالتالي شكلت تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة بحيث تتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب والثقافة الروسية من جهة الشمال والثقافة الآسيوية من جهة الشرق والثقافة العربية من جهة الجنوب لذلك فإن تركيا تعد بمثابة الجسر الوحيد بين كافة الأديان وبين مختلف الحضارات والثقافات، وهذا مهد أمامها الطريق لصنع تحالفات سياسية سواء مع دول ما يعرف بالعالم التركي الممتدة من غرب الصين إلى حدود أوروبا أو مع منطقة البلقان التي تمثل العمق الأوروبي لتركيا العثمانية. وبرزت أهمية هذا الموقع والمكانة لتركيا بعد سقوط وانحيار الاتحاد السوفيتي وتمثلت هذه الأهمية بالحاجة الغربية إلى تركيا ليس فقط كموقع جغرافي وإنما كامتدادات لغوية وثقافية عرقية وتاريخية لاسيما في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان التي تعرضت لحالة من الفراغ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بالتالي فإن الولايات المتحدة شجعت تركيا للدخول إلى هذه المناطق والتي أرادت من وراء هذا التشجيع بأن تحسر نفوذ روسيا ومن جهة أخرى مواجهة إيران التي تطمح إلى مد نفوذها إلى تلك المناطق من خلال المذهب الشيعي الذي يجمعها بالعديد من القوميات بالتالي فإن الولايات المتحدة أرادت أن تضع النموذج التركي العلماني في مواجهة النموذج الإيراني وبذلك تكون تركيا جسرا بين آسيا الوسطى والقوقاز والحضارة الغربية. (علي ع.، 2016، ص3-4).



وإذا نظرنا من زاوية التراكم التاريخي فنرى أن تركيا تمتلك خصائص فريدة على المستوى الإقليمي وغير الإقليمي ونتج ذلك عن تلاقي أنواع العلاقات المختلفة التي طبعتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية؛ إذ أن تركيا ليست جزءا من الأنظمة المتحكمة تلك كما أنها ليست من مجموعة الدول التي حولتها هذه المرحلة الامبريالية إلى مستعمرات، ليست تركيا كأى دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال تطورات الأوضاع السياسية بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت قرونا عديدة. فباعتبار تركيا دولة قومية قامت على الميراث العثماني وإن كانت بخصائص جديدة تجد نفسها مضطرة مرة أخرى لتواجه مسؤولياتها الجيوسياسية والجيوثقافية والتي يقصد بها تلك الروابط الثقافية والدينية والتاريخية، المتعلقة بهذا الميراث. (أوغلو ا.، 2014، ص87-88).

ولكون الموقع الجغرافي للدول له أهميته في تحديد مكانتها الإقليمية والدولية فإن البنية الاقتصادية لهذه الدولة إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها هذه المكانة على الصعيدين الإقليمي والدولي فالتطورات السياسية والاجتماعية والنهضة التكنولوجية والعلمية تعتمد بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية لهذه الدولة. فخلال تتبع مستويات النمو الاقتصادي في تركيا بالفترة ما بين 2000-2010 نجد أن معدل النمو خلال كل المدة 3.4% وعن التطرق لأهم القطاعات الاقتصاد التركي نجد أنه وعلى صعيد الصناعة مثلا تحتل تركيا المرتبة 28 الدول المنتجة للأسلحة والمركز الخامس عشر بين الدول المصنعة للسيارات في العام 2009، وحسب معهد الإحصاءات التركي فإن معدل النمو السنوي في الإنتاج الصناعي حقق قفزة هائلة من 508% سنويا من 2006 وصولا إلى 14.9% في العام 2011. وكان للاستقرار السياسي التي شهدته تركيا بعد العام 2003 دورا كبيرا في تحقيق هذا النمو ليكون اقتصادها من بين أكبر عشر اقتصادات عالميا بعد أن قفز ترتيبها من المرتبة 26 إلى المرتبة 16 عام 2010.

وفي هذا الجانب فإنه ولتحديد الموقع الإقليمي لتركيا في الجانب الاقتصادي فإنه لا بد من مقارنتها مع الدول المهمة في الشرق الأوسط لاسيما مصر والسعودية وإيران وعند إجراء هذه المقارنات فإن تركيا تحتل المرتبة الأولى بين هذه الدول من حيث الناتج الإجمالي المحلي، كما أنها الأعلى من حيث معدل النمو الحقيقي كما أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث انخفاض مستوى التضخم، كما أن تركيا تحتل المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي وتحتل المرتبة الثانية في حجم الدين العام. (ملاوي، 2013، ص17).

### 3.1.2 السعي لمكانة إستراتيجية على المستويين الدولية والإقليمية وتداعياتها على حكم العسكر على النظام السياسي تحديدا المؤسسة السياسية:

سيتم تسليط الضوء هنا على تفاعلات البيئة الداخلية والتحولت في البيئة الداخلية في تركيا وأثر هذه التحولات على مكانة تركيا الإقليمية والدولية ما بين فترة وأخرى.

#### 3.1.2.1 هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونشأة الجمهورية ذات معالم سياسية وثقافية وقانونية عربية بقيادة كمال أتاتورك:

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 وما تبعها من انهيار للدولة العثمانية؛ بحيث تفككت إلى أجزاء صغيرة وتقسمت الأراضي التركية بين الحلفاء المنتصرين في الحرب بحيث انفصلت منها مصر وسوريا وفلسطين وبقية الدول العربية، وضمت جزيرة قبرص إلى بريطانيا، وليبيا إلى إيطاليا وفرنسا فرضت حمايتها على تونس، عُد هذا التوزيع للأراضي التركية من قبل مصطفى كمال أتاتورك بأنه هزيمة لتركيا في الحرب، ولكن بعد توقيع أتاتورك اتفاقية لوزان مع الحلفاء والتي أسفرت على الاعتراف الدولي باستقلال جمهورية تركيا خلفا للإمبراطورية العثمانية 1922 وبعد توقيع المعاهدة مباشرة قام البرلمان التركي بإلغاء السلطنة.

واستغل هذا الانتصار الذي حققه ليعلن أن خطوات الإصلاح والتجديد في تركيا لم تكتمل بعد وأنه من الخطأ الزعم بأن التطور الدستوري لتركيا قد وصل إلى نهايته وأنه من الضروري إصلاح وتعديل الدستور. وأعد مصطفى كمال أتاتورك مع عصمت اينونو مشروعا لإعلان الجمهورية؛ جاء فيه أن نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهوري ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ويتضمن قرار إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر عام 1923 شكل الدولة جمهوري ودينها الإسلام ولغتها التركية، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى المجلس الوطني ورئاسة الوزراء وقد يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من أعضاء المجلس. (هلال، 1999، ص64).

لقد أظهرت اتفاقية لوزان ؛ وهي معاهدة كانت قد وقعت في العام 1923 بين تركيا ودول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى والتي أسست لقيام الدولة التركية الحديثة بقيادة كمال أتاتورك، هوية خارجية للدولة تختلف عن هويتها الداخلية؛ إذ تم التخلي عبرها عن الهوية الإسلامية وسياساتها والتي اعتقد أنها أدت إلى تفكك الدولة من خلال الصراع الذي أثارته بين الدولة العثمانية والإمبراطوريات الغربية، أما في السياسة الداخلية تم تحديد العناصر المشكلة للدولة على أساس

استنادها إلى أن الأغلبية التركية صاحبة الهوية الإسلامية والأقلية من هم غير المسلمين، وظهرت الجمهورية التركية المستندة إلى مجتمع ذي دين واحد بأغلبية ساحقة لكنها دولة قد تجردت من الرموز والمسؤوليات الدينية بإلغائها الخلافة وبعد أن كانت الدولة العثمانية متعددة الأديان والأقليات. (أوغلو، 2014، ص 92).

ولما استوثق أتاتورك من الجيش وحزب الشعب والمجلس الوطني تقدم في الثالث من مارس 1924 بمرسوم إلى المجلس الوطني يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة وبالمقابل أقر المجلس الوطني القانون دون مناقشة. وبذلك تكون قد تأسست الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك وتولى رئاستها لنحو 15 عاما (1923-1938) وطوال تلك الحقبة عمل على إرساء دولة حديثة تنشق عن الموروث العثماني وتقوم على المبادئ التي أقرها مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الذي تأسس على يد كمال أتاتورك في 15 تشرين الثاني 1923 وهذه المبادئ وصف بها نظام تركيا وهي الجمهورية، الملية، الشعبية، العلمانية، الدولتية والانقلابية وقد دخلت هذه المبادئ في صلب الدستور التركي عام 1937 فأصبحت أساس نظام الدولة كما جاء في النص إن تركيا جمهورية، ملية، شعبية، دولتية، علمانية، انقلابية. (هلال، 1999، ص 68).

إذا يمكن القول أن مصطلح العلمانية قد دخل الدستور التركي لأول مرة في العام 1937، وقراراتها وقوانينها استهدفت معالم الهوية الإسلامية للدولة التركية فلم تكن العلمانية الاتاتورية فقط فصل الدين عن الدولة كما المفهوم الغربي السائد للعلمانية بل إنها تجاوزت هذا المعنى إلى معاداة الدين وشل دور علماء الدين وقمعهم ومحاولة إزالة الموروث الإسلامي الثقافي الحضاري للدولة بل وإجبار الناس على السير على النهج العلماني مضاد للدين رأت فيه الدولة بديلا أفضل، ففي حين أن العلمانية الغربية قد امتزجت بالأفكار الديمقراطية التي تسمح بوجود أحزاب سياسية أخرى استجابة للسياسة التي تقربها من الغرب إلا أن العلمانية الكمالية طبقت بالقوة وبدكتاتورية الحزب الواحد.

**بذلك فإن الأفكار المؤسسة للأيدولوجية الأتاتورية هي كالتالي:**

- الفكرة الجمهورية بأن تستبدل النظام الملكي بالنظام الجمهوري.
- الفكرة الشعبية والتي كان معناها ضرب نفوذ الارستقراطية السلطانية العثمانية والملاك والإقطاعيين.

- الفكرة الدولية أي أن تكون الدولة هي أداة علمنة وتغريب وتحديث تركيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- الانقلابية، أي أن الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة. (هلال، 1999، ص87).
- الفكرة القومية (الملية) أي أن يستبدل بالرابطة السياسية الدينية الإسلامية بالرابطة السياسية الوطنية التركية القومية. (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص3).

بما أن الجمهورية الكمالية جاءت على أنقاض الخلافة العثمانية وإسقاطها فإن أتاتورك عبر الدستور الجديد للدولة التركية أراد التأكيد على التوجه العلماني الغربي لتركيا وأنها دولة قومية لعدم العودة إلى الخلافة الإسلامية أو إحياء صورتها في ذهن التركي وبناء عليه ألغى الدستور العثماني ليحل مكانه الدستور الجديد، وبالتالي فإن مبادئ أتاتورك حددت شكل الدولة التركية الجديد الجمهورية والقومية والشعبية؛ فالقومية حسب أتاتورك قائمة على رفض الاختلافات العرقية والإثنية وهذا ما ظهر جليا في إهمال حقوق الأكراد والأقليات في تركيا، وكان إقصاء الإسلام لتصبح العلمانية حجر الزاوية في نظام أتاتورك وبالتالي عدم وصول للسلطة السياسية تحت مسمى أحزاب إسلامية وبناء على ذلك أصبحت العلمانية مترسخة بالدستور بحيث لا يمكن تعطيلها من مواد الدستور. وتحت حجة الحفاظ على استقرار الجمهورية منعت خلال فترة حكم أتاتورك التعددية الحزبية ورسخ نظام الحكم الواحد وفرض على جميع السياسيين الانضمام إلى الحزب الذي أسسه وهو الحزب الجمهوري.

لقد جاءت الأتاتورية (1923\_1938) كمشروع جذري في إطار العلمانية والقومية ليستكمل مشروع دولة التنظيمات ودولة الاتحاد والترقي، وكان إلغاء الخلافة المكون الرئيسي في المشروع الأتاتوري لتجذير العلمانية والقومية وهو مشروع اعتمد على الدولة في علمنة وتغريب وتحديث تركيا. فلقد بدأ مشروع الأتاتورية بإلغاء السلطنة في الأول من نوفمبر 1921 ثم اعلان الجمهورية في 29 أكتوبر 1923 وألغيت الخلافة في 3 مارس عام 1924 وكانت خطوة حاسمة في المشروع إذ لم يعد الإسلام الرابطة الجماعية فكان أتاتورك يعتبر أن الإسلام هو سبب ضعف وتمزق تركيا. (هلال، 1999، ص85).

وأعقب إلغاء الخلافة والسلطنة في تركيا إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف؛ أصبحت كل المسائل الدينية المتصلة بالعقيدة والعبادات وإدارة المؤسسات الدينية تخضع لإدارة الشؤون الدينية التي تتبع مباشرة

رئيس الوزراء ويختار رئيس الوزراء مدير هذه الإدارة ويعينه رئيس الجمهورية وبذلك أصبح رجال الدين موظفين تختارهم الدولة وتعينهم وتمنحهم رواتبهم. (هلال، 1999).

كما تم في 1925 حرمان جميع الطرق الصوفية وإغلاق المساجد وتكايأ الدراويش وإلغاء المحاكم الدينية، أما بالنسبة للشريعة الإسلامية فقد استبدلت وحل محلها قانون مدني إذ اقتبست الحكومة القانون المدني السويسري عام 1926 وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الألماني؛ وقد نصت هذه القوانين على المساواة التامة بين المواطنين والمساواة بين الرجل والمرأة وألغى تعدد الزوجات وفرض الزواج المدني وغيرت الحكومة التقويم الهجري واستخدم التقويم الغربي. (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص99.100.104).

ولقد جاءت هذه الخطوات التي قام بها كمال أتاتورك لتجعل تركيا الجديدة مقبولة لدى الغرب وذلك من خلال تحويل الهوية السياسية التركية وإحاقها بالغرب بحيث تنقطع عما كانت عليه في السابق إبان عهد الخلافة الإسلامية.

كما خضعت مؤسسات التعليم لوزارة التربية عام 1924 وأغلقت المدارس الدينية التي كانت مراكز تكوين رجال الدين وانتقل التعليم الذي كانت تقدمه السليمانية لتكوين فقهاء من درجة عليا إلى كلية الشريعة في جامعة اسطنبول. وتبعت ذلك إجراءات؛ اتخاذ القبة غطاء للرأس 1925 وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة عام 1928 وتغيير الحروف الأبجدية في العام 1928 ورفع الأذان باللغة التركية 1923. (هلال، 1999، ص86).

وبعد أن تم انتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيسا للجمهورية عمل جاهدا على إصدار دستور جديد يعزز من مكانة المجلس الوطني التركي الكبير لكون هذا المجلس هو الهيئة التشريعية المخولة للنظر في الدستور وإعادة تعديله، وجاءت هذه الخطوة من قبل أتاتورك من أجل إحكام سيطرته على هذه الهيئة التشريعية بالتالي إحكام سيطرته على النظام السياسي بشكل كامل وذلك بتوحيده السلطات بيد المجلس الوطني وبالتالي نال أتاتورك صلاحيات واسعة بصفته رئيس المجلس الوطني. واستطاع أتاتورك أن يصدر الدستور المقترح الذي تضمن أربعاً وعشرين مادة في 20 كانون الثاني 1921 وكان هذا الدستور قد أكد على النقاط التالية:

1. حقوق السيادة ترجع إلى الأمة بدون قيد أو شرط.
2. مجلس الأمة يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية.

الرئيس الذي يختاره المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابية وهو بهذه الصفة يوقع باسم المجلس ويصدق على قرارات هيئة الوكلاء وهو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة. (النعمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص190).

إذا يمكن القول أن دستور العام 1921 قد أقام المجلس الوطني التركي الكبير وحكومته وجرت عليه بعض التعديلات في العام 1923 وذلك بمناسبة إعلان الجمهورية إلى أن شرع دستور عام 1924 والجدير ذكره أن هذا الدستور كان متأثرا بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة 1875 والدستور البولندي لعام 1921؛ وذلك من أجل إعطاء النظام الجديد الطابع الثوري كون الجمهورية جاءت بعد الإطاحة بالخلافة والخليفة، وكان هذا التأثير أيضا من باب إرضاء الدول الغربية التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الأولى، كما أنه كان تجسيدا لمبادئ دستور 1921 كما يعد امتدادا ومكملا لدستور 1921.

كما يمكن القول بأن دستور 1924 قد عدل سبع مرات منذ تاريخ إصداره وقد أجريت هذه التعديلات في عام 1928، 1934، 1937

وجميع هذه التعديلات كانت قد جعلت العلمانية في تركيا إحدى الأسس الفكرية الأيديولوجية الرسمية التي تعين سياسة الدولة في العهد الجمهوري. (النعمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، 1992، ص194)

وفي مرحلة نظام الحزب الواحد، جعل دستور عام 1924 الغلبة للسلطة التشريعية عن طريق دمجها بالسلطة التنفيذية؛ إذا من الملاحظ أن هذا الدستور قد ركز من الناحية النظرية على السلطة التشريعية أما من الناحية العملية فإن السلطة التنفيذية تجاوزت صلاحياتها الدستورية. كما أن دستور 1924 قد أكد في صدر مواده أن السلطة العليا للشعب الذي يمثله المجلس الوطني الكبير والذي يقوم بسلطة تشريع بما في ذلك سن القوانين وتعديلها وتفسيرها وعقد المعاهدات وإعلان الحرب. (النعمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص205)، كما أعطى الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية؛ إذ جعله رئيسا للدولة وقائدا عاما للقوات المسلحة، ومن حقه تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره اختيار الوزراء، ثم يعرضهم على رئيس الجمهورية للحصول على

موافقته كما أن قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ إلا بعد أن توقع من قبل رئيس الجمهورية.

بإمكاننا القول إن التجربة التركية في نظام الحزب الواحد أكدت انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة؛ بل في الحقيقة الحزب كان هو الحكومة وبالتالي فإن ضرورة عدم تعدد الأحزاب السياسية قد أكد عليها أتاتورك منذ البداية حيث أكد في إحدى مقولاته أن الأمة قد احترقت ونالها أكبر الأضرار من تعدد الأحزاب. ولقد استمرت مرحلة الحزب الواحد مدة سبع وعشرين سنة حيث سيطر حزب الشعب الجمهوري على تشكيل المجلس الوطني التركي الكبير الذي جعله دستور عام 1924 مركزا للسلطتين التشريعية والتنفيذية فالقرار السياسي ينبع من الحزب ويناقش داخل اجتماعاته قبل عرضه على المجلس وعلى ضوء مبادئه التي كانت قد أعلنها سابقا يتحدد الاتجاه السياسي للدولة.

ومثلما أخضع أتاتورك السياسة والمجتمع للدولة اتجه إلى أن تشمل الدولتية الاقتصاد أيضا في إطار مشروعه لتغريب وتحديث تركيا؛ ففي المرحلة الأولى كان تدخل الدولة بطريقة مباشرة من خلال تشجيع الدولة للرأسمالية المحلية لبناء قاعدة اقتصادية تركية، أما المرحلة الثانية والتي أعقبت فشل المرحلة الأولى كان تحول الدولة إلى التدخل المباشر في الاقتصاد وصدر قانون في العام 1927 يسمى قانون تشجيع الصناعة بهدف منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمشروعات الصناعية ومنح تلك المشروعات مساحات مجانية وإعانات مالية وإعفاءها من الضرائب. إلا أنه وبالرغم من تشجيع الدولة للرأسمالية الصناعية التركية فإن البرجوازية التركية تلكأت كثيرا بما أدى إلى فشل عملية التصنيع في العشرينيات وجاءت أزمة الكساد العالمي في نهاية العشرينيات لتترك أثرا واسعا في الاقتصاد التركي حيث تدهورت صادرات تركيا ونقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية وهذا ما أدخل عملية التطور الاقتصادي في مأزق. (هلال، 1999، ص76).

إذا فإنه ومع إعلان الجمهورية كانت تطلعات أتاتورك القائمة على تحويل الخلافة العثمانية المتعددة الثقافات إلى دولة قومية علمانية قومية، فإن الموروث الحضاري الإسلامي انقطع بعد قيام الجمهورية واتبعت تركيا الغرب بشكل كامل؛ وتطورت السياسة الخارجية في عهد الجمهورية بتبنيها استراتيجية الدفاع عن الحدود القومية والوطنية وأن تكون الدولة التركية جزء من محور الغرب وليس بديلا عنه. بالتالي اتسمت هذه السياسة الخارجية بالانغلاق واستندت على الشعار الذي رفعه كمال أتاتورك "سلام في الوطن سلام في العالم" وكان هذا بمثابة سياسة خارجية جديدة وإن كانت تعد انغلاقا إلا أنها تظهر في ذات الوقت تفهما للوضع الدولي حينها الذي وصل فيه الاستعمار

إلى ذروته وبالتالي عدم المواجهة مع قوى الاستعمار التي أدت إلى انحلال الدولة العثمانية. بالتالي فإن النظام الجمهوري اتجه نحو سياسة تشكلت بأن الوحدة الداخلية والحفاظ على الحدود تتم عن طريق الإصلاحات الداخلية وتصفية الهوية السياسية العثمانية ومؤسساتها والتي تزج المحور الغربي وفضلت تركيا حينها على أن تكون تحت المظلة الأمنية الغربية وهذا بالتالي كان له أثر على مناحي الحياة السياسية الداخلية والخارجية. (أوغلو ا.، 2014، ص93.94) فبناء على هذه السياسة بقي اهتمام تركيا حيال البلقان محدود فلم تبذل الجهود الكافية من أجل ضمان استمرار الصلات الثقافية والسياسية فيه وكذلك الحال تجاه القوقاز وتمت إدارة الظهر للشرق فبتخلي تركيا عن الجسور السياسية والثقافية والاستراتيجية مع الشرق الأوسط لم تستطع تركيا أن تستفيد من المميزات التي تمتلكها والناجمة عن حكمها لهذه المناطق لسنوات طويلة فقد خسرت تركيا نتيجة لهذه السياسية مجالها الجيواقتصادي، كما أنها كانت تمتلك مع هذه المناطق روابط جيوثقافية كان بإمكانها أن تستغل ذلك بحيث تكون دولة ذات مكانة تاريخية ومؤثرة في المنطقة إلا أن سياسة إدارة الظهر جعلها تغترب عن هذه المنطقة باسم المعسكر الغربي. (أوغلو ا.، 2014، ص77.80).

لذا فإنه يمكن القول إن بابتعاد تركيا عن قضايا الوطن العربي أو "الشرق الأوسط" خلال هذه المرحلة أصبحت تركيا غريبة عن المحيط الجيوثقافي من جهة ومن جهة أخرى لم تستطع أن تكون قوة مؤثرة بشكل كاف في البنية الجيواقتصادية الغنية في المنطقة.

كما يمكن القول بأن نتيجة لتأثر تركيا باستراتيجيات الغرب أدت إلى إهمالها لعمقها الاستراتيجي والحضاري والتي ظلت تركيا لأكثر من ستة قرون مركزا للحضارة الإسلامية وتتحكم في النظام الاقليمي والدولي، فما أقدم عليه أتاتورك من إعلان للجمهورية وإلغاء كافة المظاهر التي تعكس الهوية الإسلامية للدولة التركية حتى دخلت تركيا بمرحلة تغريب عن محيطها العربي والإسلامي. (خلف الله، 2015، ص7-8).



### 3.1.2.2 مرحلة الحرب الباردة:

خرج العالم بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل جديد للقوى بحيث تصدر العالم قوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية باسم المعسكر الغربي والاتحاد السوفيتي باسم المعسكر الشرقي وامتدت هذه الحرب الباردة من العام 1946-1991 وأبرز ما تميزت به هذه الحرب هي محاولة كل من الطرفين الحصول على مناطق للنفوذ السياسي والعسكري عبر المعاهدات والتحالفات، وضمن هذا الإطار نشأت أهمية تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمحور الغربي واستغلال موقعها لمواجهة المعسكر الشرقي. (علي ع.، 2016، ص4).

كان لاعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 دور كبير في بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة خاصة أنها أول دولة إسلامية تقوم بهذه الخطوة، فلقد رأت تركيا أن تمتين علاقتها بإسرائيل منطلق لتعزيز ترابطها مع الغرب فسارعت نحو الاعتراف بإسرائيل وتوقيع اتفاقيات أمنية وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في العام 1952 وهو العام ذاته الذي انضمت فيه إلى حلف شمال الأطلسي.

فلقد كان لاعتراف تركيا بإسرائيل سببا هو سعيها لنيل رضى الولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل انضمامها لحلف شمال الأطلسي الذي جرى عام 1952، فلذا يمكن القول إن مسار العلاقات التركية الإسرائيلية قام على التقاء متشعب للمصالح والأهداف بينهما. (تركمان، 2010، ص189) وكانت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة 1949-1967 من المراحل المميزة في طبيعة العلاقات الثنائية يقابلها علاقات ضعيفة مع الدول العربية بشكل عام إلا أنه وبالرغم من قوة هذه العلاقة إلا أن تركيا أقدمت على سحب سفيرها من إسرائيل بسبب العدوان الثلاثي على مصر 1956 وكان هذا بسبب الضغط الشعبي التركي على الحكومة أي أن القرار كان لامتناس الغضب الشعبي وليس خيارا استراتيجيا لدى تركيا حينها. (مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2010، ص12).

وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" 1952 كانت الخطوة الأهم في تاريخ العلاقات التركية الغربية، إذ تميزت العلاقات الأمريكية التركية لتصبحا دولتين حليفين تدعم كل منهما الآخر في الكثير من المجالات مثل مكافحة الإرهاب والطاقة والاستقرار الإقليمي، كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا العديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية خاصة في ضوء المصالح المشتركة في مقاومة تهديدات الاتحاد السوفيتي.

بالتالي فإن لانخراط تركيا في الحرب الباردة لمواجهة التمدد السوفيتي أن جعل منها أحد نقاط  
المواجهة التي دارت بين الولايات المتحدة الأمريكية وتحالفاتها وفي مقدمتها تركيا وبين الاتحاد  
السوفيتي وكان التحالف مع الولايات المتحدة من الأساس نابع من التهديد الذي استشعرته تركيا من  
الاتحاد السوفيتي ومنبع هذا التهديد قائم على معطيات تاريخية وجغرافية وليس على خلفيات  
ايدولوجية إذ شكلت روسيا القيصرية التهديد الأساسي للأناضول. (اللباد، 2011، ص2) لذا فإن  
أنقرة كانت من أوائل من انضم إلى المنظمات الدولية ذات التوجه الغربي، مثل منظمة التعاون  
والتنمية الاقتصادية الأوروبية 1961 ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي 1973، كانت تسعى تركيا  
بالالتحاق بالعالم الغربي في مقابل الابتعاد عن جوارها وعمقها الإقليمي في الوطن العربي أو  
"الشرق الأوسط" لتأكيد هويتها الغربية.

إذا لم تقلل الحرب الباردة من أهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بل على العكس اعتمدت  
العلاقات الأمريكية التركية على المصالح الأمنية للطرفين وانحصرت غالبا في البعد العسكري وهذا  
ما سيتم توضيحه لاحقا بشكل مفصل بالفصل الرابع المتعلق بالمؤسسة العسكرية في تركيا.

وكان للتحالف التركي مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي أن أملى على تركيا القيام بمجموعة  
من الإصلاحات السياسية كان من بينها إعادة النظر في سياسة الحزب الواحد وهذا ما جاء على  
لسان الرئيس عصمت اينونو في خطبته أمام المجلس الوطني في العام 1945 بأنه يستعد لإجراء  
تعديلات في النظام السياسي بما يلائم الظروف المتغيرة دوليا. هذا الأمر الذي شجع على القيام  
بالتعددية الحزبية إذ أعلن اينونو أن البلاد قد بلغت مرحلة تمكنها من القيام بالتعددية الحزبية وأنه  
سيديم البلاد نحو الديمقراطية، وبعد فترة قليلة من إعلان اينونو تم بالفعل الإعلان عن تأسيس  
حزب على يد أربعة أعضاء انشقوا عن الحزب الجمهوري وهم جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق  
كورالتان وفؤاد كوبرلو أطلقوا على الحزب اسم "الحزب الديمقراطي" وتبنى ضمن أيديولوجيته  
المبادئ الكمالية الستة مؤكدا على الليبرالية والديمقراطية واستنطاع الحزب في العام 1950 بالفوز  
بالانتخابات وفقد حزب الشعب الجمهوري الأغلبية لصالح حزب عدنان مندريس وكان هذا حدثا  
بارزا مثلته هذه المرحلة من الانفتاح الديمقراطي. (الصالح، 2012، ص27).

كما تحولت من جهة أخرى إلى قاعدة عسكرية متقدمة لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي أو  
"الشرق الأوسط" والتي كانت تبرز فيه خلال تلك المرحلة تيارات قومية ويسارية مناهضة للغرب  
مثل ثورة يوليو 1952 في مصر التي شكلت مصدر خوف للمنظومة الغربية وحلفائها في المنطقة.

ففي مسعى من دول المعسكر الغربي لتطويق هذا المد لهذه التيارات والحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة شكلت المملكة المتحدة حلف بغداد في العام 1955 الذي تضمن كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق وكان هدف الحلف الوقوف في وجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط وبذلك يكون المعسكر الغربي قد استكمل الطوق الذي فرضه على المعسكر الشرقي من كافة الجهات. بالتالي فإن هذا الحلف أثبت أهمية موقع تركيا في مواجهة المعسكر الشرقي والحفاظ على مصالح المنظومة الغربية في الشرق الأوسط. (علي ع.، 2016، ص6).

وبالرغم من العلاقات المتميزة التي جمعت تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه العلاقة مرت بمراحل تراجعت فيها وتعرضت لأزمات لاسيما على خلفية الأزمة القبرصية وانقلاب اليونان 1974 وما تبعه من تحرك عسكري من قبل تركيا من أجل حماية القبارصة الأتراك دفع هذا كل من قبرص واليونان بالضغط من قبل الولايات المتحدة على أنقرة وإيقاف المساعدات المقدمة لتركيا على إثر هذه الأزمة. نتيجة لهذه الأزمة في العلاقات بين الدولتين اتجهت تركيا لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي وأعدت تقييم علاقاتها مع العالم الإسلامي إذ جاءت هذه النظرة مع إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي وبالتالي اكتسبت العلاقات التركية ودول منظمة العالم الإسلامي دفعة قوية خلال فترة السبعينيات. (أوغلو ا.، 2014، ص292).

إلا أن الأحداث الإقليمية والمتمثلة الثورة الإيرانية 1978 في إيران وسقوط حكم الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية هذا ما دفع نحو عودة العلاقات نظرا لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية للحليف التركي ليواجه نفوذ إيران في المنطقة، واحتلال الاتحاد السوفيتي أفغانستان في 1979 والذي يمثل تهديد استراتيجي لأمن تركيا والمرتبب بالأساس بالأمن الاستراتيجي الأمريكي هذه التغيرات الإقليمية انعكست على البيئة الداخلية التركية والذي تمثلت بالانقلاب العسكري 1980 بدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية. (الصالح، 2012، ص150) وعقب الانقلاب تطورت العلاقات التركية الأمريكية بصورة كبيرة وصلت إلى مرحلة قوية تمثلت بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 1982.

إن التقليد السياسي السلبي الذي اتبعته تركيا في سياساتها الخارجية طيلة مرحلة الحرب الباردة قد أثر بشكل كبير عليها في المراحل التي تلت هذه الحرب وتحول العالم إلى أحادي القطبية؛ فلقد تبنت تركيا طوال هذه المرحلة سياسة خارجية واستراتيجيات عسكرية مستندة إلى المفهوم الأمني الحدودي؛ الحفاظ على النظام القائم والحدود القائمة وبناء السياسات الخارجية على أسس التوجه

نحو الغرب إذ أن السياسات الخارجية آنذاك قد تأثرت بجملة من العوامل الظروفية كان من أهمها أن الجهود تركزت من أجل القطيعة الكاملة مع الدولة العثمانية والتخلص من كل آثارها، وتأثرت كذلك بالثورة الكمالية القومية، وأخيرا كان لانعدام الثقة بالمحيط الدولي صاحب الأطماع التاريخية في تركيا كل هذه الأمور كان لها أثر في توجهات السياسة الخارجية خلال تلك المرحلة. (البدور، 2016، ص166).

### 3.1.2.3 انهيار الاتحاد السوفيتي 1990 حتى الثورات العربية 2011:

إن العامل الجوهري الذي اتضحت معالمه بعد الحرب الباردة وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي 1990 هو نهاية الثنائية القطبية والتحول نحو أحادية القطبية والذي ترعمت قيادته الولايات المتحدة الأمريكية، أثار هذا الواقع الجديد من انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي تساؤلات حول أهمية تركيا لدى المعسكر الغربي فيما بدا بالبداية على أن هناك تراجع لأهمية الدور التركي ودول أخرى مثل دول جنوب إفريقيا أظهرت المتغيرات الإقليمية تحديات أمام الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في ملء الفراغ السوفيتي ونشر الهيمنة الأمريكية تحت شعار تعزيز الأمن والحريات وحقوق الإنسان. لذا برزت أهمية الدور التركي كدور محوري من الناحية الجيوستراتيجية ليس من بوابة مواجهة النفوذ الشيوعي فلقد فقدت هذا الدور مع انهيار الاتحاد السوفيتي وإنما من باب القدرة على تحقيق الاستقرار والأمن وتأمين البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المحيط التركي والشرق الأوسط. (باكير، 2010، ص134).

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وما أحدثه من تحولات في البيئة الدولية وسعي العديد من الدول في الوطن العربي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل مثل العراق وليبيا وسوريا، هذا الواقع أثار تخوفا لدى تركيا حول فاعلية حلف شمال الأطلسي للدفاع عن أمنها القومي، كما حدثت تحولات في موقع تركيا الجيوستراتيجي في مثلث الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، فرض عليها بدء الخروج من عزلتها التاريخية. (تركمان، 2010) فشجعت الولايات المتحدة تركيا الدخول إلى هذه المناطق التي تربطها بتركيا روابط قومية دينية تاريخية من أجل حصر نفوذ روسيا ومواجهة إيران التي كانت تطمح الدخول إليها عبر المد الشيوعي المرتبط بعلاقات مع القوميات في هذه المناطق. وبذلك شكلت تركيا جسرا بين آسيا الوسطى والقوقاز وبين قيم الحضارة الغربية وبقيت محتفظة بالأهمية الاستراتيجية لموقعها الجغرافي.

## حرب الخليج الأولى والثانية:

شهد الشرق الأوسط ثلاثة تطورات مهمة أدت إلى تغيير التوجه التركي، كانتهاء الحرب الإيرانية العراقية، ونشوب حرب الخليج الثانية، وعملية السلام؛ فتطورات الأحداث في الشرق الأوسط ما لبثت أن أعادت تركيا إلى بؤرة الاهتمام كقاعدة عسكرية متقدمة للنااتو في الشرق الأوسط؛ إذ كان احتلال العراق واندلاع حرب الخليج الثانية 1991 فرصة هامة أمام تركيا لتأكيد أهمية موقعها الاستراتيجي ففي إطار الحرب سمحت تركيا للقوات الأمريكية استخدام قاعدتي انجيليك وياتمان التركيتان لضرب العراق. كما كانت تركيا فاعلا هاما في سياسة الاحتواء المزدوج التي وضعتها الإدارة الأمريكية آنذاك تجاه النظامين العراقي والإيراني، وفي سياسات فرض الحصار على العراق لإسقاط النظام العراقي تم استخدام قاعدة انجيليك التركية لفرض حظر الطيران على شمالي العراق وقصفه أحيانا. (علي ع.، 2016، ص5).

وكان لهذه السياسة التركية آثار سلبية على تركيا؛ ففي حين أن حرب الخليج الثانية أظهرت أهمية تركيا لدى المعسكر الغربي إلا أن تركيا تأثرت بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق إذ كلفت تركيا نحو 20 مليون دولار في الفترة ما بين 1990-1994.

كما خلفت حرب الخليج الثانية مشكلات ما بين تركيا والعراق، فلقد اشتربت تركيا إقامة منطقة آمنة للأكراد في شمال العراق منعا لتدفق الهجرة الكردية إليها بما يحمله هذا الوضع من تفجير وإثارة مضاعفة للمشكلة الكردية. (البدور، 2016، ص161-162).

## التحالف مع إسرائيل 1996:

أثرت عملية السلام في الوطن العربي أو "الشرق الأوسط" 1991 بشكل سلبي على العلاقات التركية العربية، فلم تدع تركيا إلى اجتماعات عملية السلام ما تسبب في ضعف تأثير تركيا في المنطقة، وهذا ما دفع بتركيا إلى إقامة علاقات مكثفة مع إسرائيل، تزامن هذا الأمر مع تغير في البيئة الداخلية التركية بتصاعد دور الحركات الإسلامية في حقبة التسعينيات وتزايد الانشقاق الداخلي بين العلمانيين ممثلين بالمؤسسة العسكرية والإسلاميين إضافة إلى تزايد العمل العسكري لحزب العمل الكردستاني والذي انطلق من سوريا كتهديد مباشر للأمن القومي التركي، هذا ما جعل تركيا بحاجة للتحالف أكثر مع إسرائيل لمواجهة هذه التحديات، فتوطدت العلاقات التركية

الإسرائيلية خلال هذه الفترة لمرحلة التحالف الاستراتيجي بعد النقاء المصالح والأهداف التي تسعى إليها كل من إسرائيل وتركيا والتمثلة بالعدو المشترك وهي سوريا وكذلك محاربة النشاط الإسلامي المتنامي الذي يهدد العلاقات التركية الإسرائيلية ويهدد مصالحهما؛ فوعدت الدولتان آنذاك أولى الاتفاقيات العسكرية 1996 عندما وقعت الحكومتان اتفاقيات تعاون عسكري وقد وقع رئيس الأركان التركي حينها على تشكيل مجموعة أبحاث استراتيجية مشتركة ومناورات مشتركة منها التدريبات المشتركة أطلق عليها عروس البحر وهي تدريبات بحرية بدأت في العام 1998، ولقد تضمنت هذه الاتفاقية أيضا تبادل زيارات العسكريين والأسلحة والمعدات العسكرية في البلدين، وإجراء التدريبات الجوية والبحرية بالتنسيق والتعاون المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى التعاون الأمني والاستخباراتي ومكافحة الإرهاب. (عبد العزيز هـ،، 2011، ص2-3).

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 أصبحت العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر تعقيدا مع احتفاظهما بعلاقات عسكرية واقتصادية وثيقة إلا أن العلاقات بينهما اتسمت بالغالب بالتوتر والاضطراب، فمنذ البداية أدركت إسرائيل ميل الحزب تجاه الفلسطينيين ولعل اللحظة التاريخية التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية بسبب انتفاضة الأقصى قد ساهمت في هذا الأمر حيث برز النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي حيث استخدم أفراد حكومة العدالة والتنمية مفردات قاسية لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي. وكانت إسرائيل قلقة أيضا من علاقات تركيا بإيران وفي مقابل ذلك شعر الأتراك بالقلق نتيجة تطور العلاقات بين إسرائيل وأكراد العراق وحزب العمل الكردستاني.

تراجعت مع صعود العدالة والتنمية إلى الحكم هذه العلاقة ففي حين كان في الحقبة السابقة العداء المشترك بين إسرائيل وتركيا وسوريا وإيران أبرز تلك المصالح فهذا الوضع قد تغير مع العدالة والتنمية التي بدأت بتحسين العلاقات التركية السورية منذ العام 2002 ونجح الجانبان في التفاهم على الكثير من القضايا الخلافية بينهما، وكذلك العلاقات التركية الإيرانية تطورت خلال الفترة ذاتها. فلم يبق من الجوانب المشتركة بين إسرائيل وتركيا سوى التوجه الغربي لكل منهما، إلى جانب حاجة تركيا للتزود من الأسلحة والمعدات الإسرائيلية ومع ذلك بدأت تركيا بتنويع مصادر التسليح لديها وكذلك الحال بدأت بتطوير صناعتها العسكرية منذ العام 2002 بالتالي فإن هذه الفترة اتسمت العلاقة بين تركيا وإسرائيل بحالة من الفتور؛ فكان هناك عدم ارتياح إسرائيلي لصعود العدالة والتنمية إلى الحكم بسبب الجذور الإسلامية للحزب، كما أن صعود العدالة والتنمية إلى

الحكم شكل تراجع لدور الجيش في الحياة السياسية فلقد كانت المؤسسة العسكرية حريصة على تمتين هذه العلاقة مع إسرائيل. (البدور، 2016).

المتتبع لمسيرة العلاقات بين تركيا وإسرائيل منذ وصول العدالة والتنمية إلى الحكم فيلاحظ أن طبيعة العلاقة اختلفت عن السنوات التي سبقت حكمه فيرى أن هناك محددات برزت بشكل جديد لطبيعة هذه العلاقة حيث يمكن وصفها بأنها جاءت على النحو التالي:

1. اعتبار العلاقة مع إسرائيل جزءاً من منظومة علاقات تركيا الغربية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ومفتاحاً لنيل ثقة هذه الأطراف فلقد اعتبرت تركيا إسرائيل المدخل الذي من خلاله تحاول إصلاح العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بعد توترها إثر غزو العراق من أمريكا، ففي 2003 رفضت تركيا طلباً أمريكياً لاستخدام الأراضي التركية وقاعدة انجلريك لأغراض فتح جبهة شمالية ضد نظام صدام حسين في العراق بسبب تفاقم العداء والنقمة في أوساط الأتراك ضد أمريكا وسياساتها الشرق أوسطية.
2. مراعاة الأوضاع السياسية في البلاد حين تسلم الحزب الحكم وخصوصاً وصاية المؤسسة العسكرية التركية على المشهد السياسي، وبالتالي وضع العلاقة تحت بند الخطوط العامة للأمن القومي التركي ومصالح تركيا التي أعاد الحزب تفسيرها وصياغتها ولم ينقلب عليها بشكل دراماتيكي.
3. نظرية الحزب في ضرورة تطويع السياسة للاقتصاد في السياسة الخارجية، أي الارتباط بينهما في الظروف الطبيعية والفصل أو فك الارتباط بينهما في فترات التوتر بمعنى الحفاظ على العلاقات التجارية والاقتصادية بالرغم من الخلافات السياسية وهذا ما أقدمت عليه تركيا بعد أزمة سفينة مرمرة.
4. عدم تجاوز السقف العربي - الدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية والالتزام بالحل السياسي لها وفق حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام بل والدعوة لإشراك حماس في عملة التسوية.

ولقد برزت بعض القضايا الإقليمية والتي من شأنها دفعت نحو تعزيز هذا التحالف وبيان أهميته سواء لتركيا أو لإسرائيل فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بامتلاك إيران البرنامج النووي كانت قد وصلت المفاوضات بين إسرائيل والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى طريق مسدود

وهذا ما دفع نحو تدخل تركيا لما تمتلكه من علاقات وثيقة بإيران ومن أجل أن تسعى تركيا بهذا الدور يتوجب دعوتها للانضمام إلى الفريق المفاوض من طرف الدول الخمس ووضع دولة مسلمة في هذا الفريق، كما أن تركيا أيضا توسطت في العام 2008 بين إسرائيل وسوريا واقتربت من إيصال الطرفين نحو توقيع اتفاقية بينهما وهذا الأمر ليس بسيطا من الناحية الدبلوماسية الدولية.

إن مخاطرة تركيا بعلاقتها مع إسرائيل يجعلها تتخلى عن دور مهم جدا تمتعت به مع الغرب إضافة إلى مركزيتها في موضوع السلام في المنطقة لكن في المقابل فإن هذا التحالف قد مر باختبارات صعبة لاسيما بعد حدوث انتفاضة الأقصى عام 2000 وما تحمله من أبعاد دينية كانت من شأنها إحراج تركيا وجاء بعد ذلك الحرب على جنوب لبنان 2006 ليزيد من عداة الشعب التركي لإسرائيل فعلى اثر هذا العدوان تجمدت العلاقات بين البلدين وانتقدت في تلك الفترة تركيا أيضا العقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بعد فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وكانت تركيا قد دعت رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل مع وفد لزيارة تركيا ورحبت حينها بنجاح الحركة في الانتخابات إلا أن إسرائيل قد بررت حصارها على غزة وهذه العقوبات بسبب اختفاء الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وبالتالي معاقبة حماس على أسره.

أما العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009 فكانت المرحلة الأصعب في هذا التحالف حيث اتهم أوردغان الرئيس الإسرائيلي بقتل الأطفال في مؤتمر دافوس في سويسرا. ومنذ المؤتمر شهدت العلاقات مزيدا من التوتر حيث استدعت أنقرة سفيرها في إسرائيل في العام 2010 نتيجة تعدد الخارجية الإسرائيلية إهانة السفير التركي. ثم تدهورت العلاقات أكثر فأكثر بعد مقتل تسعة أتراك في أيار 2010 بعد مهاجمة قوات البحرية الإسرائيلية لمجموعة سفن أسطول الحرية "مافي مرمرة" في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط ما يعتبر أيضا انتهاكا للقانون الدولي وكانت هذه السفن قادمة بهدف كسر الحصار عن غزة، ولقد أثار هذا الاعتداء العلاقات التركية الإسرائيلية وأدخلها في مرحلة من التوتر السياسي وطالبت تركيا بعد الاعتداء بثلاثة مطالب محددة وواضحة وهي: تقديم اعتذار رسمي لتركيا، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك وفك الحصار عن غزة وربطت تركيا بين استجابة إسرائيل لهذه المطالب ومستقبل العلاقات بين البلدين. استدعت الحكومة التركية سفيرها في إسرائيل وهددت باتخاذ المزيد الخطوات التصعيدية بحق إسرائيل، وقامت تركيا بتقديم شكوى للأمم المتحدة ضد إسرائيل وشكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية في تموز 2010 أطلق عليها لجنة بالمر للتحقيق في أحداث سفينة مافي مرمرة، وعلى إثر صدور تقرير بالمر واستمرار رفض إسرائيل تقديم الاعتذار أعلنت تركيا عن جملة من الخطوات العقابية



ضد اسرئيل تضمنت طرد السفير الإسرائيلي من تركيا وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثان وطرده كل من هو أعلى مرتبة من السكرتير الثاني في السفارة الإسرائيلية في تركيا بما في ذلك الملحقين العسكريين والأمنيين. وأوقفت تركيا المناورات العسكرية بين الدولتين وأنهت الصفقات العسكرية ووضعت حدا للعلاقات المخابراتية الأمنية، ومنعت اسرئيل من المشاركة في التمارين العسكرية التي تجري في تركيا ومنعت تحليق الطائرات الإسرائيلية في الأجواء التركية. (عبد العزيز أ.، 2016، ص 19-22).

على الرغم من كل تفاصيل الأزمة التركية الإسرائيلية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي إلا أن العلاقات لم تصل إلى حد القطيعة وقد ظهر ذلك واضحا في أحداث حريق الكرمل في 2010 حيث بادرت تركيا بإرسال طائرات لإخماد الحريق، وعلى صعيد العلاقات التجارية والاقتصادية أخذت منحى آخر واستمرت دون عائق إذ ارتفعت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل من ملياري دولار في 2010 إلى 2.4 مليار عام 2011.

بعد سنوات من التوتر أعلنت تركيا واسرئيل في أواخر حزيران 2016 عن توصلهما إلى اتفاق لإعادة تطبيع العلاقات بينهما وقد جاء الاتفاق بعد مفاوضات طويلة ومضمون هذا الاتفاق جاء على أن تلتزم اسرئيل بدفع مليون دولار أمريكي إلى عائلات الضحايا الأتراك بعد شهر من توقيع الاتفاق، أما تركيا فلتلتزم بإلغاء الملاحقات والدعاوى القضائية ضد المسؤولين وضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده الذين اعتدوا على سفينة مرمرة وسن قانون عبر البرلمان التركي بهذا الشأن، وانفقت الدولتان كذلك على تبادل السفراء بينهما بعد دفع التعويضات وإعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية. (العربي ا.، 2016، ص 4).

يمكن القول أن تركيا ظلت متمسكة بشروطها حتى عام 2013 حيث قدمت تنازلات بالشرط المتعلق بتقديم اعتذار مكتوب وعلني واكتفى أوردغان باتصال هاتفي من نتنهاو لتقديم هذا الاعتذار، هذا التنازل جعل أمر التراجع عن فك الحصار عن غزة إلى القبول بتخفيفه أمر متوقع فلقد اقتصر الاتفاق على أن تقدم تركيا مساعدات وتصدير بضائع إلى قطاع غزة عبر ميناء اشدود الإسرائيلي، مع السماح لتركيا بإقامة مشاريع في قطاع غزة تمثلت في إنشاء محطة توليد كهرباء بالتعاون مع ألمانيا، ومحطة تحلية مياه البحر وبناء مستشفى وإعادة ترميم البيوت المتضررة وإقامة مشاريع سكنية وإقامة مشاريع اقتصادية أيضا.

كما أن هذا الاتفاق يشكل أرضية جديدة للعلاقات بين الدولتين وأمر التوصل إلى هذا الاتفاق كان متوقعا فكلا الدولتين تريدان التقارب في العلاقات فتركيا لاسيما بعد تغير الأحداث في المنطقة والإقليم وإخفاقها في حل الأزمة السورية وأزمتها مع روسيا تريد هذا التقارب أما إسرائيل فإنها تبحث عن حليف لها في المنطقة وترى في تركيا هذا الأمر، لذلك فإن إسرائيل قد طالبت تركيا بأن لا يقتصر الاتفاق على إعادة تطبيع العلاقات فقط وإنما أن يقود هذا الاتفاق إلى مجمل العلاقات بين الدولتين لاسيما العسكرية والأمنية. (العربي .، 2016، ص6).

من السابق يتبين لنا وبما أن استراتيجية حزب العدالة والتنمية قد بنيت على العمق التاريخي والعمق الجغرافي وأن منطلق هذين العمقين هما التوجه نحو العالمين العربي والإسلامي فإن تركيا أرادت بذلك أن تتخلى عن تبعيتها للسياسة الأمريكية التي ظلت رهينة لها طوال الحرب الباردة لكنها في المقابل لم ترد أن يكون الانفتاح على عمقها الجغرافي والتاريخي على حساب علاقاتها مع إسرائيل، لكن هذه العلاقة تتطلب منها تخفيف وقع وأثر هذه العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل خصوصا بما يتعلق بالعقود والروابط العسكرية.

كما أن سياسة تركيا الخارجية الجديدة مع حزب العدالة والتنمية والتي تقوم على أن تكون تركيا على مسافة واحدة من الجميع لم يعد هناك مبرر لانحياز تركيا إلى إسرائيل خاصة بعد أن فقدت إسرائيل أهميتها الاستراتيجية بعد انفتاح تركيا على جميع دول المنطقة والتي هدفت تركيا من وراء انفتاحها هذا أن تلعب دور الوسيط لإنجاز السلام أو الاستقرار في المنطقة وهذا يعد هدف لدى صانعي السياسة الخارجية التركية لتحقيق صعودها الإقليمي والدولي. في المقابل لا بد من التأكيد مع أنه كما تحدثنا قد تراجعت الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل لدى تركيا إلا أن هذا لا يعني أنها لم تعد مهمة في السياسة الخارجية التركية على العكس فإن تركيا التي تسعى لأن تكون وسيط فعال فعليها أن تكون على علاقة جيدة مع كل الأطراف بما فيهم إسرائيل.

وأخيرا يمكن القول من الصعب لتركيا أن تقطع علاقتها مع إسرائيل قد تسوء هذه العلاقات وقد تتحسن لكن هذا لا يلغي الحاجة الثنائية للدولتين، فتركيا ترى ضرورة الانفتاح على كافة الدول والأطراف في المحيط الإقليمي وتعزيز التعاون معها لكن إسرائيل لديها تصور يقوم على التحالف الأمني مع بعض الجهات في الإقليم وإقصاء جهات أخرى مثل سوريا وإيران.

كما أن ذكر الأحداث التي كانت سببا في الأزمات وتغير المواقف من قبل تركيا تجاه إسرائيل بعد العدالة والتنمية وانتقال طبيعة هذه العلاقة من التحالف الاستراتيجي إلى الركود والتوتر أحيانا أخرى يعود إلى تباين التعاطي مع القضايا السياسة الخارجية من قبل العدالة والتنمية فالنخبة الحاكمة حاليا في تركيا لا ينتمون إلى المؤسسة العسكرية ولا ينطلقون في سياساتهم الخارجية من منطلقات أمنية بحتة كما كان عليه الحال في السابق فسيطرة العقليّة الأمنية على النخب ما قبل العدالة والتنمية هو المسؤول عن هذا التقارب.

### تركيا وعضوية الاتحاد الأوروبي:

من الانعكاسات التي حدثت في التغير العالمي عقب انتهاء الحرب الباردة تمثل في وضع الاتحاد الأوروبي وتركيا في التوازنات العالمية، فلقد اتبع الاتحاد الأوروبي خلال حقبة الحرب الباردة السياسات الغربية وبقي تحت المظلة الغربية للولايات المتحدة الأمريكية فقد نظر إلى الاتحاد الأوروبي خلال هذه المرحلة على أنه وحدة التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات المركز الأوروبي للمعسكر الغربي، إلا أن الاتحاد الأوروبي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والوحدة بين الألمانيتين أخذ يكتسب هوية مستقلة عن المعسكر الغربي حتى أصبح هو بذاته قوة وساحة جذب، وبذلك تحرر الاتحاد من كونه وحدة فرعية للمعسكر الغربي وشرع في إقامة علاقات إقليمية مختلفة.

وكذلك الحال بالنسبة لتركيا فقد شكلت تركيا خلال الحرب الباردة بالنسبة للاتحاد الأوروبي الأساس الوطيد للأمن الأوروبي بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي 1952 بحيث واجهت الضغوط السوفيتية على أوروبا في منطقة القوقاز، وكانت تسعى خلال هذه الحقبة تأكيد على هويتها الغربية وكان هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاندماج في الحضارة الغربية بما يعني هذا الاندماج في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فموضوع الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي بدأ منذ العام 1959 عندما تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعد ذلك قامت تركيا بتقديم طلب للانضمام بعضوية كاملة للاتحاد الأوروبي في عام 1987 إلا أن الاتحاد الأوروبي أعلن رفض الطلب وأوضح السبب بأن تركيا لا تزال تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب الدور المحوري للعسكر في الحياة السياسية، لكن في منتصف التسعينيات وفي قمة لوكسمبورغ 1997 أعلن الاتحاد الأوروبي بأن تركيا مؤهلة لعضوية الاتحاد بعد أن حدث قدر من الانفراج السياسي والإصلاح في تركيا، وفي قمة هلسنكي عام 1999 وافق الاتحاد على مبدأ قبول طلب وفتح

مشاورات تمهيدية لمساعدتها على معايير كوبنهاجن التي وضعها الاتحاد الأوروبي كشرط مسبق لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. (باكير، 2010، ص175) وكانت الشروط المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي معايير كوبنهاجن 1993 سياسيا بحيث تكون هناك مؤسسات مستقرة تكفل الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديا بأن يكون للدولة سوق فاعل ومعايير السوق داخل الاتحاد الأوروبي، ولذلك كانت التعديلات الدستورية في النظام السياسي التركي من أجل تحقيق هذه المطالب وساعدها كذلك مستويات التطور الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد التركي في ظل العدالة والتنمية.

يمكن القول أن تركيا أرادت أن تغير من نهجها الاستراتيجي بفتح علاقات جديدة مع جوارها الإقليمي القريب البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وبت موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم الأهداف السياسية الخارجية التركية؛ إذ أخذت تركيا تتبع سياسة خارجية ديناميكية في منطقتها التي تشهد تغيرات عالمية كثيفة وتسعى لتقديمها في مجرى إيجابي وظهر ذلك بوضوح مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002، فتلاقت الأهداف السياسية لحزب العدالة والتنمية مع مطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد يعني تحقيق الإصلاحات السياسية بما فيها تقليص الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية بما لا يدع أي معارضة من قبل المؤسسة العسكرية لأن هدف الانضمام إلى الاتحاد هو مطلب تركي قومي.

كان من المفترض أن يبدأ في عام 2002 مشاورات مؤدية لانضمام تركيا خلال القمة الأوروبية المنعقدة في هذا العام إلا أنها تأجلت إلى عام 2005 كموعدها لبدء مفاوضات انضمامها وقد بدأت فعلا في هذا التاريخ دون أن يحدد موعد انتهاء هذه المفاوضات، ولقد باشرت تركيا منذ العام 2002 بالسعي في مسار الإصلاحات الداخلية والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية والقانونية وبنية الاتحاد الأوروبي ومن هذه الإصلاحات إقرار ضمانات تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان، أما الإصلاحات السياسية الأهم التي طبقتها العدالة والتنمية تماشيا مع شروط الاتحاد الأوروبي فتعلقت بدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، أما خارجيا فدخلت تركيا في محاورات تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل إعادة توحيد جزيرة قبرص وقد أبدت مرونة في هذا المجال بعدما كانت ترفض أي مباحثات في هذا الشأن منذ 1974. (باكير، 2010، ص176).

ومع نهاية العام 2012 مر انضمام تركيا للاتحاد بأزمة كبيرة فحتى نهاية العام 2015 لم تشهد هذه القضية أي تقدم يذكر إذ مرت أوروبا بأزمة اقتصادية وعلى أثرها تراجع السعي التركي للانضمام ولأن تركيا انغمست بشكل أكبر في قضايا الشرق؛ فمع نشوب الحرب السورية وتدفق الآلاف من اللاجئين السوريين إلى أوروبا منذ بداية العام 2015 باتت أوروبا تحت وطأة أزمة اجتماعية وإنسانية إذ وصل ما يزيد عن مليون لاجئ إلى أوروبا وشهدت أوروبا حينها أكبر أزمة هجرة على مستوى القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فمنع تدفق اللاجئين لم يعد من الممكن عمليا وكما أن استقبال الملايين يلقي معارضة أوروبية وبما أن تركيا تملك الموقع الجغرافي الفاصل بين بلاد اللاجئين وأوروبا تعزز التواصل بينها وبين الاتحاد في العام 2015. وبعد العديد من الاجتماعات أعلن عن توصل اتفاق نهائي بين تركيا ودول الاتحاد في تشرين الثاني 2015 حيث قضى الاتفاق إلى قيام تركيا بأخذ كل الخطوات اللازمة من أجل الحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا مقابل التزام الاتحاد بتزويدها بالأموال لمساعدة اللاجئين القاطنين فيها وإلغاء التأشيرات الدخول للأتراك إلى أوروبا وإعادة إطلاق المفاوضات حول انضمامها للاتحاد. (حمورة، 2016، ص4-5).

بالرغم من كل الإمكانيات التي تمتلكها تركيا والميزات التي تتمتع بها إلا أنه لا يزال هناك عوائق تحول دون دخولها إلى الاتحاد الأوروبي وقبول عضويتها فيه ومن هذه العوائق التي يراها الاتحاد الأوروبي هي: (علي ح.، 2016، ص2-4).

1. الاقتصاد: بالرغم من النمو الذي حققه الاقتصاد التركي فحسب وكالة الإحصاء التركية الرسمية فقد نما الاقتصاد التركي بنسبة 4% في عام 2015 متجاوزا كل التوقعات كأفضل الأسواق الناشئة متحديا كل الاضطرابات السياسية والتهديدات الأمنية وارتفع إجمال الناتج المحلي التركي عام 2015 إلى 720 مليار دولار لكن مع نهاية 2015 وبداية 2016 واجه الاقتصاد التركي صعوبات كبيرة في تحقيق نفس مستوى النمو للعام الماضي وأبرز هذه الصعوبات هي الأزمة الاقتصادية مع روسيا والعمليات الانتحارية في جنوب شرق تركيا وانخفاض مستوى السياح القادمين إلى تركيا. بالرغم من كل هذا التقدم إلا أنه لا يزال الاقتصاد التركي في نظر الاتحاد الأوروبي اقتصاد متدني المعايير ولذا فإن دخول تركيا من شأنه أن يضع ضغوطات لا تحتمل على الموارد المالية للاتحاد الأوروبي ويعتقد الخبراء الأوروبيون أن أعداد كبيرة من فقراء تركيا سيهاجرون إلى أوروبا وهذا ما سيشكل عبء على هذه الدول والاتحاد الأوروبي. وبفرض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن ذلك سيزيد أثرا كبيرا على

ميزانية الاتحاد وتقسم ميزانية الاتحاد إلى خمسة أقسام "اقتصادية وزراعية وقضائية ودولية وإدارية" وانضمام تركيا يعني أن على دول الاتحاد إرسال جزء غير قليل من مخصصات الميزانية إلى قطاعات زراعية وصناعية تركية مما يعني سحب جزء من هذه المخصصات من دول زراعية كبرى كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والتي يشتكي مزارعوها من قلة إنفاق الاتحاد الأوروبي، كما يتوقع الخبراء الأوروبيون أن بانضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يدفع بأعداد كبيرة من الأتراك للبحث عن فرص عمل في بعض دول الاتحاد كألمانيا وفرنسا وتعتبر العمالة التركية من العمالة الرخيصة مما يعمل على خفض الأجور في هذه الدول وزيادة معدلات البطالة، كما أن البضائع التركية ستتنتشر بشكل كبير في دول الاتحاد والبضائع التركية رخيصة السعر مما سيؤثر على أسعار السلع المحلية.

2. الدين وعدد السكان: لقد بلغ تعداد السكان في تركيا في 2016 ما يزيد عن 79 مليون نسمة وهو ما يعني ثقل كبير جدا لتركيا على الصعيد البشري ضمن دول الاتحاد والتي تعاني أصلا من تدني في النمو السكاني واجتماعيا سيحصل تغيير في المعادلة الديموغرافية في أوروبا، واقتصاديا سيطر الأتراك على سوق العمالة أما سياسيا سيحدث خلل في عملية التصويت داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي لأن تركيا ستكون بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد أعضاء البرلمان الأوروبي وتتحول فرنسا إلى المرتبة الثالثة، كما يتوقع أن عدد سكان تركيا سيفوق ألمانيا في العام 2020 بالتالي فإن تركيا ستكون قادرة على التأثير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الأوروبي وبما أن 99% من سكان تركيا مسلمون وهذا ما تخشاه الدول الأوروبية في ظل تراجع النمو السكاني في دولها وتزايد في تركيا ما يعني أن تعداد المسلمون في أوروبا سيصل إلى 100 مليون.

3. قبرص واليونان: من أبرز التحديات التي تواجه تركيا على صعيد علاقاتها مع دول الاتحاد، فالصراع مع اليونان حول بحر إيجه، والمشكلة القبرصية بعد التدخل العسكري التركي عام 1974 وتقسيم شطري قبرص بين القبارصة الأتراك واليونانيين هذه التوترات تشكل عقبات موضوعية في طريق عضوية تركيا للاتحاد بسبب ضرورة موافقة كل أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع إلى قبول العضوية ولذلك فاستخدام حق النقض من قبل اليونان وقبرص تشكل عائق أمام تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي والذي ينظر إلى إلى أن مشكلة تركيا الأساسية مع قبرص واليونان بأن تركيا تحتل أراضي دولة من دول الاتحاد الأوروبي ولا تريد أن تعترف بهذه الدولة ولا تتعامل معها سياسيا بل فرضت حصارا اقتصاديا عليها ردا منها على فرض أوروبا حصار لقبرص التركية، وفي خضم هذه الإجراءات ترغب تركيا بالانضمام لهذا الاتحاد دون أن تسحب قواتها من شمال قبرص، فقبرص تمثل لتركيا أهمية كبيرة كونها قاعدة لجميع أنواع العمليات

العسكرية ولها أهمية دفاعية عسكرية وتجارية في منطقة الشرق الأوسط وقناة السويس ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبعد اكتشاف الغاز والنفط فيها ترى تركيا أن من حقها الاستفادة من مصادر الطاقة هذه وخاصة أنها تستورد الطاقة من إيران وروسيا والعراق، والعقيلة التركية ترى ان لا تركيا بدون قبرص.

4. الاعتراف بالإبادة الأرمنية: ففي الذكرى السنوية المائة للمسألة الأرمنية أقر البرلمان الأوروبي أن ما حصل للأرمن إبادة جماعية وأن على تركيا الاعتراف بذلك، لكن تركيا رفضت القرار واعتبرته بأنه قرار لا يملك أي صفة قانونية وظل هذا الأمر محل جدل ما بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والمراكز والهيئات الدولية قدرت عدد الضحايا بنحو مليون أرمني وبعض الدول والمنظمات الدولية اعترفت بأن ما جرى بحق الأرمن هو إبادة جماعية ولم تكف بالاعتراف بل سنت قوانين تجرم إنكار الإبادة، أما تركيا التي لا تعترف بأن ما حصل للأرمن إبادة لأن إن كان هذا الأمر يعتبر قضية وطنية للأرمن فإنها بالنسبة لتركيا ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأن هناك تبعات فيما إذا أقرت تركيا واعترفت بإبادة الأرمن سيطلبها الأرمن بأراض ورموز دينية وتعويضات مالية بما يمس وحدة تركيا وسيادتها.

إضافة إلى العوامل السابقة كشفت صحيفة "دير شبيغل" الألمانية نقلا عن تسريبات موقع ويكيليكس لوثائق دبلوماسية أمريكية، عن رفض مسؤولين ألمان كبار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وذكر في البرقيات المسربة أن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله صرح لنظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون أن تركيا أكبر مما يجب وغير عصرية بما يكفي، وذلك مباشرة بعد توليه منصبه عام 2009. (المركز الثقافي للبحوث والتوثيق، 12، ص1)، كما وضحت الوثائق المسربة وكشفت رفض الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وبينت أن ساركوزي أعلن صراحة بأنه يعارض إدخال أكثر من 70 مليون مسلم إلى الاتحاد الأوروبي. (المسلم، 1، ص2).

### تركيا ومنطقة الوطن العربي أو "الشرق الأوسط":

مع رفض دخول تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ووضعها شروط تحول دون دخولها للاتحاد الأوروبي، فلقد وجدت تركيا نفسها في موقف المستجدي على الباب الأوروبي وأوروبا تضعها في موقف الانتظار المفتوح، بناء على ذلك تمثلت معادلة السياسة الخارجية التركية الجديدة بمرتكزات تبناها حزب العدالة والتنمية تقوم على مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الاستراتيجي بين الشرق والغرب، والإرث الحضاري، والقوة العسكرية، والاقتصاد المتنامي مع العمل

على فتح القنوات الدبلوماسية والسياسية بمختلف الجهات، إن هذه المعادلة لم تكن مجرد قراءة سياسية أو عسكرية لتوازنات القوة بل كانت دخولا في عمق المجال الحيوي لتركيا على الصعيد الجغرافي والحضاري والتاريخي. (ملاوي، 2013، ص28).

لذلك فإن التحولات الإقليمية والدولية والداخلية ورغبة تركيا للحصول على أدوار ريادية وزيادة نفوذها وتأثيرها في مناطق متعددة باشرت تركيا للتدخل من جديد في الشرق الأوسط من أجل ذلك تخلت تركيا عن سياسة الحياد السلبي الذي مارسته طيلة العقود الماضية، وسعت للتدخل الإيجابي في الشرق الأوسط ولأن تقوم بأدوار بالعديد من الملفات العربية كالملف السوري والتسوية العربية الإسرائيلية. وارتكزت السياسة الخارجية التركية على مبدأ إحلال الحوار بدل المواجهة العسكرية وإلى خفض الخلافات مع دول الجوار إلى ما سمي بالسياسة التركية تصفير المشكلات. (ملاوي، 2013، ص31).

ومنذ مطلع الألفية الثالثة شهدت البيئة الدولية والإقليمية سلسلة جديدة من الأحداث التي شكلت محفزا جديدا للتحول في السياسة الخارجية التركية؛ أحداث 11 أيلول 2001، واحتلال أفغانستان 2001 والعراق في 2003، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002؛ فبعد 11 أيلول زادت أهمية تركيا فيما يسمى بالحرب ضد الإرهاب وقد كانت الاستجابة التركية سريعة إذ سهلت استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان 2001، وخاضت تركيا الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية ما عزز روابط التحالف بينهما لاسيما وأن تركيا تمثل قاعدة عسكرية مهمة قريبة من أفغانستان، كما أن منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 أصبحت ذات أولوية قصوى في الاستراتيجية الأمريكية وذلك في توجهات أمريكا للحرب على الإرهاب وحاجة الولايات المتحدة إلى قواعد عسكرية استراتيجية ورأت في تركيا المكان الأنسب لهذه القواعد لهذا حاولت الولايات المتحدة أن تشرك تركيا في الحرب على العراق إلا أن هذا الأمر أصبح محل خلاف بينهما، فلقد اختلف الموقف التركي في العام 2003 عما كان عليه في 1990 و1991 فكان الموقف التركي يرفض الدخول العسكري إلى العراق لإدراك تركيا المخاطر التي تهدد مصالحها وأمنها القومي وقد تعزز هذا الموقف مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 28 نوفمبر 2002 فلقد صادق البرلمان التركي بأغلبية مطلقة على قرار عدم المشاركة في الحرب على العراق. (دني، 2014، ص134).



ولقد مثل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 2003 الحدث الأخطر بالنسبة لتركيا؛ فاحتلال العراق خلق واقعا جديدا في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تدميره لدولة مركزية ولأول مرة منذ نشوء الدولة في المنطقة، وكانت تركيا تخشى من امتداد هذه النزعة التدميرية التي قد تصل إليها وإلى غيرها من الدول المركزية، والخطر الآخر الناتج من هذا الواقع الجديد هو نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي، وهذا بالتالي يمثل خطر على وحدة تركيا يفوق خطر حزب العمل الكردستاني وكان أوردغان قد صرح في يناير 2007 أن تقسيم العراق أمر خطير وغير مقبول وأن أنقرة تحمل أمريكا والغرب وإسرائيل مسؤولية التغيير الخطير في المنطق. (باكير، 2010، ص136).

### تركيا بعد العدالة والتنمية:

لقد شكل صعود حزب العدالة والتنمية التركي لسدة الحكم 2002 وتشكيله الحكومة منفردا شكل ذلك الحدث الأبرز بين تلك الأحداث في إعادة صياغة السياسة الخارجية لتركيا ضمن عملية إصلاح شاملة ضمن رؤية محددة تهدف إلى إعادة صياغة الخيارات التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي في البعدين الإقليمي والدولي. كما أن تركيا انطلقت في سياستها الخارجية من منظور مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى بعد أن كانت تجاري التوجهات الأمريكية في سياساتها الخارجية، فسعت تركيا بالعدالة والتنمية إلى بناء استراتيجية تستند إلى حل الخلافات مع دول الجوار وتعزيز التعاون الاقتصادي معها، والتطلع إلى لعب دور في حفظ الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي ضمن تفاهات إقليمية دولية.

فبعد تولي حزب العدالة والتنمية 2002 بدأت تركيا تتبع سياسات تعظم من دورها الإقليمي في إطار عقبات الاندماج مع الاتحاد الأوروبي، والاضطلاع بدور أكبر في المجال الاستراتيجي الجديد في آسيا الوسطى والبلقان. فأوروبا كانت ترى تركيا من خلال حزب العدالة والتنمية بأنه نموذج في الإصلاح والاعتدال وهو قائم في ظل نظام علماني وهذا من شأنه أن يعزز دور تركيا في الشرق الأوسط، فنجاحات تركيا في الشرق الأوسط فوق أنها تشكل هدف تركي وطني إلا أنها أيضا تعطي تركيا وضع مميز من شأنه أن يحسن شروطها التفاوضية مع أوروبا حول طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فتركيا ليست مجرد قيمة عسكرية عند حاجة أوروبا لها ولكنها قيمة سياسية أيضا، هذا ما دفع ببعض القوى الأوروبية بالقول أن إنقاذ مصالح أوروبا يتطلب إقامة صلة وثيقة مع تركيا كونها تمثل حجر زاوية في الأمن الإقليمي كما أن من شأن أوروبا أن تزيد

من وزن سياستها الخارجية بفضل موقع تركيا الجغرافي، لذا فإن موقع تركيا الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يشجع هذه القوى الأوروبية لاستيعابها في الاتحاد الأوروبي.

إذا لقد نجح حزب العدالة والتنمية نحو دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة والعالم، وبالتالي فإنه وللمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، فسعى العدالة والتنمية لتعزيز قوة تركيا وجعلها نموذجا سياسيا بصياغة نظريات ومفاهيم تتناسب مع متطلبات الصعود مثل العمق الاستراتيجي ودبلوماسية تصفير المشكلات بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة، فحسب نظرية العمق الاستراتيجي بنى أحمد داوود أوغلو تحليلاته من خلال التركيز على الأبعاد الجيوسياسية ولا سيما المكونين اللذين يشكلان العمق الاستراتيجي وهما العمق الجغرافي والعمق التاريخي، وفيما يتعلق بالبعد الجغرافي يعتبر داوود أوغلو تركيا دولة مركزية ولا يجوز النظر إليها أنها دولة جسر تربط نقطتين فحسب أو أنها دولة طرف أو حتى دولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب، فالعمق الجغرافي والتاريخي يشكلان الإرث التاريخي الذي ورثته تركيا من الإمبراطورية العثمانية بوصفها أحد مراكز الجذب العالمية. (باكير، 2010، ص17).

هنا يتبين أنه ومنذ استلام العدالة والتنمية الحكم أعاد تعريف الهوية التركية الوطنية من جديد من حيث أنها أوروبية وشرق أوسطية أيضا وبناء على هذا التعريف اختلفت السياسات التركية عما كانت عليه في السابق القائمة على التتكر الكامل للعالم العربي والإسلامي، وإعادة تعريف دور تركيا بأنها دولة مركزية أسهم بشكل كبير في تعزيز استقلالية تركيا في قراراتها تجاه محيطها الإقليمي لاسيما العربي منه حيث أعادت تركيا التفكير في علاقاتها بالعالم العربي متباعدة عن منظور العلاقة مع واشنطن ما يعني أنها تحللت نسبيا من أعباء هذه العلاقة، بل سعت الدولة التركية في ظل العدالة والتنمية إلى تأطير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من المصالح المشتركة بينهما وليست كدولة متعهددة بتقديم خدمات لها تساهم في نجاح الاستراتيجية الأمريكية في العالم العربي والإسلامي في إطار السعي إلى تحقيق نوع من الاستقرار الإقليمي وسط التطلع إلى دور مؤثر لها، لذا فإن المواقف التركية المعارضة للموقف الأمريكي هي ترجمة فعلية لمقومات هذه الدبلوماسية التي تسعى إلى تحقيقها تركيا مع دول الجوار لأن قبولها بالموقف الأمريكي معناه انهيار سياساتها الخارجية المبنية على أسس جديدة في التعامل مع قضايا الإقليم.

بالإضافة إلى العوامل السابقة تضافرت عوامل داخلية مكنت تركيا من أن تفتتح على المحور الإقليمي والدولي بكل خطى ثابتة؛ فلقد استطاع حزب العدالة والتنمية من حد دور المؤسسة العسكرية وفرض السيطرة المدنية على الجيش وبرزت القيادة المدنية صانعة القرار السياسي وبالتالي أصبحت الفاعل الأكثر أهمية في السياسة الخارجية بعد أن كان التركيز على تصريحات الجيش التركي في هذا الجانب، كما أن العدالة والتنمية نجح بجعل النظام السياسي التركي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية وهي الديمقراطية والعمانية والإسلام وبالتالي تحول النظام السياسي بهذه الصورة إلى أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الإقليمي هذا بعد أن كان النظام السياسي القائم على دستور 1982 تحت الهيمنة العسكرية، ولتعزيز دور تركيا الإقليمي أطلقت العدالة والتنمية حزما من سياسات الإصلاح في مجال الحريات وحقوق الإنسان والأقليات حيث شهد دستور 1982 أربعة عشر تعديل دستوري غالبيتها من أجل ترسيخ الحقوق والحريات وتوطيد الديمقراطية فعلى سبيل المثال تم في 2004 إلغاء حكومة الإعدام ومحاكم أمن الدولة وعدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها لضمان حرية الصحافة وأصبحت هناك أولوية للاتفاقات الدولية المبرمة عند تنازعها مع التشريعات الوطنية وهكذا أصبحت الاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية، وفي سبيل حل مشكلة الأقليات كالمشكلة الكردية قامت الحكومة بالعام 2003 بالسماح بتنظيم دورات لتعليم اللغات غير التركية تبع ذلك افتتاح أقسام لتعليم تلك اللغات في الجامعات التركية، إضافة إلى حقوق التأليف والنشر باللغة الكردية وقد افتتحت الدولة نفسها قناة تلفزيونية رسمية ناطقة باللغة الكردية، وفي 2013 أطلقت الحكومة حزمة إصلاحات ديمقراطية تضمنت السماح بفتح مدارس ومعاهد خاصة تدرس بالكردية والدعاية السياسية بلغات ولهجات أخرى، وتغيير أسماء بعض القرى لتعود لأسمائها القديمة وزيادة عقوبة العنصرية والتمييز على أساس اللغة والعرق والقومية، وتغيير القسم الطلابي الذي كان يتلى في المدارس التركية لأنه يشير إلى الطالب التركي حصرا للقومية، كما تبنت الحكومة سياسة تنمية المناطق الكردية عبر سلسلة مشاريع اقتصادية وتنموية من طرق ومطارات وجامعات ومستشفيات ومرافق سياحية.

وقد جسدت تركيا هذه السياسات بشكل عملي من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية "القوة الناعمة" لهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات الموجودة في محيطها وأيضا من خلال مشاركة أنقرة في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومن خلال الانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم حتى تلك التي بينها وبين أنقرة عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا على سبيل المثال. (نور الدين، 2009، ص4).

وقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة منذ اللحظة الأولى لتسلم العدالة والتنمية الحكم وانتقلت تركيا إلى موقع المبادر وكانت أولى تجليات ذلك في فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي في 2003 ولم يكن العراق قد احتل بعد، واستمرت اجتماعات دول الجوار بعد احتلاله وكانت الفكرة الأساسية هي قيام تركيا دور الوسيط والساعي لحل المشاكل عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، ومن ثم توالت بعد ذلك تجليات القوة الناعمة في عدد كبير من القضايا منها؛ الوساطة بين باكستان وإسرائيل، والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات 2007 واستقبال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة ومحاولة إدراج حماس في العملية السياسية بدلا من حصارها وعزلها، كذلك التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل عبر الاجتماع بين عباس وشمعون بيرز بدعوة من الرئيس التركي السابق عبد الله غول في 2007، ووساطة تركيا بين سوريا وإسرائيل عام 2008 حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول، وطرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز" كذلك محاولة تركيا التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية 2008 بداية 2009 والسعي لوقف النار عبر تحرك أحمد داود أوغلو بين القاهرة وحركة حماس ودمشق. (نور الدين، 2009، ص3).

لذلك فإن السياسة الخارجية التركية تمثلت بمرتكزات تبنها حزب العدالة والتنمية تقوم على استعادة هوية ودور تركيا الخاص باستخدام مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الاستراتيجي بين الشرق والغرب، والإرث الحضاري، والقوة العسكرية، والاقتصاد المتنامي مع العمل على فتح قنوات القنوات الدبلوماسية والسياسية بمختلف الجهات، وإقامة علاقات مع من كانوا خصوم الأمم. إن هذه المعادلة لم تكن مجرد قراءة سياسية أو عسكرية لتوازنات القوة بل كانت دخولا في عمق المجال الحيوي لتركيا على الصعيد الجغرافي والحضاري والتاريخي فضلا عن الحسابات السياسية والاقتصادية.

كما أن تركيز الحكومة التركية على الأبعاد الإقليمية في سياستها الخارجية لا يمثل عودة إلى الحقبة العثمانية، وإنما هي استجابة لمستجدات وظروف اقليمية ودولية، فيمثل سعي تركيا إلى توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار هذا من جانبه يؤهل تركيا لتكون في صدارة القوى الإقليمية ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي على نحو يخول أنقرة استثمار كل ذلك دوليا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بما يحقق مصالحها في فضاءات دولية.

وبتغيير السياسة الخارجية التركية سجلت العلاقات التركية العربية تقدما كبيرا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، ففي المجال السياسي ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود، كما أصبحت تركيا عضو مراقب في جامعة الدول العربية، وانتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما بذلت تركيا جهودا لحل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين والعراق، وتوسّطت تركيا كذلك بين اسرائيل وسوريا وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة شهور، كما تطورت العلاقات بين تركيا وإفريقيا حيث استضافت تركيا في 2008 قمة التعاون التركي الإفريقي بحضور 49 دولة افريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها، كما تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسوريا، وألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق وسوريا وليبيا والأردن ولبنان، وكان لتركيا دور بارز في تقريب العلاقات الخليجية مع حلف الناتو في مؤتمر حلف الأطلسي الذي عقد في تركيا 2004 بهدف تعزيز الأمن العالمي والإقليمي من خلال تعاون الحلف من دول منطقة الشرق الأوسط، وعززت تركيا خطواتها نحو العرب بمناهضة العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 وعلى غزة 2009 وكان لها دور في فك الحصار عن غزة بإرسال سفينة الحرية حيث استشهد على متنها 9 أعضاء متطوعين أتراك، وكان لتركيا موقف ايجابي في حل الأزمة السياسية اللبنانية عام 2009، وكما حصل الطيب أوردغان على جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام وتوطيد العلاقات التركية الخليجية بالعام 2011. (ايشلر، 2011، ص 12,13).

ويشكل محور الشرق الأوسط أهمية كبيرة في الاقتصاد التركي لما يحويه من مصادر طبيعية تمتلك أدوات التكامل الاقتصادي الاستراتيجي، حيث يضم هذا الإقليم علاقات اقتصادية تجارة ثنائية الاتجاه من طرف، ومتعددة الاتجاهات من طرف آخر، تتسم بشموليتها وتنوعها، ويشكل النفط والغاز العمود الفقري لها، لذا فإن ذلك يوحي لإقامة شبكة مصالح اقتصادية اقليمية تستدعي المشاركة الثنائية والمتعددة بين الدول العربية وتركيا. كما أن الوطن العربي أهمية كبيرة إذ أنه يشكل مستودع الطاقة الاستراتيجي العالمي، والسوق الاستيعابية الاستهلاكية الكبيرة للمنتجات الصناعية والزراعية، وقطاعات أخرى كالإنشاءات والتحويل والاستثمار كل ذلك لا يمكن لتركيا تجاهله. (ملاكوي، 2013، ص 21-22).

فإن إقامة هذه الشبكة من المصالح الإقليمية تتطلب بناء اتفاقيات تكامل إقليمية، يكون محورها تركيا والبلاد العربية، لا سيما أن تركيا والبلاد العربية تقع ضمن ما يسمى مستودع الطاقة

والاقتصاد في الشرق الأوسط، كما أن ضمان الاستقرار في المنطقة ومثانة العلاقات الاقتصادية وديمومتها يشكلان رافعة رئيسية لإستراتيجية مستقبلية مستدامة، يمكن من خلالها بناء إرادة سياسية مشتركة يكون حدها الأدنى تحقيق الأمن والاستقرار، والذي يعتبر شرطا ضروريا لتفعيل أدوات المصالحة المشتركة التركية العربية على المدين المتوسط والبعيد.

من خلال ما تقدم نرى أن تبني تركيا لهذه السياسة اتجاه الشرق الأوسط جاءت من خلال تيقن تركيا بأنها تستطيع القيام بدور إقليمي فعال يناسب حجمها وقوتها العسكرية والاقتصادية وموقعها الجيوسياسي لاسيما بعدما تأكدت تركيا من أن الجميع ينظر إليها كدولة مؤثرة في الإقليم. وفي هذا الإطار ترى تركيا أن علاقتها مع أي طرف أو أي محور إقليمي أو دولي ليس بديلا عن العلاقات مع الطرف الآخر فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر على علاقاتها بالشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا، وعلاقاتها مع العرب لا تعني قطع العلاقات مع اسرائيل أو إيران، فتركيا حسب ما عرف عنها مهندس السياسة الخارجية الأسبق داوود أوغلو بأنها دول مركز وليست دولة طرف.

### 3.1.3 تركيا والثورات العربية 2011-2016:

قد شكل ما سمي بالربيع العربي 2011 تحديا حقيقيا لإستراتيجية الساحة الخارجية التركية؛ فلقد كانت مرغوبة لدى شعوب في العالم العربي ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة. وكان هذا هو السبب في أن الحكومة التركية لم يكن موقفها حاسم منذ البداية بشأن كيفية الاستجابة مع هذه الانتفاضات ولكن مع هذا كان هناك شيء واضح وهو أن تركيا كانت إلى جانب المطالب الشعبية المشروعة ولكن اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة إلى أخرى.(شيلطاش، 2013، ص4).

وقد مر الموقف التركي إزاء الثورات العربية بأربعة مراحل مختلفة وهي:

1. مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب وتمثلت هذه المرحلة بالترحيب بالثورات وخيارات الشعوب بالإصلاح السياسي ولكن كان الحذر حيال تقديم موقف واضحا وصريحا لأن المصالح الاقتصادية التركية معرضة للخطر لاسيما في ليبيا، لذلك كانت تركيا مترددة في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام وانتقدت بشكل هادئ حلف الناتو في المراحل الأولى للثورة الليبية.

2. انتقلت بهذه المرحلة تركيا إلى مرحلة المشاركة المترددة حيث شاركت بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي كبير ومخاطرة خسارة دعم دول الربيع العربي، وقد اتبعت تركيا سياسة استباقية زائدة في سوريا لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية ثم تحولت تركيا عن الانتباه للربيع العربي للداخل التركي حيث السباق للانتخابات التشريعية.

3. بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية ازدادت الثقة لدى الحكومة وانعكست بالتالي هذه الثقة على المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية وحاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال الانتقاد القوي لإسرائيل ومناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على الأهمية التركية في العالم العربي وزادت تركيا من انتقادها لنظام بشار الأسد وقامت بزيارة لمصر بعد الثورة.

4. المرحلة الأخيرة تمثلت بالعودة إلى انتهاج المزيد من الحذر حيث أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري، كما توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الاتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران. (طاهر، 2013، ص7-8).

وخلال هذه المراحل لم تقتصر التحديات التي تواجه تركيا على التحديات المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، ولكنها أيضا تتعلق بالحالة السياسية الداخلية في تركيا، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالثورة السورية بينما كانت تؤثر بشكل مباشر على العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وإيران وروسيا على المستوى الإقليمي إلا أن الصراع في سوريا أيضا يمثل تحديا مباشرا للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي، وشهدت تركيا تعثرا في سعيها لحل الأزمة في المنطقة بسبب عدم الإجماع بين الأحزاب السياسية التركية تجاه كل من الأزمة السورية والانقلاب العسكري في مصر. كما أن التحولات هذه في مسار الثورات العربية لا سيما في تفاقم الوضع المتدهور في سوريا والانقلاب العسكري في مصر دفع تركيا نحو إعادة النظر في استراتيجياتها تجاه التحول الإقليمي ولكن على نفس مبادئ السياسة الخارجية التي كانت تتبعها إلا أن هذا الأمر اصطدم بثلاثة أبعاد تتحدى رؤية تركيا للمنطقة بصورة مباشرة، حيث تقابل هذه الأبعاد الثلاثة أيضا جوانب محددة من إعادة التوجه الاستراتيجي التركي فيما يتعلق بالتصورات السياسية الجديدة في المنطقة.

1. البعد الدولي: فلقد أدى تعارض وتباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه الأزمة السورية والانقلاب في مصر إلى تقييد تركيا عن حل الأزمة الإقليمية باستخدام الآليات

السلمية؛ ففي الأزمة السورية على سبيل المثال أدى تباين المنطلقات الفكرية والتنافس الاستراتيجي بين الأطراف العالمية والإقليمية إلى تعميق الأزمة بسبب تصاعد النهج المتطرف، كما أن المقترح التركي لحل الأزمة في سوريا لم يقنع المجتمع الدولي؛ إذ أن تركيا اقترحت بالتدخل العسكري لإسقاط نظام الأسد رغم ما في ذلك من مخاطرة كبيرة على أمنها الداخلي. وعلى صعيد الوضع في مصر عندما حدث الانقلاب العسكري في تموز 2013 أظهرت الأطراف الغربية والإقليمية موقفا سياسيا براغماتيا جدا مساندا للتدخل العسكري، وبذلك أكدت هذه الأطراف أنه وحينما تتعرض مصالحها للخطر فإنها مستعدة للتغاضي عن التحركات غير الديمقراطية في السياسة. فتركيا كانت تنظر إلى مصر بعد وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم بأنها أهم حليفاتها في ترجمة رؤيتها للشرق الأوسط ولكن بعد الانقلاب العسكري تحولت مصر إلى قيد استراتيجي أمام تركيا. (شيلطاش، 2013، ص5-6).

2. البعد الإقليمي: لقد أدى الاضطراب السياسي إلى زيادة الشقاق بين الأطراف الإقليمية، ومهد الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل السعودية وإيران وتركيا، فخلال السنوات الأخيرة كانت تركيا تسعى من أجل القضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية ومحاولة دمجها في النظام العالمي ككل. فنتيجة الصراع في سوريا كانت الرؤية الاستراتيجية لأنقرة مختلفة عن طهران ودمشق وصارت مختلفة عن القاهرة، كما أن تركيا دعمت حركات الإسلام السياسي ولا سيما حركة الإخوان المسلمين في البلدان التي شهدت ثورات واحتجاجات مثل مصر وتونس وليبيا وسوريا، ومن جهة ثانية نسقت مع السعودية وقطر والجامعة العربية تجاه الملف السوري والعمل من أجل إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن ووضعه تحت الفصل السابع والذي يعني خيار التدخل العسكري وهذا التوجه يحمل معه الخلفيات السياسية لفرض ترتيب سياسي جديد في المشهد الإقليمي فالتخلص من النظام السوري يعني تفكيك التحالف السوري الإيراني ومعه حزب الله وفتح المجال الجغرافي السوري كي يكون معبرا لإقامة تحالف مختلف بين تركيا ودول الخليج ومصر في عهد الإخوان. وهذا قد ترك آثار سلبية على أشكال الانخراط التركي على المستوى الإقليمي بدرجة أكبر من تلك الآثار على المستوى الدولي. (شيلطاش، 2013، ص6).

يمكن القول إن أحداث الربيع العربي مثلت تحديا حقيقيا أمام السياسة الخارجية التركية لا سيما سياسة تفسير المشكلات، إذ يمكن القول هنا أن الأزمة السورية تحديا جسدت انتهاء هذه السياسة (تفسير المشكلات) وبالتالي كان لا بد لتركيا من التكيف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بصورة مناسبة تحقق مصالح تركيا. فمنذ منتصف عام 2012 مع زيادة تدهور أوضاع دول الربيع



العربي وزيادة التدخلات والأحلاف العسكرية في المنطقة وخاصة التدخل الروسي في سوريا وتزايد الاحتقان بين السعودية وإيران، بدأ أن تحقيق تركيا لأهدافها عبر سياسة تصير المشكلات أمرا صعبا عمليا وبالتالي ومنذ منتصف عام 2013 ظهرت بوادر خيارات تفعيل القوة الصلبة التركية وقد ظهر هذا في عدد من النماذج مثل:

1. تدريب وتجهيز المعارضة السورية: حيث بدأت أنقرة بتسليح المعارضة السورية بأسلحة خفيفة جنبا إلى جنب مع دول أخرى، حيث قامت بعد مباحثات طويلة واتفاق مسبق مع واشنطن في 2015 على تدريب وتسليح أكثر من 15 ألف من مقاتلي المعارضة "المعتدلة" على الأراضي التركية، لكن هذا البرنامج باء بالفشل بعد فترة من بدايته بسبب تعرض الدفعة الأولى منه لتسليم كل ما تملكه إلى جبهة النصره مقابل الحفاظ على سلامتها وعدم رغبة واشنطن في نجاح البرنامج.

2. اتفاق تعزيز التعاون الدفاعي مع قطر: حيث قامت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي في مطلع اذار 2015 بالمصادقة على مشروع "اتفاق تعاون عسكري" مع قطر، تم توقيعه في 19 ديسمبر 2014 في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية ويتيح الاتفاق لكل دولة نشر قوات على أراضي الدولة الأخرى. وتم الإعلان في حزيران 2015 عن بدء سريان هذه الاتفاقية وبالتالي فإن هذه القاعدة تشكل أول قاعدة عسكرية تنشئها تركيا خارج أراضيها.

3. تزايد التعاون العسكري بين تركيا وأذربيجان: حيث شهدت الفترة ما بين 31 مايو إلى 10 يونيو تصاعد التعاون العسكري بين تركيا وجورجيا وأذربيجان، حيث قامت قوة عسكرية تركية وجورجية وأذرية بسلسلة من المناورات العسكرية المشتركة غرب تركيا أطلق عليها اسم "نسر القوقاز".

4. إسقاط الطائرة الروسية: قامت تركيا في 24 نوفمبر 2015 بإسقاط طائرة سوخري روسية بعد أن اخترقت المجال الجوي التركي وبدأ الحديث حينها عن تصعيد روسي تركي وبالتالي بدأ هذا بعيدا عن مناخ القوة الناعمة التي كانت تتصدر مشهد العلاقات وأصبحت هذه الحادثة علامة فارقة في علاقات الدولتين.

5. القاعدة العسكرية في الصومال 2016: إن تركيا تستعد لتأسيس قاعدة عسكرية لها من أجل تدريب الجيش الصومالي وانطلاق هذا المشروع سيكون على دفعات متتالية قوام كل منها 500 جندي، وتؤمن القاعدة العسكرية في الصومال لتركيا الإشراف على موقع استراتيجي مطل على حركة مرور السفن التجارية في مضيق باب المندب والطرق المؤدية إلى كل من أثيوبيا وكينيا وارتيريا في القرن الإفريقي.

6. ارتفاع منتجات الصناعات العسكرية التركية: ارتفعت منتجات الصناعة العسكرية التركية في العام 2015 لتصل إلى إنتاج أسلحة بقيمة 4.3 مليارات دولار صدرت منها 1.3 مليار وذلك بارتفاع نسبته 35% مقارنة بالعام السابق وتخطط تركيا لرفع قيمة صادراتها العسكرية لملياري عام 2016 لتقفز من المرتبة الـ 15 إلى العاشرة عالميا لجهة التصدير العسكري. كما أن تركيا تسعى للوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص الصناعات الدفاعية. (الرننيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة الأبعاد والتداعيات، 2016، ص 2-5).

ولعل أهم دلالات تفعيل تركيا لأدوات القوة الصلبة هو استمرارها في العمل على تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط وخاصة بعد أن توصلت القيادة التركية إلى قناعة بأن الاعتماد على القوة الناعمة ليس كافيا لتحقيق الأهداف والطموحات التركية مع اعتماد لاعبين منافسين مثل روسيا وإيران على القوة الصلبة لتحقيق مصالحهم في المنطقة. كما أن تركيا باتت متخوفة على أمنها القومي منذ عام 2012 بشكل متزايد خاصة مع اقتراب الخطر من حدودها وتهديده لأراضيها في ظل وجود مجموعات مسلحة مثل حزب العمال الكردستاني وداعش، ومع تعرض تركيا لتفجيرات في أنقرة واسطنبول عزز كل ذلك توجه تركيا نحو تفعيل القوة الصلبة.

مما سبق يمكن القول إنه من الصعوبة لأي دولة أن تلتزم بأجندتها مع التطورات التي تجري حولها إقليميا وعالميا وهذا يفرض عليها التأثير والتأثير أيضا بهذه التطورات لذلك فإن تركيا ومع الأحداث الحاصلة في الإقليم والمنطقة العربية وتحديدا بعد انتكاسات ثورات الربيع العربي فرض عليها اعتماد أدوات القوة الصلبة بل باتت من الضرورة أن تفعل هذه الأدوات لحماية أمنها القومي ومن أجل ترسيخ قوتها الإقليمية أيضا.

كما أن تركيا باتت واضحة في ذهنيته السياسية أنها باتت قوة إقليمية ولا بد أن تلعب دورا إقليميا فعلا وقويا يناسب حجم قوتها العسكرية والاقتصادية وموقعها الجيوسياسي، لا سيما وأنه أيضا ينظر إليها من قبل القوى العالمية والإقليمية أنها دولة مؤثرة في الإقليم.

### 3.2 مصر:

#### 3.2.1 اعتبارات الموقع الجغرافي والبعد الثقافي:

تعتبر مصر دولة قديمة وربما تكون الأقدم في التاريخ البشري ولديها تراث حضاري متعدد المراحل جعلها إحدى الدول القليلة المعروفة لدى شعوب الأرض ولقد مارست دورا خارجيا نشيطا على

مستويات عديدة في مراحل تاريخية مبكرة ومختلفة. (جبر، 2014، ص2)، فكان لموقع مصر الجغرافي الأثر الكبير في نشوء حضارات عدة وساعدت عدة عوامل على نشوء هذه الحضارات في مصر منذ القدم؛ فموقع مصر يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا وبين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، إضافة إلى وجود نهر النيل في مصر وتكون الدلتا في الشمال.

إذا تمتاز مصر بموقع جغرافي إذ أنها تقع عند مجمع قارتي أوراسيا وإفريقيا وعند مفترق بحرين داخلين يمتد أحدهما إلى المحيط الهندي والآخر إلى المحيط الأطلسي، فمصر تمثل حجر الزاوية بين المشرق والمغرب والأراضي المصرية التي تتصل بالبحر المتوسط تبلغ مساحتها مليون كيلو متر مربع و4% من مساحتها صالحة للزراعة و96% صحراء كما أن مصر تمتلك نهر النيل الذي يعتبر أطول نهر في العالم وقناة السويس وهي أهم قناة في العالم تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، وبعد افتتاح القناة في العام 1869 تحولت مصر إلى موقع اهتمام دولي كون أن يمر عبرها واحدا من أهم الممرات المائية وكانت واحدة من الدول في قلب الصراع بالحرب العالمية الأولى بين دول الوفاق الثلاثي والحرب العالمية الثانية بين دول المحور والحلفاء وكان لقرار تأميم القناة 1956 سببا لاتفاق فرنسي بريطاني إسرائيلي لشن الحرب على مصر بما يعرف بالعدوان الثلاثي. (عبد الله، 2016، ص7).

ومصر تتفرد بأنها تتوسط كلا من خط الاستواء الجغرافي وخط الاستواء البشري أو التاريخي في العالم القديم وهذا يجعل من موقعها فريدا وبارزا إلى حد ما. ولا شك أن هذا الموقع الجغرافي لمصر دفعها دائما إلى الانفتاح على الخارج وعدم العزلة وصعوبة الحصار الخارجي في نفس الوقت، ويسر هذا الموقع بأن تكون مركزا حضاريا جمع بين العروبة والإفريقية والآسيوية والمتوسطية والعالمية ومثلت هذه المحاور جميعها مجالات لدور مصر الخارجي دون تناقض أو تعارض. (عبد الله، 2016، ص8).

إذا فإن مصر تمتلك إرثاً تاريخياً وحضارياً عظيماً مثل رأس مالها المعنوي وأحد مقومات قوتها الناعمة والذي جعلها من أهم الفاعلين في النظام الدولي على مر العصور، يعد هذا التاريخ هو الامتداد الفعال في العلاقات الخارجية وعمق الدور في الدوائر الإقليمية المختلفة العربية والأفريقية والإسلامية بل والدولية، وتجلى هذا الدور التاريخي في مساندة القضية الفلسطينية وتقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتصاعد الموقف المصري إلى درجة المشاركة في حرب 1948، كما برز هذا الدور بشكل حاسم في تأسيس جامعة الدول العربية

بمبادرة بريطانية في 1945، وحركة عدم الانحياز، علاوة على اقتراح وإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي، والتصديق الفوري عليها عام 1950.

أما أبرز مقومات القوة الناعمة لمصر، مؤسسة الأزهر الشريف والتي يمكن مع إعادة تفعيل وصياغة استراتيجية جديدة لدورها أن تعيد مصر مكانتها الإقليمية والدولية؛ تبوأ مؤسسة الأزهر منذ إنشائها حتى هذا اليوم مكانة كبيرة في مصر أو في العالم العربي والإسلامي وحتى على مستوى العالم؛ فهي ليست مجرد جامعة للتعليم وإنما مركز إسلامي ومرجع ديني كذلك، ودور الأزهر لم يقتصر على أن تكون جامعة بل كانت حاضرة في السياسة والدولة وليس لقوة الأزهر فحسب وإنما لقوة الفكرة التي يمثلها الأزهر وهي الدين الإسلامي ومدى نفوذها في المجتمع. إذا ما تم النظر تاريخيا لدور هذه المؤسسة يتبين أن الأزهر كان حاضرا بقوة في وجه الاحتلال الانجليزي لمصر 1919 وكان الأزهر مركزا لتجميع الناشطين وتصدر علماءه وطلابه كل مظاهرات التصدي للإنجليز، كما كان للأزهر مشاركة في جميع الحركات الوطنية في مصر فحينما قامت ثورة الضباط الأحرار 1952 باركها الأزهر ودعا الشعب المصري لدعمها ومساندتها. وفي العام 1956 على إثر العدوان الثلاثي على مصر طالب المصريون بالتصدي ومقاومة المحتلين، وفي العام 2011 أصدر الأزهر وثيقة الربيع العربي لدعم إرادة الشعوب في تحقيق الشورى والعدالة والحرية وحقوق الإنسان. (زيدان ر.، 2010، ص12).

إذا فإن تفعيل دور الأزهر يعطي لمصر أهمية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية وهذا بدوره يعزز ويعطي القوة للسياسة الخارجية المصرية لما تمثله الأزهر من أهمية ومظلة تجمع الأمة واستطاعت مصر عبر الأزهر أن تحظى بمكانة متميزة ونفوذ ديني في أقطار العالم الإسلامي لكن منذ ثورة يوليو 1952 فرضت قيود على هذا الدور عبر تحجيم دور العلماء كخبة اجتماعية لها دور سياسي وبدأت السيطرة على هذه المؤسسة وممارسة التحكم في مواردها المالية واستقلاليتها الإدارية عبر ما عرف بقانون الأزهر 1961 بحيث يتم تعيين شيخ الأزهر بقرار من رئيس الدولة، كما أن هذا القرار عمل على تمصير هذا القرار وتحجيم دور الأزهر عالميا حينما اشترط بأن يكون شيخ الأزهر مصري الجنسية. (زيدان ر.، 2010، ص15).

إذا فمنذ أن فقد الأزهر استقلالته أصبح خاضعا لسيطرة الدولة وصار مؤسسة من مؤسسات الدولة التي لا تخرج عن طاعة الحاكم، وفي حال حدوث تضارب ما بين الأزهر والنظام الحاكم يتم إقالة شيخ الأزهر من منصبه. وبعد ثورة يناير 2011 وسقوط الرئيس مبارك بادر الأزهر بخطوات من

أجل إصلاح المؤسسة بتحقيق استقلاليتها المالية والإدارية، فأصدر الأزهر وثيقة من إحدى عشرة نقطة حول مستقبل مصر عرفت بوثيقة الأزهر حيث حددت الوثيقة مرحلة ما بعد الثورة والتأكيد على الحرية والمساواة للجميع، ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإصلاح التعليم والالتزام بالمعاهدات الدولية، وكانت الخطوة الأكثر أهمية هي المطالبة بإصلاح الأزهر ومنحه الاستقلالية عن الدولة. (هشام، 2011، ص2) ومع استلام المجلس العسكري السلطة في بداية 2012 أصدر قراراً بتعديل قانون 103 الصادر في 1961 المتعلق بالأزهر بحيث نص التعديل بأن الأزهر هيئة إسلامية مستقلة جامعة ويختصون كغيره بالقيام بمهامه، كما أكد التعديل على أن اختيار شيخ الأزهر يتم من قبل هيئة كبار العلماء والتي أعيدت بعد التعديل واختيار المفتي يتم من قبلها كذلك. (رأفت، 2017، ص1).

هنا لا بد من الإشارة بأنه وللأهمية التي يمثلها الأزهر يسعى النظام الحاكم الحالي ومنذ 2013 لتوظيف الأزهر لتحقيق أهدافه لما يمثله الأزهر من مكانة في الداخل المصري وفي العالم، بالتالي فإن تأييد الأزهر للقرارات السياسية الصادرة من قبل النظام الحاكم هي بمثابة إضفاء الشرعية لهذا القرار عبر الفتاوى التي قد تصدر من قبل مؤسسة الأزهر المؤيدة للنظام الحاكم. وظهر هذا بشكل واضح بعد الانقلاب العسكري 2013 إذ حضر شيخ الأزهر أحمد الطيب في عزل الرئيس محمد مرسي وبالتالي الزج في الأزهر في المشاركة السياسية بما يعني أن دوراً أكبر بات مطلوباً منه داخلياً وخارجياً. وسبق ذلك أن دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب الشعب المصري تلبية نداء المشير عبد الفتاح السيسي لمساندته 2013 تحت دعوة سميت ببناء الأزهر الشريف. (شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، 2013، ص2) وبعد التعديل في دستور 2013 حيث شارك الأزهر بممثلين عنه في لجنة إعداد الدستور بحيث أصدر قرار 101 والذي يسند صلاحية تعيين شيخ الأزهر ووكيله ورئيس جامعته وعمداء كليياته إلى رئاسة الجمهورية ليفقد بذلك الأزهر استقلاليتها الكاملة وبالتالي فإنه وبعد هذا القانون أصبح مؤسسة حكومية تابعة للنظام في مصر. (سليم، 2010، ص3).

وعلى صعيد القوة الاقتصادية كإحدى العوامل المهمة لتفعيل السياسة الخارجية للدول؛ فإن مصر كدولة تمتلك العديد من الموارد الاقتصادية ولكن بعضها مستغل وبعضها لم يستغل بطريقة صحيحة؛ فالاقتصاد مصر يتميز بالتنوع كالزراعة والصناعة والسياحة والعنصر الأساسي للاقتصاد المصري هو الزراعة وتليه قناة السويس والسياحة، ونتيجة لعدم وجود فلسفة اقتصادية واضحة فإنه يتغير حسب النظام فتغير ما بين الاشتراكي إلى الرأسمالي وكان بلا هوية واضحة في عهد مبارك كان لهذا السبب دور في تردي الاقتصاد المصري. وإذا تم النظر إلى دور مصر الاقتصادي كقوة

اقليمية نجد أن دورها ضعيف وهذا يعود إلى أن مصر تعتمد بشكل كبير على المعونات وهذه المعونات كانت مرتبطة بشروط للحصول عليها والتي أدت إلى توجيه بعض السياسات الاقتصادية والسياسية؛ فعلى مدار الخمسينيات وحتى منتصف القرن الماضي كانت مصر تتلقى مساعدات أوروبية وأمريكية ومع بدء التوجه السياسي المصري المخالف لأوروبا وأمريكا أوقفت هذه المساعدات واستبدلت بمساعدات روسية وعربية إبان هزيمة 1967 وظلت المساعدات العربية تمثل عصب المساعدات المقدمة لمصر وتغير الوضع بعد توقيع اتفاقية السلام كامب ديفيد مع إسرائيل برعاية أمريكية غربية. (الصاوي، 2013، ص2).

### 3.2.2 السعي لمكانة استراتيجية على المستويين الدولية والإقليمية وتداعياتها على حكم المؤسسة السياسية:

#### 3.2.2.1 ثورة الضباط الأحرار 1952 والتحول من الحكم الملكي إلى الجمهوري حتى حرب 1967:

كانت مصر تحت حكم الملك فاروق حتى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أنه ومع اندلاع حرب 1948 كانت قضية الأسلحة الفاسدة أحد أشهر القضايا التي ارتبطت بهزيمة مصر في حرب 1948، فكان الملك فاروق قرر دخول الحرب قبل نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين بأسبوعين فقط، ثم أقر البرلمان المصري دخول الحرب قبلها بيومين فقط. أغضبت هزيمة مصر في هذه الحرب مجموعة من الضباط في الجيش المصري ممن شعروا أن ملكهم قد خذلهم بإرسالهم إلى حرب أسوأ التحضير لها وتزويدهم بالأسلحة غير المناسبة، حيث أن الحكم الملكي لم يمثل المصالح المصرية العربية لاسيما في قضية فلسطين التي أصبحت معظمها بأيدي الصهاينة. (عثمان، 2012، ص64-65).

بعد أن تمكن الضباط الأحرار من الحكم قاموا بتطهير المراتب العليا من سلك الضباط ونصبوا الجنرال محمد نجيب رئيس سوريا للجيش فنشب صراع طويل بين محمد نجيب وأنصاره من ناحية وبين جمال عبد الناصر وانتصر عبد الناصر في إعادة توجيه مصر نحو مصالح وهوية قومية. وفي 1955 عزز من قوته ضد أعداءه السياسيين وأثناء رئاسة عبد الناصر خضعت معظم الوزارات الرئيسية لسيطرة الضباط وعزز من العسكر في المناصب العليا (هاشم، 2015، ص5-6).

فقد كانت من المهام الأولى على جدول أعمال النظام الجديد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للبلاد، وبناء جيش قوي. وقد تبلور الهدف الأول في مشروع السد العالي، وجاءت الغارة الإسرائيلية على غزة عام 1955 لكي تفصح عن انكشاف الجيش المصري. ولكي تؤكد الهدف الثاني وتزيده إلحاحا. وحول هاتين القضيتين الرئيسيتين قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالإحباط بل وبالرفض. فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولي والولايات المتحدة عرضهما لتمويل السد العالي. ومن ناحية أخرى عاد الوفد المصري الذي توجه إلى الولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي اليدين. (المركز المصري للشؤون الخارجية، 2012، ص1).

من هنا كانت سياسات عبد الناصر تتجه نحو التحول إلى الاتحاد السوفيتي؛ ففي العام 1953 قد زار وزير الخارجية الأمريكية آنذاك مصر والتقى بالرئيس عبد الناصر وصف اللقاء أنه كان عاصف منذ اللحظة الأولى كان عبد الناصر يريد تعاون مصري أمريكي قائم على الندية والاحترام المتبادل لكن أمريكا كانت تريد إدخال مصر في حلف ضد الاتحاد السوفيتي هذا دفع بعبد الناصر رفض هذا الحلف لسببين لأن الاتحاد السوفيتي لم يقدم على أي خطوة عدائية ضد مصر وأن الشيوعية لم تشكل خطرا على الشعب المصري لكون الشعب المصري عميق التدين. (ادريس، 2014، ص6).

من هنا فلقد فشلت أولى محاولات تجنيد مصر في سياسة الأحلاف ومع هذا بدأ العداء الأمريكي للنظام الثوري في مصر لاسيما مع إدراك الولايات المتحدة أن هذا النظام يضع نصب عينيه أن إسرائيل هي العدو الاستراتيجي وعبد الناصر يدرك أن الولايات المتحدة هي الحليف الأهم والداعم لإسرائيل. وهذا بالتالي يدل على رغبة النظام المصري بالحفاظ على سيادة القرار فيما يتعلق بأمنها القومي والتوجه الثوري له.

هذا التحول الناصري نحو الاتحاد السوفيتي حقق هدفين لعبد الناصر ففي منتصف الخمسينات وفي سياق تصاعد الحرب الباردة كان الهدف من هذا التقارب وأبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية التشيكية عام 1955 واستقدام خبراء سواء عسكريين أو فنيين لبناء السد العالي وكانت قد تزايدت الأهمية الاستراتيجية والأيدلوجية للشرق الأوسط في الإطار الأوسع للمواجهة التي كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب، وكانت حينها الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع الحصول على الدعم المصري لترتيبات الدفاع الإقليمي في الشرق الأوسط والتي كانت تتشكل نحو احتواء الاتحاد السوفيتي هذه التوقعات قوبلت بالرفض من قبل عبد الناصر ورفض هذا التعاون بل عمل ضد هذه

السياسة وجاء ترميم قناة السويس 1956 كرد فعل مباشر للرفض الأمريكي والغربي لتمويل السد العالي وهذا ما تطور لاحقا حتى بلغ ذروته بالعدوان الثلاثي على مصر 1956. هنا لا يمكن إغفال الدور الروسي في العام 1956 حين أرسل رئيس مجلس الوزراء السوفيتي آنذاك إلى رئيس الحكومة في فرنسا ورئيس وزراء بريطانيا أن الحرب التي تعلنها فرنسا وانجلترا تحت ذريعة إسرائيل ضد الدولة المصرية له عواقب خطيرة وبأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طالبت بالوقف المباشر لهذا الاعتداء وانسحاب القوات المعتدية. (رمزي ر.، 2013، ص5-6).

تمثلت المرحلة الممتدة منذ ثورة يوليو 1952 حتى حرب 1967 مرحلة الصعود للدور الاقليمي الذي تقوم به مصر؛ إذ أكد عبد الناصر على دور مصر كفاعل رئيسي في نطاق ثلاثة أبعاد: البعد العربي والإسلامي والإفريقي، فخلال هذه الحقبة كانت النظرة الاستراتيجية لعبد الناصر تؤكد على أن استقلال مصر الوطني مرتبط بالاستقلال القومي للوطن العربي، وأن التنمية الناجحة في مصر مرتبطة بالتكامل القومي العربي، فسعت مصر إلى بناء أمة عربية موحدة تكون القاهرة مركزها فخلال هذه الفترة تأسست الوحدة بين مصر وسوريا 1958، كما اعترفت مصر بحق السودان في تقرير مصيرها في سبيل التوصل إلى معاهدة الجلاء مع بريطانيا 1954 وما تمخض عن ذلك من إعلان استقلال السودان عام 1956 ومن ثم اتفاق البلدان على اتفاقية مياه النيل 1959 والتي تعد أحد الأركان القانونية لملف مياه النيل (العلمي م.، 2011، ص66) وبرزت القضية الفلسطينية كقضية مركزية في المشروع القومي العربي لعبد الناصر كون فلسطين نقطة التلاقي الاستراتيجي بين مغرب الأمة ومشرقها فكان يؤكد كثيرا على أن الصراع مع إسرائيل ليس صراعا فلسطينيا إسرائيليا وإنما إسرائيلي عربي، وأن أمن مصر القومي يمتد إلى ما أبعد من حدودها واحتلال إسرائيل لفلسطين يمثل خطرا على الأمن القومي المصري والعربي. (بشور، 2018، ص145).

وعلى المستوى الدولي تصدرت مصر في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي فكرة عدم الانحياز؛ فكانت الأفكار التي تبناها عبد الناصر والتي تمثلت بالوحدة العربية والقومية كان لهذه الأفكار انعكاس نحو تأسيس حركة عدم الانحياز 1961، فتلاقت فكرة عدم الانحياز من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيسين جواهر لال نهرو وتيتو والتي هدفت لعدم الانجرار خلف سياسات الحرب الباردة وعدم الانحياز إلى أي من القطبين، كما جاءت أفكارهم متزامنة مع رغبة الشعوب الإفريقية والآسيوية إلى التخلص من هيمنة الاستعمار والسعي نحو الاستقلال، وبالفعل كان لها الدور الكبير في ظهور دول ذات سيادة. (موسوعة المقاتل، ص1)، كان لوجود الزعماء عبد الناصر وجواهر لال نهرو وتيتو دور في تعزيز هذه الحركة وفعاليتها، واستطاعوا أن يحققوا توازنا



مقبولا لهذه الدول باتباع سياسة مستقلة لمواجهة القوى العظمى وأن يدافعوا عن حق دول عدم الانحياز، وهذا ما أعطى القوة لهذه الحركة، لكن غياب هؤلاء الزعماء كان له أثر سلبي في دور وقوة هذه الحركة فمع غيابهم واجهت هذه الحركة أزمة قيادة. كما مثل انهيار الاتحاد السوفيتي مشكلة أخرى في حركة عدم الانحياز؛ فالصراع بين المعسكرين كان يعطي لهذه الدول هامش للحرية ما بين سياسات المعسكرين حيث أتاحت القطبية الثنائية هامش ملفت للمناورة الاستراتيجية والتكتيكية، أما انهيار الاتحاد السوفيتي جعل الولايات المتحدة هي القيادة المتنفذة في المنظومة الدولية وما يقابلها تضيق في الفرص أمام هذه الدول كما أن الحركة نفسها لم تطور في أدائها بما يتلاءم مع الوضع العالمي الجديد فجمود سياساتها كان له أثر أيضا في تراجع مكانتها ودورها. كما أن ضعف الدول المنضمة لهذه الحركة انعكس على أداء الحركة ذاتها وعلى سياساتها الدولية. (الشرعة، 2007، ص2014-2017).

في المقابل يمكن وصف المرحلة الممتدة من 1955-حتى هزيمة 1967 بأنها مرحلة تمدد نفوذ وهيمنة المؤسسة العسكرية في البلاد فكان الجيش المصري أقوى العناصر داخل النظام السياسي في مقابل ضعف للمؤسسات المدنية وغياب فعاليتها أمام دور المؤسسة العسكرية، ومع نهاية العام 1955 كانت المنظمات السياسية كلها قد حلت وبدأت لأول مرة في التاريخ الدولة المصرية فترة سيطرة العسكر على جهاز الدولة ابتداء من رئيس الجمهورية ومنصب نائب رئيس الجمهورية وشغل كذلك العسكر أهم الوزارات، ورافق هذا التحول في هيكل الدولة المصرية ونظامها السياسي تحول في بنية الجيش المصري والتي أحدثته ثورة يوليو 1952، فاتبع نظام ثورة يوليو سياسة موسعة من التجنيد وفتح الفرص للالتحاق بالجيش لفئات مستحدثة مثل موظفي الدولة، والمتعلمين من أبناء الفلاحين، وأبناء الطبقة الوسطى المصرية، بالتالي فإن المؤسسة العسكرية قد مثلت الأفق السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري ككل. (مراد، 2017، ص4).

كما أن السنوات التي سبقت حرب 1967 قد شهدت تحولات في السياسة الخارجية المصرية فشلت الوحدة بين سوريا ومصر 1961، وتورطت مصر في الحرب باليمن 1962 والتي مثلت من الناحية الاستراتيجية حرب اليمن بالنسبة لإسرائيل فرصة تاريخية لأنها أجلت خطط المصريين لتقوية وضعهم في سيناء وتحويل وجهة الجيش لمنطقة أخرى وهي اليمن، لذا فإن هزيمة 1967 قد كشفت مساوئ العسكريين في الحياة السياسية وما نتج عنها من قلة خبرة في الأمور العسكرية الحربية وهذا ما ظهر واضحا من أخطاء عسكرية خلال الحرب للقادة العسكريين، بالتالي فإن أمر تدخل العسكر في الحياة السياسية بعد مرحلة الحرب أصبح مرفوضا من أغلب الطبقات والمجموعات الشعبية وبناء على ذلك أدخلت تعديلات جوهرية من داخل النظام من خلال انسحاب

الجيش من العديد من المساحات المدنية وإعادة صياغة بنية الجيش العسكرية لاسيما إزاحة عبد الحكيم عامر ومجموعة من الضباط المؤيدين له وزيادة الصفة المدينة للحكم. (مراد، 2017، ص5).

كانت هزيمة 1967 مفصلية في مسار المشروع القومي العربي والذي قاده مصر، فشكل احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الجولان وسيناء وما كان خاضعا من أرض فلسطين للإرادة العربية الضفة الغربية وقطاع غزة وقع تحت الاحتلال الإسرائيلي شكل هذا الواقع أساسا لمقايسة الأرض بالاعتراف بإسرائيل والسلام معها بعد أعوام من اللاءات الثلاثة، لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل في قمة الخرطوم التي عقدت في السودان في 29 آب في 1967 عقب الهزيمة في الحرب فلقد مثلت الهزيمة انكسارا نفسيا للمواطن المصري والعربي ولل فكر القومي العربي. (بشارة، 2016، ص35).

يمكن القول إنه وعلى العكس من نتائج حرب 1948 والتي أعطت زخما للقومية العربية، فإن هزيمة 1967 كان لها انعكاسات سلبية على الحركة القومية العربية التي تصدرت واجهة السلطة خلال الخمسينيات والستينيات وتراجع الفكر القومي العربي والحركة القومية بشكل عام.

### 3.2.2.2 حرب 1973 حتى نهاية الحرب الباردة 1990:

في عهد السادات والذي تولى الرئاسة في العام 1971 دخلت مصر مرحلة جديدة مختلفة تماما عن تلك التي بدأها عبد الناصر، فبينما أخضع عبد الناصر سياسة واهتمامات مصر للقضايا والاهتمامات العربية أو رأى أن مصالح مصر ترتبط بشكل عضوي وتخدم بشكل أكثر في سياقها العربي، فإن السادات قدر أن الاهتمامات المصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، فأحدث تحول في طابعها ولل هوية السياسية للدولة المصرية حيث التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب المكانة الإقليمية كأقوى دولة جبهة مع فلسطين المحتلة ودورها التأسيسي لدول عدم الانحياز. وبالرغم من أن سياسة السادات داخليا وخارجيا قد تطورت بشكل مختلف جزريا مع سياسات عبد الناصر، إلا أن كلا منهما قد بدأ عهده وهو يواجه مشكلة سيادة مصر على أراضيها. فمثلا كان اهتمام ناصر وحلمه الجديد هو تحرير مصر من الاحتلال البريطاني كانت القضية الرئيسية التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي. ومثلما شكل نهاية الانتداب البريطاني على مصر من شرعية النظام لعبد الناصر، جاء شن السادات لحرب 1973 وتحرير جزء من أراضي سيناء واستعادته للثقة المصرية وإعطاء الشرعية الحقيقية للسادات.

ويمكن أن نميز مراحل التطور السياسية الخارجية للسادات؛ تمثلت المرحلة الأولى منذ توليه الحكم 1971 حتى حرب 1973، رفع السادات في 1971 شعار التصحيح والذي كان يهدف من خلاله إكمال المسيرة لعبد الناصر في تحقيق اهداف ثورة 1952 ولكن باليات مختلفة عن تلك التي انتهجها عبد الناصر تمثلت في سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد حرب 1973 تمثلت بتقليص دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص وقام بتتويج علاقاته مع الغرب والتصالح مع اسرائيل على عكس سياسات عبد الناصر المتجهة نحو الشرق، كما أن سياساته قد حولت مصر من دولة منتجة إلى مستهلكة توجه إنفاقها للجيش والأمن. (سليمان ح.، 2013، ص28-29)، وبعد حرب 1973 كانت مصر تمر بوضع اقتصادي سيء فاتبعت نتيجة لذلك سياسة الانفتاح التي تتطلب إصلاحات هائلة وإعادة هيكلة الاقتصاد فقام بتفكيك مشروعات الدولة غير الفعالة وتخفيض الدعم للمنتجات الأساسية كالأرز والسكر، وسياسة الانفتاح التي اتبعتها السادات لم تكن في المجال الاقتصادي وحسب وإنما أيضا في السياسة الخارجية والأمن القومي، فبعد الحرب انهارت العلاقات المصرية السوفيتية وكان ذلك بسبب رفض الاتحاد السوفيتي رفض تزويد مصر بالسلاح خلال الحرب. (هاشم، 2015، ص8-9).

بات استعداد السادات لفتح الأبواب أمام الولايات المتحدة سببا في تسهيل المهمة أمامها للعودة إلى مصر ففي العام 1971 عرض السادات مبادرة حملت اسم مبادرة 4 فبراير تضمنت دعوة إلى انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد العالمي والتقى وزير الخارجية الأمريكي مع السادات لبحث تفاصيل هذه المبادرة ونقلها إلى اسرائيل وكان الهدف الرئيسي من زيارة وزير الخارجية الأمريكية أيضا معرفة مدى تحول الرئيس المصري الجديد على خط عبد الناصر.

والتغير الأبرز حصل في 14/مايو/1971 والذي حمل اسم ثورة التصحيح أو ثورة 15 مايو، كانت أهم خطوات السادات ليس التفرد بالحكم وإنما ليحكم كما يريد، وكانت تسعى الولايات المتحدة لإقامة علاقات أمريكية مصرية تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على التحكم في القرار الوطني المصري بعد انتهاء حكم عبد الناصر انتهاء التحالف مع الاتحاد السوفيتي معه لتبدأ بذلك عهد جديد من العلاقات الأمريكية المصرية. (ادريس، 2014، ص13) وفي العام 1972 عندما طرد السادات نحو 20 ألف خبير عسكري سوفيتي تعزز منذ هذا العام لدى السادات فكرة الاعتماد على أمريكا بدلا من روسيا.

وعن التعاون الامريكى المصرى فى عهد السادات كشفت مجموعة الوثائق السرية لهزرى كسنجر واللى كشفت عنها الخارجية الامريكىة فى العام 2013 عن مدى نجاح كسنجر فى تحقيق التقارب المصرى الامريكى قبل وأثناء حرب أكتوبر 1973 وإخراج السوفيت من المعادلة وفى ذات الوقت حرص كسنجر على عدم الصدام المباشر مع السوفيت لإنجاح سياسته الخارجية بالانفراج الدولى كبديل للحرب الباردة بينهما لكنه فى ذات الوقت كان مهتما ويسعى لأن تحل الولايات المتحدة بديلا عن الاتحاد السوفيتى فى مصر. كما تكشف هذه الوثائق أن الولايات المتحدة استخدمت السلام كمدخل لهذه العودة إلى مصر والوعود بالرخاء لمصر خاصة فى ظل حاجة المصريين للمعونات الاقتصادية لكن حرصت الولايات المتحدة ربط المعونات بشرطين رئيسيين هما السلام مع اسرائيل وأن تكون المعونات وفقا للشروط الأمريكية التى تؤمن وجود ونفوذ أمريكى قوى فى مصر. (ادريس، 2014، ص15).

المرحلة الثانية: فإن قرار الحرب 1973 وتأكيد العسكرية المصرية لذاتها قد أعطى السادات تفويضا لى ينفذ رؤيته حول مستقبل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه الصراع العربى الإسرائيلى. وهو التفكير الذى انعكس بوضوح فى خطابه أمام الكنيست الإسرائيلى فى 20 نوفمبر 1977. وقد تطورت حملة السلام التى شنّها السادات إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، بشقيها المصرى والفلسطينى وقد أثارت هذه الاتفاقية وخاصة بعد التوصل إلى معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلىة عام 1979، انعكاسات بالغة الأثر بالنسبة لمصر وبشكل خاص على علاقاتها العربية وعلاقتها بالاتحاد السوفيتى. (المركز المصرى للشؤون الخارجية، 2012، ص3).

وقاطعت الدول العربية مصر لمدة 10 سنوات؛ إثر توقيع الرئيس أنور السادات اتفاقية "كامب ديفيد" فى 1978، وعقدت الدول العربية مؤتمر بغداد فى 2 تشرين الثانى/نوفمبر 1978 بحضور 10 دول قررت رفض الاتفاقية ومقاطعة مصر، عدا عمان والصومال والسودان، وتم تشكيل ما يسمى بـ"جبهة الرفض" بزعماء العراق، وتم نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس. وبعد أيام، وتحديدًا فى 20 تشرين الثانى/نوفمبر 1978؛ عقدت قمة تونس، لتؤكد على مقاطعة مصر، وتعليق عضويتها بالجامعة العربية، وتعيين الشاذلى القليبي، كأول أمين عام غير مصرى للجامعة. وشملت المقاطعة المنتجات المصرية والشركات والأفراد المتعاملين مع "إسرائيل"، وتعليق الرحلات الجوية، ومنع المساعدات المالية المقررة لمصر بعد حرب 1973، ورفض السعودية تمويل صفقة طائرات أمريكية لمصر، وتوقف شراكة السعودية وقطر والإمارات بمشروع الهيئة

العربية للتصنيع؛ الذي كان من المفترض أن يقام على أرض مصر. (عربي 21، 2017، ص2).

في عهد الرئيس محمد حسني مبارك والذي تولى الرئاسة في العام 1981 كان الهدف الرئيسي أمام الرئيس مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي، وتحقيق عنصر توازن في السياسة الخارجية، وكان في مقدمة أولوياتها تصحيح العلاقة مع العالم العربي هذا الاعتبار الأخير هو الذي جعل من أقوى التحديات التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانتها التقليدية في العالم العربي، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدية مع إسرائيل، وقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 لكي يعطي مضمونا عمليا لسياسة مصر المتوازنة التي لم تسمح لمعاهدتها مع إسرائيل أن تكون عبئا على التزاماتها العربية، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت خاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا سحب سفيرها من تل أبيب واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان، وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية التي مورست.

كذلك أثبتت هذه الفترة نوايا مصر تجاه الفلسطينيين حين ساعدت على إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس وهي الفترة التي أعقبها تحسن وصلات تدريجية بين مصر والمنظمة. وكدليل على وفاء مصر بالتزاماتها العربية الأشمل، فقد أيدت مصر رغم غياب العلاقات الدبلوماسية العراقية في حربه مع إيران وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقد توج التصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام 1987 تأييد استئناف الدول العربية لعلاقتها مع مصر ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في مايو 1991.

إذا فأن مبارك بدأ في مواربة الباب مع الروس فمنذ مطلع الثمانينات القرن الماضي اتسمت علاقة مبارك مع الاتحاد السوفيتي بالتطبيع التدريجي وجرى تتويجها بعد قطيعة استمرت نحو 20 عام بزيارة قام بها وفد روسي برئاسة نائب وزير الدفاع ليفتح معها ملف التعاون العسكري مع مصر مجددا بداية من العام 1995 ولتبدأ بعدها بنحو عامين استيراد للدبابة الروسية تي 8034 وإضافة لمروحيات ومعدات أخرى. (عبد العليم، 2015، ص6).

إذا فإنه يمكن القول على الرغم من التوتر التي شهدته العلاقات الروسية المصرية في عهد السادات وانقطاعها تماما حتى عام 1981 فإنها عادت وتحسنت في عهد الرئيس مبارك؛ وأرادت مصر تثبيت سياسة عدم الانحياز والحياد ما بين المعسكرين الغربي والشرقي وأكد مبارك على احترام مصر لسياسيات حركة عدم الانحياز في خطابه أمام مجلس الشعب 1981 ومن أجل إعطاء معنى واضح لخطابه شرعت مصر بتصحيح مسار العلاقات المصرية الروسية وإقامة

علاقات مستقيمة قائمة على أساس الاحترام المتبادل، غير أن التصالح مع روسيا لم يكن على حساب العلاقات المصرية الأمريكية حيث ظلت هذه العلاقة قوية خاصة مع الحرص المشترك للدولتين بالسعي لاستكمال وتطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إذ كان على إسرائيل أن تنفذ انسحابها من سيناء في ابريل 1982 فكان هذا الهدف والالتزام الأمريكي من أولويات القيادة المصرية الجديدة. (المركز المصري للشؤون الخارجية، 2012، ص4).

### 3.2.3 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الثورات العربية 2013:

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي 1991 و بروز نظام دولي جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فكان الغياب الكامل للمجموعات الاقليمية والدولية كمؤثر في السياسة الدولية وانفرادية الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، والنظر إلى مصالحها بشكل أساسي كما عبرت عنه في تعاملها مع القضايا الاقليمية والدولية. (الغامدي، 2016، ص76).

كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه كان له أضرار على تحجيم القدرات والإمكانيات العربية المتاحة استراتيجيا وعسكريا فقد خسرت الدول العربية المواجهة لإسرائيل مصدرا أساسيا للتأييد السياسي والاستراتيجي في المحافل الدولية، وهكذا فقد اتسم الوضع الاقليمي العربي بالتدهور في إمكانياته وموارده. (الغامدي، 2016، ص77).

### 3.2.3.1 السلوك السياسي الخارجي المصري خلال وبعد الحرب على العراق 1990:

كان يدرك صانع القرار للسياسة الخارجية في مصر أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو تحقيق للأمن المصري، إضافة إلى الروابط الاقتصادية بين منطقة الخليج ومصر؛ فمصر تتلقى معونات وقروض من منطقة الخليج، إضافة إلى حجم العمالة المصرية الكبيرة في منطقة الخليج، وكذلك مرور جزء كبير من نفط الخليج عبر الأراضي المصرية عبر البحر الأحمر وما يعود على مصر بعائدات مالية كبيرة.

لقد مثلت أزمة الخليج والتي بدأت في منتصف 1990 حتى بدايات العام 1991 أحد المداخل الأساسية لفهم التحركات السياسية الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي، إذ كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه الخليج محصلة لمجموعة متغيرات كان لها الأثر في التأثير على الدور المصري وهي المصالح المصرية في الخليج وتطلع مصر لقيام دور إقليمي فعال والضغط التي تعرضت لها مصر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي قادت التحالف ضد العراق. الأمر الذي جعل من الدور المصري بأن يتسم بالتحرك وعدم الثبات؛ ففي بدايات الأزمة بذلت مصر جهود مكثفة لاحتواء الأزمة بين العراق والكويت، ولكن بعد وقوع الأزمة ودخول القوات العراقية الكويت أعلنت القاهرة رفضها للتدخل العسكري، وعقدت مصر قمة عربية وقمة لوزراء الخارجية العرب في شهر 8/1990 وأدانت التدخل العسكري في الكويت، ونقلت هذه الإدانة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان يعقد اجتماعه من أجل الأزمة وأعلن من القاهرة في 5 اب/1990 بيانا مماثلا لما صدر عن وزراء الخارجية العرب. وصوتت 12 دولة عربية مع القرار ما عدا ليبيا وفلسطين والعراق صوتت ضد القرار وتونس لم تحضر القمة العربية حينها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فرحبت بالقرار بل ومارست ضغوطا كبيرة على مصر من أجل اتخاذ مواقف متشددة تجاه العراق. وبالتالي انطوت مصر تحت سياسات الولايات المتحدة تجاه رؤيتها لحل أزمة الخليج وكانت من الدول المشاركة في الحلف الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية المضاد للعراق. (سلمان خ، 2015، ص134-140).

لقد مثلت أزمة الخليج 1990 تبعية لنظام مبارك لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وفقدان مصر لاستقلاليتها في السياسة الخارجية الإقليمية فكانت حاجة مصر لسداد ديونها الخارجية وارتهاؤها للسياسات الأمريكية على حساب مصالح أمنها الوطني والأمن القومي العربي، هذه التبعية التي قوبلت بالمعونات والمساعدات والقروض الخارجية خاصة العسكرية منها، هذه السياسات خلقت

حالة من عدم التكافؤ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة فالمعونات الأمريكية التي سعى مبارك للحصول عليها مستعد لبذل كل الجهود للحصول عليها وقيدت هذه المعونات من استقلال مصر وسيادتها وشكلت وسيلة ضغط على مصر من جهة وأداة لتحقيق السيطرة الأمريكية من جهة أخرى فاعتماد مصر على هذه المعونات جعلها من مصادرها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. (سليمان ح.، 2013، ص37)، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أقرت مشروع من أجل تقديم المساعدات إلى مصر تضمن بند إعفاء مصر من ديونها العسكرية كما حصلت مصر على مساعدات قدرت ب1.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية لا ترد. وبالمقابل المحافظة أيضا على المساعدات التي تتلقاها مصر من الدول الخليجية. (مجلة الجامعة الإسلامية، 2005، ص120).

كما أنه يمكن القول أن لأزمة الخليج أثر سلبي على النظام العربي بشكل عام؛ فبعد انعقاد القمة العربية والتي انعقدت على إثر الأزمة في 1991 انقسمت الدول العربية ما بين مؤيد ومعارض للموقف العراقي والكويتي، وبالتالي كان هذا يمثل حالة فشل سياسية للنظام العربي لإيجاد صيغة حل عربية عربية للأزمة، هذا الواقع تزامن مع نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالنظام العالمي بالتالي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة لتنتقل بذلك من عربية إلى دولية وكان الحل من وجهة النظر الأمريكية بما يخدم يحمي مصالحها الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية والتي تتمثل بعدم خضوع منطقة الخليج العربي لأي قوة إقليمية أو دولية غيرها.

### 3.2.3.2 السلوك السياسي الخارجي المصري بعد مؤتمر عملية السلام في مدريد 1991:

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حالة الانقسام العربي التي أعقبت حرب الخليج الثانية 1991 وانقسام الدول العربية إلى معسكرين متضارين لتمرير أطروحات السلام الذي تريده إسرائيل والذي يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي فكان الهدف من المؤتمر هو تحقيق أهداف إسرائيل ولكن هذه المرة عن طريق التفاوض وليس الحرب، وهذا التفاوض لم يجري حسب قواعد محددة وجدول أعمال محدد أو على حسب قرارات الشرعية الدولية، لكن جرى هذا التفاوض بما تريده العقلية الإسرائيلية فكان هذا المؤتمر بتخطيط إسرائيلي وتنفيذ أمريكي. (بن عريفة، 2010، ص241).

على عكس حالة الاجتماع والتوافق العربي عقب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد 1978 والتي أدت إلى مقاطعة مصر عربيا، كانت حالة الانقسام العربي عقب غزو العراق 1990 والتي أدت إلى



هزيمة العراق وفرض عقوبات اقتصادية، واستقدام قوات أمريكية وأوروبية حليفة لست دول خليجية وهي السعودية والكويت والامارات والبحرين وعمان وقطر، هذا الواقع المنقسم في النظام العربي قد سهل تمرير عملية السلام وتم عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط من 1991/10/30 إلى 1991/11/5 بحضور أطراف الصراع وهم وفود كل من إسرائيل، مصر، لبنان وسوريا والأردن وفلسطين وبرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية. وأفضى المؤتمر إلى الاعتراف المتبادل بين الأطراف العربية وإسرائيل. بالتالي فإن مصر بعد توقيع الاتفاق قالت بان العرب قبلوا بما فعله السادات. (بن عريفة، 2010، ص214).

لذا يمكن القول إنه وبناء على الواقع الإقليمي والدولي الذي سبق أزمة الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي مع نهاية الحرب الباردة وحالة الانقسام العربي كل هذه الأحداث كان له الأثر السلبي الكبير على دور مصر الإقليمي، ففقدت مصر عبر ترعنها قيادة حركة عدم الانحياز فعالية دورها الخارجي مع نهاية الحرب الباردة ونهاية مرحلة التنافس ما بين المعسكرين الغربي والشرقي. كما شكل انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فقدان عدد من الدول العربية حليف دولي كانت تعتمد عليه، ومع أزمة الخليج تماشت مصر بصورة كبيرة مع السياسات الأمريكية منذ الأزمة حتى فرض الحصار على العراق، فلم تنجح مصر عبر جامعة الدول العربية أن تتوصل لحل سلمي بين العراق والكويت. وإعادة دور مصر كمنفذ للاستراتيجية الخارجية في المنطقة كما كان الحال في الحكم الملكي في مصر بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك في عهد السادات بعد 1973.

لطالما أعطت القضية الفلسطينية الحيوية للدور المصري لكن مع توقيع اتفاقية السلام 1991 ودخول الدول العربية في إقامة شبكة علاقات مع إسرائيل فإن هذا يعد نجاحا لإسرائيل في تقليص الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص. كما كانت ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن استقرار منطقة الشرق الأوسط كان يتطلب إقامة عملية سلام واسعة تدخل في إطارها الدول العربية ولاسيما بدعم وثقل أكبر دولة جبهة سابقة مع فلسطين المحتلة.

إضافة إلى فشل الدور المصري في التوصل إلى اتفاقية سلام نهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل بعد منتصف التسعينيات وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000، واندحار الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان والذي اعتبر انتصار للمقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله. وهذا اعتبر تحرير لجنوب لبنان أنجزته مجموعة مكافحة وليس جيش نظامي لدولة عربية.

### 3.2.3.3 السلوك السياسي الخارجي المصري بعد الحرب على العراق 2003:

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أحداث 11 سبتمبر تحولاً هاماً لإعادة النظر في النظام العالمي وتغيير الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية وأنظمة بعض الدول والتي رأت الولايات المتحدة أنه يجب دعم نظام أحادي القطبية الأمريكي وسيطرته على العالم، فكانت الحرب على الإرهاب لمعالجة خطر الإرهاب على الأمن القومي الأمريكي والعالمي، وأنت منطقة الشرق الأوسط في صلب هذا الاهتمام فكان هدف إسقاط النظام العراقي بعد نظام الطالبان في أفغانستان هي نقطة الانطلاق لتغيير العالم.

وفي العام 2003 بدأت الحملة العسكرية في العراق من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، عازمت القيادة المصرية أن لا تتدخل بالمشاركة العسكرية بأي شكل من الأشكال، ولم يتوقف الموقف المصري على معارضة الحرب على العراق بل بدأت مصر مساعيها السلمية من أجل منع اندلاع الحرب من خلال تنشيط دبلوماسيتها واتصالاتها مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين لإقناعه للتعامل مع هذه الأزمة عبر المحافل الدولية والإقليمية. (مجلة الجامعة الإسلامية، 2005).

وعقب الموقف الدولي والإقليمي لبعض الدول كروسيا الاتحادية وفرنسا وألمانيا التي عارضت الحرب العسكرية على العراق جعل الموقف المصري أكثر قوة وصراحة وأصبح الموقف الرسمي رافضاً للحرب بشكل أكبر، كما شاركت مصر في اجتماع لدول الجوار العراقي في كانون الثاني/2003 والذي انعقد من أجل تداعيات الحرب ومن أجل إيجاد حل سلمي بديلاً عن الحرب، وشدد مبارك في القمة التي عقدت في آذار 2003 على سلامة العراق والاحتكام إلى الشرعية الدولية، وأنشأ عقب القمة لجنة سداسية تعمل على التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية والعراق للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. (سلمان خ.، 2015، ص141).

إلا أن الموقف المصري تغير مع عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في شباط 2003 والذي تبني قراراً بدعوة الدول العربية لتقديم أي دعم لتسهيل العملية العسكرية في العراق وكان هذا تحولاً في القرار المصري والعربي، وكان هذا التحول في السياسة الخارجية المصرية بناء على ضغوطات من الولايات المتحدة الأمريكية والتي استغلت ورقة المعونات المقدمة لمصر وسيلة للضغط، وبناء على

ذلك فتحت مصر قناة السويس أمام القوات الأمريكية والبريطانية ومجالها الجوي كذلك لضرب العراق، كما قدمت مصر الدعم الغذائي للقوات والجنود خلال الحرب.

كما فقدت مصر الدور الرئيسي في عملية السلام وحل الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة عندما انتقل المحور السياسي للمبادرات إلى السعودية على أثر مبادرة السعودية الذي طرح في 2002 أثناء اجتماع القمة العربية في بيروت.

#### 3.2.4 التحولات في السياسة الخارجية المصرية منذ الثورات العربية 2011 حتى العام 2016:

جاءت ثورة مصر بالعام 2011 تحمل هدفا أساسيا تتشارك فيه مع الثورات العربية الأخرى وهو التخلص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ورفعت في سبيل ذلك شعارات مختلفة تعبر عن طموحات الشعب وتتعلق بتحسين شروط ونوعية الحياة للشعب المصري في كافة المجالات، وكانت بمجملها شعارات تحمل طابعا وطنيا وشعبيا، لذا فإن مطالبات الثورة في بداياتها كانت موجهة نحو الإصلاح وتحسين الواقع المصري ومن ثم تطورت إلى مطالبات بإسقاط النظام المتمثل في حكم مبارك وخلق واقع سياسي واقتصادي جديد وبناء نظام ديمقراطي يستجيب للمطالب الشعبية. وبعد أن تطورت مطالب الثوار لم تكن تهدف إلى إسقاط مبارك وإنما هدفت أيضا إلى هدم النظام السلطوي الذي وضعت أسسه في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة وتجذرت في عهد عبد الناصر والسادات ومن ثم مبارك. ولقد نجحت الثورة المصرية في إسقاط رأس النظام الحاكم المتمثل في الرئيس مبارك ولكنها لم تتمكن من إسقاط النظام بأكمله. (سليمان ح.، 2013، ص42).

ولقد مثلت ثورة 25 يناير 2011 منعطفا جديدا في مسار الدور الإقليمي لمصر وسعت مصر إلى استعادة ثقل هذا الدور الإقليمي من منظور عربي مما يعكس رؤية معظم شعبيها ولأن يكون لها حضور نشط ومتفاعل مع كل قضايا المنطقة بشكل عام وفعليا شهد دور مصر الإقليمي بعد الثورة تغيرا ملحوظا لكن ثمة اختلاف أن كان هذا التغير يمثل تقدما أو تراجعاً من المنظور الكمي، ولقد تبلور إطاران لممارسات السياسة الخارجية المصرية في ظل الثورة؛ فالإطار الأول تمثل في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية حيث تم تقديم ملف الأمن القومي على العلاقة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والإطار الثاني تمثل في عودة المؤسسة الدبلوماسية التي تصدرت السياسة

الخارجية. فعلى الصعيد العربي سعت قطر إلى لعب دور يفوق قدراتها الاستراتيجية في حين استغل القذافي انشغال مصر بعملية التسوية للتوجه نحو إفريقيا ليمارس دورا ولو مصطنعا أنفق عليه الكثير من ثروات الشعب.

ويلاحظ أن مصر خلال المرحلة الانتقالية قد بدأت تلقي بثقلها الدبلوماسي خلف دورها الإقليمي وهو ما أحدث تغيرات نوعية في الملفات الأساسية التي يقوم عليها الدور الإقليمي لمصر؛ الصراع العربي الإسرائيلي، والملف الإفريقي. فعلى صعيد التفاعل مع الصراع العربي الإسرائيلي انتقل هذا الدور من الضاغط على الفلسطينيين إلى دعم مطالبهم في التسوية العادلة، وفي العلاقات الفلسطينية الداخلية وتحقيق الوحدة الوطنية انتقل دور مصر المؤيد لفتح والمتخاضم مع حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى الوقوف على مسافة واحدة وتبلور ذلك في تحركات مصر الملموسة حيث تم توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية الفلسطينية بالقاهرة 2012، وسبق ذلك فتح مصر لمعبر رفح بشكل كامل في 28 مايو 2011، كما أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها في مؤتمر عدم الانحياز السادس عشر في إندونيسيا عن تأييد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود 1967 مما نشط الدور المصري على المستوى الدولي لدى دول عدم الانحياز. وهنا لا بد من الإشارة أن هذا التغير في التعاطي مع القضية الفلسطينية هو نتيجة للتغير الذي حدث في البيئة الداخلية والنظام السياسي المصري بعد إسقاط الرئيس محمد حسني مبارك واستجابة للمطالب والضغطات الشعبية إذ أنه ومن النتائج التي أفرزتها ثورة 2011 هو الأهمية للرأي العام والذي اعتبر قوة لها تأثيرها على السياسة الداخلية وصنع السياسات واتضح أهمية هذا الضغط وهذه المطالب بعد التصويت على طرد السفير الإسرائيلي من مصر عقب حرب 2012 على قطاع غزة وقابله سحب السفير المصري كذلك من إسرائيل. وأما على صعيد العلاقات المصرية الإفريقية فلقد تأكد هذا التغير في الزيارات التي قام بها المسؤولون المصريون وفي مقدمتهم رئيس الحكومة الانتقالية الدكتور عصام شرف لعدد من دول حوض النيل، كما شاركت مصر في القمة الإفريقية الثلاثية في 2011، بالإضافة إلى زيارات قامت بها وفود دبلوماسية شعبية في إطار إعادة وتحسين هذه العلاقات وإعادة الدور المصري وتقله في الدول الإفريقية. وهذا الانخراط المصري في إفريقيا يفرض على مصر أيضا تبني عدد من الاستراتيجيات الفاعلة والمستمرة ومنها التضامن مع جميع الشعوب الإفريقية في مسيرتها نحو الديمقراطية والتنمية باعتبارها أهدافا لثورة 25 يناير وجعل التنمية المشتركة المستدامة عنصرا أساسيا في سياسة مصر الإفريقية وإيجاد حالة من الاعتماد المتبادل تحول دون النزاعات الصراعية. (العلمي م.، 2011، ص68-69).

أما بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية فلقد شكلت الثورة المصرية صدمة للإدارة الأمريكية انطلاقاً من مخاوفها على مصالحها الاستراتيجية في مصر؛ فالخوف الأمريكي تمثل في فكرة انتقال الثورة لدول أخرى من حلفاء أمريكا وخوفها أيضاً من أن يصل إلى الحكم طرف آخر ليست لأمريكا سيطرة عليه وتحديد الإخوان المسلمين والذي لطالما استخدمه نظام مبارك لتخويف الغرب من فكرة عدم تطبيقهم للديمقراطية أو إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحتى انتقل تخوف أمريكا من قدوم نظم للحكم لا تستمد فقط على شرعيتها القانونية وإنما على شرعيتها المستمدة من التأييد الشعبي وهذه الجزئية التي لطالما لعبت عليها أمريكا من حيث دعم رؤساء لا يعتمدون على هذه الشرعية. (شافعي، 2012، ص4).

بالتالي فإن هذه الثورة السلمية وضعت العلاقات المصرية الأمريكية في مأزق بعد أن رفعت شعارات لا تتعارض مع القيم الأمريكية إلا أن إدارة أوباما التزمت الحياد التام والحذر دون أن تبدي سياسة محددة تساعد على تجاوز الأزمة. وفي ذات الوقت كان المأزق الحقيقي أيضاً بالنسبة لأمريكا من انحيازها لهذه النظم غير الشرعية من جهة أو انحيازها للإرادة الشعبية التي قد لا تعترف بالهيمنة الأمريكية مستقبلاً. هذا انعكس على السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية وبناء عليه تأخر ردها انتظاراً لما ستسفر عنه مجريات الأمور بالتالي تذبذب موقفها ما بين تأييد النظام وتأييد الثورة والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال إصلاحات لإرضاء المعتصمين وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الانتقال السلمي للسلطة وهذا الخيار شهد تذبذباً أيضاً ما بين الانتظار حتى ينهي مبارك مدة حكمه أو الرحيل الفوري للنظام.

لكن في المقابل أيضاً ومع مرور الوقت اتضح أن واشنطن ليست هي العامل المرجح للمعادلة السياسية في مصر؛ فقد ارغمت التظاهرات مبارك بالتحدي ليتولى بعده المجلس العسكري مقاليد السلطة ولتدخل الدولة في مرحلة انتقالية اتسمت خلالها العلاقات الأمريكية المصرية بالضبابية، حاولت الولايات المتحدة استتالة أمد المرحلة الانتقالية بما يتيح لها مزيداً من الوقت لبحث الأوضاع ولتداول استقطاب أطراف جديدة قد أفرزتها الثورة أو حتى أطراف قديمة من أجل احتواء الثورة وبالتالي ضمان تحقيق مصالحها، كما حرصت الولايات المتحدة خلال المرحلة الانتقالية على استمرار توطيد علاقتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار للبلاد وهذا ما يفسر عدم مساس واشنطن بالمعونة الأمريكية المقدمة للمؤسسة العسكرية والتي تبلغ 1.3 مليار دولار سنوياً بالرغم أنها قد لوحت سابقاً بتقليص هذه المعونات. (عبد الحليم، 2012، ص3).

خلال المرحلة الانتقالية كان كلا الطرفين الولايات المتحدة الأمريكية والمجلس العسكري على قناعة تامة أن وصول نظام ديمقراطي إلى الحكم سيؤثر سلبا عليهما؛ فأمريكا ترى في وجود النظام الديمقراطي تهديدا للعلاقة معها وإمكانية حدوث قطيعة في خصوصية هذه العلاقة بينما المجلس العسكري يرى أن قواعد الديمقراطية يمكن أن تفرض على المؤسسة العسكرية قيود وتقلص الامتيازات الممنوحة لها خاصة مع تنامي المطالبة بالكشف عن ميزانية المؤسسة العسكرية وإخضاعها للرقابة. (عبد الحليم، 2012، ص4).

على الصعيد الإسرائيلي؛ شكلت الثورة المصرية ضائقة استراتيجية لإسرائيل واعتبرت إسرائيل أنها ستؤدي إلى تداعيات خطيرة ستؤثر بشكل سلبي على الواقع الإسرائيلي كزيادة العزلة في المنطقة لاسيما بعد أن خسرت حليف بانهييار حكم مبارك والخوف من تحول مصر لأن تكون قوة إقليمية قوية على نمط تركيا وهو ما يضع إسرائيل في مواجهة محور يضم إيران وتركيا ومصر وعودة مصر كقوة إقليمية سينعكس بالضرورة على موقفها من القضية الفلسطينية وهذا ما بدا واضحا بمطالبة مصر برفع الحصار عن قطاع غزة وفتح معبر رفح وأدانت الاستيطان في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. كما أن إسرائيل كانت متخوفة من أبعاد الثورة بأن تطالب مصر الثورة تغيير أو تعديل في اتفاقية السلام الموقعة بينها وبين مصر لاسيما أن هناك مطالبات شعبية بإلغاء هذه الاتفاقية. وكذلك الحال بما يتعلق باتفاقية الغاز بينهما بأن يتم قطع الغاز المصري عن إسرائيل وهذا ما حدث فعليا بعد المطالبات الشعبية بذلك أعلنت وزارة البترول والهيئة العامة المصرية للغاز وقف العمل بهذه الاتفاقية في ابريل 2012. (العربية نت، 11، ص1).

#### 3.2.4.1 فترة حكم الرئيس محمد مرسي 2012 - حتى الانقلاب العسكري 2013:

أجريت الانتخابات الرئاسية في مصر لعام 2012 وكان إقبال المصريين كبيرا طامحين في إنهاء المرحلة الانتقالية التي طالت أكثر من المتوقع والمخطط لها، وقد جاءت النتيجة النهائية صادمة للبعض إذ أسهم تشتت الأصوات على مرشحي الثورة العديدين في وصول الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسي إلى جولة الإعادة. وأفضت جولة الإعادة إلى فوز الدكتور محمد مرسي بفارق بسيط عن منافسه أحمد شفيق، حيث حصل الرئيس محمد مرسي على نسبة 51.7% من الأصوات في حين حصل أحمد شفيق على 48% من الأصوات.

خلال تولي الرئيس محمد مرسي الحكم اتسمت السياسة الخارجية المصرية بحراك نشط مقارنة بما قبل انتخاب الرئيس، سواء في اتجاه المبادرة أو ردّ الفعل. فلقد فُتحت ملفات هامة للسياسة الخارجية بطريقة متزامنة. وكانت مواقف الرئاسة المصرية ذات دلالة عن ملامح السياسة على الصعيد الآني، وعلى نحو أثار حوارًا وطنيًا واهتمامًا إقليميًا وعالميًا عن مآل هذه الملامح ومستقبل التغيير في السياسة الخارجية. وهذه الملفات هي: العلاقة مع الخليج (قبول الدعوة لزيارة السعودية)، التوجه الجديد نحو أفريقيا (حضوره القمة الإفريقية في إثيوبيا)، القضية الفلسطينية (العلاقة مع إسرائيل والمواقف من غزة) التوجه نحو الشرق (قبول الدعوة لزيارة الصين) والعلاقة مع إيران (قبول الدعوة لقمة عدم الانحياز في طهران) كل ذلك قبل زيارة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة) وأخيرًا مع الإعلان عن قبول الحكومة لقرض صندوق النقد الدولي بل وطلب زيادته. واقتترنت هذه المواقف الرئاسية بسلسلة من الزيارات المهمة إلى مصر: من جانب رئيسي وزراء ليبيا وتونس، اللجنة العليا للمثلث الذهبي (مصر، ليبيا، السودان)، وزير الخارجية التركي، وزيرة الخارجية الأمريكية، ووزير الدفاع الأمريكي، رئيس دولة قطر، وزير خارجية ألمانيا، رئيس صندوق النقد الدولي. (مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2013، ص5).

من السابق يتبين أن السياسة الخارجية خلال هذه الأشهر في عهد مرسي كانت أشبه بإعادة ترميم العلاقات الذي استلمها من العهد السابق في حكم مبارك فكانت محاولة لاستدراك ما لحق بالسياسة المصرية الخارجية والداخلية أيضا الإقليمية والدولية واستعادة نوع من السيادة في القرارات وإنشاء علاقات مكثفة، فكان الرئيس مرسي يستند في زيارته هذه بأنه الرئيس المنتخب بشكل ديمقراطي لأكبر دولة في الوطن العربي لاسيما وأن الشرعية الانتخابية للنظام السابق محمد حسني مبارك فقدت مصداقيتها. وإذا ما تم النظر إلى طبيعة الزيارات فلم تكن أولى زيارات مرسي إلى أوروبا أو الولايات المتحدة بل كانت للسعودية والتي كانت تعارض هذا التحول الثوري في مصر، ثم إثيوبيا وهي كبرى الدول الإفريقية والتي تعارض الحصة المئوية لمصر من النيل وتتوي لعقد تحالف لإعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع مصر، ومن ثم إيران وكانت بعد انقطاع طويل، كما جاءت زيارة الصين قبل الولايات المتحدة الأمريكية فهذا يدل عن توجه السياسة الخارجية التي تسعى للتوازن ولفتح العلاقات مع الجميع لكن في ذات الوقت حرصت على توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة وأكدت على احترام اتفاقيات مصر مع إسرائيل. هذا التقدم بالانفتاح على الجميع سعت من خلاله هذه السياسة الجديدة وعقد الاتفاقيات حول الاستثمارات الخارجية في ظل

الأوضاع الاقتصادية المتردية كان الهدف منه هو تحقيق الاستقرار في الداخل فمما لا شك فيه أن إحداث التحولات الداخلية والاستقرار الداخلي يعطي القوة للسياسة الخارجية ومعطى هام لتفعيلها.

ولقد رحبت الولايات المتحدة بنتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2012 بفوز الرئيس محمد مرسي وأكدت أنها تتوقع من مرسي أن يعمل على ضمان الاستقرار وألا ينحرف نحو المغالاة، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاري كارني وقتها: نعتقد أنه من المهم للرئيس المنتخب أن يتخذ خطوات في هذا الوقت التاريخي للنهوض بالوحدة الوطنية بالتواصل مع كل الأطراف والقوى في مشاورات بشأن تشكيل حكومة جديدة.

فالولايات المتحدة الأمريكية اكتشفت عقب الثورة واقعا سياسيا مغايرا فلقد خرجت جماعة الاخوان المسلمين من الثورة تيارا رئيسيا في المعادلة السياسية وبات على واشنطن التواصل مع الاخوان المسلمين. ومثلما كان موقف الولايات المتحدة من الثورة مرتبكا كانت كذلك بالنسبة لموقفها تجاه الاخوان المسلمين ففي حين رحبت بالمشاركة السياسية للإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية كانت هناك أصوات في الكونغرس رافضة لفكرة مشاركتهم في السلطة من الأساس. ومع النظر لأهمية مصر في الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية حرصت الولايات على الحوار مع الاخوان فأمرىكا بالنهاية لا يههما أن يحكم الاخوان مصر أو غيرها بقدر ما يههما أن يكون هناك تفاهم قائم للحفاظ على المصالح الأمريكية بشكل عام.

في المقابل فإن الاخوان المسلمين بحاجة إلى استمرار العلاقة مع الولايات المتحدة فأمرىكا لا زالت ذات تأثير في الوضع المصري وتستطيع دعم بعض القوى على حساب قوى أخرى فضلا على حاجة مصر للمساعدات الأمريكية، لذلك فلقد حرصت الجماعة على تقديم نفسها على أنها الخيار الإسلامي المعتدل وحاولت أن تروج لنفسها في واشنطن وبدأت ذلك بزيارات لوفد من الحرية والعدالة مبكرا في ابريل 2012. لكن في ذات الوقت فإن الاخوان يريدون وضع اسس جديدة للعلاقات مع أمريكا ففي عهد النظام السابق لمبارك كانت العلاقة قائمة على أسس تابع ومتبوع وكان النظام يتلقى المساعدات الأمريكية لقاء الحفاظ على المصالح الأمريكية، بينما الإخوان يريدون صياغة معادلة جديدة تقضي استمرار الدعم الأمريكي مع الحفاظ على الوضع القائم، ولقد سعى الاخوان لتقديم خطاب أكثر برجماتية يستجيب لما تريده الولايات المتحدة بأنه لا تغيير سيحدث على الملفات الشائكة المتعلقة بالعلاقة مع إسرائيل ومعاهدة السلام حيث أعلنت الجماعة أنها ملتزمة بهذه المعاهدة وأنها تتبنى مفاهيم الديمقراطية وهو ما اعتبر حينها محاولة للتقرب من واشنطن.



على صعيد القضية الفلسطينية؛ ولأن القضية الفلسطينية شكلت رافدا شعبيا للنظام المصري كان لتغيير النظام أثرا كبيرا في اختلاف التعامل معها وإعادة الوزن للسياسة الخارجية المصرية الفاعلة عبر هذه القضية بالتالي أرادت أن تستعيد قوتها الإقليمية من خلال القضية الفلسطينية وشكلت العوامل الداخلية المتمثلة بالمطالب الشعبية التي بدأت بعد الثورة دروا فاعلا كذلك في تغيير مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية.

فقد شكل فوز مرسي نقطة تحول فارقة في العلاقة مع حماس والحكومة في قطاع غزة فبعد أن كان مسار العلاقات بين حماس ومصر مقتصرة على جهاز المخابرات أصبحت في عهد مرسي تدار بمستويات سياسية عليا وقام عددا من وزراء غزة بزيارة مصر للتباحث حول عدد من القضايا لا سيما قضية أزمة الكهرباء وتوصلوا لاتفاقات بشأن قضايا حساسة منها اتفاق تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني. وكان للعلاقات أثرها على مسار التفاوض بين حماس واسرائيل عبر الوساطة المصرية بشأن الجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) فبذلت مصر جهود كبيرة في هذا الشأن وبدأت القيادة المصرية الجديدة بإجراء اتصالات لتحريك ملف المفاوضات وتزامن ذلك مع تولي المفاوضات الإسرائيلي ديفيد ميدان وبعد جولات عديدة استمرت خمس سنوات أعلنت كل من حماس واسرائيل عن الاتفاق بوساطة مصرية. (القاسم، 2016، ص346).

كان من أولى الخطوات التي قامت بها مصر في القضية الفلسطينية نجاحها في توقيه اتفاقية المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس في مايو 2011، ولكون العلاقات الخارجية المصرية بنيت على الحياد بين الأطراف ساعد بشكل كبير على التوصل لهذا الاتفاق فكان الرئيس مرسي قد بين أن مؤسسة الرئاسة تقف على طرف واحد من جميع الفصائل الفلسطينية. هذا ما أثار القلق الإسرائيلي التي كانت تفضل الانفصال الفلسطيني لكي لا تواجه جبهة فلسطينية موحدة، وحاولت تضخيم دور الإخوان المسلمين في مصر ودعمها لحماس. (خليل، 2012، ص2).

نتيجة للحالة الثورية التي مرت بها مصر منذ 2011 فقد طورت مصر من تعاطيها السياسي مع الحرب التي شنت على غزة 2012 مستخدمة أدواتها السياسية العامة للدولة، دبلوماسية سحب مصر سفيرها من اسرائيل، واستدعت السفير الإسرائيلي في مصر وسلمته ورقة احتجاج بشأن هذا العدوان وطالبت بوقفه فورا، كما كلفت الحكومة بزيارة غزة، ودعت مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة وعقد طارئ لوزراء الخارجية العرب والذي تقرر بناء عليه تكليف وفد من وزراء خارجية للعرب

بزيارة قطاع غزة. وإعلامياً أدانت مصر هذا العدوان وطالبت بوقفه على الفور، كما فتحت معبر رفح وسهلت دخول الوفود الطبية والقوافل الإنسانية واستقبلت الجرحى الفلسطينيين في مشافيها. (العلمي م.، 2012، ص1).

#### 3.2.4.2 الانقلاب العسكري 2013:

أما في العدوان الذي وقع على غزة في العام 2014 فقد أعلنت السلطة المصرية وبعد عشرة أيام من العدوان الإسرائيلي على غزة عن مبادرة لوقف ما أسمته الأعمال العدائية بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي سارعت الفصائل الفلسطينية إلى رفضها وذلك لأن مصر كانت قد نسقت مع الجانب الإسرائيلي دون الجانب الفلسطيني ورفضتها فصائل المقاومة أيضاً بسبب المضمون فلم يكن محدد ما هو المترتب على هذا الاتفاق كضمان أن لا يتكرر العدوان على غزة أو رفع الحصار عن غزة. وبعد هذا الرفض لهذه المبادرة انتكاسة سياسية بحق السياسة الخارجية المصرية في ملف القضية الفلسطينية مرتبط بأمنها القومي. فعند تتبع موقف مصر بعد الانقلاب العسكري 2013 من القضية الفلسطينية في مرحلة ما قبل الحرب؛ عدت حركة حماس حركة إرهابية وشنّت حملات إعلامية ضدها وضد قطاع غزة ودمرت العديد من الأنفاق بطلب من إسرائيل وبررت مصر ذلك أنها تريد حماية أمنها من خطر حركة حماس، ولم يفتح معبر رفح إلا في أيام معدودة حتى وصل عدد العالقين لأغراض إنسانية ما بين طلاب وسفر لأجل العمل نحو 15 ألف مواطن وخلال هذه الأوضاع كلها شنت إسرائيل حربها على القطاع. (نصار، 2014، ص5-6).

وبعد الانقلاب العسكري 2013 أصبحت السياسة الخارجية المصرية بشكل عام تعاني من غياب الرؤية الاستراتيجية التي تخدم مصالح قومية ثابتة وارتبطت في مجملها بغاية النظام للحصول على الاعتراف والقبول الدولي، وتحصيل مساعدات اقتصادية تساعده على البقاء وهذا ما أفقد مصر دورها كدولة مركزية في المنطقة وجعل مصلحتها تدور ضمن مصالح دول أخرى كالدول الخليجية المانحة والتي دعمت الثورات المضادة كالسعودية والإمارات (مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص2)، وبينما كانت قوة مصر ودورها الإقليمي ينحسر كانت كل من تركيا وإيران يصعدان بقوة وبعد أن كانت مصر تنافسهما على الصعود للمكانة الإقليمية أصبحت مصر بعد الانقلاب العسكري 2013 مجالاً لتمدد نفوذهما بعد أن كانت ذات الدولتين تسعى إلى إقامة علاقات قوية بينهما بعد صعود أول رئيس مدني محمد مرسي، فالدولتين أعلنتا دعماً مبكراً لثورة يناير 2011 فقطاع الحكم في مصر مع نظيره الإيراني كون النظامين وليدي ثورات شعبية، بينما

تقاطع مع نظيره التركي كون النظامين مدنيين بخلفية إسلامية سنية ووصلا إلى الحكم بعد سنوات طويلة من الحكم العسكري. بعد انقلاب 2013 ظل الموقف التركي ثابت من حيث إدانته للانقلاب العسكري بينما الموقف الإيراني وبالرغم من إدانته للانقلاب في الفترة الأولى إلا أنه إيران كانت حاضرة في تنصيب السيسي. (العربي ق.، 2017، ص3-5).

تراجعت مكانة مصر رغم أنها كانت تعتبر القوة العربية الأكبر حين ضاقت الفجوة بين مصر وأعلى البلاد العربية في مجالات القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والتكنولوجيا وأصبحت مصر في حالة هي المحتاجة أكثر لهذه الدول العربية مقارنة بما كانت عليه سابقا؛ فبدأ الدور الخليجي بالتصاعد تدريجيا مع تزايد القدرة المالية لهذه الدول وصعود اقتصادها أتاح الفرصة أمام السعودية وقطر والإمارات للعب أدوار إقليمية مهمة، في المقابل ونتيجة التحولات السياسة التي أصابت مصر عقب ثورة يناير 2011 والمتمثل بالانقلاب العسكري 2013 ضعف اقتصادها وتهمش دورها الإقليمي فأصبحت مصر مرتبهة للسياسات الخليجية. أي انها تراجعت إقليميا الى دور ثانوي بعد بروز الخليج وخاصة السعودية.

وبعد الانقلاب العسكري 2013 أعلنت الولايات المتحدة عن وقف المعونات الاقتصادية السنوية قبل أن يتم الإعلان عن وقفها بشكل كامل، وبالرغم من أن هذه المعونات تمثل 57% من مجموع ما تحصل عليه مصر من معونات دولية فإنها لا تمثل سوى 2% من الناتج القومي لمصر، في مقابل ما أصبحت تحصل عليه مصر من معونات بعد الانقلاب العسكري من دول الخليج ما يعادل 8-10 مرات من حجم المعونات الأمريكية. لكن في حال المعونات الأمريكية لا ينظر إليها كرقم لكن ما يحتويه هذا الرقم من أسلحة ومعدات ومناورات عسكرية وهذه الخدمات تحفظ للجيش المصري مكانته، فمصر وأمريكا بينهم اتفاقية تجارية مرتبطة بالمعونة. (ساسة بوست، 2014، ص11).

وكما شكلت ثورة 25 يناير 2011 صدمة للإدارة الأمريكية تكرر السيناريو نفسه وبدا أن لحظة 30 يونيو 2013 هي الأخرى صادمة للإدارة الأمريكية وبدا الارتباك واضح في الموقف الأمريكي تجاهها فلقد واجهت الإدارة الأمريكية إشكاليتين بداية هذه الأحداث أولهما أن النظام الجديد بعد الثالث من يوليو 2013 كان لديه قناعة بأن واشنطن أكثر انحيازًا إلى جماعة الإخوان المسلمين، وثاني هذه الإشكاليات هي في الموقف الأمريكي نفسه والملتبس مما جرى في 30 يونيو و3 يوليو وعدم الاستقرار على إعطاء توصيف للمشهد يمكن أن يرضي النظام الجديد الذي رأى في إسقاط

حكم الإخوان أنه جاء بثورة شعبية كالتى جرت في 25 يناير واتضح أن الموقف الأمريكي يراوغ في توصيف الأوضاع ولاسيما أن استخدام مصطلح الانقلاب العسكري يعني إيقاف كافة المساعدات الأمريكية الموجهة لمصر، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حذرت من أن تدخل الجيش يعني انقلابا عسكري وأن القانون الأمريكي يحتم قطع المساعدات الأمريكية. وأصررت الولايات المتحدة الأمريكية على دمج الإخوان المسلمين في العملية السياسية وهو ما أدى لحالة من التباعد والجفاء وليست القطيعة الكاملة بينهما. (عبد الحليم، 2012، ص4).

لكن في ذات الوقت فإن الواقعية السياسية الأمريكية ومصالحها في مصر وأيضا لأهمية مصر ومكانتها في المنطقة سواء في عملية التسوية السياسية وعملية السلام في المنطقة أو في محاربة مصر للإرهاب المتمثل في "داعش" في منطقة سيناء ودورها في قضايا المنطقة في سوريا والعراق وليبيا دفع بالولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها تجاه مصر والإفراج عن المساعدات واستئناف الحوار الاستراتيجي بعد انقطاع ست سنوات لكن مع بقاء بعض القضايا الخلافية كوضعية الإخوان المسلمين حيث صنفها مصر على قائمة الإرهاب بينما واشنطن تصر على دمجها في العملية السياسية. (احمد، مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، 2015، ص2).

أما فيما يتعلق بالموقف الروسي من الثورة المصرية فلقد اختلف حيال ثورة 25 يناير 2011 عما جرى في 30 يونيو 2013 فعلى الرغم من الحذر الشديد الذي أبدته روسيا بعد اندلاع ثورة 25 يناير وعدم اصدارها أي ردة فعل مؤيدة أو معارضة واكتفت بالمراقبة، لكن في ذات الوقت فلقد مثلت هذه الثورة وصعود الإخوان المسلمين وذراعها السياسي الحرية والعدالة مصدر قلق وعدم ارتياح لدوائر صنع القرار في روسيا نظرا لما عدوه من مواقف الجماعة في تقديم الدعم للحركات الانفصالية في الشيشان وشمال القوقاز. (احمد، السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، 2014، ص5).

إلا أنها سرعان ما أعلنت تأييدها ومساندتها لاحتجاجات 30 يونيو 2013 معتبرة أنها ازاحت أحد أهم مصادر الخطر على الأمن القومي الروسي ممثلا في نظام حكم ذو توجهات إسلامية متمثلة بالإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي أعطى روسيا أرضية على المستويين الشعبي والرسمي على حساب الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرت أن هذه الاحتجاجات موجهة كذلك للولايات المتحدة التي دعمت الإخوان المسلمين والتي اعتبرت أن ما يجري انقلاب على الشرعية، هذا فتح الباب أمام روسيا للعودة في الشرق الأوسط كداعم وحليف مستقبلي لأكبر دولة محورية. وعلى الرغم من

رغبة الجانب الروسي في تطوير العلاقات بين البلدين فإن العائق الروسي كان في إدراك قادة الروس لعدم توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى الجانب المصري من أجل تعزيز وتدعيم هذه العلاقات وكان الجانب الروسي يرى في أي خطوة تقارب مجرد مناورة من القاهرة لتعزيز المركز التفاوضي للقاهرة إزاء واشنطن وليس تعبيراً صادقاً في تطوير العلاقات.

في المقابل رأى كثير من المراقبين أن استئناف العلاقات الروسية المصرية مجدداً جاء إثر توتر العلاقات الأمريكية المصرية، فالتوجه الأمريكي بعد الـ30 من يونيو تجاه مصر من إعلانها ما جرى انقلاب عسكري وليس ثورة شعبية وتدهورت هذه العلاقات بصورة أكبر بعد فض ميداني رابعة والنهضة في 14 أغسطس 2013 وحينها جمدت أمريكا بصورة مؤقتة المساعدات الأمريكية لمصر. هذا التوجه الأمريكي حسب المراقبين دفع صانعي القرار في القاهرة وروسيا نحو التطلع لإقامة علاقات بينهما لتحقيق المصالح الوطنية لكل منهما في المرحلة الحالية.

إذا فيمكن القول إن المصالح المصرية- الروسية قد تلاقت بشكل غير مسبوق عقب 30 يونيو، إذ أن روسيا أبدت استعدادها للتعاون الاقتصادي والعسكري مع مصر، وبعدها زار السيسي روسيا حينما كان وزيراً للدفاع وقتها وهي سابقة الأولى من نوعها ليكون أول وزير دفاع مصري يزور روسيا وبعد تنصيبه رئيساً كرر السيسي زيارته لروسيا لتكون زيارته الثانية في أقل من سنة ونصف هذا على الصعيد السياسي أما على صعيد تطور العلاقات العسكرية تحدثت تقارير عن إبرام عقود تزيد قيمتها ملياري دولار تتضمن تزويد الجيش المصري بـ24 مقاتلة ميغ-29 قيمتها 1.7 مليار دولار وتعتبر منافسة للمقاتلة اف-15 الأمريكية. في الجانب الاقتصادي روسيا استعدادها لصيانة المصانع المصرية التي سبق أن أسهم الروس في إنشائها في مصر، وبحث تمويل خطي المترو الجديدين، ومناقشة إنشاء صوامع روسية لتخزين القمح في مصر.

في المقابل يمكن الحديث عن عدد من الملاحظات التي قد تكون معينا في فك تشابكات العلاقات الروسية المصرية؛ فمن ناحية لا تزال الأوضاع في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط غير مستقرة بالتالي فأي تغييرات جديدة في خريطة مستقبل هذه المنطقة سيعيد معها التحالفات الإقليمية والدولية وبالتالي هذا سيؤثر على الحسابات الروسية في المنطقة بشكل عام والمصرية بشكل خاص ولاسيما أن مصر دولة ذات مكانة إقليمية هامة. كما لا يمكن إغفال علاقات روسيا بالقوى الإقليمية والتي تعتبر منافسا لمصر كإيران فروسيا تعتبر حليف استراتيجي لإيران، كذلك لا يمكن إغفال العلاقات الروسية الإسرائيلية فروسيا لا تعمل على عزل إسرائيل من صورة الشرق الأوسط وهناك تعاون بين الدولتين.

وأما على صعيد علاقات مصر بإسرائيل خلال مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري وتولي المشير عبد الفتاح السيسي الحكم تطورت العلاقات الإسرائيلية المصرية بشكل كبير فقام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة إسرائيل وكانت هي الزيارة الأولى من نوعها منذ العام 2007، كما شارك السفير المصري حازم خيرت في مؤتمر هرتسليا السادس عشر في إسرائيل وتعتبر هذه المرة الأولى التي تشارك فيها مصر بصفة رسمية في مؤتمر هرتسليا المتخصص في مراجعة السياسات الأمنية والدفاعية للدولة العبرية، وكان السفير المصري قد صرح خلال المؤتمر بأن على إسرائيل والفلسطينيين الالتزام بالسلام وأن حل الدولتين هو الحل الوحيد. (سلمان م.، 2016، ص2).

فهذا الظهور للتطور العلني للعلاقات الإسرائيلية المصرية وتطورها الكبير يعطي تصورا عن التحول الذي أحدثه الانقلاب العسكري في السياسة الخارجية المصرية لاسيما في ملف القضية الفلسطينية فبعد أن كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية مقتصرة على الجانب الأمني والاستخباراتي أصبحت تأخذ طابعها السياسي.

ومن التطورات التي أصابت العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد السيسي، قامت مصر بالتصويت في أكتوبر 2015 لعضوية إسرائيل في لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء وهذا ما اعتبرته إسرائيل انجازا دبلوماسيا واعترافا مصريا بجدارتها لعضوية تلك اللجنة، وفي ديسمبر 2016 سحبت مصر مشروع قرار لها في مجلس الأمن يدين الاستيطان الإسرائيلي. (أيمن ش.، 2017، ص2).

في مقابل هذه العلاقات المتطورة بين مصر وإسرائيل كانت على العكس مع قطاع غزة وحركة حماس تحديدا، فبعد أن أعلنتها حركة إرهابية حظرت أنشطتها داخل مصر في العام 2014، وهددت غزة بالتدخل العسكري في شهر 9/2013، ووجهت تهمة التخابر مع حماس للرئيس المعزول محمد مرسي في 26/7/2013، وعلى صعيد معبر رفح كان يفتح على فترات متباعدة في حين استمر فتح معبر طابا مع الإسرائيليين. (أيمن ش.، 2017، ص2).

بالتالي فإنه ومن خلال ما سبق تبين أن تطورا العلاقة بين مصر وإسرائيل فإن مصر لم تعد قادرة على تحريك ملف القضية الفلسطينية في المحافل الدولية بعد توطيد علاقتها بشكل كبير مع إسرائيل ولم تعد مرشحة للقيام بدور لحل هذه القضية نظرا لانخفاض مركزها في الجبهة الإقليمية. حيث تراجعت أولوياتها الى التعامل مع مصالح النظام العسكرية على حساب الدور الإقليمي - ضمن تحالف خليجي المناهضة لحقوق الشعوب العربية في المنطقة (دون قطر)

### 3.3 تحليل المكانة الإقليمية لكل من تركيا ومصر حسب اقتراب ايستون

لقد لعبت تركيا عبر التاريخ دورا استراتيجيا في التأثير على السياسة الدولية وفي طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية. ففي عهد الدولة العثمانية اعتبرت أهم محور استراتيجي استطاعت من خلال موقعها الجغرافي أن تتمدد في أعماق القارة الآسيوية والإفريقية والأوروبية، فالفكر الاستراتيجي الذي ملكه العثمانيون أهلهم في بناء دولة سيطرت على أهم المناطق المهمة في العالم وتحكمت في التوازنات الدولية وصياغة نظام عالمي كانت تركيا والدولة العثمانية مركزه الاستراتيجي. فتركيا لم تظهر على الساحة من خلال تطورات سياسية أو أنها مستعمرة تحت السيطرة الامبريالية بل هي نتاج حضارة حاكمة استمرت قرون.

بعد سقوط الخلافة العثمانية وتقسيمها ضعف الفعل الاستراتيجي لتركيا فخرست الكثير من الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية وبالتالي تقلصت مساحات نفوذها وبالتالي تحول دورها إلى ممر تستخدمه القوى الاستعمارية من أجل بسط هيمنتها على العالم الإسلامي، وتجلى بشكل أوضح مع قيام أتاتورك بإعلان الجمهورية التركية. وهنا يتجلى دور العوامل الخارجية التي ساهمت وعجلت في سقوط الخلافة الإسلامية كهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إضافة إلى عوامل داخلية تمثلت بالانقلاب الذي قاده مجموعة الاتحاد والترقي للتخلص من الدولة العثمانية.

لقد مثلت معاهدة لوزان 1923 والتي أسفرت عن الاعتراف الدولي بالدولة التركية والتي حددت هذه الاتفاقية حدود ومعالم الجمهورية التركية، وكانت هذه الاتفاقية أيضا نقطة تحول في الهوية التركية التي تخلت عن هويتها العربية والإسلامية والاتجاه نحو الهوية الغربية. وبداية لتأسيس الجمهورية التركية حسب رؤية أتاتورك بانقطاع عن موروثها الإسلامي وكل ما يتعلق بالدولة العثمانية التي اعتبرها أتاتورك أنها أسباب أدت إلى هزيمة تركيا.

وعقب إعلان الجمهورية مضى كمال أتاتورك في اتخاذ إجراءات من أجل تثبيت الجمهورية القومية بديلا عن الخلافة العثمانية بإصدار قوانين وقرارات جاءت جميعها من أجل تثبيت التوجه العلماني الغربي للدولة التركية باعتبار أن هويتها الإسلامية كانت سببا ومصدرا في تفكك الدولة وانهارها. ومن أجل الحصول على الدعم الغربي والحصول على دور استراتيجي جديد حسب هذه الهوية.

ولقد تمثلت سياسة تركيا الخارجية القائمة على الانغلاق بناء على المبدأ الذي أعلنه أتاتورك سلام في الوطن سلام في العالم، وتمثلت أهداف الدولة التركية الحفاظ على حدودها الجديدة القائمة

والانكفاء نحو الداخل لعدم قدرتها مواجهة القوى الاستعمارية. وهذا الانكفاء كان على حساب مكانة ودور تركيا الإقليمية والدولية.

وكان أحد خصائص هذه السياسة الجديدة هو إدارة الظهر للجوار الإقليمي لتركيا المتمثل بالعالم العربي والإسلامي والابتعاد عن قضاياها والتركيز فقط نحو الاتجاه الغربي العلماني ومن أجل كسب تأييد العالم الغربي سارعت تركيا إلى الاعتراف بإسرائيل 1949 وكانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل هذا بدوره انعكس على تركيا بالحصول على مساعدات مالية وعسكرية وتطوير جيشها حتى دخولها المنظومة الغربية بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي بالعام 1952.

وكان للتحالف التركي مع الولايات المتحدة الأمريكية والانطواء تحت المنظومة الغربية أن جعلها قاعدة عسكرية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، وفي ذات الوقت كان للتحالف أهمية بالنسبة لتركيا في مواجهة الخطر السوفيتي الذي بدا يتوضح بشكل أكبر أثناء الحرب الباردة وسعي كل من المعسكر الغربي والشرقي لتوسيع مناطق نفوذه ويات الاتحاد السوفيتي أحد أهم مصادر تهديد الأمن القومي لتركيا.

أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة ظهرت أهمية تركيا في الإستراتيجية الغربية ليست من بوابة مواجهة الاتحاد السوفيتي وإنما من بوابة نشر الهيمنة الأمريكية الغربية تحت شعارات الحرية وحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار. إذا فتركيا منذ إعلان الجمهورية حتى عام 2002 أدوارها الإقليمية والسياسة الخارجية لها كانت متماشية مع المنظومة الغربية وغير متعارضة لها بما يعني ذوبان الهوية الخاصة بتركيا تحت الهوية الغربية التي أدخلت تركيا بحالة تغريب عن عمقها الجغرافي والتاريخي في العالمين العربي والإسلامي.

مع وصول حزب الحرية والعدالة في العام 2002 للحكم كانت إحدى أهم المتغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية والدور الإقليمي التركي أن أعادت الأهمية لمجالها الإقليمي وعمقها الجغرافي والتاريخي وتصحيح مسار علاقاتها العربية والإسلامية وفي ذات الوقت لم تكن هذه العلاقات على حساب علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي فسياستها قائمة على مسافة واحدة من الجميع وأن لا تكون طرف على حساب طرف آخر.



ولقد انطلقت الحرية والعدالة في سياساتها الخارجية بمرتكزات أساسية تقوم على استعادة هوية ودور تركيا الخاص باستخدام مقومات قوتها الناعمة المتمثلة باستغلال موقعها الجيوسياسي والجغرافي بين الشرق والغرب وقوتها الاقتصادية المتنامية والقوة العسكرية والعمق التاريخي والحضاري.

**مصر:**

تعتبر ثورة الضابط الأحرار 1952 التي أنهت النظام الملكي في مصر والتحول نحو الحكم الجمهوري هي الأساس في الدولة المصرية الحديثة فهذه الثورة هي التي أسست النظام السياسي الجديد لمصر والذي كان للنخبة العسكرية التي قامت بالثورة اليد الكبرى في وضع أسسه ونظامه ودستوره الذي حدد أهداف ومعالم هذه الجمهورية.

ومن بين النتائج التي حققتها هذه الثورة أنها لم تفلح في استقطاب مصر للمعسكر الغربي في محاولة من عبد الناصر الحفاظ على استقلالية السيادة المصرية وعدم انصياعها للمعسكر الغربي فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتضم مصر إلى حلفها في مواجهة الاتحاد السوفيتي في حين أراد عبد الناصر أن تكون العلاقات قائمة على التعاون والندية.

لقد بنى عبد الناصر السياسة الخارجية المصرية على أساس أن الأمن القومي المصري مرتبط بالأمن القومي العربي ومن هذا المنطلق اتجه نحو قيام الوحدة المصرية السورية 1957 كنقطة انطلاق في مشروع عبد الناصر للقومية العربية والتي شكلت فيه القضية الفلسطينية قضية أساسية لا اعتبار الصراع العربي الفلسطيني هو صراع إسرائيلي عربي بالأساس. على الصعيد الدولي أراد عبد الناصر أن تأخذ مصر دورها الريادي فاتجه نحو إنشاء محور دولي لدول عدم الانحياز لاسيما بعد بروز التنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي ورغبة هذه الدول بالتححرر من الاستعمار وعدم الانطواء تحت أي من المعسكرين والسعي بالتالي أعطت هذه الحركة هامش مناورة كبير لهذه الدول مع وجود القطبين الشرقي والغربي.

ظل هذا التنامي للدور الإقليمي المصري حتى هزيمة 1967 والتي اعتبرت نقطة مفصلية في تراجع الدور الإقليمي المصري فلقد فشلت الوحدة ما بين مصر وسوريا، كما مثلت هذه الهزيمة تراجع للمشروع القومي العربي الذي كان يطمح له عبد الناصر فاحتلت أراضي من سناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة.

مع تولي السادات الحكم في العام 1971 انتقلت مصر من الاهتمام العربي إلى دائرة الاهتمام بالأمور المصرية فقط وهذا التحول في السياسات المصرية جاءت نتيجة التحول في الهوية السياسية حيث تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وإتباع السادات مسارات التحول نحو الانفتاح الاقتصادي التي كانت الأساس لفتح الأبواب أمام الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المساعدات الاقتصادية والمالية وكانت هذه على حساب العلاقات المصرية السوفيتية.

وكان لتوقيع السادات معاهدة السلام مع إسرائيل 1979 الأثر السلبي على علاقات مصر العربية ودورها الريادي في قيادة جماعة الدول العربية فعلقت عضويتها في الجامعة وقاطعت الدول العربية مصر عقب توقيع الاتفاقية واستمرت المقاطعة لمدة عشر سنوات حتى تولي محمد حسني مبارك الحكم في الثمانينات. وكان التحدي أمام مبارك هو إعادة التوازن في العلاقات الخارجية المصرية واستعادة العلاقات العربية المصرية وتحقيق الاستقرار الداخلي المصري.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي خسرت الدول العربية حليف داعم لها في المحافل الدولية وهذا بالتالي انعكس على انطواء مصر بشكل كبير للمنظومة الغربية وسياساتها الإقليمية وهذا تمثل بدور مصر وسياستها الخارجية في أزمة الخليج الثانية التي تبنت فيها مصر الحلول العسكرية التي فرضها الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق. بالتالي فقدت مصر استقلاليتها قرارها السيادي وكان ذلك مقابل حصول مصر على مساعدات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية.

الانقسام العربي الذي أحدثته أزمة الخليج الثانية قد سهل تمرير عملية السلام العربية الإسرائيلية 1991 على عكس حالة الإجماع العربي التي أعقبت توقيع معاهدة السلام 1979 والتي أدت إلى مقاطعة مصر عربيا. إذاً فقد تركت كل من هذه الأحداث بدءاً من انهيار الاتحاد السوفيتي حتى توقيع اتفاقية السلام 1991 آثاراً سلبية على الدور المصري الإقليمي الذي أصبح منفذاً للسياسات والاستراتيجيات الغربية. كما فقدت مصر ريادية دورها في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أن أصبحت جزءاً من عملية السلام 1991.

أما ثورة 25 يناير 2011 مثلت منعطف جديد نحو استعادة دور مصر الإقليمي وإعادة ترتيب هذا الدور وأولوياته بحيث تقدم الملف الأمن القومي على حساب العلاقات الأمريكية الأوروبية، وأرادت مصر استعادة هذا الدور من خلال ملفين يعدان مركز ثقل هذا الدور وهما الملف الإفريقي والملف العربي. كما شهدت السياسات الخارجية في عهد أول رئيس مدني تطور كبير في تطوير العلاقات

المصرية الإقليمية والدولية واستعادة نوع من السيادة في القرارات وإنشاء علاقات مكثفة مع الجميع في مقابل استمرار العلاقات المصرية الأمريكية.

بعد الانقلاب العسكري 2013 تراجعت مكانة مصر الإقليمية مع تقدم لأدوار دول أخرى في الإقليم مثل قطر والسعودية، وبسبب دعم بعض الدول الخليجية للانقلاب العسكري كالدعم الإماراتي والسعودي هذا ما أفقد القرارات المصرية استقلاليتها بحيث أصبح القرار المصري مرتهن بالسياسات الخليجية.

كما فقدت مصر دورها الفاعل والنشط في القضية الفلسطينية بعد الانقلاب العسكري فاتجهت العلاقات المصرية الإسرائيلية نحو التوطيد بشكل كبير وبالتالي تراجعت أهمية مصر في الجبهة الإقليمية، فكانت الأولوية هي الحفاظ على نفوذ المؤسسة العسكرية على حساب دورها الإقليمي.

### 3.4 استنتاجات الفصل الثالث

1. قادت الظروف الداخلية والخارجية في تركيا إلى صعود وتنامي دور ومكانة تركيا الإقليمية فمع تحسن الوضع السياسي واتساع نطاق الحريات السياسية في البلاد وتقلص نفوذ المؤسسة العسكرية ووضوح الهوية القومية التركية كل هذه التغيرات حدثت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.
2. مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتراجع الأهمية النسبية لتركيا بالنسبة لأوروبا والغرب وخاصة الدعم للمؤسسة العسكرية المسيطرة. إذ كانت تركيا تمثل لهم رأس حربة لمواجهة الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، بالإضافة إلى رفض قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي دفعت هذه الأسباب بتركيا للتوجه نحو الشرق.
3. البيئة الدولية والإقليمية منذ مطلع الألفية الثالثة شهدت عدة متغيرات شكلت محفزا جديدا للسياسة الخارجية التركية كتفجيرات أيلول 2001 واحتلال العراق 2003 ووصول العدالة والتنمية إلى الحكم 2002 كان الحدث الأبرز بين تلك الأحداث في إعادة صياغة السياسة الخارجية لتركيا نتيجة لعدم قدرة المؤسسة العسكرية على مواكبة التحولات الدولية والإقليمية ضمن عملية إصلاح شاملة تضمنت سلسلة من التعديلات الدستورية والقانونية مصحوبة بتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية ضمن رؤية محددة تهدف إلى إعادة صياغة الخيارات التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي في البعدين الإقليمي والدولي، وانتهاج سياسة متعددة

الأبعاد بحيث تستطيع تركيا من خلال هذه السياسة المساهمة في حل المشكلات الإقليمية والدولية وبالتالي تنطلق سياستها نحو تحول تركيا من أن تكون دولة طرف لأن تكون دولة مركزية.

4. بالرغم من تعثر سياسة تصفير المشكلات لتركيا إلا أنها لا زالت تحتفظ بشبكة علاقات قوية واستطاعت من تطوير علاقاتها الإقليمية والعربية وبالتالي فإنه ومع غياب أدوار القوى الأخرى يتوقع أن يحدث تقدم مستمر في موقع تركيا الإقليمي فتركيا تمثل قوة إقليمية صاعدة وقطعت شوط كبير لتحقيق ذلك ومع هذا التقدم فإن تركيا ستراعي التناقضات بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة وبالتالي لا تكون علاقتها قامة مع طرف على حساب طرف آخر وأيضا لن تكون مجبرة للاختيار بين توجهاتها الغربية وعمقها الإسلامي وبإمكانها التوفيق بين الجانبين.

5. في سياسة مصر الخارجية ومكانتها الإقليمية هناك أمور ثابتة مستقرة لا يمكن تجاوزها في السياسة الخارجية المصرية يفرضها التاريخ والجغرافيا والهوية؛ كالقضية الفلسطينية والتوجه الإفريقي حتى وإن اختلفت السياسات ما بين نظام حاكم وآخر إلا أن هذه القضايا تظل قضايا مفصلية هامة في السياسة الخارجية المصرية، عدا عن أهداف عامة كالمصلحة والأمن القومي المصري إلا أنه في ذات الوقت فإن سبل تحقيق هذه الأهداف والوسائل تختلف من رؤية إلى أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الداخلية المصرية والبيئة الخارجية وما تفرضه من قيود وما تقدمه من فرص من أجل تفعيل هذا الدور أو تراجع.

6. تراجع قوة مصر الإقليمية أو تقدمها تختلف من فترة زمنية إلى أخرى تبعا للنظام الحاكم ففي حين كان ينظر على أنها فعالة في عهد جمال عبد الناصر الذي قدم مشروعه الناصري للقومية العربية وإقامته الوحدة مع سوريا والسودان إلا أنه ومع عهد السادات وانتقال تبعية مصر من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد التي قيدت مكانة مصر الخارجية وبات ينظر من حينها إلى اليوم على أن دور مصر الخارجي يتوجب أن يكون بناء على ما رسمت له اتفاقية كامب ديفيد من تبعية كاملة للولايات المتحدة الأمريكية واعتبار سياسة مصر الخارجية عامل مساعد للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

7. استمرت سياسة مصر في التبعية للولايات الأمريكية مع حكم حسني مبارك وهو الحكم الأطول في تاريخ مصر إذ انكفأت مصر عن دورها الخارجي وفقدت أهميتها في العديد من الملفات أهمها الملف الصراع العربي الإسرائيلي لاسيما مع توقيع اتفاقية مدريد 1991.

8. مع انطلاق الثورات العربية والثورة في مصر في 2011 وسقوط حكم مبارك كانت النظرة إلى هذه الثورة ستحدث تغيير شامل في السياسة الداخلية والخارجية المصرية وشكل صعود حزب الحرية والعدالة إلى الحكم وسيلة أمام استعادة مصر لدورها الإقليمي وبالفعل حدثت تغييرات

- واضحة في نهج السياسة الخارجية المصرية التي اتبعت مبدأ الانفتاح على الجميع وتحسين العلاقات الخارجية سواء على صعيد القارة الإفريقية أو إيران والدول الأوروبية بإقامتها شبكة من العلاقات وتوقيع عدد من الاتفاقيات من أجل تحسين وضعية مصر الخارجية.
9. لقد شكل الانقلاب العسكري 2013 مرحلة تراجعت فيها فعالية السياسة الخارجية المصرية وكان واضحاً بأن هناك قوى إقليمية ودولية وقفت أمام نموذج ديمقراطي مصري حقيقي أو حتى قيام تحالف إقليمي مستقل الإرادة كما سعت إليه كل من تركيا وقطر ومصر.
10. كما أن البيئة الداخلية المصرية عانت عبر كل أنظمة الحكم السابقة من ضعف كبير مع أن مصر تمتلك كل موارد القوة الناعمة والصلبة إلا أنه نتيجة لضعف البيئة الداخلية وتزايد النفوذ المؤسسة العسكرية كل ذلك أثر على تراجع سياسة مصر الخارجية فقوة السياسة الخارجية تتبع من القوة الداخلية للدولة. وبالتالي بات واجبا على مصر لكي تستعيد مكانتها الإقليمية أن تنطلق سياستها الخارجية من قاعدة داخلية قوية و متماسكة فالتمكين الداخلي المتمثل بالتحول نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية شرط لنجاح السياسة الخارجية.
11. لطالما شكلت إشكالية العلاقة بين النظام الحاكم وسياسة مصر الخارجية إشكالية في تنامي وتراجع هذا الدور إذ أنه بات واضحاً في الحالة المصرية أن السمات الشخصية للحاكم لها أثر في توجهات مصر الخارجية وفي صنع وصياغة هذه السياسة بالتالي فإن دور الرئيس لا يمكن تحجيمه أو التقليل من شأنه لكن من أجل ضبط توجهات الرئيس الحاكم لا بد من تفعيل المؤسسات الفاعلة في صياغة هذه السياسية الخارجية كوزارة الخارجية التي تعد إحدى أهم المؤسسات التي ينبغي أن تشارك في عملية صنع القرارات الخارجية إلا أنها تعرضت لقيود قيدت دورها ويتوجب اليوم إعادة تفعيل هذه المؤسسة بحيث تأخذ دورها المتوجب أن تقوم به في صناعة السياسة الخارجية.

## الفصل الرابع

### المؤسسة العسكرية والنظام السياسي

خلال هذا الفصل ستبحث الدراسة دور المؤسسة العسكرية في كل من تركيا ومصر وتحليل أثر هذه المؤسسة العسكرية على التحولات في النظام السياسي في كل من البلدين؛ وكيف تعاملت هذه المؤسسة العسكرية بين سعي الدولة لتحقيق مكانة دولية وإقليمية وبين تحقيق المطالب الداخلية والخارجية، لاسيما وأن هذه المطالب قد تتعارض مع السيطرة التي تهدف إلى تحقيقها المؤسسة العسكرية على النظام السياسي.

وسيبحث الفصل أيضا في تحليل العوامل التي أدت إلى سيطرة المؤسسة العسكرية في تركيا على الحكم ومنذ تراجع هذه المؤسسة خلال الفترة الواقعة ما بين 1923-2016، مقارنة بمصر التي سيطرت فيها المؤسسة العسكرية على النظام السياسي طوال الفترة الممتدة منذ ثورة يوليو 1953 حتى 2016 باستثناء الفترة التي تم انتخاب الرئيس محمد مرسي والتي تمثلت بوصول أول رئيس مدني إلى الحكم.

#### 4.1 تركيا

##### 4.1.1 التحول من النظام السلطنة إلى الجمهورية (1923-1938):

بعد إلغاء السلطنة وتأمين استقلال تركيا كانت تركيا كمن دخلت مرحلة جديدة لا تعرف معالمها فانهار النظام القديم المتمثل بالدولة العثمانية وعدم تشكل النظام الجديد للدولة التركية كان أحد أبرز هذه المعالم؛ فشرقاء أتاتورك في الحركة الاستقلالية يتطلعون إلى قيام حكم دستوري والجيش الذي وقف إلى جانب أتاتورك بات يتطلع إلى مهام وأمجاد أخرى أيضا. (هلال، 1999، ص62).

ومن أجل بناء المؤسسة العسكرية اتبع أتاتورك استراتيجية محددة من أجل إعادة ترتيب صفوفها وتنظيمها تمثلت بعودة الجيش من التكنات العسكرية بعد حرب الاستقلال والتي استمرت منذ 1919-1922 وخاض فيها الجيش التركي العدد من المعارك بقيادة أتاتورك بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ووقوع العديد من مساحات الأراضي التركية تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا، كانت الاستراتيجية الجديدة لأتاتورك تتمثل بعدم التدخل بالحياة السياسية من قبل الجيش وأن تبقى المؤسسة العسكرية بعيدة عن العمل الحزبي وأهم السمات التي يجب أن تتوفر بالمؤسسة العسكرية هي التمسك بالمبادئ الأتاتورية الستة الجمهورية الشعبية القومية والدولية والعلمانية والثورية، بهذا يضمن أتاتورك أن الجيش هو الضامن للجمهورية الكمالية وأن الجيش يتدخل بالحياة السياسية في حال تم التعرض للجمهورية الكمالية وفي حالة المساس بمبادئها واستقلالها. (باكير، 2010، ص 67-68).

وبعد أن ضمن أتاتورك ولاء الجيش التركي بصفته القائد العسكري العام ركز جهوده على تنظيم حزب سياسي للحصول على إرادة سياسية قوية تدعمه داخل المجلس، وبالفعل نجح في تكوين حزب الشعب وكان من ضمن مبادئه أن لا عودة لنظام السلطنة وتقليص مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للعسكريين. كما أن أتاتورك سعى من خلال سيطرته على الجيش بإبعاد العسكريين عن نيابة المجلس التشريعي وأصدر مجلس النواب في العام 1923 قانونا يحظر على العسكريين الترشح في الانتخابات النيابية وكان الهدف من إعداد هذا القانون يعود إلى خطة أتاتورك في عدم إتاحة الفرصة لأن تتشكل داخل مجلس النواب جبهة معارضة تتصدى للثورة الأتاتورية. (عبد الجليل، 2013، ص 45-46) وكانت هذه الإجراءات من قبل أتاتورك لعدم تشكل قوة من الجيش داخل المجلس منافسة له وإقصائهم عن أماكن التأثير على سلطته وحكمه.

إذا بعد أن ضمن أتاتورك الجيش والحزب انتقل إلى مرحلة أخرى وهي تأسيس الجمهورية وإعلانها فأعد مصطفى كمال أتاتورك مع عصمت إينونو مشروعا لإعلان الجمهورية، جاء فيه أن نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهوري، ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، ورئيس المجلس هو رئيس الدولة الذي يرأس أيضا المجلس الوطني، وصدر القرار بتاريخ 1923/10/29 وتضمن القرار شكل الدولة جمهوري ودينها الإسلام ولغتها التركية. (هلال، ، 1999، ص 64).

أن دور الجيش خلال عهد أتاتورك 1923-1938 قد اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد أن تمكن أتاتورك من إقصاء المناوئين له من القادة العسكريين، فبعد أن استقرت الأوضاع بعد

إنهاء الخلافة قام أتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري وترسيخ وضعيته القانونية وتصيبيه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935 حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون منه أن "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية". وطبقاً لدستور 1921 فقد أصبح أتاتورك هو القائد العسكري العام ورئيس مجلس النواب والرئيس الطبيعي لمجلس الوزراء ولا يحمل أي مسؤولية سياسية أمام مجلس النواب وبهذا اجتمعت لدى أتاتورك السلطتين العسكرية والسياسية. (عبد الجليل، 2013، ص38-41).

وبموجب دستور 1924 تم إلغاء وزارة أركان الحرب العامة وتحولت إلى رئاسة أركان الحرب العامة وأصبحت رئاسة الأركان كياناً مستقلاً عن مجلس الوزراء وأصبح رئيسها يعين باقتراح رئيس الوزراء وتصديق رئيس الجمهورية بمعنى أن أتاتورك أقدم على إخراج الجسم العسكري من النظام السياسي المدني فمن المفترض أن تتبع الوزارة للحكومة لكن جعلها جسم منفصل عن الحكومة، كما أصبح وزير الدفاع هو المسؤول أمام مجلس النواب عن الميزانية العسكرية. (عبد الجليل، 2013، ص41) إذا وضعية المركزية التي تمثلت في اجتماع العسكرية والسياسية في يد واحدة قد أدت إلى تشكيل شبكة مباشرة بين الأمن القومي والسياسة وإهمال المؤسسات السياسية الوسطية وغدا الجيش يدير البلاد باسم الدولة؛ إذ تشكلت النخبة السياسية ذاتها من العسكريين وأضحت استراتيجيتها السياسية الانقلابية أشبه بحرب استخدمت فيها القوة العسكرية.

يمكن تقسيم دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد أتاتورك إلى مرحلتين باعتبار أن تغير الدور السياسي يتغير حسب الظروف الإقليمية والدولية وحسب المطالب السياسية؛ فالمرحلة الأولى 1923-1927 كانت المهمة الأساسية للجيش هي ترسيخ الثورة الكمالية والداعم لها لاسيما بعد إعلان الجمهورية والتي كانت ثورة أتاتورك هي المكون لهذه الجمهورية والتي قام أتاتورك بوضع مبادئها ونظامها وبالتالي فإن وظيفة الجيش تمثلت في حماية الوطن عسكرياً ومخول بالتدخل من أجل حماية مبادئ الجمهورية الكمالية. (عبد الجليل، 2013، ص43).

أما المرحلة الثانية من 1927-1938 أولى الجيش اهتمامه للتنظيم الداخلي العسكري وترسيخ وضعيته القانونية وضمان تبعية الجيش للنظام الجمهوري وحتى يكون القوة الضامنة للنظام الكمالي وتمثل ذلك بإصدار أتاتورك عدة قوانين أسهمت في ذلك؛ قانون إبعاد العسكريين عن نيابة المجلس التشريعي 1923 والهدف منه عدم تشكل أي قوة سياسية داخل البرلمان معارضة لثورة أتاتورك، إلغاء وزارة أركان الحرب العامة والذي صدر بالعام 1924 وإنشاء مكانها رئاسة أركان الحرب



العامة والهدف من ذلك جعلها تحت تصرف أتاتورك وتوجهاته.(عبد الجليل، 2013، ص44-51) من خلال المرحلتين يتبين أن هدف حماية الجمهورية والوطن التركي هي المهمة الأساسية الرئيسية للجيش التركي بعد إعلان الجمهورية عقب إنهاء الخلافة العثمانية وتحديد شكل الدولة التركية الجديدة بالحدود التي توضحت عقب اتفاقية لوزان، بات الاهتمام بحماية الأمن والحدود يأخذ الاهتمام الأكبر من قبل الجيش التركي والمؤسسة العسكرية وبالتالي الانكفاء نحو الداخل. كما أنه يتبين من خلال هذه الأدوار والإجراءات من قبل أتاتورك أنها جاءت من أجل بناء سيطرة عسكرية على نظام الحكم وجعل الجيش تحت إرادته وتصرفه.

كما يمكن القول إن المؤسسة العسكرية قد تطورت في ظل المشروع الكمالي وأصبحت حارسة له وكان الجامع المشترك بين الاثنين هو هدف المحافظة على تركيا موحدة وقوية وكان النموذج الغربي الأوروبي هو القريب والمثبت للنجاح، أوروبا قوية لأنها علمانية ولهذا فإن أرادت تركيا أن تكون قوية فعليها أن تكون علمانية وإن طرأ ما قد يهدد هذا المسار والذي من شأنه أن يعلي مكانة تركيا فعلى المؤسسة العسكرية أن تتدخل لتعديله.

#### 4.1.2 مرحلة الحرب العالمية الثانية وتداعيات التحالف مع المعسكر الغربي:

##### 4.1.2.1 الدور الأمريكي خلال المرحلة 1939-1952:

بعد أن توفي أتاتورك في العام 1938 كان الدستور قد نص على انتخاب رئيس الجمهورية فور فراغ منصبه، كما نص الدستور أيضا أن ينتخب رئيس الجمهورية من بين أعضاء البرلمان وبموافقة أغلبية أعضائه، وتولى عصمت اينونو بمنصب رئيس الجمهورية التركية بعد حصوله على كافة الأصوات إذ حصل على موافقة 348 عضوا وهي كامل أصوات الناخبين ولعل ما منح عصمت اينونو وضعية المرشح الأوحد لرئاسة الجمهورية 1938 هو نفوذه داخل المؤسسة العسكرية وليس البرلمان. كما أن عصمت اينونو كان قد تولى رئاسة الوزراء منذ تأسيس الجمهورية التي ترأسها أتاتورك وهذا الأمر أعطى انطبعا قد رسخ فكرة تولي شخصية عسكرية في منصب رئاسة الجمهورية قادرة على حماية الجمهورية ومبادئها. (عبد الجليل، 2013، ص59-60).

تسلم عصمت اينونو السلطة وقد ألقى خطابا في المجلس الوطني الكبير قطع على نفسه عهدا أن يمضي على طريق أتاتورك وأن يكون مخلصا لأفكار أتاتورك ومبادئه وتعاليمه، وكانت قد ساعدته سياسة أتاتورك التي أرست نظاما سياسيا مستقرا إذ لم يواجه اينونو أية متاعب في

السنة الأولى لحكمه لاسيما وأنه سار على نهج أتاتورك بدون أي تغيير جوهري في ذلك. (الصالح، 2012، ص26-27).

لكن مع قيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فرضت عليه إتباع سياسة محايدة لضمان وتعزيز الأمن القومي لتركيا طيلة مدة الحرب. وفي ذات الوقت واجه عدة مشاكل داخلية وخارجية؛ فعلى المستوى الداخلي تعرض لموجة انتقادات بسبب تردي الأوضاع المعيشية التي عمت البلاد نتيجة الحرب، وعلى المستوى الخارجي فللنتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية كبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة دولية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ونمو سياسة الأحلاف الغربية أبرز موقع تركيا الاستراتيجي بالنسبة للغرب فإن سياسة الحياد المتبعة لم تعد تجدي أو مقبولة فكان لا بد من التوافق مع الغرب تخوفا وتحسبا مما قد يترتب على الاتحاد السوفيتي عسكريا وسياسيا. (الصالح، 2012، ص27).

بذلك فإنه يمكن القول أن تركيا قد دخلت مرحلة جديدة من العام 1939 حتى 1950 تشكلت هذه المرحلة وفقا لمتغيرات النظام العالمي وكذلك استجابة لمطالب التغيير والإصلاح وهذا ما انعكس على البيئة الداخلية التركية والتغيرات في الحياة السياسية التركية، إذ أن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية كان قد أملى على تركيا القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية كان من بينها إعادة النظر في سياسة الحزب الواحد والتي كانت سائدة منذ العام 1923 وحكم خلالها حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه وترأسه مصطفى كمال أتاتورك فجمع خلال هذه السنوات ما بين رئاسة الحزب السياسي الحاكم ورئاسة المؤسسة العسكرية الحاكمة بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بالتالي كانت الجمهورية التركية خلال هذه السنوات محكومة من المؤسسة السياسية والعسكرية بقيادة واحدة من قبل أتاتورك، طبقا لذلك فقد أعلن عصمت اينونو في العام 1945 أمام المجلس الوطني بأنه على استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقا للظروف المتغيرة في العالم، وأعلن عن بدء مرحلة سياسية جديدة ينتهي فيها نظام الحكم الواحد لتدخل تركيا مرحلة التعددية الحزبية والحياة الديمقراطية. (باكير، 2010، ص68).

هذا الأمر الذي شجع على القيام بالتعددية الحزبية إذ أعلن اينونو أن البلاد قد بلغ مرحلة تمكنها من القيام بالتعددية الحزبية وأنه سيدعم البلاد نحو الديمقراطية، وبعد فترة قليلة من إعلان اينونو تم بالفعل الإعلان عن تأسيس حزب على يد أربعة أعضاء انشقوا عن الحزب الجمهوري وهم جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كورالتان وفؤاد كوبرلو أطلقوا على الحزب اسم "الحزب الديمقراطي" وتبنى ضمن أيديولوجيته المبادئ الكمالية الستة مؤكدا على الليبرالية والديمقراطية.

كما كان لانضمام تركيا بعد الحرب العالمية الثانية لحلف الدول الغربية إلى حدوث سلسلة من التغيرات تشكل أهمية في المجال العسكري كما هي في عدد من المجالات الأخرى، وبدأت عملية إعادة صياغة الجيش التركي وفق سياسة خارجية أمريكية عرفت بمبدأ "ترومان" وقد بدأ مذهب ترومان عندما زاد احتمالية انتشار الشيوعية في اليونان وكانت الحكومة الانجليزية قد أوقفت إمداداتها لليونان في مواجهة الشيوعيين ولخوف الولايات المتحدة من سيطرة الشيوعيين على اليونان وانتقالهم لحوض البحر الأبيض المتوسط تقدم الرئيس هاري ترومان للكونغرس الأمريكي للموافقة على مد اليونان وتركيا بالمساعدات المالية بقيمة 400 مليون دولار وكانت هذه السياسة قد استهدفت الحفاظ على المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكي عن طريق امتداد الشيوعية وقد قدمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً وشبه عسكرياً لتركيا واليونان من أجل استغلالها للحفاظ على المصالح الأمريكية. (عبد الجليل، 2013، ص 64) كما شكل مبدأ ترومان تمهيداً لانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي وبالتالي توسيع العلاقات الدفاعية ما بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

من أجل مواجهة الخطر الشيوعي كانت سياسة ترومان تهدف لاحتواء ناجح للتوسع السوفيتي فكان ترومان يرى أن سيطرة الاتحاد السوفيتي على تركيا خطر على السياسات الأمريكية بشأن تركيا والوطن العربي أو الشرق الأوسط من هنا كان الأساس لمبدأ ترومان بالعام 1947 الذي أعلن عنه في الكونغرس الأمريكي وكان المبدأ تعبيراً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية بصفتها قائدة للعالم فقد أظهرت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الأهمية لمنطقة الشرق الأوسط نظراً لثرواته النفطية وموقعه الاستراتيجي وبالتالي برزت مع ذلك أهمية تركيا للسياسات الغربية كونها حلقة الوصل مع الوطن العربي والإسلامي، وبالتالي فإنه ومع التحول نحو الحرب الباردة كان مبدأ ترومان من أجل ترسيخ المسؤولية الأمريكية العالمي بالتالي كان هذا المبدأ الأساس للاحتواء والحرية الدولية بعد الحرب الباردة والذي أكد فيه على أن النظام الديمقراطي الليبرالي هو الذي يحمي الإنسان وحرية وبأن النظام الشيوعي يحكمه أسلوب الإرهاب، وبأن نظرية ترومان للاحتواء تعزز الحريات والديمقراطية. (الزبيدي أ.، 2018، ص 228-230).

#### 4.1.2.2 التحالف مع الحلف الأطلسي "الناتو":

لقد استمر التأثير الأمريكي على الجيش بناء على مبدأ ترومان الذي أفضى إلى منح الجيش

التركي معونات مالية وعسكرية حتى عام 1952 ثم تزايد مع انضمام تركيا إلى حلف الناتو إذ اعتبر دخول تركيا للحلف مكافئة أمريكية على دعمها وتعاونها مع أمريكا في حربها ضد كوريا، كما تعتبر دفعا لها نحو مرحلة جديدة في السياسة العالمية تستوجب تحديث الجيش التركي على نسق يتلاءم وطبيعة المرحلة الجديدة. (عبد الجليل، 2013، ص65)، فلقد كان انضمام تركيا إلى حلف الناتو هدف تسعى لتحقيقه لتضمن استمرارية حصولها على المساعدات العسكرية الأمريكية ومن ناحية ثانية تبقى عضو في النظام الدولي للمعسكر الغربي بعيدا عن التهديدات السوفيتية.

وبناء على اتفاقية الناتو 1952 توطدت العلاقات التركية الأمريكية وتكاثفت اتفاقيات التعاون وانتشرت القواعد الجوية والصاروخية الأمريكية ففي العام 1955 شيدت قاعدة انجليرك العسكرية والتي تعد أهم قاعدة عسكرية لحلف شمال الأطلسي والتي أثبتت أهميتها في التعامل مع مختلف أزمات الإقليم فيما بعد. (ترك برس، 2017، ص1).

إذا يمكن القول بأن هناك عدة أسباب دعت النخبة السياسية الحاكمة على توسيع قاعدة العمل الحزبي، فالتطورات التي شهدتها المجتمع التركي منذ تأسيس الدولة التركية 1923 حتى 1946 تمثلت بالثمن الباهظ نتيجة سياسة الحياد التي انتهجتها خلال الحرب العالمية الثانية. كما أن عبئ الإجراءات الاقتصادية إزاء أثار الحرب العالمية الثانية كانت على الفئات المتوسطة والفقيرة أكثر مما كانت على الفئات الغنية، بل وتمكنت بعض الفئات من استغلال الوضع الاقتصادي لجمع ثروات هائلة فتركز رأس المال في يد فئة قليلة والتي شكلت فيما بعد الطبقة البرجوازية والتي بدأت تضغط نحو المشاركة السياسية في الحكم، فضلا عن اتجاهات الرأي العام التي كانت تتجه نحو الانفتاح الديمقراطي وترسيخ مبادئ الحرية وترزعت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه من الناحية العملية إذ ربطت الإعانات والمساعدات الاقتصادية والمالية التي تقدمها لتركيا لتغيير نظامها السياسي والاقتصادي. (الصائغ، 2010، ص197-198).

بالتالي لم يستطع النظام السياسي المسيطر عليه من قبل العسكر الصمود طويلا أمام هذه المطالب فلقد أعلن الرئيس اينونو عن بدء مرحلة من التعددية الحزبية ولغرض إضفاء الطابع الليبرالي على النظام السياسي وافقت الحكومة التركية على تأسيس أحزاب سياسية فتأسس الحزب الديمقراطي في 7 كانون الثاني 1946 لاسيما أن مؤسسيه هم من داخل النخبة أساسية حاكمة لذلك فإنها حظيت بدعم الرئيس التركي عصمت اينونو، كما أنه من الجدير ذكره أن الحزب الديمقراطي لم تكن تركيبته الاجتماعية مختلفة عن حزب الشعب الجمهوري ف67% من قاداته

الممثلين في المجلس الوطني الكبير في دورته الثامنة سنة 1946 كانوا من الوجهاء والملاكين، أما بالنسبة للمثقفين فلم تتجاوز الـ6% لذا كان من الطبيعي أن يستقبل الإعلان عنه بنوع من الفتور لاعتقاد الناس أنه لن يخرج عن الإطار المحدد للمعارضة وحدودها. (الصائغ، 2010، ص199.198).

حينما أدركت الحكومة ازدياد نفوذ الحزب الديمقراطي قامت بتقديم موعد الانتخابات عام 1947 إلى 1946 بغية تقوية الفرصة على الحزب بالفوز ونجحت الحكومة بالفعل في هذا الأمر إذ حافظ الحزب الحاكم على فوزه بالانتخابات بالتالي حافظ على موقعه بالسلطة. لكن ما يمكن تميزه خلال الفترة الزمنية 1946-1950 هو فشل الحكومات الأربعة التي شكلها حزب الشعب الجمهوري في حل الأزمات التي تعاني منها تركيا لاسيما المشكلة الاقتصادية وتنامي الظاهرة الدينية السياسية على نحو قوي في الساحة التركية؛ ففي العام 1946 واجهت الحكومة التي شكلها حزب الشعب الجمهوري بمعارضة شديدة أدت إلى استقالته نتيجة تنفيذها قوانين لتقييد الصحافة والتضييق على زعماء ونواب الحزب الديمقراطي، وخلفتها حكومة مؤقتة حكمت حتى العام 1949 وهو العام الذي تألفت فيه حكومة جديدة وهنا يتبين عدم قدرة النظام السياسي للاستجابة للمتطلبات الداخلية وإحداث تغيير في البيئة الداخلية ما خلق حالة من عدم الرضى عن النظام القائم فاستغلت المعارضة هذه الأوضاع لاسيما الحزب الديمقراطي بالدعوة إلى انتخابات جديدة وظهر نتيجة ذلك في انتخابات 1950 إذ تمكن الحزب بزعامة جلال بايار بالفوز بانتخابات 14 أيار 1950 والتي أدت إلى وصول الحزب إلى الحكم ( فقد حصل الحزب الديمقراطي على 403 مقعد من أصل 482 مقعد، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على 69 صوت ليفقد هيمنته على الحكم التي استمرت سبعة وعشرين عاما متواصلة) وبموجبها أصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية وعدنان مندريس رئيسا للوزراء ورفيق كورلتان رئيسا للمجلس الوطني الكبير، وتعهدت الحكومة على إتباع برنامج سياسي واقتصادي أكثر ليبرالية. (الصائغ، 2010، ص199).

كما يمكن الإشارة إلى أن فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات وتسلمه الحكم لم يكن انعطافة سياسية متقدمة في تركيا وإنما مظهرا من مظاهر الرغبة في التجديد التي تولدت من دكتاتورية الحزب الواحد، لكنه في ذات الوقت يمكن اعتبار فوز هذا الحزب الحدث الأهم في تاريخ تركيا الحديثة بحيث انتهى احتكار حزب الشعب الجمهوري للنظام السياسي وبدأ منذ هذا الوقت مرحلة تحول ديمقراطي بشكل نسبي في تركيا.

حقق الحزب الديمقراطي وخلال عقد من الزمن العديد من الإصلاحات الداخلية ارتبط البعض منها بالشعائر الإسلامية مثل عودة الأذان باللغة العربية بدل اللغة التركية والسماح ببث القرآن الكريم عبر الإذاعة التركية، وتخصيص التمويل الحكومي لموظفي مؤسسات الشريعة والأوقاف بزيادة رواتبهم وصرف مبالغ إضافية لبناء وإدامة الجوامع، وصفت مدة حكم الحزب الديمقراطي بأنها مرحلة الأحياء الإسلامي في تركيا؛ فقد خلقت سياسة الحزب الديمقراطي أجواء مريحة ساعدت وأسهمت في قيام زعماء الطرق الصوفية بالدور الأساسي في توجيه الحياة العامة على مستوى المؤسسات والممارسات العقائدية. فلقد تبنى الحزب الديمقراطي المنهج التاريخي والقانوني للحرية الدينية منطلقاً من النظرية العامة بأن المجتمع التركي هو مجتمع إسلامي، إذ يمكن القول أن المسألة الدينية شكلت الركيزة المهمة في عهد الخمسينات بالتحول بالعلاقة بين الدين والدولة فقد اتبع قادة الحزب سياسة أكثر تسامحاً ممن سبقوهم. (الصالح، 2012، ص31-32).

كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين تغييرات سياسية واقتصادية ففي مجال السياسة والاقتصاد ركزت الحكومة على مسألتين تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، والثانية تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي.

فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي قد أكد في برنامجه الذي رسمه لنفسه عام 1946 على العلمانية وذلك في المادة 14 من قانون الحزب حيث جاء فيها: "إن الحزب يفهم العلمانية بعدم تدخل الدولة في شؤون الدين يرفض حزينا التفسير الخاطئ للعلمانية والقائل إن العلمانية هي ضد الدين. وعلى هذا الأساس يعترف الحزب بحرية الدين كحق من حقوق الأفراد لكن في ذات الوقت لا يعترف الحزب ولا يسمح لاستخدام الدين لأغراض سياسية. (النعيمة، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، 1992، ص37).

على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية كانت تركيا أول دولة إسلامية تقيم علاقات معها بالعام 1949 وبعد خمسة أسابيع من تولي عدنان مندريس الحكم أرسل سفيراً إلى إسرائيل في 1950. وفي عهد مندريس عقدت الحكومة اتفاقاً سرياً مع إسرائيل وأرادت تركيا أن يبقى هذا الاتفاق سرياً وكان من ضمن الأسباب التي دعت تركيا إلى التوقيع على هذا الاتفاق هو الرد على موقف مصر عبد الناصر من حلف بغداد الذي اعتبرته أن تركيا تسعى لاستعادة دورها في الشرق الأوسط، وبالرغم من تدهور العلاقات المصرية التركية إلا أن الحزب الديمقراطي سعى إلى تحسين هذه العلاقات ولإبداء حسن نيته كان من أول المعترفين بالجمهورية العربية المتحدة التي تأسست عام

1958 وهذا الأمر ما كان ليكون في ظل حكم العسكر للنظام السياسي والذي أراد إقصاء تركيا من عمقها العربي والإسلامي والتوجه فقط نحو الغرب بشكل كامل. (المعرفة، 2010، ص2).

في عهد مندريس شهدت تركيا أزمة اقتصادية شاملة فتعددت الاحتجاجات في البلاد نظرا لسوء الحالة الاقتصادية؛ فلقد تبني مندريس دعوة تنشيط القطاع الخاص في تركيا على الطريقة الغربية، فأصبح توجه الاقتصاد التركي نحو الغرب واضحاً وحقيقياً، وبدوافع أخرى غير اقتصادية، منها انتماء تركيا لطف الناتو عسكرياً والتحضير لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي قانونياً وسياسياً واقتصادياً. ونتيجة الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها تركيا في ظل الديون الخارجية، والضغوط التي برزت في الدعم المالي لحركة الاستيراد، ومشاكل الميزانية، دخلت البلاد مرحلة جديدة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ورغم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد التركي بين الفينة والأخرى، إلا أن عدنان مندريس لم يكن ينوي اتباع سياسة ربط الحزام، أي التقشف وقلّة الإنفاق، قبل الانتخابات الثانية، وعندما فاز بها 1954 بنتيجة قوية قرر بالاتفاق مع لجنة صندوق النقد الدولي الذهاب إلى أمريكا سراً وطلب قروض مالية بدلاً من فرض سياسة التقشف التي كانت مطروحة وتبعاً لهذه الأزمات تعرض لانتقادات من أتباع الحزب الشعب الجمهوري. (زغلول، 2018، ص4-6)، كما شهدت تركيا في عهده احتجاجات داخل الجيش نتيجة تأثر الضباط بالرتب الصغيرة بالاتجاه التضخمي للاقتصاد فانخفضت دخولهم الحقيقية ضمن أصحاب الرواتب الثابتة وشعروا بتدني المكانة الاجتماعية لهم بالمقارنة مع ما كانوا يأملون وبالتالي اعبروا ذلك عدم إيفاء بالوعود التي قطعها مندريس لهم حينما كان بالمعارضة وعدوا هذا الأمر إهمال من قبل الحزب الحاكم لأوضاعهم المادية ومكانتهم. كما شهدت تركيا احتجاجات طلاب الجامعات التي تتدد بحكومة مندريس وسياساته فقد أزعجتهم إجراءات مندريس للمصالحة مع الإسلام، فمندريس كان يصرح دائماً أنه علماني ليبرالي، ولكنه كان يرى أن عداء علمانية أتاتورك للإسلام، أوجد صراعاً اجتماعياً استهلك موارد البلاد، وحرّم الأتراك من تاريخهم وإرثهم، ومن ثم مضي في إجراء مصالحة مع الإسلام، من خلال السماح بالأذان باللغة العربية، والسماح بفتح المدارس الدينية، وطبع وتوزيع الكتب الإسلامية، وهو ما اعتبره العلمانيون انقلاباً صريحاً على الأتاتورية. (عبد، 2017، ص2)، إضافة إلى ملك الأراضي الكبيرة في الأناضول ورجال الأعمال في إسطنبول وأنقرة وبورصة، وكان هؤلاء يشكلون السواد الأعظم من أعضاء حزب الشعب الجمهوري، فقد حنقوا على مندريس بسبب سياسات الإصلاح الزراعي التي تبناها، وسياسات التوسع في الصناعة، والتي أفقدتهم مكانتهم في المجتمع لصالح صغار الملاك والصناعيين الجدد، كما أفقدتهم جانباً كبيراً من مكاسبهم الذي يعتمد على

احتكارهم الأسواق التركية. (عبده، 2017، ص2).

ومن أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية تقدم عدنان مندريس بطلب إلى أمريكا أثناء زيارته لها بالعام 1959 بالحصول على قرض بقيمة 300 مليون دولار إلا أن أمريكا رفضت ذلك، بعد عودة عدنان مندريس لتركيا قرر التوجه إلى الاتحاد السوفيتي وكان قد أعلن عدنان مندريس نيته زيارة موسكو في العام 1960 بالتالي كان التخوف الأمريكي من هذا التوجه التركي للخروج من تحت المظلة الأمريكية والغربية وهذا بالتالي يعزز فرضية مساندة أمريكا للانقلاب العسكري في العام 1960. (صدقي، 2016، ص2).

لقد شكلت كل هذه المجموعات الراضية لحكومة عدنان مندريس جبهة معارضة رئيسية ضد عدنان مندريس وحزبه الديمقراطي وتوحدوا خلف حزب الشعب الجمهوري حتى تدخل الجيش بزعمارة الجنرال جمال جورسل لإحكام سيطرته على البلاد لتشهد تركيا أول انقلاب عسكري 1960 بدعوى حماية المبادئ الكمالية. ولقد قامت القوات العسكرية بإلقاء القبض على رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار وبدأت في ملاحقة أتباع الحزب الديمقراطي، عقدت محاكمات عسكرية لهم وحكم على بايار بالسجن مدى الحياة وبالإعدام على مندريس وفي سبتمبر 1960 أعدم رئيس الوزراء عدنان مندريس. (الضبع، 2016، ص3)، وكانت التهم الموجهة إلى عدنان مندريس تتمثل بمخالفته دستور 1924 وتهمة مخالفة الدستور ضمن القانون التركي عقوبتها الموت، كما وجهت إليه تهمة بأنه أوصل الدولة التركية إلى كارثة بسبب سياساته الاقتصادية، واستندت المحكمة أثناء محاكمتها لكل من عدنان مندريس وجلال بايار وأغلب أعضاء الحزب الديمقراطي إلى المادة 146 من قانون العقوبات التركي والتي تنص على: أنه يعاقب بالإعدام الذين يشرعون جبرا في تغير أو تبديل كل أو قسم من القانون الأساسي للجمهورية التركية أو إلغائه أو إسقاط المجلس الوطني التركي الكبير المشكل بموجبه أو منعه من أداء واجباته. (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص256).

استمر مندريس في الحكم 7 سنوات وبالرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة إلا أن القوى العلمانية قامت بتأليب الجيش ضده وإثارة أعمال الشغب، وتعود محاولة الجيش للإطاحة بالحكومة المدنية إلى نهاية 1957 إذ كان هناك ادعاء من قبل حكومة مندريس أن بعض الضباط ينوون القيام بمنظمة سرية داخل الجيش هدفها التحريض على الثورة ضد نظام مندريس وقامت الحكومة حينها باعتقال تسعة من الضباط. (عبد الرحمن ك.، 2008، ص2).



كما أن الجيش أدعى أن مندريس قد قام بالخروج على الدستور حينما أقدم على ارجاع رئاسة الأركان إلى وزارة بمعنى أن تبقى تحت سيطرة السلطة السياسية أي أن الحكومة تسعى لإحكام السيطرة على الجيش وإخضاعه لأوامر السلطة السياسية. كما نظرت مجموعة من الضباط إلى سياسات الانفتاح الديمقراطي التي انتهجها الحزب الديمقراطي في مختلف المجالات لاسيما في مجال العلمانية والدين باعتبارها خرقا لمبادئ الجمهورية الاتاتورية.

ويمكن القول إنه مهما تعددت الأسباب التي دفعت الجيش للقيام بانقلاب 27 مايو 1960 فإن السبب الرئيسي وراء الانقلاب لم يكن الرغبة في حماية الديمقراطية أو دعمها، بل كانت الرغبة في استعادة الجيش هيئته وسطوته وتقليص تلك الحريات التي سمحت للسلطة المدنية باحتقار الجيش، ويمكن الاستدلال على ذلك بأن الانقلاب لم يصل إلى هدفه المعلن في بياناته العسكرية وهو حماية العلمانية والديمقراطية بل أسفر عن دستور جديد يقلص من الحريات ومناخ الديمقراطية.

وبعد السيطرة على السلطة شكل الانقلابيين لجنة الوحدة الوطنية والتي تكونت من سبعة وثلاثين عضواً؛ وقد اشتملت على خمسة من القادة العسكريين برتبة لواء وسبعة عقداً وخمسة مقدمين وثلاثة عشر رانداً وثمانية نقباء، وكانت هناك ثلاث مسائل واجهت المؤسسة العسكرية في تركيا بعد انقلاب 1960 تركزت في السياسة الاقتصادية والدستور. (النعيمة، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص250).

وبعد الانقلاب اتجه الانقلابيين بعد 1960 إلى أساتذة الجامعة لتبرير الانقلاب على أساس المبادئ الديمقراطية، ولقد التزم الأساتذة بذلك ليس خوفاً من العسكريين ولكن بسبب تفضيلهم الانقلاب أكثر من الجيش. وقد وعدت اللجنة الوطنية الوعود لإجراء الانتخابات العامة ونقل السلطة إلى برلمان منتخب. (النعيمة، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص269).

وفي الحقيقة فإن لجنة الوحدة الوطنية هي أنموذج النظام الانتقالي العسكري وهذا الأنموذج هو غالباً ما يعقب الانقلاب للإعداد بغية الرجوع إلى الحكم المدني وكانت قد توقعت هذه اللجنة مدة الانتقال إلى الحكم المدني بثلاثة أشهر واستمرت أكثر من ستين شهراً. وأول عملت قامت به اللجنة الوطنية هو تعيين لجنة من أساتذة القانون والمحامين وتحت إشراف رئيس جامعة اسطنبول، وكانت لجنة الدستور قد تكونت من سبعة أساتذة من كلية الحقوق وترأسها مدير الجامعة. وعقد المجلس

الدستوري اجتماعه في 1961 لوضع الدستور الجديد والموافقة على القانون الانتخابي وبعد أن انتهى من وضع مسودة الدستور تم التصويت على الدستور من قبل الجمعية التأسيسية في 27 مايو 1961، ومن ثم جرى الاستفتاء على الدستور في 9 تموز 1961 وصادق عليه الشعب وأقر بنسبة 61%. (النعمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص271).

وقد أكد دستور الـ1961 على تقوية السلطة التنفيذية مع التأكيد على الجوانب الاجتماعية وحقوق الأفراد، كما أن هذا الدستور أكد على نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي؛ هذا يعني أن هذا الدستور قد اشتمل عددا من الإجراءات التقدمية من ضمنها الحق في المساومة الجماعية والحق في الإضراب والحق في تأسيس أحزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع. وبموجب دستور 1961 تأسست المحكمة الدستورية وقد أصبحت الوظيفة الرئيسية لها هي إعادة النظر بالقوانين الدستورية وإلغاء جميع الأحكام التي لا تكون ضرورية. وقد أكدت المادة الثانية من دستور 1961 على أن الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية، تستند على حقوق الإنسان. وهذا يعني أن دستور 1961 يقوم على مبادئ أربعة وهي القومية والديمقراطية والعلمانية والاجتماعية على خلاف دستور 1924 الذي يقوم على مبادئ أتاتورك الستة

(الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية والدولية والثورية). (النعمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص273-274).

ويختلف دستور عام 1961 عن دستور 1924 في أوجه معينة، حيث نرى أن الحريات الفردية توسعت والتدخلات التشريعية تحددت في دستور عام 1961 كما أكد دستور 1961 على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقوق الإصلاح الزراعي والرعاية الاجتماعية. كما أكد دستور 1924 أن المجلس الوطني التركي الكبير يقوم على مجلس تشريعي واحد بينما دستور 1961 فإن المجلس يتكون من مجلسين هما مجلس الأمة ومجلس الشيوخ والذي يتكون من أربعمئة وخمسين نائبا ينتخبون بالاقتراع العام، كما أن المجلس الوطني في عهد الجمهورية الأولى 1921-1960 هو أحد المجالس الذي ينتخب رئيس الجمهورية ويعين الأخير رئيس الوزراء، أما في عهد الجمهورية الثانية وبموجب دستور 1961 ينتخب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني بمجلسين بصورة مشتركة بعد أن يكون رئيس الجمهورية قد تخطى عن الارتباط بأي حزب سياسي، ثم يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء. كما أن وبموجب دستور 1961 فإن السلطة التنفيذية تكون

خاضعة للسلطة التشريعية على عكس دستور 1924 الذي أعطى السلطة لأتاتورك. (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص274-275-276).

وأعطى دستور 1961 الجيش دورا دستوريا من خلال النص على تأسيس مجلس الأمن القومي والذي تكون فعليا بالعام 1962 ليرأسه رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حال غيابه وبعضوية رئيس الأركان وقادة القوات البحرية والجوية وقائد الجندرية، وكان له الحق في تقديم النصائح للحكومة في مسائل الأمن الداخلية والخارجية. (هلال، 199، ص118)، بالتالي فلقد أصبحت المؤسسة العسكرية التركية بعد الانقلاب مؤسسة مستقلة تماما عن أي هيمنة أخرى في تركيا بل وأصبحت القيادة العامة جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي التركي، فبحكم الدستور أصبحت المؤسسة العسكرية تدار من قبل مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

إذا فإنه يمكن القول إن انقلاب 1960 قد حقق أهدافه بخلع الحكومة المنتخبة وإعلان الأحكام العرفية وتصفية الزعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم هم رئيس الوزراء ووزيرا المالية والخارجية، ومن ثم جاء دستور 1961 الذي أعده قادة الانقلاب بديلا عن دستور 1924 وهو يمثل النجاح الأبرز للانقلاب حيث استعاد العسكريون سيطرتهم ونفذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة.

#### 4.1.3 مرحلة نجم الدين أربكان والتطورات السياسية حتى وصول أوزال للحكم:

بدأ عقد السبعينات في تركيا وقد دخل البناء السياسي الاقتصادي والاجتماعي والذي طوره العسكر عقب انقلاب 1960 في أزمة شاملة؛ فعلى صعيد الاقتصاد فلقد انخفض النمو الصناعي من 12% في الفترة 1965/1969 إلى 1.5% في العام 1970، فبالرغم من الانفتاح على الرأس مال الأجنبي نشأت احتكارات صناعية كبرى في تركيا وخلقت قطاعا واسعا من الرأسماليين الصغار يسيطرون على اتحادات الغرف التجارية والصناعية بسبب سياسة التصنيع السريعة والتي كانت قائمة على استراتيجية الإحلال محل الواردات فهذا أدى إلى تدني كفاءة قطاع الدولة الذي كان يساهم بنسبة 4% بالنتائج الصناعي، كما أن سياسة الإحلال أبرزت مشكلة الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ما أدى لاستنزاف الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي ثم إلى عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وعلى الصعيد السياسي، لم تستطع قوة سياسية واجتماعية خلق اتفاق سياسي عام يضمن النظام والقانون في البلاد، وعجزت حكومة

ديميريل عن إدارة الأزمات التي أصابت النظام برمته فاندلعت التظاهرات وانتشرت المعارك الطلابية بين اليسار واليمين في جامعات أنقرة واسطنبول. (هلال، 1999، ص124-132).

وكان السبب الذي أسهم في حالات العنف السياسي تتمثل في عجز النظام السياسي لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ فمنذ منتصف السبعينات واجه الاقتصاد التركي أزمة كبيرة بعد ارتفاع أسعار البترول العالمية 1974 لاعتماد تركيا استيراد البترول بالعملة الصعبة، كما تأثرت تحويلات العاملين الأتراك بالخارج بأزمة الكساد في الدول الأوروبية وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في الداخل فضل هؤلاء الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج، ولأجل مواجهة هذه الأزمة اتجهت حكومات ديميريل إلى القروض قصيرة الأجل من الخارج حتى أصبحت هذه القروض تمثل 50% من ديون تركيا الخارجية ما أثقل ميزانية الدولة. (هلال، 1999، ص132) فلقد شهدت هذه الفترة كثرة الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها إذ أن لنظام التمثيل النسبي الذي أقره دستور 1961 تأثير سلبي على تلك الأحزاب لفشلها الحصول على الأغلبية وهي السبب خلف تشكيل الحكومات الائتلافية التي نتج عنها الصراعات والانقسامات وعجزت بالتالي عن مواجهة الأزمات التي واجتها تركيا خلال تلك الحقبة. (الصالح، 2012، ص81).

والحقيقة أن ظهور أحزاب سياسية جديدة مثل حزب النظام الوطني بقيادة أركان وحزب الحركة الوطنية بقيادة توركيش خلق تهديدا مباشرا لسلطة ديميريل وحزب العدالة وللنظام السياسي ككل؛ إذ تمثل التهديد لحزب العدالة على المنافسة على أصوات الفلاحين والنازحين من الريف، فكانت سياسات حزب العدالة مدافعة عن مصالح رجال الأعمال والبرجوازية المتواجدة في المدن الكبرى والتي كانت تحظى بدعم من النواب داخل المجلس الوطني على حساب البرجوازية الصناعية الصغيرة والذين أدركوا أن الأموال التي تجمعها الدولة كان يستحوذ عليها كبار رجال الأعمال وهذا ما أدى إلى إفلاس البرجوازية الصغيرة لصالح تقوية نفوذ الرأسمالية في المدن الكبرى، هذا ما دفعهم لتشجيع أركان لترشيح نفسه بالانتخابات القادمة لتصورهم بأنه الأصلح لقيادتهم لتجربته في اتحاد الغرف التجارية والصناعية. (الصالح، 2012، ص63).

أما تهديد النظام السياسي فمثلت أحداث العنف أكبر مصدر للتهديد والتي لعبت طبقة الرأسمالية دور كبير في خلق ظاهرة العنف وذلك من خلال هيمنتها على مراكز القرار لاسيما المؤسسات المهنية والإدارية وتحكمها في مقدرات البلاد الاقتصادية فهي بذلك ساهمت في خلق تفاوت طبقي بينها وبين الطبقات العاملة التي عانت من ظروف معيشية صعبة وهذا ما دفع بأبناء هذه الطبقات

للانضمام إلى الحركات اليسارية الشيوعية للتعبير عن رفضهم لهذا الواقع، وعندما تحول النظام لحالة فوضى شاملة وجهت قيادة الجيش إنذارا إلى رئيس الوزراء سليمان ديميريل في 12 مارس 1971 طالب الجيش ديميريل بحكومة قوية ومقنعة لإعادة الهدوء والنظام إلى البلاد وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتسلم مقاليد الحكم وهذا الإنذار الذي عرف بانقلاب المذكرة، فرفض ديميريل الإنذار وفضل الاستقالة. (هلال، 1999، ص 125).

إضافة إلى الأزمات الداخلية التي واجهت الحكومة الائتلافية خلال هذه المدة واجهت الحكومة أزمة على الصعيد الخارجي وهي الانقلاب العسكري في قبرص؛ وقررت الحكومة التركية \_أركان أجاويد\_ قرار التدخل لاعتبارات مهمة منها تأمين الجالية التركية ولأهمية الموقع الجغرافي لقبرص فنزلت القوات التركية على الأراضي القبرصية ردًا على دعم المجلس العسكري اليوناني للانقلاب على نظام الحكم في قبرص، وقد انتهت العملية العسكرية بانتصار القوات التركية، بعد إنزال تركيا لجنودها في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص في بداية الحرب (20 تموز عام 1974)، وسقوط المجلس العسكري اليوناني في أثينا بعدها بثلاثة أيام، وإعلان استقلال جمهورية شمال قبرص التركية على الجزء المحتل من شمال قبرص. (الزبيدي ك.، 2016، ص 2)، وكانت الولايات المتحدة قد وقفت مع قبرص في حربها مع تركيا بالرغم من أن تركيا حليف للولايات المتحدة الأمريكية وحظرت تصدير السلاح إلى أنقرة الأمر الذي دفع بتركيا إلى استغلال أهمية قاعدة انجليريك العسكرية بالنسبة لأمريكا فأغلقت القاعدة العسكرية وظلت مغلقة حتى العام 1978 وهو العام الذي رفعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على الأسلحة لتركيا. (تركيا الان، 2017، ص 1).

أعادت الثورة الإيرانية حيوية موقع تركيا الجغرافي في السياسة الغربية فعقب التوتر الذي نشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على إثر الحرب القبرصية 1974 أتت الثورة الإيرانية 1979 لتعيد لتركيا أهميتها في الاستراتيجية الغربية لاسيما وأن الثورة أسقطت نظام الشاه الحليف لأمريكا فكانت بالتالي الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى قوة إقليمية توازي القوة الإقليمية لإيران في المنطقة. حيث شكلت الثورة الإيرانية 1979 تحديا جديدا لتركيا في حقبة السبعينيات لاسيما وأن الثورة الإيرانية قد تبنت شعار تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة الأمر الذي شكل قلقا كبيرا لدى الولايات المتحدة والسياسيين الأتراك من قيام ثورة مماثلة في تركيا من خلال الحركات الإسلامية الموجودة في تركيا خاصة أن خلال هذه الفترة كانت تعاني مشاكل داخلية كبيرة، فكانت تركيا أولى

الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في إيران وقد هناً حينها رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد الشعب الإيراني بنجاح ثورتهم وأبدى مدى أهمية العلاقات التركية الإيرانية لذلك تلاقت المصالح بين أمريكا وتركيا من أجل مواجهة هذا التحدي وتجاوز أزمة الاختلاف بينهما في قبرص خوفاً من انتقال هذه الثورة إلى تركيا. (عقراوي، 2014، ص186).

جاء التدخل العسكري من الجيش بانقلاب عسكري تحت قيادة الجنرال كنعان ايفيرن بالعام 1980 بتبرير أنه للحفاظ على الوحدة الوطنية والقضاء على الفوضى والإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد. فمنذ العام 1975 حتى تاريخ الانقلاب 1980 عاشت تركيا واقع يمكن وصفه بالسيئ فحجم خسائر تركيا من الضحايا خلال مرحلة العنف التي تعرضت لها خلال هذه السنوات قد فاقت حجم خسائر تركيا في حرب الاستقلال، كما أن شكل العنف السياسي قد أخذ منحى آخر مع سنة 1979 بالتحول من الاقتتال الداخلي بين اليمين واليسار إلى مرحلة الاغتيالات وتصفية القيادات. (أوغلو م.، 2015، ص3).

لم يختلف انقلاب 1980 عن انقلابي 1960 و1971 في آلياته ومبرراته التي اتخذها الجيش عادة ذريعة للتدخل في النظام السياسي لحماية المبادئ الأتاتورية فاستغل الجيش حالة الصراعات الدموية التي شهدتها تركيا في فترة السبعينيات والتنظيمات المسلحة واعتبر ذلك مبرراً للتدخل من أجل انتزاع السلطة بصفته الحارس لهذه الجمهورية وللمبادئ التي وضعت عند إنشائها، لكنه في ذات الوقت كان هذا الانقلاب هو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيره في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد أن بسط الانقلابيون سيطرتهم على الدولة اتخذوا إجراءات عدة كان من أهمها إلغاء الحكومة وحل البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ وإلغاء الدستور وإغلاق الاتحادات الفدرالية لليمين واليسار وأعلن العسكر فرض الأحكام العرفية وحظر التجوال في جميع الولايات التركية لمدة ثلاثة أيام وأغلقت الجامعات ومنعت الصحف من الإصدار، ومن ثم تولى إدارة البلاد مجلس عسكري عرف باسم مجلس الأمن القومي بعضوية عدد من القادة العسكريين. (الصالح، 2012، ص152).

وحظي هذا الانقلاب بتأييد واسع النطاق من قبل فئات الشعب التركي لأنه جاء بمثابة الخلاص من الواقع المأساوي الذي يعيشه ويضع حداً للفوضى والتدهور الاقتصادي والأمني، وعلى الصعيد الخارجي وعلى الرغم من أن الانقلاب أثار قلق حلفاء تركيا الغربيين إلا أنه حظي بارتياح أمريكي بفعل تداعيات إغلاق القواعد الأمريكية في إيران على إثر الثورة الإسلامية فيها وبالتالي فإن تركيا

بالنسبة للولايات المتحدة اعتبرت قاعدة متقدمة على غرار إيران لا تقل عنها أهمية كما أنها تعتبر الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو وتمثل خطا دفاعيا للغرب والنافذة المظلمة على الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط؛ لذلك واصلت أمريكا دعمها لإجراءات الانقلابيين متجاهلة ما يصدر بحقهم ممن انتهاك للديمقراطية. (الصالح، 2012، ص153).

وجاءت فاتورة انقلاب 1980 باهظة جدا ودموية حيث كانت محصلتها 650 ألف معتقل وأحكام بالإعدام على 517 شخص وإعدام 50 وفصل 30 ألف من أعمالهم وتجريد 14 ألف شخص من الجنسية التركية وترحيل 30 ألف آخرين ووفاة المئات في ظروف غامضة وتحت التعذيب، إذا فقيام كنعان ايفرين رئيس الأركان التركي انقلابا عسكريا في 12 أيلول 1980 بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا ترسخت فكرة من جديد سيطرة الجيش على كافة مناحي الحياة السياسية في البلاد، إذ تم حل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية فهذا الانقلاب إلى إحداث تغير جذري في النظام السياسي فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة كنعان ايفرين. (تركيا بوست، 2016، ص3).

تم إجراء استفتاء على دستور 1982 وأحرز نتيجة وصلت إلى 92% من الأصوات وبلغت نسبة المشاركة فيه نسبة 88.5% وقد علق رئيس اتحاد الصناعيين في تركيا علي كوشمان بأن هذه النتيجة تعني بأن الأتراك قالوا لا للعنف ولا للإرهاب ولا للتضخم كما اعتبره بمثابة ثقة للمؤسسة العسكرية لتخلص البلاد من حالة العنف والتي كان سببها السلطة التنفيذية، وقد نص الدستور على أن تركيا جمهورية ديمقراطية اجتماعية علمانية، كما ضمت بنود الدستور تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية ومنحه صلاحيات فرض حالة الطوارئ وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة في حال فشل الحكومة أو خسارتها اقتراعات للثقة. وأسست هيئة عليا استشارية طبقا للمادة 118 من دستور 1982 عرفت باسم لجنة الأمن القومي تألفت من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وقيادات الجيش المؤلفة من القوات البرية والبحرية والجوية والقائد العام لجندرمة وكانت هذه اللجنة تتمتع بصلاحيات أعطت القوات المسلحة مكانة مميزة في الدولة. وتلافيا لما حدث في السبعينات من فوضى نتيجة وجود أحزاب صغيرة في البرلمان أجرى دستور 1982 تعديلا على قانون انتخاب الأحزاب السياسية إذ لا يحق لأي حزب الدخول للبرلمان إلا بعد حصوله على نسبة 10%. (الصالح، 2012، ص164)، وبناء على هذا الدستور الجديد احتكرت المؤسسة العسكرية صياغة الساسية العامة للدولة بمعزل عن المؤسسات الديمقراطية بما يعني ترسيخ الهيمنة العسكرية على النظام السياسي بقالب قانوني عبر هذه التعديلات وهذا الدستور. لقد

عد هذا الدستور من أكثر الدساتير التركية ترسيخا لدور العسكر في كافة شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا ويوصف هذا الدستور بأنه عسكرة للدولة والمجتمع بتوسيع مشاركتهم في النظام السياسي. (عبد الجليل، 2013، ص83).

كما أكد دستور 1982 على الشروط السابقة في دستور 1961 من حيث عدم مخالفة مبادئ أتاتورك في الجمهورية والعلمانية والديمقراطية، وبناء على ذلك تم حظر كل من الأحزاب السياسية كحزب العمل التركي وحزب السلامة الوطني والحركة القومي باعتبارهم أحزاب قائمة على الاشتراكية والفاشية والدينية، وبالتالي إخراج أحزاب سياسية من العمل السياسي وهذا يعني إلغاء للتعددية الحزبية. (النعمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، ص304).

#### 4.1.4 مرحلة تورغت أوزال 1983-1991:

استمر الحكم العسكري ووقف نشاط الأحزاب حتى أيار عام 1983 وهو تاريخ تأسيس أول حزب سياسي بعد الانقلاب وهو حزب الديمقراطية القومية بزعامة تورغت سونالب، ومن ثم تركيا الكبيرة بزعامة سليمان ديميريل والذي أغلق لاحقا، وحزب الوطن الأم بزعامة تورغت أوزال، وفي 1983 جرت أول انتخابات نيابية وفاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد وتم تكليف تورغت أوزال برئاسة الحكومة واستمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى العام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب تورغت أوزال رئيسا للجمهورية

ويعود فوز حزب الوطن الأم بأنه قد جاء نتيجة استثماره للقواعد الجماهيرية للأحزاب المنحلة قبل الانقلاب التي لم تستطع الأحزاب الجديدة المنبثقة عنها أن تدخل الانتخابات فانضمت هذه الجماهير تحت لواء حزب الوطن الأم وحققته له الأغلبية في البرلمان، كما يعود أيضا إلى دعم وتأييد القاعدة الإسلامية من جماهير حزب السلامة الذي اعتمد عليه أوزال وحزبه إلى حد كبير كما حظي على دعم الأحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة والحركة القومي. (الصالح، 2012، ص169-170).

لقد أسهم وصول حزب الوطن الأم بزعامة أوزال والتي استمرت ست سنوات من استيعاب العناصر الإسلامية وتمكنوا من الوصول إلى مراكز عليا في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والثقافية والعلمية في حقبة الثمانينات، فخلال رئاسة أوزال للحكومة 1983-1989 وكرئيس للجمهورية في الفترة 1989 حتى وفاته 1993 تبني سياسة إسلامية معتدلة طامعا في تسوية



تاريخية بين الأتاتورية والإسلام في تركيا. وبالتالي فإنه خلال هذه المرحلة تم تحول في الحياة السياسية بعودة الأحزاب السياسية لممارستها العمل السياسي ويعد هذا تطور بعد أن ألغيت أحزاب بعد دستور 1982.

وخلال فترة حكم أوزال أعلن أن الدين هو المكون الأساسي للهوية التركية وأما موقفه من العلمانية فكانت من وجهة نظر أوزال لا تعني الوقوف ضد الإسلام أو الهيمنة عليه بمعنى أن ترفع الدولة يدها عن الإسلام ومؤسساته. وخلال فترة حكم أوزال وفي إطار السياسات الليبرالية الاقتصادية التي تبناها أتيحت فرصة تاريخية لشركات تجارية ومشروعات إسلامية للتأسيس والنمو والانتشار، كما ألغى الحظر على بيوت التمويل الإسلامي واتباع أوزال سياسة ليبرالية باسم الباب المفتوح في الاقتصاد، كما تبنى نظام السوق الحر والذي يدعم عمليات التبادل التجاري ما بين تركيا والدول الأخرى ويدعم عمليات المشاريع الريادية الخاصة وعمليات الخصخصة، أما اجتماعيا كانت سياسة أوزال تهدف إلى محاولة صهر الفئات المختلفة وإلغاء سياسة الإقصاء النابعة من التقسيم الشائع للمجتمع التركي بين فلاحي الأناضول والأترك البيض. (الصالح، 2012، ص172-175).

لذا فإنه يمكن القول بأن النجاحات التي حققتها السياسات الاقتصادية لتورغوت أوزال أن ساهمت في ازدياد شعبيته وهذا ما منحه مجالا أوسع للمناورة مع المؤسسة العسكرية والحد من تدخلها، لذلك مثلت حقبة الثمانينات بأنها حقبة إحياء إسلامي على غرار حقبة الخمسينات عندما رعى الديمقراطيون أيام مندريس الإحياء الإسلامي، ومن الأمثلة على ذلك جعل بعض المؤسسات الدينية والبنوك من أهم المراكز التي تمول الحركة الإسلامية في تركيا.

كما أنه يجدر القول بأنه وبالرغم من السياسات التي انتهجها أوزال خلال فترة توليه رئاسة الوزراء 1983-1987 إلا أن الجيش لم يتدخل في الحياة السياسية؛ وذلك بسبب البيئة الخارجية لتركيا فكانت خلال تلك الفترة حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي ورغبة الولايات المتحدة بتغذية المشاعر الإسلامية في البلاد الإسلامية ومنها تركيا للوقوف أمام تمدد الاتحاد السوفيتي ومواجهته، هذا بالإضافة إلى عوامل داخلية تمثلت بمحاولات استيعاب الحركات الإسلامية في إطار الدولة ونظامها العلماني وعدم فتح المجال لحركات الإسلام السياسي بالتمدد داخليا والوصول للسلطة.

كانت تهدف سياسات تورغوت أوزال الخارجية بأن تستعيد تركيا مكانتها الإقليمية فجاءت حرب الخليج الثانية 1990 فرصة أمام أوزال لتحقيق أهدافه وكانت نقطة التحول في سياسة أوزال حيث

تخلّى أوزال عن سياسة الحياد التي كانت تنتهجها تركيا تجاه القضايا التي تتعلق بالشرق الأوسط، فأصدرت تركيا منذ بداية الأزمة بياناً طالبت فيه العراق بسحب قواتها من الكويت. وأراد أوزال أن يحقق مكاسب لتركيا وتحقيق أهمية مكانتها الإقليمية فمقابل حصول الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف استخدام الأراضي التركية حققت تركيا مكاسب تجارية وعسكرية؛ تمثلت بحصول تركيا على اعتمادات مالية من البنك الدولي وكذلك تحديث وتطوير للقوات العسكرية التركية وهو الأمر الذي ماطلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية. (روبنس، 1993، ص89)، وبذلك يكون أوزال قد حقق ولأول مرة قرار تاريخي من الحلف الذي نشأ من الأساس لحماية المجال الأوروبي والدفاع عنه وأصبحت بالتالي تركيا تملك غطاء دولي لمواجهة أي عدوان، كما أن سياسة أوزال تجاه العراق والتي تماشت مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت نابعة من مصدر تخوف تنامي قوة العراق الإقليمية لاسيما وهي تمتلك القوة العسكرية والنفط، وهو الأمر الذي أثار حفيظة المؤسسة العسكرية والتي ارتأت بأن على تركيا أن تكون تركيا على الحياد وأن تحتفظ بلعب دور الوساطة بين العراق والمتخاصمين وذلك بسبب تخوف العسكر من أن سياسيات أوزال قد تضطر تركيا للقيام بعمل عسكري سواء على المدى القصير أو البعيد وقد تزايدت هذه المخاوف لدى المؤسسة العسكرية حينما أعد مشروع قانون للمجلس النيابي التركي يمنح الصلاحيات الواسعة للحكومة أو الرئيس كي يعلن الحرب، في المقابل أوضح أوزال أن المبدأ من هذه السياسة هي الاستفادة من أية تغيرات تحدثها هذه الأزمة في المنطقة هذا ما يرسخ لديه قناعة بأن على تركيا أن تلعب دور فعال وقوي، وكانت النخبة العسكرية تميل إلى الاحتفاظ بسياسات تركيا الخارجية القديمة القائمة على الحياد. (روبنس، 1993، ص93).

#### 4.1.5 مرحلة حزب العدالة والتنمية منذ 2002 حتى 2016:

كانت المحكمة الدستورية أعلنت بتاريخ 16 يناير 1998 حل حزب الرفاه لقيامه بأنشطة تمس العلمانية ومصادرة ممتلكات الحزب وفصل أريكان ونواب آخرين من عضوية البرلمان ومنعهم من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات. ومن الجدير ذكره أن أريكان قد تحرك قبل أيام من قرار المحكمة الدستورية في أواخر 1997 لإنشاء حزب سياسي إسلامي جديد باسم الفضيلة ليحل محل الرفاه.

ومنذ وصول العدالة والتنمية إلى الحكم انتهج استراتيجية مع الجيش بحيث يبعد خطر تدخله عبر انقلاب عسكري يهدد الاستقرار السياسي كما كانت تدخلاته بالسابق عبر الانقلابات العسكرية،

كانت هذه الاستراتيجية قائمة على أسس منها التنمية الاقتصادية الشاملة التي سعى لتنفيذها الحزب منذ وصوله إلى الحكم حيث واجه الحزب منذ بدايات حكمه الأزمة المالية في تركيا واستطاع عبر سياسة الإصلاحات الاقتصادية بمواجهتها وإحداث تحولات في الاقتصاد التركي وهذا ما انعكس على انخفاض حالات الفساد وبالتالي انعكس بالإيجاب على حياة الشعب التركي بما سيجعل خيار الانقلاب العسكري أمام العسكر خيار صعب لاسيما وأن الانهيار الاقتصادي كان ركيزة أساسية في الانقلابات العسكرية السابقة، والأساس الآخر لإستراتيجية العدالة والتنمية تمثلت في استخدام ورقة الاتحاد الأوروبي وشروط الانضمام كوسيلة لإحداث تغييرات في المؤسسة العسكرية دون أن يقف العسكر حائل أمام تنفيذها لأن هدف الانضمام مطلب تركي. (دباغ، 2016، ص2).

ومنا هنا كان لاستلام حزب العدالة والتنمية والحكم والسلطة في تركيا بداية للتغيير والتعديلات الدستورية الجزرية والحقيقية والتي تخص تخفيف هيمنة العسكر انطلقت عام 2001 بتوصيات من الاتحاد الأوروبي الذي انتقد دور الجيش في الحياة السياسية وعلى إثرها تم تعديل 37 مادة من الدستور من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الأمن الوطني، حيث أدرجت عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء وكان هذا التعديل الوحيد الذي يخص مجلس الأمن القومي الذي حد من النفوذ العسكري وأصبحت المقاعد المدينة داخل المجلس أكثر من المقاعد العسكرية، ولا ريب أن تلك التعديلات التي جرت على مجلس الأمن القومي تعد طفرة عكسية في العلاقة بين العسكريين والمدنيين؛ إذ أن مجلس الأمن الوطني منذ أن تشكل في دستور 1960 كانت السمة الغالبة على التعديلات التي جرت عليه في دستور 1960، 1971، ودستور 1982 هي تعزيز للنفوذ العسكري داخل المجلس من حيث بنيته وطبيعة قراراته. (عبد الجليل، 2013، ص155).

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 بدأت خطتها لتفكيك القبضة الحديدية للمؤسسة العسكرية، ومع وقوف تركيا على عتبة بدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي كانت الانطلاقة نحو تحقيق البرنامج الإصلاحي الداخلي الذي يسعى إليه العدالة والتنمية وكان لزاما عليها الالتزام بمعايير كوينهاجن من أجل الحصول على الموافقة لبدء هذه المفاوضات وبالتالي فإنه وعلى هذا النحو حصل على الدعم القوي والكامل من جميع النخب العلمانية ومن المجتمع التركي لأن هدف الالتحاق بالاتحاد الأوروبي مطلب قومي أتاتوركي بالأساس ومن هنا أدركت المؤسسة العسكرية أن بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يقابله سحب لكافة سلطاتها وإعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية وفي المقابل لا يمكنها معارضة هذه الإصلاحات لأنها شرط مسبق للانضمام للاتحاد الأوروبي وهي بالأساس وفق برنامج إصلاحي أوروبي.

في عام 2003 قامت حكومة أوردغان باستصدار حزم قانونية بهدف إعادة هيكلة المؤسسات إلا أن الحزم القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في 30 تموز 2003 كانت نقطة التحول الأقوى بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية، إذ تم تعيل المادة 15 من قانون مجلس الأمن الوطني بإلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة، والمادة الرابعة التي كانت تكلف المجلس وأمانته بمهام المتابعة وتقييم أوضاع الدولة انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري لتكون مهمته رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني وألا يقوم بأي مهام إلا ما أسند له من مجلس الوزراء. (عبد الجليل، 2013، ص156-157).

ومن ضمن الإصلاحات والتعديلات التي أجريت بأنه تم تعديل المادة 30 من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات. كما تم إجراء تعديل دستوري في أيار 2004 على المادة 131 الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري من داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في العام ذاته 2004 تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون وبهذا أصبح ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام دون وجود أي رقيب عسكري. (باكير، 2010، ص80).

يمكن الإشارة وبناء على سلسلة الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية أنها جاءت على مراحل ولم تكن على شكل رزمة واحدة مستند بذلك على مطالبة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهو مطلب قومي تركي لن يعارضه أحد بالتالي فإن إجراء هذه التعديلات بناء على هذا المطلب ستكون متقبلة حتى من قبل المؤسسة العسكرية التي كانت هدف هذه التعديلات، كما أن هذه التعديلات هي في هدفها ترسيخ الدستور المدني وبالتالي الاحتكام لدستور يحمي الحقوق المدنية والحريات وهذا ما لم يكن متوفر في الدستور الذي جاء بعد انقلاب عسكري.

حدث بعد ذلك احتكاك بين الجيش والحكومة التركية في 2007 وبكاد هذا الاحتكاك يكون نقطة تحول في ترسيخ السلطة وإضعاف تدخل الجيش في الحياة السياسية، فبعد أن أعلن حزب العدالة

والتنمية عن ترشحه عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية قامت رئاسة الأركان بنشر بيان أبدت فيه تخوفها من مصير الجمهورية العلماني، ورفعت رئاسة هيئة الأركان إنذارا لها على الموقع وهو ما وصف بمحاولة للانقلاب على حكومة أردوغان لتقوم الحكومة فيما بعد بإصدار قرار يمنع المؤسسة العسكرية من الإدلاء بأي تصريحات تتعلق بالشأن السياسي إلا تحت وصاية مدنية. (باكير، 2010، ص81).

ومن النقاط المفصلية في تراجع وضع الجيش سياسيا وجود بعض القيادات العسكرية الرافضة لتكرار سيناريو الانقلابات العسكرية فمثلا خلال عامي 2004 و2005 اكتشفت محاولتنا انقلاب على حكومة أردوغان من قبل مجموعة من الضباط يطلق عليهم اسم "الضباط الشبان" وقد علم بها رئيس آنذاك حلمي اسكوك والمعروف عنه بأنه من أكثر رؤساء الأركان الأتراك ديمقراطية وانفتاح وقام بمنع حصولها. (العاني، 2016، ص2)، ومؤخرا في 2016 يؤكد هذه الحقيقة ايضا بالإضافة إلى القناعة المترسخة لدى الشعب التركي برفض الانقلابات العسكرية وكذلك حال أحزاب المعارضة التي رفضت ذلك وهي مؤمنة بأن التغيير لا بد أن يكون عبر صناديق الانتخابات مهما كانت الظروف بالتالي شكل الشعب بكل قواه وأحزابه الحاضنة القوية لإفشال هذه المحاولة الانقلابية بعد أن كان يعول عليها الانقلابيون. كما يدل هذا التغيير في الفكر لدى بعض قيادات الجيش هو تأكدهم من الانقلابات العسكرية السابقة في تاريخ الجمهورية هي من افتعال المؤسسة العسكرية وكانت تسعى إليها لترسيخ دورها في النظام السياسي بدعوى الحفاظ على العلمانية، بالتالي فإن النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في عقيدة الجيش نفسه والذي كان يحمي الانقلابات ويقوم بها.

تتجه تركيا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة 2016 إلى وضع حد لتدخل الجيش التركي في الحياة السياسية، وبالتالي فإن الجيش سيشهد عملية تحجيم لدوره في رسم المشهد السياسي التركي، فمنذ الانقلاب العسكري يسعى الرئيس رجب طيب أردوغان بكل ما يملك من قوة سياسية ودستورية إلى إحكام سيطرته الكاملة على المؤسسة العسكرية، فإلى جانب حملة الاعتقالات المتواصلة والتي طالت نصف قيادات الجيش التركي تقريبا اتخذت القيادة التركية خلال اقل من أسبوعين سلسلة قرارات شاملة ومن أبرز هذه الخطوات والقرارات ما يلي:

1. إحاق قيادات القوات الجوية والبرية والبحرية بوزارة الدفاع بعد أن كانت تابعة لهيئة الأركان العامة.
2. توسيع بنية المجلس العسكري "مجلس الشورى العسكري" ليشمل نواب رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدل والخارجية على أن يكون المجلس برئاسة رئيس الوزراء ويعقد اجتماعاته في مجلس الوزراء بعد أن كانت في رئاسة الأركان العامة.
3. إغلاق الكليات والمدارس والمعاهد العسكرية وبناء جامعة باسم جامعة الدفاع الوطني تتولى مهام تدريب عناصر الجيش بدلا من هذه الكليات والمدارس والمعاهد على أن يكون تعيين رئيس تلك الجامعة من صلاحية الرئيس رجب طيب أردوغان.
4. مرسوم يخول رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حق الحصول على معلومات مباشرة عن قيادات القوات العسكرية ومدى ولاء أفرادها للحكومة وحق إعطاء أوامر لهذه القوات وتنفيذها من دون الحصول على موافقة أي سلطة أخرى.
5. جميع قادة الجيوش مسؤولون أمام وزير الدفاع مباشرة وليس كما كان في السابق أمام رئيس الأركان العامة للجيوش.
6. إعلان أردوغان السعي إلى وضع هيئة الاستخبارات التركية العامة وهيئة الأركان العامة تحت سلطة رئيس الجمهورية مباشرة.
7. إنشاء جهاز أمني جديد مرتبط برئاسة الجمهورية مهمته معاقبة ومتابعة المناوئين لسياسة الحكومة التركية في مختلف مؤسسات الدولة لاسيما جماعة فتح الله غولن.
8. إحاق جميع المؤسسات العسكرية الصحية من أكاديميات ومستشفيات ومعاهد طبية بوزارة الصحة بعد أن كانت تابعة لقيادة الجيش. (دلي، 2016، ص3.4)

وكانت أولى التعديلات الدستورية تقليص عدد الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن القومي وإلغاء عضوية قائد الدرك من المجلس وتحويل تبعية الدرك لوزارة الداخلية، أما المجلس الأعلى للقضاء فالمقرر فصله إلى مجلسين؛ يضم المجلس الأول المجلس الأعلى للقضاء والثاني المجلس الأعلى للمدعين العامين واستغل حزب العدالة والتنمية انتقاد الاتحاد الأوروبي للقضاء في تركيا وإصلاحه وإجراء تعديلات فيه. (القدو، الإصلاحات الدستورية في تركيا بعد الانقلاب الفاشل، 2016، ص2-3).

لكن يمكن القول أن هذه التغييرات الكبيرة تجري في إطار خطة شاملة تتجاوز أهدافها وضع آليات جديدة للعلاقة بين المؤسسات العسكرية والسياسية، وهذه التغييرات التي تقوم بها الحكومة التركية

لن يغير فقط دور المؤسسة العسكرية وإنما سيغير عقيدة الجيش التركي، وفي جميع الأحوال فإن ما يجري في تركيا يدخلها مرحلة جديدة يمكن اعتبارها إعادة تأسيس بنية النظام السياسي وفقا لرؤية حزب العدالة والتنمية وتطلعه للتخلص نهائيا من إرث دساتير الانقلابات العسكرية والذي يعد الدستور بشكله الحالي احد منتجاته بالرغم من كل التعديلات الدستورية التي أجريت عليه إلا أنه يبقى دستور نتج عن انقلاب عسكري عام 1980.

ويحكم أن هذه التعديلات تزامنت مع الانقلاب الفاشل زادت القناعة لدى النخبة الحاكمة بضرورة التوجه نحو النظام الرئاسي في الحكم لوقف عمليات الانقلاب العسكري وإعادة بناء العلاقات العسكرية المدنية على أساس ديمقراطي، بحيث تصبح المؤسسة العسكرية ملتزمة فقط بصلاحياتها المحددة وفق الدستور وتخضع للسلطة المدنية المنتخبة، كما أن هذه التعديلات كان الهدف منها أيضا توحيد رأس السلطة التنفيذية.

كما أنه ومن الملاحظ من هذه التعديلات الجديدة عقب الانقلاب الأخير 2016 كان الهدف منها تعزيز السلطة السياسية والإرادة الديمقراطية ولم يكن بالتالي الهدف منها أي جهة سياسة أو حزبية بل إنها جاءت لترضي جميع الحركات السياسية والأحزاب والنقابات، فتركزت هذه التعديلات مجلس الأمن القومي والمجلس الأعلى للقضاة والمجلس الوطني الكبير بمعنى أن صلب هذه التعديلات هي تقليص النفوذ العسكري والاتجاه نحو النظام المدني الفعلي.

كما أنه يمكن الاستنتاج وبناء على محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة 2016 أن الديمقراطية والانتخابات أصبحت هي الأسلوب المفضل لدى الشعب التركي للوصول إلى السلطة لاسيما وان هذه المجتمع عانى الكثير من الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية، وهذا ما يدل على خروج الأعداد الكبيرة من الشعب منددة بالانقلاب، وكذلك الحال برفض الانقلاب من قبل الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة لحزب الحرية والعدالة وهذا ما يعطي تصور واضح لرفض الحكم العسكري والرغبة في ترسيخ الحياة السياسية الديمقراطية.

## 4.2 المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر

لقد تعاقب على حكم مصر منذ التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري الذي جاء بعد ثورة يوليو 1952 حكام مثل محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد مبارك كانت المؤسسة العسكرية القاسم المشترك بينهم لكون جميع هؤلاء الرؤساء خرجوا من صفوف المؤسسة

العسكرية باستثناء المرحلة التي حكم فيها الرئيس محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني لمصر وأعقبه حكم عبد الفتاح السيسي من داخل المؤسسة العسكرية، بالتالي خلال هذا الفصل ستوضح الدراسة أثر المؤسسة العسكرية على النظام السياسي المصري وتباين هذا التأثير بين مرحلة وأخرى فلقد اختلفت دور ومكانة المؤسسة العسكرية ومدى تأثيرها على النظام السياسي في عهد كل حاكم.

#### 4.2.1 التحول من النظام الملكي إلى الجمهوري وعهد عبد الناصر حتى 1970:

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى اندلعت ثورة 1919 لتطالب بالحرية والاستقلال لمصر وإقامة حياة نيابية وديمقراطية كاملة، وأسفرت هذه الثورة عن صدور تصريح 28 فبراير 1922 والذي اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وتضمن إنهاء الحماية البريطانية على مصر، وبناء على هذا الواقع الجديد تم وضع دستور جديد للبلاد صدر في العام 1923 ووضعت لجنة مكونة من 30 عضو ضمت ممثلين للأحزاب السياسية والزعامات الشعبية وقادة الحركة الوطنية. (محرم، 2010، ص2).

وقد أخذ دستور عام 1923 بالنظام النيابي البرلماني القائم على أساس الفصل والتعاون بين السلطات ونُظمت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أساس مبدأ الرقابة والتوازن فجعل الوزارة مسئولة أمام البرلمان الذي يملك حق طرح الثقة فيها، بينما جعل من حق الملك حل البرلمان، ودعوته إلى الانعقاد، ولكنه أعطى للبرلمان حق الاجتماع بحكم الدستور إذا لم يُدع في الموعد المحدد، لم يعط دستور 1923 أية امتيازات للجيش المصري، ووضح ذلك من أول برلمان تم انتخابه في 1924، ولم يكن هناك ما يسمى بالخطوط الحمراء لمناقشة أية موضوعات تتعلق بالجيش، فأثار النواب كل ما يتعلق بالجيش من ميزانية وتسليح وعدد والتعليم الحربي، بل وصف أحد النواب ببرلمان 1924 الجيش المصري بأنه جيش هزيل وميزانيته ضئيلة لا تليق، وقدمت المشاريع المتعلقة بضرورة زيادة حجم الجيش المصري وتطوير كفاءته من حيث التدريب والتسليح، والاهتمام بالتعليم العسكري وإصلاح قوانين القرعة. (غريب، 2012، ص2.3) أن ما أعطاه دستور 1923 للنواب من حرية مناقشة كل ما يتعلق بالجيش المصري وتسليط الضوء على ما يعانيه من سلبات مهد السبيل بعد ذلك لمعالجة هذه السلبات ولتأسيس جيش قوي تدريجيا في أعقاب معاهدة 1936. وأتيح لكثير من أبناء الطبقة الوسطى في سنة 1936 دخول الجيش المصري والترقية لصف الضباط، وكان معظم تنظيم الضباط الأحرار من دفعة هذه السنة.



يمثل دستور 1923 حجر الزاوية في البناء الدستوري لمصر حتى العام 1952 إذ يعد أحد منجزات ثورة 1919 وخطوة مهمة على طريق إقرار الحقوق النيابية والديمقراطية للشعب، ولكنه لم يكن معبرا عن جميع طبقات الشعب بقدر ما عبر عن وضع توازن سياسي كان فيه لقوى القصر والانجليز وكبار ملاك الأراضي اليد الطولى، إلا أنه شكل خطوة مهمة في طريق التطور الدستوري والسياسي لمصر إذ نقل الحكم فيها من الحكم المطلق إلى مرحلة الحكومة الدستورية والحكم الملكي المقيد وأكد مفهوم دولة القانون. نتيجة للصراعات السياسية توقف العمل بدستور 1923 في العام 1930 لتتم العودة إلى العمل به بفعل الضغط الشعبي في العام 1935 إلى أن ألغي هذا الدستور في العام 1952. تميزت هذه المرحلة بفعالية الأحزاب السياسية لاسيما حزب الوفد المصري. (حمود، 2011، ص3).

وشهدت الفترة ما بين 1923-1952 حراك قوي على صعيد المجتمع المدني فظهرت نقابات مدنية وعمالية وجمعيات خيرية وذلك بفعل انتشار التعليم والجاليات الأجنبية ونشاط الصحافة المرتبط الأحزاب وقيام حركة التصنيع والتحديث ووجود الاحتلال والحراك الوطني. كما شهدت ظهور للعديد من الأحزاب السياسية مثل حزب الاتحاد الملك فؤاد 1925، نشأة الإخوان المسلمين 1928 نشأت كحركة للإصلاح والتجديد وبدأت مشاركتها السياسية بالعام 1938، وأحزاب سياسية أخرى.

#### 4.2.1.1 ثورة 1952 ونظام عبد الناصر حتى العام 1970:

يمكن في البداية أن نحصر الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة 23 يوليو بأنها تمثلت في:

تدهور للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإهمال للجيش المصري؛ فكان الضباط الأحرار يرون أن عليهم تخليص البلاد من الاحتلال لأنه السبب الرئيسي في سوء الأحوال التي وصلت إليها مصر من انحلال وضعف وفساد، وضعف أداء الأحزاب السياسية في حل هذه المشاكل وما ترتب على ذلك من اختلال في الاستقرار للنظام

السياسي. (الرافعي، 1987، ص156).

ولقد أثرت اتفاقية 1936 على مكانة الجيش المصري فلقد اشترطت بريطانيا أن تكون المعدات والأسلحة للجيش المصري من طراز القوات البريطانية وألغت بريطانيا وظيفة المفتش البريطاني للجيش المصري واشترطت إيجاد بعثة عسكرية لتدريب الجيش والإشراف عليه. فعند مجيء حرب 1948 والتي كان لها الأثر الأكبر في الحكم على النظام ما قبل ثورة يوليو حيث كان لهذه الحرب وما شهدته ضباط الجيش المصري من سوء إدارة وضعف في التدريب من قبل قادتهم العسكريين ما دفعهم بالافتتاح بأن النظام السياسي القائم في مصر لم يعد قابلا للإصلاح ولا بد من التغيير وبالتالي كان للحرب في فلسطين وما أثارته من شعور لدى المصريين بإساءة استغلال الجيش المصري والعمل على تدريبه وتقويته كان لذلك الأثر الكبير في دعم الشعب المصري لثورة 23 يوليو عندما انقلب على النظام الملكي. (هلال، بسيوني، 2012، ص205).

أجبر الضباط الأحرار بتاريخ 26 يوليو 1952 الملك فاروق بالتنازل عن الحكم ومغادرة البلاد، وفي 18 يوليو 1952 صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وإسناد رئاسة الجمهورية إلى محمد نجيب، وأما جمال عبد الناصر فلقد تولى منصب عام كنائب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية والتي تشكلت بعد إعلان الجمهورية، وفي 1954 استقال محمد نجيب بعد ان تقافت الخلافات بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة وعين جمال عبد الناصر رئيسا لقيادة مجلس الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء. (قمصية، 2017، ص1).

بعد أن تمكن الضباط الأحرار من الحكم قاموا بتطهير المراتب العليا من سلك الضباط و نصبوا الجنرال محمد نجيب رئيس سوريا للجيش فنشب صراع طويل بين محمد نجيب وأنصاره من ناحية وبين جمال عبد الناصر وانتصر عبد الناصر وفي 1955 عزز من قوته ضد أعدائه السياسيين وأثناء رئاسة عبد الناصر خضعت معظم الوزارات الرئيسية لسيطرة الضباط وعزز من العسكر في المناصب العليا. (هاشم، 2015، ص5-6).

وفي عهد عبد الناصر أصبحت الهيمنة العسكرية على النظام السياسي أكثر تعقيدا إثر ظهور خلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قائد القوات المسلحة لأن عبد الناصر عين عبد الحكيم عامر في هذا الموقع للاحتفاظ على سيطرته على القوات المسلحة وسرعان ما تمت ترقيته دون أية خبرة وتزامنت مع فترة عبد الحكيم عامر حرب السويس 1956 وهذه الهزيمة العسكرية أوشكت أن تؤدي إلى أزمة في علاقات المدنيين بالمؤسسة العسكرية بسبب عدم كفاءة عبد الحكيم عامر كقائد

عسكري وحاول عبد الناصر عزل عبد الحكيم عامر في 1961 إلا أن محاولته باءت بالفشل ومن هذا الوقت اعتنى عبد الناصر بالضباط وبذلت محاولات للسيطرة عليهم من خلال المراقبة والتأطير الأيديولوجي لمبادئ العروبة والاشتراكية، وكانت ضعف إمكانيات عبد الحكيم عامر ليست فقط لقلّة خبراته العسكرية بل لسعيه للسيطرة على السلطة، وهنا بدأ الصراع على السلطة ما بين الرئيس والمشير أي بين الرجل الأول في مصر وهو الرئيس عبد الناصر والرجل الثاني وهو المشير عبد الحكيم عامر، ولأن عبد الناصر شعر بمحاولات عبد الحكيم للسيطرة على السلطة أراد تنحيته إلا أنه لم يستطع القيام بذلك. (هاشم، 2015، ص6)، وهذا يدل على أن المؤسسة العسكرية المصرية لم تكن تحظى بمسؤولية كاملة وتفرغ كامل من قبل عبد الحكيم عامر لانشغاله بأمر السياسة والسعي للسيطرة عليها وهذا ما نتج عنه ضعفه في متابعة التطورات العلمية والتقدم في الأسلحة والمعدات، كما أن الإطاحة بعبد الحكيم عامر لم يكن بالأمر السهل لاسيما وأنه يحظى بتأييد من قبل المؤسسة العسكرية.

أما النظام السياسي لنظام الحكم في عهد عبد الناصر تعود للظروف التاريخية التي ارتبطت بالثورة 1952؛ فالثورة قام بها العسكر وهم تنظيم الضباط الأحرار بمعنى أنه لم يكن قوامها شخصيات مدنية وهذا ما نتج عنها مركزية السلطة لدى العسكر دون مشاركة للمدنيين فيها، كما نتج عنها تركيز للسلطة في شخص واحد وهو الرئيس جمال عبد الناصر وتزامنت مع مركزية السلطة سمة أخرى وهي دمج بين السلطات وعدم التوازن بينها فقد سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ولم يعد للبرلمان دور رقابي فعال، ومن الأسباب التي ركزت هذه الأمور الكاريزما التي يتصف بها الرئيس جمال عبد الناصر فلقد استمد النظام في عهد عبد الناصر شرعيته من شخصية الرئيس عبد الناصر، كما أن قانون حل الأحزاب 1953 وسياسة النظام الواحد ساهمت في تراجع المعارضة بما تحمله من مطالب شعبية وما يعني ذلك ترسيخ أكثر لسلطة نظام الحزب الواحد حتى أصبح البرلمان في هذه الفترة امتداد للسلطة التنفيذية لكون الأعضاء فيه من الحزب السياسي المكون للسلطة الحاكمة. (السياسي كوم، 11، ص1-3).

فيجدر الإشارة أنه في يوليو 1952 كان للمؤسسة العسكرية ممثلة بالضباط الأحرار دور كبير في قلب موازين القوى في مصر وتحويل نظام الحكم من الملكي إلى جمهوري ووضع كافة القوانين والتشريعات التي تضمن حماية أهداف الثورة مع الاستعداد للإطاحة بكل ما يمثل خطرا عليها. كما يمكن الإشارة هنا بأن عبد الناصر اعتمد في بناء نظامه السلطوي على الشرعية الثورية إلا أنه بنى شرعيته الثورية نظاما سلطويا إذ ألغى التعددية الحزبية وتمت على يديه تأمين مؤسسات المجتمع

المدني والمؤسسات الدينية، ولم تكن الشرعية الثورية هي الرافعة الوحيدة لمشروع بناء نظامه بل شكلت الاشتراكية بناء آخر في نظامه فمصر في عهد عبد الناصر كانت متشددة في إسقاط البنى الاقتصادية للنهج الاشتراكي.

يمكن وصف الفترة الممتدة ما بين 1955-حتى هزيمة 1967 بأنها مرحلة تمدد نفوذ وهيمنة المؤسسة العسكرية في البلاد فكان الجيش المصري أقوى العناصر داخل النظام السياسي في مقابل ضعف للمؤسسات المدنية وغياب فعاليتها أمام دور المؤسسة العسكرية، ومع نهاية العام 1955 كانت المنظمات السياسية كلها قد حلت وبدأت لأول مرة في التاريخ الدولة المصرية فترة سيطرة العسكر على جهاز الدولة ابتداء من رئيس الجمهورية ومنصب نائب رئيس الجمهورية وشغل كذلك العسكر أهم الوزارات، ورافق هذا التحول في هيكل الدولة المصرية ونظامها السياسي تحول في بنية الجيش المصري والتي أحدثته ثورة يوليو 1952، فاتبع نظام ثورة يوليو سياسة موسعة من التجنيد وفتح الفرص للالتحاق بالجيش لفئات مستحدثة مثل موظفي الدولة، والمتعلمين من أبناء الفلاحين، وأبناء الطبقة الوسطى المصرية، بالتالي فإن المؤسسة العسكرية قد مثلت الأفق السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري ككل. (مراد، 2017، ص4).

كما تمت الإشارة سابقا وبعد ترقية عبد الحكيم عامر لرتبة مشير بحيث أصبح الرجل الثاني في الدولة المصرية ونتيجة الصراع على السلطة بينه وبين عبد الناصر بالتالي فإن انشغاله بالأمر السياسي كانت على حساب ترتيب الجيش المصري واهتمامه بتدريبه وزيادة كفاءته القتالية والعسكرية، فالسنوات الأربعة التي سبقت حرب 1967 لم يتلق الجيش المصري أي تدريب لانشغال عبد الحكيم عامر بالحياة السياسية وسعيه للسيطرة على السلطة وكذلك لانشغال الجيش المصري في الحرب باليمن 1962 فكانت من الناحية الاستراتيجية حرب اليمن بالنسبة لإسرائيل فرصة تاريخية لأنها أجلت خطط المصريين لتقوية وضعهم في سيناء وتحويل وجهة الجيش لمنطقة أخرى وهي اليمن. وكانت قد كشفت هزيمة 1967 مساوئ العسكريين في الحياة السياسية وما نتج عنها من قلة خبرة في الأمور العسكرية الحربية وهذا ما ظهر واضحا من أخطاء عسكرية خلال الحرب للقادة العسكريين، بالتالي فإن أمر تدخل العسكر في الحياة السياسية بعد مرحلة الحرب أصبح مرفوض من أغلب الطبقات والمجموعات الشعبية وبناء على ذلك أدخلت تعديلات جوهرية من داخل النظام من خلال انسحاب الجيش من العديد من المساحات المدنية وإعادة صياغة بنية الجيش العسكرية. (مراد، 2017، ص5).

وفي عهد عبد الناصر قد دعمت مصر القوات الفدائية الفلسطينية والتي شنت غارات على القوات الإسرائيلية وبحجة هذه الغارات هاجمت إسرائيل مصر وقتلت ما يزيد عن 40 جندي مصري وهذا

ما كشف ضعف الجيش المصري، كما أرسل عبد الناصر قوات مصرية للقتال في اليمن إلا أنها فشلت هذه القوات في مهمتها وباعت بخسائر فادحة وظلت أرقام الضحايا يكتنفها الغموض والسرية وبعدها جاءت حرب 1967 والتي هزمت فيها إسرائيل كل من مصر والأردن وسوريا فشكلت نتيجة الحرب صدمة للاتحاد السوفيتي بسبب فشل أسلحتهم بأيدي المصريين واستغل عبد الناصر هذه الهزيمة للإطاحة بعبد الحكيم عامر.

كما يمكن القول بأنه ولطبيعة نشأة عبد الناصر وخلفيته العسكرية لم يتمكن من إنشاء بناء نظام سياسي ديمقراطي حتى وإن كان قد رفع شعارا ينادي بذلك إلا أن ممارساته على الأرض جاءت مخالفة لذلك فلقد خلف خلفه نظاما يعتمد على الفرد والمتمتع بشعبية وتأييد جماهيري يقوم على إقصاء كل من يخالفه فهو بذلك جسد النظام بشخصه بما يحمل من أفكار وتوجهات في غياب كامل للأطراف الأخرى كالأحزاب والتنظيمات السياسية التي ألغاهما وقيدها حريتها.

#### 4.2.2 فترة رئاسة السادات 1970-1981:

عندما تولى أنور السادات الرئاسة بعد جمال عبد الناصر في 1971 لم يكن متوقعا أن تدوم فترة رئاسته طويلا وخاصة أنه لم يكن يملك الكاريزما التي كان يتمتع بها عبد الناصر، ولم يكن يملك قوة كبيرة هذه القوة التي كانت تتوزع على مراكز رئيسية كالحزب الاشتراكي ووزارة الداخلية وأجهزة المخابرات والقوات المسلحة، وقد واجه من هذه القوة معارضة صارمة مزجت ما بين المدني والعسكري وتحالفت للإطاحة به إلا أنهم فشلوا في ذلك لأنه لم يكن يرغب الكثير من الضباط التورط في مقامة سياسية وذلك بسبب التسييس الذي عانوا منه ومع ذلك قللت هذه القوى من شأن قوة الرئاسة والشرعية المنوطة للرئيس. (هاشم، 2015، ص7-8)، إلا أن السادات استفاد من تغير العلاقات المدنية العسكرية بعد هزيمة 1967 فاستطاع إقالة العديد من الخصوم الموالية لعبد الناصر من داخل الجيش كجزء مما أسماه الثورة الإصلاحية فأقال قائد الجيش محمد فوزي آنذاك لكونه من الموالين للرئيس عبد الناصر واستطاع بذلك السادات السيطرة على الجيش، واستخدم السادات صلاحية التعيين إلى أقصى حدودها لاسيما وأن الجيش لم يكن يمتلك قيادات مؤثرة وفصائل قوية، بالتالي فلم تنشأ داخل الجيش خصم عسكري ينافسه كما حصل في عهد عبد الناصر الذي نافسه المشير عبد الحكيم عامر. (وجان، 2015، ص14).

كان أهم خطوات السادات إثر الانقلاب في 14/مايو/1971 والذي حمل اسم ثورة التصحيح أو ثورة 15 مايو، ليس التفرد بالحكم وإنما ليحكم كما يريد وكانت من هنا بداية لمرحلة جديدة للعلاقات الأمريكية المصرية، ففي العام 1972 طرد السادات نحو 20 ألف خبير عسكري سوفيتي

كما تم إعادة فتح قناة السويس في 1975 لأول مرة منذ حرب 1967. شكل انقلاب 15 مايو خطوة لتأسيس نظام جديد وتوجه السادات لعقد حزمة تحالفات شملت القوى المعادية لشخص عبد الناصر ونظامه تحديدا الإخوان المسلمين وقدامى الرأسماليين والليبراليين، ولقد عقد حينها السادات صفقة مع المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمساني تتمثل بالعفو عن كل من كان في السجون من قادة الإخوان ومنحهم فرصة العمل السياسي مقابل الإجهاز المعنوي على عبد الناصر وعهده. (ادريس، 2014، ص13).

وإذا ما تحدثنا عن السياسية العامة في عهد السادات فإن مصر في قد دخلت مرحلة جديدة عن التي بدأها عبد الناصر إذ أعلن السادات شعاره "دولة المؤسسات وسيادة القانون" في إعلانه للدستور العام للبلاد 1971 حيث نصت مواد الدستور على أن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي ولا يجوز لأي هيئة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، ويمكن إجمال عملية التحول التي وقعت في عهده والتي أطلق عليها ثورة التصحيح والتي كان يهدف من خلالها استكمال مسيرة عبد الناصر في ثورة 1952 ولكن باليات مختلفة بأنها تمثلت بتقليص دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص وقام بتتويج علاقاته مع الغرب وبدأ مسار التصالح مع إسرائيل وخاصة بعد حرب 1973 على عكس سياسات عبد الناصر المتجهة نحو الشرق، كما أن سياساته قد حولت مصر من دولة منتجة إلى مستهلكة توجه إنفاقها للجيش والأمن. (سليمان ح.، 2013، ص28-29).

ولقد شهدت السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية تطورات في عهد السادات بناء على الدستور الصادر في العام 1971؛ فلقد شهدت فترة السادات ثلاثة انتخابات برلمانية نتج عنها ثلاث هيئات لمجلس الشعب 1971، 1976، 1979، وقد انعكس هذا التطور النيابي نتيجة لما أحدثه التطور السياسي في عهد السادات من التحول في التنظيم السياسي الواحد نحو التعددية الحزبية، كما أن الطابع المدني قد غلب على الوزارات في عهد السادات وهذا خلافا لما كان عليه في عهد الرئيس عبد الناصر حيث احتكر العسكريون منصب رئيس الوزراء وسيطروا بشكل كبير على الوزارات الرئيسية. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن أحد سمات السلطة التنفيذية في عهد الرئيس السادات ووفقا لدستور 1971 هو ازدواجية السلطة أي أنها تمارس بواسطة كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بالتالي فإن دور مجلسي الوزراء يعتمد على علاقته برئيس الدولة ومدى صلته بالرئيس. (السياسي كوم، 2011، ص1.3) كما يعتبر دستور 1971 الأطول عمرا بعد ثورة 1952 فتم العمل به 40 عام حتى تم تعطيله بعد ثورة 25 يناير 2011 وكان

قد جرى تعديله في العام 1980 وبلغت نتيجة الاستفتاء على تعديله 89.86% ووفقا لهذه التعديلات أصبحت الشريعة المصدر الرئيس للتشريع، كما سمح لتجديد رئاسة الرئيس لأكثر من مدة متتالية. (علي ر.، 2016، ص2).

على المستوى الآخر في 1972 واجه السادات تحديات أخرى إذ كان الاقتصاد في حالة انهيار نتيجة تكاليف الإنفاق على الدفاع وتكاليف حرب الاستنزاف واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لسيناء إضافة إلى أنه سادت أعمال شغب ومظاهرات ضد الحكومة. وخلال هذه الفترة ركز الجيش جهوده على التدريب والإعداد العسكري لمحو هزيمة 1967. كما أنه وبعد الحرب 1973 كانت مصر تمر بوضع اقتصادي سيء. لذا في 1974 بدأ السادات سياسة الانفتاح التي تتطلب إصلاحات هائلة وإعادة هيكلة الاقتصاد فقام بتفكيك مشروعات الدولة غير الفعالة وتخفيض الدعم للمنتجات الأساسية كالأرز والسكر، هذه السياسة لم تكن في المجال الاقتصادي وحسب وإنما أيضا في السياسة الخارجية والأمن القومي، فبعد الحرب انهارت العلاقات المصرية السوفيتية بسبب رفض الاتحاد السوفيتي تزويد مصر بالسلاح خلال الحرب. (هاشم، 2015، ص8.9) فلقد مثلت ورقة أكتوبر والتي أصدرها الرئيس أنور السادات في العام 1974 الأساس التي بني عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي والذي فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من الخارج. جعلت هذه الورقة من الانفتاح احد المهام الرئيسية للمجتمع المصري في المرحلة اللاحقة؛ فلقد شخصت هذه الورقة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مصر وأكدت أن سياسية الانفتاح الاقتصادي هو انفتاح على العالم بشرقه وغربه مع الترحيب بالاستثمار الأجنبي، والانفتاح الاقتصادي حسب ورقة أكتوبر وهي الوثيقة الأساسية في هذا المجال. (راشد، 2006، ص1).

ونتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ونتيجة للتعديلات القانونية والتي أصدرت بناء على ورقة أكتوبر 1974 فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي والتي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات مما أدى إلى سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري بالتالي فإن مظاهر التنمية التي أحدثتها سياسية الانفتاح كانت تنمية تابعة لم تنشأ من أنشطة اقتصادية مصرية وطنية.

أما أهم سلبيات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجه السادات وكان له الأثر السلبي على الاقتصاد المصري تمثل بضعف الاقتصاد العام والذي كان يمثل ركيزة أساسية في نمو الاقتصاد المصري سابقا، إضافة إلى ظهور مراكز قوى جديدة اكتسبت نفوذا وهيمنة بتوجيه السياسات الاقتصادية ووضع القرارات العامة، كما أن سياسية الانفتاح الاقتصادي أدت إلى نمو هش في الاقتصاد المصري فهو نمو خدمي لم تكن الأولوية فيه للزراعة والصناعة وإنما للقطاعات غير

السلعية التجارة والتوزيع والمال بمعنى أنه لم يستند إلى مصادر القوة الذاتية للاقتصاد المصري. إذا فالنتيجة النهائية لسياسة الانفتاح الاقتصادي هو التبعية الكاملة للاقتصاد المصري للمركز الرأسمالي العالمي فتزايد حجم القروض الأجنبية وارتفع أيضا حجم الدين الخارجي على مصر. (راشد، 2006، ص3.4)، وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية والتي تمثلت بغياب الأهداف الواضحة من أجل التنمية الاقتصادية من قبل السادات بحيث انحسر دور الدولة في المشاريع الاقتصادية لصالح الشركات ورأس المال الأجنبي المستثمر في مصر وهذا يعني تراجع للسيادة الوطنية ومدى استقلاليتها بمزيد من التبعية.

إذا يمكن القول أن مصر شهدت في عهده تحولات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية ففي الجانب الاقتصادي اعتمد سياسة الباب المفتوح وحرية حركة السوق في ظل الانفتاح الاقتصادي، وفي الجانب السياسي انتقل من مفهوم الحزب السياسي الواحد إلى مفهوم التعددية الحزبية لكن يتوجب الإشارة إلى أن هذه التعددية كانت بقرار من القيادة السياسية المتمثلة بالسادات بمعنى أن هذا التحول لم يأت نتيجة مطالبة شعبية وإنما جاءت بقرار رئاسي بالتالي فإن هذه السياسات فعليا لم يهدف منها إلى إقامة تعددية حقيقية وإنما إيجاد أحزاب سياسية توافقه بالأيدولوجيا دون أن تحمل أي اختلاف جذري في توجهات حكمه. ولعل أهم الأسباب التي دفعت السادات إلى الانتقال نحو التعددية الحزبية حالة الفراغ السياسي التي دخلت بها مصر بعد وفاة بعد الناصر، فشكلت هذه السياسة إحدى الأدوات التي استخدمها في تثبيت نظام حكمه بما يتناسب مع شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون، كما أن اتجاه النظام لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت عامل مهم لأجل الانتقال إلى التعددية الحزبية. (سليمان ح.، 2013، ص30).

أما نهاية فترة السبعينات قد شهدت تحولا كبيرا في ادوار الجيش ووظائفه وعقيدته القتالية لاسيما مع توقيع السادات معاهدة كامب ديفيد مع الكيان الإسرائيلي 1979 إذ برز جيل من الجيش يمكن تسميته بجيش كامب ديفيد وأصبح الجيش يبحث عن دور آخر غير الاستعداد للحرب أو خوضها انطلاقا من مقولة السادات الشهيرة أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب والتي زادت حينها مساحات التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت مصر ثاني أكبر دولة تحصل على معونات من الولايات المتحدة بعد إسرائيل. وأصبح الهم الأول للقيادة السياسية والعسكرية يتمثل في الحفاظ على هذه المعاهدة للمعونات العسكرية رغم أن الدولة الراعية هي الداعمة الرئيسية لإسرائيل. (عز الدين، 2015).



لم يقتصر تأثير هذه المعاهدة على الدور القتالي للجيش بل امتدت إلى تغيير وظائفه فانصرف الجيش للساحة الاقتصادية بعد أن تخلى عن دوره في السياسة والحرب ففي عام 1979 أنشأ الجيش جهاز المشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع المصرية ويتولى هذا الجهاز تنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ولا يخضع لأي رقابة من الدولة، وجاء إنشاء هذا الجهاز بعد توقيع المعاهدة بفترة وجيزة وكأن هدف ذلك أن يفرغ الجيش من وظائفه ومضمونه إلى أمور أخرى. (عز الدين، 2015، ص4).

ومن خلال إنشاء هذا الجهاز والذي جاء بقرار رئاسي من السادات قد استعويض عن تراجع دور الجيش الدفاعي والحربي بتنامي دوره كمؤسسة للتحديث والذي يتحكم بكيفية التعامل مع المعونات والمساعدات والمشاريع الاقتصادية، ودخل الجيش في المجالات التنموية والنشاط الاقتصادي المدني والذي ترافق مع سياسية الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجها السادات والتي كان لها أثر على العلاقات المدنية العسكرية فلقد حصلت مصر على معونات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية أتاحت للجيش المصري لفتح قنوات اتصال مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسستها العسكرية وهذا ما منح الجيش المصري نفوذاً إضافياً بإقامته روابط خارجية مع قوة عظمى. (سليمان هـ، 2015، ص41.40)، وهذا من أجل الحفاظ على سيطرتهم على اقتصاد مصر ومن دون تدخل من المؤسسة السياسية والتي يرأسها أحد عناصره ولكن بتوجه قومي قطري بالمقارنة مع التوجه القومي العربي في عهد عبد الناصر. تداعياتها أن الجيش بدلا من ان يرفع مشروع قومي ثوري تحول إلى جهاز دوره الحفاظ على الاستقرار أو التوتر الإقليمي لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

### 4.2.3 فترة رئاسة حسني مبارك 1981-2011:

بعد اغتيال مجموعة من الضباط الإسلاميين الصغار السادات في 6/10/1981 أثناء عرض عسكري اعتلى نائب الرئيس حسني مبارك سدة الرئاسة وكان صعوده سريعا لأنه افنقد لكاريزما السادات اعتبر مبارك رئيس انتقالي إلا أنه استمر في رئاسة مصر إلى العام 2011 بعد أن أجبرته الاحتجاجات والثورة على الاستقالة. ولقد استفاد مبارك من التعديل الدستوري الذي أدخل على دستور 1971 والمتعلق بفترة حكم الرئيس والتي تم تعديلها في العام 1980 والتي كانت مقيدة بفترتين لمدة ستة سنوات. (منتصر، 20174، ص1).

لم تكن فترة حكم مبارك نظام قائم بحد ذاته بل امتداد لفترة حكم السادات فكان هناك تشابه كبير

بينهما تمثلت بالتبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وتحويل الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي. ولقد ورث مبارك من السادات نظاما يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية حادة فلقد ورث اقتصاد منهار وأراضي محتلة وعلاقات عربية مهترئة وكلها تثقل كاهل أي شعب من الشعوب. (سليمان ح.، 2013، ص33)، وهذا يدل على أن النظام لم يكن يسعى بشكل جاد لإيجاد حلول عملية لمواجهة المشكلات الاقتصادية بل إنه سعى إلى تسخير موارد الدولة من أجل تحقيق مصالحه الذاتية فلم يسع النظام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بقدر ما كان يسعى إلى تعميق دور فئة قليلة كانت مقرية من النظام الحاكم، كما أن سياسة الانفتاح التي واصل بها الرئيس مبارك قد حولت المجتمع إلى مجتمع استهلاكي لعدم قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة وذلك لأن السوق الرأسمالي يعتمد على الميزة التنافسية للمنتجات وهو الأمر الذي تضعف فيه المنتجات المصرية مقابل الأجنبية إضافة إلى انتشار الفساد التي تعاني منه جميع الدول النامية.

ولا بد من الإشارة إلى أن حكم مبارك قد استمر لمدة أطول إذ بلغت الثلاثين عام إذ تولى السلطة وهو يسعى لتكريس دعائم حكمه والبحث عن شرعية جديدة له فلقد جاء للسلطة في ظل اهتراء الشرعية الثورية التي كان السادات قد فقدها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي فهذا دفعه للبحث عن مصادر جديدة للشرعية غير الشرعية الثورية التي يتمكن الحصول عليها.

لذا سعى للحصول على الشرعية الدستورية التي تتطلب مزيدا من الانفتاح السياسي فقام بتغيير الخطاب السياسي واتجه نحو استعمال مصطلحات الديمقراطية وبدأ بالحديث عن ضرورات الإصلاح السياسي والذي جاء كنتيجة من أجل تخفيف حدة الاحتقان الشعبي للوضع الاقتصادي المتردي، فأجرى أول انتخابات مباشرة 1984 شاركت فيها التيارات السياسية المختلفة ومنها الإسلامية إذ تبنى منها متسامحا مع التيار الإسلامي المعتدل المتمثل بالإخوان المسلمين فأفرج عن المعتقلين وأكد أن المعارضة جزء من النظام السياسي واستمر هذا الانفتاح بإجراء انتخابات مفتوحة مرة أخرى في العام 1987. (سليمان ح.، 2013، ص35).

سياسة الانفتاح السياسي التي انتهجها مبارك كانت من أجل حصوله على الشرعية الدستورية لكونه لم يكن يملك شرعية ثورية بالتالي فكانت سياساته موجهة لهدف معين وتحت سيطرة النظام الحاكم بمعنى أنها لم تكن توجهها عام وتغيير في النظام السياسي، إذا فالسياسات السياسية لمبارك لم

تختلف عن تلك التي كانت في عهدي عبد الناصر والسادات؛ فاستمر بمحاربة وتقييد المعارضة السياسية وسمح لها بالعمل من أجل حصوله على الشرعية وبالقدر الذي لا تؤثر على نظامه.

من أهم ملامح الدولة المصرية في عهد مبارك خلق دينامية تفاعل بين الجيش والسياسة، بحيث أدت هذه الدينامية إلى تنشيط للقوات المسلحة المصرية وعودة ظهور الجيش كطرف فاعل في السياسة الوطنية؛ فعلى النقيض من سياسة السادات التي عمدت إلى تخفيض ميزانية الجيش وتحديد تدخله في الحياة العامة فقد رحب مبارك بمساهمة الجيش في الاقتصاد المصري ودوره كضامن للاستقرار الداخلي. وسعى مبارك إلى تعزيز مكانة الجيش والمؤسسة العسكرية واستغل أحداث الأمن المركزي 1986 والتي كانت عبارة مظاهرات احتجاجية انطلقت من معسكرين لمعسكرات الأمن المركزي احتجاجا على قرار التمديد للتجنيد الإجباري من 3 سنوات إلى 5 سنوات إضافة لتخفيض رواتب الجنود بحجة سداد ديون مصر، فبعد خمس سنوات من حكم مبارك تقلصت عائدات البترول وتحويلات العاملين في الخارج إلى مصر فارتفع حجم التضخم وتراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع حجم الديون والتي بلغت 32.5 مليون دولار على مصر فأراد النظام حل هذه المشكلة على حساب الفئات الصغيرة من خلال حقوقهم ومكتسباتهم القانونية فتصاعدت إثر ذلك حدة الصراع الطبقي واندلعت معها الإضرابات فتطورت الأحداث إلى انتفاضة شاملة في جميع معسكرات الأمن المركزي، بالتالي فإن مبارك استغل هذا الحدث والذي أخذها العسكر بكفاءة لفرض واستعادة النفوذ للمؤسسة العسكرية. (ابراهيم م.، 2016، ص2).

وفي سبيل منح الجيش مساهمة في الاقتصاد المصري اتبع مبارك سبيلين من أجل تحقيق ذلك؛ منح مزايا مادية جديدة لمنتسبي القوات المسلحة لاسيما الضباط، وتوسيع الخدمات والامتيازات التي يحصل عليها مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم العالي لأبناء الضباط، والأمر الثاني هو التوسع في الدور الجديد للجيش في مجال التحديث والتنمية والذي كان قد بدأ في أواخر عهد السادات بإنشاء جهاز المشروعات الوطنية 1979. فلقد وسع الجيش نشاطه بشكل كبير في ثلاثة مجالات عامة تمثلت بإنتاج السلاح وغيره من المصنوعات والزراعة والبناء والمرافق. وهذا بدوره أدى إلى تحقيق الجيش لمكتسبات مادية كبيرة، هذا ما جعل المدنيين ينظرون بسلبية لتضخم دور الجيش في المجالات المدنية. (سليمان ه.، 2015، ص43-42)، عمليا تسليم معظم قطاعات الحركة الاقتصادية المصرية للضباط الجيش من أجل الحصول على ولائهم إلى حد أن الرئيس أصبح يخدم مصالح هذه النخبة العسكرية وهو أيضا المستفيد من هذه الحالة (كما تبين لاحقا ثروة مبارك وعائلته بعد إطاحته في 2011، فلقد كشفت مصادر قضائية مصرية في 3/ 2017 أن ثروة

الرئيس الأسبق حسني مبارك قدرت ب3 مليارات دولار و600 مليون جنيه، كما أن مبارك وأفراد حكومته يمتلكون في الخارج ما يقرب من المليار ونصف المليار دولار، من بينها نحو 650 مليون دولار لمبارك ونجليه بما يعادل 9 مليارات و750 مليون جنيه، وهي عبارة عن أصول وعقارات في لندن وقبرص وأمريكا بجانب 410 ملايين دولار في سويسرا. (روسيا اليوم، 2017، ص1).

بعد العام 1991 وسعت القوات المسلحة توغلها في كافة المجالات؛ فكانت هناك وعودات من الرئيس مبارك من أجل استمالة كبار الضباط ودمجهم في نظام المحسوبية التابع لمبارك بتعيينهم بعد التقاعد في وزارات رئيسية وفي الشركات والهيئات الحكومية المملوكة للدولة ومنحهم رواتب إضافية وفرص مريحة تمكنهم من تحقيق مكاسب مادية إضافية مقابل استمرار ولائهم للرئيس مبارك وعدم انخراطهم في السياسة. ويعود السبب في ذلك إلى عوامل كانت من أهمها عدم صعود رجل عسكري صاحب سلطة ممكن أن يشكل تهديد لنفوذ وسلطة مبارك لذلك أقدم في العام 1989 لإقالة المشير أبو غزالة والذي كان له شعبية كبيرة في صفوف المؤسسة العسكرية وبين الشعب بشكل عام وعين بالعام 1991 المشير الطنطاوي المقرب من مبارك لمنصب وزير للدفاع، والعامل الآخر الذي مثل نقطة تحول أخرى في العام 1991 هي إطلاق الرئيس مبارك حملة كبرى لخصخصة المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام على خلفية شطب ديون مصر الخارجية وإعادة التفاوض بينها وبين الصندوق الدولي على اتفاقية العام 1987 في أعقاب حرب تحرير الكويت وهذا بالتالي سمح لكبار الضباط من القوات المسلحة للوصول إلى حيز كبير من الاقتصاد المصري الذي كان مملوكا للدولة. (صايغ، 2012، ص3).

وتضخمت مصالح الجيش بشكل سريع وأصبح يمتلك إمبراطورية تجارية مؤثرة في اقتصاد البلاد يتراوح حجمها ما بين 15 إلى 40% من اقتصاد البلاد فلقد أصبح الجيش يمتلك المئات من الفنادق والمستشفيات والنوادي والمخابز بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العاملين وتجاوزت الأمور إلى منح مبارك الجيش ملكية معظم أراضي مصر من خلال مرسوم رئاسي في 1997 يتيح للجيش حق إدارة كافة الأراضي غير الزراعية ونسبتها تجاوزت 87% من مساحة مصر وهي أراضي لم تخضع للتطوير بعد. ومن خلال هذا المرسوم صار الجيش متحكما في قطاع العقارات في مصر فالجيش يسيطر فعليا على كل أراضي مصر الصحراوية وحتى من يريد إنشاء عقاري من الأراضي الممتدة على طول البحر الأحمر فعليه أن يستأجرها من وزير الدفاع وامتدت سيطرة الجيش إلى مصانع الاسمنت وشركات البناء التابعة للواءات المتقاعدة وامتدت سيطرتهم أيضا داخل العديد من الوزارات كالاتصالات وشركات الطيران. (عز الدين، 2015، ص4-5)، وهذا يدل على أن النظام

السياسي والذي يديره العسكر لتحقيق مصالحه وتحقيق نفوذه بصورة تبدو وكأن الدولة اختزلت في الجيش وبالتالي بمقدوره أن يقوم بكل الأدوار على حساب تراجع القطاع المدني المنوط به عملية الإنتاج والنشاط الاقتصادي وأن الجيش هو البديل، وبالتالي فإن سيطرة الجيش على الاقتصاد لا يعده الضامن لمقدرات البلد وثرواتها لأنه يسخرها من أجل مصالحه.

لقد أدرك مبارك أن إحدى القضايا الرئيسية التي كان عليه أن يتعامل معها هو ظهور الإسلام السياسي على العموم واختراق هذا التيار للقوات المسلحة وبدأت الحكومة للبحث عن أسباب هذا التنامي واتخذ تدابير لمنع تسللهم بل ذهب إلى أبعد من ذلك بالتحقيق عن خلفيات الجنود العائلية خاصة الأفراد الذين يتطلعون لمناصب حساسة في الجيش وقد أنشأت الدولة مؤسسة الرقابة لمنع التسلل إلى القوات المسلحة. وحرص على كسب ولاء الضباط بوعدهم بالتقاعد المبكر مع راتب تقاعدي وإغراءات بمواقع مريحة في أي من الشركات المملوكة للجيش والتي ظهرت بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية، وكان العامل الأساسي لضمان ولاء الجيش لمبارك خلال سنوات حكمه الطويلة هي الاستقلال الذي منحه للضباط في إنشاء المجمع العسكري الصناعي وتشغيله وعلاوة على ذلك أنشأ الجيش نشاطات تجارية ليس لها علاقة بالدفاع بل أن الضباط امتلكوا مساحات واسعة من الأراضي العامة والتي يتم تحويلها إلى منتجات مغلقة كمنتجات. (هاشم، 2015، ص11)، فتوسعت أدوار الجيش الاقتصادية في عهد مبارك منذ بداية التسعينات وتوسعت استثماراته في كل شيء بدء من الزراعة إلى بناء الطرق والاستثمار العقاري كما منحت مشاريع القوات المسلحة امتيازات فوق سلطات الحكومة القانونية والمحاسبية بحيث أنها معفاة من الضرائب ولا تخضع للوائح والقوانين التي يخضع لها الجميع في القطاعين العام والخاص.

هذا الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية ساهم في تفشي الفساد داخلها بشكل كبير فوفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية 2013 حول فساد الجيوش في العالم؛ فكانت المؤسسة العسكرية المصرية إلى جانب خمس دول عربية تصنف بأنها الأسوأ على مستوى العالم في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، وأفاد التقرير أن 99% من ميزانية الجيش لا زالت سرية حتى 2018 ولا أحد يعلم أين ينفق العسكر الأموال التي يحصل عليها. (جريدة الشعب، ص2)، في ظل تنامي النفوذ للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد، هذا يعني أن أي تغيير سياسي نحو المدنية يتطلب أولا استعادة الدولة ومواردها من النخبة العسكرية المسيطرة وإعادة تصويب علاقة الجيش بالنظام السياسي كجهاز تابع للحكومة وليس مسيطرة عليها. وإعادة مشاركة الشعب في السياسة وفي تشكيل الحكومة.

في الجانب الاقتصادي لنظام مبارك عانى من استمرار التبعية التي قد بدأها السادات ولم يتمكن من تحرير الهيمنة للأطراف الخارجية وتدخلها فتزايد اعتماد مصر على المساعدات والقروض والمعونات الخارجية خاصة العسكرية من أجل تسليح جيشها وهذا يعني أن ثبات نظام سيطرة مبارك قائم على هذه المعونات. هذه السياسات خلقت حالة من عدم التكافؤ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة فالمعونات الأمريكية التي سعى مبارك للحصول عليها مستعد لبذل كل الجهود للحصول عليها وقيدت هذه المعونات من استقلال مصر وسيادتها، وهذا يدل على أن مع كل المشاريع التي تسيطر عليها المؤسسة العسكرية إلا أنها لم تدر أي أرباح تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لأنها سعت من خلال هذه السيطرة على المشاريع تنمية مصادرها الخاصة ونفوذهم الخاص، كما شكلت المعونات وسيلة ضغط على مصر من جهة وأداة لتحقيق السيطرة الأمريكية من جهة أخرى فاعتماد مصر على هذه المعونات جعلها من مصادرها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. (سليمان ح.، 2013، ص37)، فنتيجة اعتماد مصر على هذه المعونات والتي أفقدتها استقلاليتها انعكست في العديد من القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية المصرية وانكشاف مدى تابعيتها للولايات المتحدة الأمريكية مثل تماهي مصر مع السياسة الأمريكية إزاء العراق منذ غزو الكويت 1990، ومن ثم الانضمام لعاصفة الصحراء التي كانت عرض تمهيدي لغزو العراق 2003، وتخلي مصر عن السودان واستقلال جنوب السودان 2011 وبالتالي تخلت مصر عن أمنها المائي وعمقها البري الذي أسمته العسكرية المصرية الاتجاه الجنوبي. (المصري، 9، ص31).

ثمة تحولات كبرى حدثت لوظيفة ووضعية الجيش في عهد مبارك فصار من ناحية مرتبطا بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المعاهدة والمعونة ومن ناحية أخرى يحظى بوضع مستقل في الداخل مختلف عن أي مؤسسة تابعة للدولة له ميزانية خاصة ولا يخضع لأي رقابة يستشري فيه الفساد ويكافئ أعضاءه بعد انتهاء الخدمة بتولي مناصب مدنية في مؤسسات حكومية كل ذلك مقابل الابتعاد عن الجانب السياسي.

فلقد كانت المؤسسة العسكرية مستعدة لعمل كل شيء للحفاظ على دورها المركزي منذ ثورة يوليو 1952 والتي كان الضباط في ظلها قد حافظوا على تعييناتهم في الإدارات العامة والمحلية والتحول الذي حصل لدور الجيش من ثوري وأساسي في بناء الدولة وتنميتها في قطاعاتها المختلفة الى شريحة من الجيش التي اختطفت الدولة لتتطفل عليها، كان له أثر بارز على منع تحول النظام السياسي الى نظام مسيطر ومشكل من قبل الشعب الذي يمثله ظاهرة. ف40% من المحافظين في

ظل حكم مبارك جاءوا من خلفيات عسكرية وإن كانت أعدادهم في الحكومات المتعاقبة والسلك الدبلوماسي تراجع نسبيًا ولكن المكتسب الأهم الذي غنمه الضباط المصريون اعتبارًا من النصف الثاني من السبعينيات هو فتح باب الاقتصاد الوطني أمام تدخلهم فيه بحيث باتت حصة المؤسسات الاقتصادية التابعة للمؤسسة العسكرية تشكل بالعام 2018 5 إلى 10% من مجمل الاقتصاد المصري وهذه نقطة أساسية لا يمكن إغفالها عند التفكير بحسابات قادة القوات المسلحة المصرية، فالدخل السنوي للمؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش المصري هو عبارة عن مليارات من الدولارات يمسك الضباط حساباتها دون رقابة من أي جهة مدنية باعتبار أن النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة يدخل في نطاق الأمن القومي المصري. (بو ناصيف، 11، ص3).

إن تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية تزامن مع إسناد مهام جديدة لهم من السلطة القضائية تتمثل بمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية خلال فترات العمل بقانون الطوارئ والذي ظل قائمًا طوال فترة حكم مبارك بالتالي هذا أعطى المؤسسة العسكرية نفوذًا جديدًا لمواجهة أي حركات احتجاجية والمعارضة السياسية. (عزيز، 2016، ص1)، كذلك الحال بالنسبة للشرطة فريئسها الأعلى هو رئيس الجمهورية وفقًا للمادة 184 من الدستور ويتولى وزير الداخلية رئاستها التنفيذية وحسب القانون المعدل في دستور 1981 مختصة ليس فقط في حماية الأمن بل أيضًا بحماية النظام العام أو بمعنى آخر حماية دولة النخبة العسكرية التي اختطفت دولة الجمهورية، وكان إعلان حالة الطوارئ المتواصل في نظام مبارك ليزيد نفوذ الشرطة في النظام السياسي لمبارك كما جاء تصاعد نفوذ الشرطة في الحياة السياسية نتيجة لرؤية الدولة في مواجهة تنامي النشاط للأحزاب الإسلامية والتي رأت فيها تهديدًا لسلطتها. (ابراهيم ش.، 2006، ص22)، ولقد كان حضور الشرطة في عهد مبارك ليست بسبب الطبيعة الخدمية التي تقوم بها الداخلية فقط وإنما لمواجهة التحديات الداخلية التي كان يراها مبارك في الأحزاب السياسية المعارضة لاسيما الأحزاب الإسلامية فالتسعت صلاحيات رجل الشرطة في عهد مبارك حتى باتت وكأنها مطلقة ومنح مبارك الضباط من الشرطة الامتيازات المالية والمكافآت إضافة إلى التنوع في تسليح الشرطة وتطويرها عسكريًا. (الفولي، 2014، ص8).

ومن القضايا التي مثلت معضلة في النظام السياسي المصري في عهد مبارك ملف توريث الحكم لابنه جمال مبارك، فلقد شهد الدستور المصري في العام 2005 تعديلًا على طريقة اختيار رئيس الجمهورية وهي المادة 76 من الدستور 1971 والتي بموجبها يتم اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء بعد أن يسمي مجلس الشعب بأغلبية الثلثين مرشحًا وحيدًا لرئاسة الجمهورية أو تمديد

ولايته لفترة جديدة، وجاء التعديل بناء على طلب من مبارك مباشرة وبناء على التعديل يتم السماح لأكثر من مرشح لدخول الانتخابات الرئاسية عن طريق الانتخاب المباشر والسري. وجاءت خطوة مبارك هذه بعد انتقادات وضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لحالة الديمقراطية المتردية في مصر كما أنها جاءت بعد أن كان مبارك قد دخل فعليا في خلاف مع جماعة الإخوان المسلمين في 2005 والتي جرى تحويل عدد من قياداتها وكوادرها إلى المحاكم العسكرية وكانت قد شهدت مصر خلال هذه الفترة مظاهرات احتجاجية من أحزاب المعارضة على ترشح مبارك للحكم مرة أخرى إضافة إلى احتجاجهم على سوء الأوضاع الاقتصادية التي تسبب فيها مبارك للشعب المصري. كما أن الأحزاب السياسية والمعارضة رأيت في التعديلات الدستورية تمهيدا لتمرير سياسة التوريث لصالح نجله جمال مبارك وبسبب العراقيل التي وضعت أمام حق الترشح والمنافسة للمرشحين المستقلين. (حسنين، 2011، ص2)، وجرى في العام 2005 أول انتخابات تعددية مباشرة بعد تعديل الدستور ضمت عشرة مرشحين متنافسين إلا نسبة المشاركة في هذه الانتخابات لم تتجاوز 23% من بين 32 مليون ناخب وهي نسبة ضئيلة وانتهت هذه الجولة من الانتخابات بفوز محمد مبارك واستمر حكمه حتى ثورة 25 يناير 2011. (جريدة الدستور، 2018، ص2)، ولقد جرت هذه الانتخابات في ظل سياق دولي داعم للإصلاحات السياسية وربما كان الضغط الدولي من أبرز أسباب اتباع نمط الانتخابات التعددية، ومحليا تزامنت مع انفتاح نسبي على المشاركة السياسية لقوى الإسلام السياسي خاصة جماعة الإخوان المسلمين وظهر ذلك بعد الانتخابات الرئاسية في برلمان 2005 والذي شهد حضورا إسلاميا غير

مسبق. (رمزي س.، 2017، ص5).

كما أن المؤسسة العسكرية حالت دون وصول جمال مبارك للحكم وكانت ضد سياسة التوريث التي أرادها مبارك وكان ذلك خوفا على مصالح الجيش؛ فعدم انتماء جمال مبارك للمؤسسة العسكرية يعني خوف المؤسسة العسكرية على الامتيازات التي كانت تحصل عليها، كما أن نقل الحكم من الأب إلى الابن يعني تقويض دعائم النظام الجمهوري نفسه ولأن المؤسسة العسكرية تعتبر نفسها صاحب الإسهام الأكبر في تأسيس النظام الجمهوري في مصر والقضاء على النظام الملكي جعلها ترفض سياسية التوريث من قبل مبارك. (نافعة، 2011، ص2) فلقد نشر موقع ويكيليس الإلكتروني عن وثيقة صادرة من السفارة الأمريكية بالقاهرة في العام 2007 تؤكد معارضة الجيش خاصة المشير طنطاوي واللواء عمر سليمان لملف التوريث الذي كان مبارك يسعى إليه من خلال حزمة من التعديلات الدستورية والتي تمت المصادقة عليها في 2007 وكانت هذه المرسلات الداخلية جرى تبادلها بين الدبلوماسيين الأمريكيين تؤكد أن الجيش يقف عائقا في طريق الترشح لجمال مبارك. (BBCعربي، 2010، ص2).



#### 4.2.4 مرحلة حكم محمد مرسي 2012 حتى الانقلاب 2013:

##### 4.2.4.1 الثورة المصرية 2011 حتى تسلم المجلس العسكري الحكم خلال المرحلة الانتقالية:

ساهمت عوامل عديدة في في اندلاع ثورة 25 يناير 2011 من أهمها؛ طغيان الدولة الأمنية في أواخر عهد مبارك وترافق ذلك أيضا مع تراجع دور الدولة الاجتماعي وضعف القانون وانتشار الفساد، فضلا عن تراجع المكانة الإقليمية للدولة إلى جانب انسداد أفق الإصلاح السياسي والذي كان أبرز تجلياته عملية التزوير التي شهدتها الانتخابات التشريعية في العام 2010، وسير النظام في عملية التوريث لجمال مبارك، جميع هذه الأسباب كانت مقدمات لتزايد معارضة القوى السياسية والناشطين المدنيين للنظام لاسيما أن المعارضة السياسية قد شهدت تنامي في دورها منذ العام 2005. (سليمان هـ،، 2015، ص51)، لكن هذه العوامل لم تكن لتتشعل الثورة لولا تأثر المصريين بثورة تونس والتي كانت عبارة عن حركة اجتماعية بدأت كسلسلة من مظاهرات الشوارع والمسيرات وأعمال الشغب والصدامات العنيفة، ولم يكن تاريخ الثورة وهو يوم الشرطة الوطني حدثا عارضا فالشرطة محل للبعث العام نتيجة النظرة المترسخة لدى المصريين بأن الشرطة يعدون أنصارا سياسيين لمبارك. فلقد جاءت الثورة تحمل هدفا أساسيا تتشارك فيه مع الثورات العربية وهو التخلص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ورفعت في سبيل ذلك شعارات مختلفة تعبر عن طموحات الشعب المصري وجاءت هذه الشعارات تعبر عن المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحسين الحياة وكانت هذه الشعارات بعيدة عن أي أيديولوجية قومية أو ذات علاقة بالقضايا الإقليمية.

ويمكن القول بأن أهداف الثورة قد تراكت بشكل تدريجي فكانت المطالب إصلاحية ولكن مع تعنت النظام المصري واستمرار الاحتجاجات الشعبية تجاوزت هذه الأهداف حتى أصبح مطلب الثورة ليس إسقاط حكم مبارك بل أيضا إسقاط وهدم النظام السلطوي الذي تجذر في مصر منذ العهود السابقة لكنها في الواقع لم تتجح إلا في إسقاط أسس النظام في حين لم تتمكن من هدم الأسس التي أرساها طيلة فترة حكمه فاستمرت النخب القديمة في السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي.

وحيث اندلعت الثورة في مصر حظرت الحكومة التجول الذي تحدته الجماهير ولم تستطع الأجهزة الأمنية فرضه وقد عرض النظام بعض التنازلات البسيطة للغاية ولكنه أعلن أن الدستور المصري

يطالبه بإكمال فترته حتى النهاية وفق دستور 1971 الذي كان قد تم تفصيله للحفاظ على النظام الذي اعتبره المعارضون ديكتاتورياً وسعوا لإنهائه، وفي 11/2 استقال مبارك وسلم السلطة رسمياً إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو هيئة تتكون من 19 عضو من أكبر الضباط، وقد أعلن المجلس العسكري ببساطة إلى المدنيين خطته من أجل الانتقال الديمقراطي للسلطة فعين لجنة من ثماني شخصيات قانونية وسياسية من أجل تعديل الدستور كي يضمنوا سير الانتخابات الديمقراطية وفي خريف 2011 أعلن أنه سوف يترك السلطة إذا استطاع ولكنه كان يحتاج إلى صيانة الاستقرار والنظام حتى يرتب المدنيون أنفسهم.. (هاشم، 2015، ص16-17).

بعد اندلاع الثورة المصرية أعلن المجلس العسكري للقوات المسلحة انعقاده لمتابعة مجريات الأحداث وأصدر بيانه الأول في 10/2/2011 وأعلن نيته الانعقاد بشكل مستمر لبحث ومتابعة ما يمكن اتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسبات الشعب. (موسوعة المقاتل، 10، ص1)، ونظراً للتطورات المتلاحقة في الساحة المصرية أعلن مبارك تفويض سلطاته لنائبه اللواء عمر سليمان وفق ما يحدده الدستور، وأعلن عمر سليمان بتولي المجلس العسكري للقوات المسلحة مسؤولية إدارة البلاد، فأصدر المجلس العسكري بعد يومين من تتحية مبارك إعلان دستوري والذي تضمن التزامه بعدم الاستمرار في الحكم وتسليم السلطة لحكومة مدنية حتى يتم إجراء الانتخابات وحتى هذا الموعد يتولى رئيس القوات المسلحة تمثيله للبلاد في الداخل والخارج وتكليف وزارة أحمد شفيق للقيام بأعمالها حتى إجراء الانتخابات، وعطل المجلس العسكري مجلسي الشعب والشورى المنتخبين في العام 2010 وألغى دستور 1971 وتم تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من قبل الشعب. (الشريف ن.، 2014، ص1).

إذا لقد وجد المجلس العسكري نفسه أمام مأزق جوهري؛ فهو مطالب من قبل القوى السياسية والشبابية برعاية أهداف الثورة وتفكيك النظام السابق وتيسير التحول الديمقراطي، في حين أنه جزء من النظام السابق بالتالي فإنه ليس مستعداً لإجراء إعادة هيكليّة شاملة للنظام السياسي والذي بناه منذ ثورة 1952 والذي بناه من أجل مصلحته فضلاً على أنه قلق بخصوص مستقبله وامتيازاته؛ فأن بناء نظام سياسي مدني سيؤدي إلى تجفيف مصادر وجود العسكر كدولة داخل الدولة، إضافة إلى تخوف نخبة العسكر من محاسبتهم على مصادرة موارد الدولة وتسخيرها لصالح تحقيق نفوذهم. ومع تسلم المجلس العسكري الحكم لم يمكن يمتلك رؤية سياسية بديلة لمستقبل مصر ولم يكن يتمتع بالخبرة الكافية لإدارة مصر كما أنه لم يكن جدياً في تحقيق مطالب الثورة وكل ما تم انجازه من قبل المجلس العسكري تمت بعد مظاهرات واحتجاجات منددة بسياساته. فبالرغم من

تحقيقه بعد مطالب الثورة كحل الحزب الوطني الديمقراطي واعتقال مبارك ونجليه جمال وعلاء ووزير داخليته حبيب العادلي، إلا أنه لم يبلغ قانون الطوارئ المفروض منذ العام 1981 ولم يبلغ محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ولم يفك جهاز الأمن سيء الصيت بل اتجه إلى التحالف مع جهاز الأمن. (سليمان هـ، 2015، ص57).

حاولت المؤسسة العسكرية التمسك بالوضع الاستقلالي الذي اكتسبته عبر السنوات وبدأت تتصرف وكأنها خصم سياسي يدافع عن تعظيم مكاسبه لهذا يمكن قراءة سياسات المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية بأنها كانت تدور حول تأمين هذه الوضعية الاستقلالية من مداخل اقتصادية وتشريعية فلقد أصدر المجلس العسكري مجموعة من التشريعات التي تزيد من عزل المؤسسة العسكرية عن المؤسسة المدنية وإبعاد أي رقابة عليها ففي شهر 3/2011 أصدرت المؤسسة العسكرية تعديلا على أحكام قانون القضاء العسكري يهدف إلى إضافة مادة تنص على اختصاص المجلس العسكري بالفصل في جرائم الكسب غير المشروع وهذا يدل على حالة ارتباك المؤسسة وخوفها من الرقابة المدنية، كما سعت المؤسسة العسكرية إلى الحفاظ على استقلالها الاقتصادي لا سما مع تزايد المطالبة بنزع مشروعات الجيش الاقتصادية من الجيش وتسليمها للدولة. (عز الدين، 2015، ص6).

هنا يمكن الإشارة إلى تصدر المجلس العسكري المشهد كان يمثل رغبة العسكر بعدم التغيير الجذري في نظام مبارك، لأن المرحلة الانتقالية كان من المفترض أن تجسد شرعية 25 يناير في إطار دستوري وتشريعي جديد، لذلك ومن أجل تفادي ذلك أعلن المجلس العسكري عن تعطيل دستور 71 وإجراء تعديلات دستورية فيه، فأصدر المجلس العسكري ثلاثة إعلانات دستورية في 19/3/2011 وتلا ذلك إعلان ثاني حكم المرحلة الانتقالية ككل في 30/3/2011 ومن ثم الإعلان الدستوري المكمل في 17/6/2012 (عبد الرحمن ح.، 2016، ص38)، والتي يمكن أن تفسر كخطوات استباقية لمنع أن تصل نتائج الثورة وتغييراتها للمؤسسة العسكرية، وبالأخص التي تعني بنخبة الضباط المسيطرين على الدولة، الأمر الذي قبلته قوى الثورة والتي كانت تتطلع لأن ينتهي الدور للمجلس العسكري بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي تحددت لأن هذه القوى تعتبر أن من حقوقها المكتسبة بعد الثورة مشاركتها في صياغة الدستور الجديد للبلاد.

بناء على إعلان المجلس العسكري بتحديد وقت للمرحلة الانتقالية، وعقب الاستفتاء الدستوري في 19/3/2011 أجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ وأجريت انتخابات مجلس الشورى على

مرحلتين في الفترة ما بين 1/92-2012/2/22 وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة بـ 105 مقاعد بنسبة 58.3%، وفي 23-2012/5/24 جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتي لم يستطع أحد من المرشحين الـ 13 حسمها لصالحه، وتمت إعادة الجولة بين المرشحين اللذين حصلوا على المركزين الأولين وهما مرشح حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي والفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وأسفرت عن فوز المرشح محمد مرسي بعد حصوله على 13.230.131 صوت بنسبة 51.73% وحصل شفيق 12.347.380 صوت بنسبة 48.27%. (القاسم، 2016، ص15) وهذا يدل على وصول الشعب المصري إلى رغبة فعلية في إعادة بناء النظام السياسي ولكن دون توفر التجربة والخبرة في إدارة حكومة ومؤسساتها والقدرة على استبدال القيم السياسية المعمول بها في المؤسسات العامة والدولة التي ما زالت مختطفة من قبل نخبة ضباط العسكر.

وقبل تسليم السلطة للرئيس محمد مرسي قام المجلس العسكري بخطوتين بالغة الأهمية فالأولى تمثلت بمنح ضباط الجيش والسماح لهم بالقبض على المدنيين في أي وقت وأما الخطوة الثانية فكانت بإصدار المجلس العسكري إعلان دستوري مكمل في 17/6/2012 والذي نص على الاستقلال التشريعي صراحة وبأن المجلس العسكري صاحب الحق في التشريعات الخاصة بالجيش وليس للرئيس إضافة إلى أن المجلس العسكري هو من يتكفل بكل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة ويكون رئيسه حتى إصدار دستور جديد فجميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع. من خلال هذه الخطوات الاستباقية يتبين أن ملف العلاقات المدنية العسكرية أصبحت شائكة للغاية فحتى على صعيد نتيجة الانتخابات جاءت متأخرة عشرة أيام هذا التأخير كان بمثابة للتفاوض مع الإخوان حول وضعية الجيش. إذا فقد استلم الرئيس مرسي الحكم مكبلا بالإعلان الدستوري والذي جعل منه رئيسا منزوع الصلاحيات إلا أنه استطاع بعد شهرين أن يلغيه ويقيل قيادات من الجيش عقب قتل ستة جنود في هجوم عسكري في رفح ورغم إقالتهم إلا أنه لم يقم بتحويلهم إلى محاكم سواء عقب هذه الحادثة أو خلال الفترة الانتقالية.

#### 4.2.4.2 فترة رئاسة محمد مرسي 2012 حتى الانقلاب العسكري 3/6/2013:

تولى الرئيس محمد مرسي منصب رئاسة الجمهورية في مصر ليكون أول رئيس مدني يصل إلى الحكم منذ ثورة يوليو 1952 بانتخابات ديمقراطية بأغلبية محدودة وهو أمر لم يعتاد عليه المصريين من قبل، ويمثل وصوله إلى منصب رئاسة الجمهورية أيضا بوصول التيار الإسلامي للحكم وهو ما

يحدث لأول مرة في التاريخ المصري وفور إعلان فوزه أعلن استقالته من جماعة الإخوان المسلمين ومن رئاسة ذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة. ولقد مثل انتخاب محمد مرسي كأول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث فك الارتباط المزمّن بين مؤسسة الرئاسة الجيش فلنحو ستة عقود اعتاد المصريون بموجب الأعراف والتقاليد فقط أن يكون الرئيس من المؤسسة العسكرية في غياب أي آلية ديمقراطية حقيقية لتداول السلطة. (سليمان هـ، 2015، ص 61).

واجه مرسي صعوبات وتحديات في استرداد سلطات رئيس الجمهورية وفي إخضاع المؤسسة العسكرية لسلطته المدنية، لكنه نجح في استغلال حادثة مقتل 16 جندي مصري في شبه جزيرة سيناء على يد جماعات مسلحة في شهر 8/2012، إذ قام على إثرها بتنحية وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي وعددا كبيرا من قيادات الجيش وتعين عبد الفتاح السيسي وزيرا جديدا للدفاع. وهذا ما جعل القيادات العسكرية ترى في عملية الإقالة والتنحية إهانة لوضع المؤسسة العسكرية ككل، فلقد كان الهدف من تنحية المشير طنطاوي وعدد من قيادات الجيش تحقيق ردع للقيادات الوسطى أو المجلس العسكري الجديد عن محاولة العودة للعب دور سياسي قوي وجديد، وجعلهم فقط يحاولون الحفاظ على وضع مشابه لما كان عليه في دستور 1971 أو حتى التنازل عن قيام أدوار سياسية مقابل بقاء المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها العسكر لكن هذا ما لم يحدث فأرأوا بالتنحيات إهانة لمؤسستهم العسكرية. (خلف، 2015، ص 3)، وكانت تدل هذه الخطوات مع عدم محاسبة القادة العسكريين بأثر رجعي إلى إعادة تشكيل وبناء الجيش برؤية مدنية وهذا بالتالي إن تحقق يعني أن تنتقل مصر من جمهورية العسكر إلى الجمهورية المدنية كما سعى مرسي لتنشيط مدنية الدولة، فانتقصت أغلب التعيينات الإدارية من حصة الجيش فقام مرسي بتعيين محافظين مدنيين لمحافظة ظلت حكرا على الجيش والمؤسسة العسكرية، كما ألغى الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في 17/6/2012 والذي عد محددًا لسلطات الرئيس عقب عملية مقتل الجنود في سيناء أي بعد شهر ونصف من توليه الرئاسة، ومنعا لإثارة المؤسسة العسكرية عمل مرسي على تحسين امتيازات الجيش وحماية موازنته من الرقابة البرلمانية وتأسيس ذلك في الدستور. (سليمان هـ، 2015، ص 62)، فلم يشهد الوضع المالي والاقتصادي للجيش تطورات جذرية في عهد مرسي لكنه شهد في ذات الوقت تطورات جزئية فاستجابت الجمعية التأسيسية لمطالب ممثلي الجيش بضرورة إبعاد أنشطته عن الرقابة البرلمانية واستبدال ذلك بإنشاء مجلس للدفاع الوطني يتولى مناقشة الموازنة يضم الرئيس وسبعة من المدنيين وسبعة من العسكريين. (عز الدين، 2015، ص 9).

وبعد أن ألغى الرئيس محمد مرسي الإعلان الدستوري الذي أقره المجلس العسكري قبل استلامه الحكم أعلن الرئيس محمد مرسي في 22 / 11 / 2012 إعلان دستوري مكمل تضمن ما وصف على أنه قرارات ثورية وتضمن حزمة من القرارات كانت: (الجزيرة نت، 12، ص 4-3).

1. جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى كالمحكمة الدستورية منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد.
2. إقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود واستبداله بطلعت محمود.
3. إمداد مجلس الشورى واللجنة التأسيسية بالحصانة والتمديد لها لمدة شهرين حتى كتابة دستور جديد للبلاد.
4. إعادة محاكمة المتهمين بالقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

لقد أراد الرئيس مرسي من خلال هذا الإعلان الدستوري أن يفرض سيطرته على البلاد وتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية فالنظام الذي أساه مبارك كان مازال قائما بجذوره فإنه وإن تحققت بنود هذا الدستور استطاع أن يعطي حصانة لمجلس الشورى واللجنة التأسيسية للدستور وكذلك يتمكن من محاكمة المتورطين في قتل المتظاهرين.

أثار الإعلان الدستوري ردود فعل لدى بعض القوى؛ حيث اعتبر محمد البرادعي رئيس حزب الدستور أن ما قام به الرئيس مرسي نفس لمفهوم الدولة والشرعية وإجهاض للثورة، أما عمرو موسى رئيس حزب المؤتمر فحذر من أن يدفع الإعلان الرئاسي لمرسي من إحداث فوضى واضطرابات جديدة، أما خالد علي المرشح الرئاسي السابق اعتبر الإعلان الدستوري بأنه إدخال البلاد لنفق مظلم وأن الثورة هي الطريقة الوحيدة لمواجهته، في المقابل قال عصام دريالة رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية في مصر أن الجماعة تدعم قرارات الرئيس وتثمنها وأن هذه القرارات جاءت لحماية الثورة من عبث النائب العام المصري السابق وعبث بعض أعضاء المحكمة الدستورية والذين يمثلون النظام السابق. (القاسم، 2016، ص 21).

وجاءت نتيجة للإعلان الدستوري أن تم إنشاء جبهة الإنقاذ الوطني بعد يومين من إصدار الرئيس مرسي إعلانه الدستوري 2012/11/24 وهي تكتل سياسي معارض للإعلان ويضم أكثر من ثلاثين حزب سياسي وحركة سياسية معظمها ذات توجهات ليبرالية ويسارية، ودشنت الجبهة في اجتماعها الأول أنشطتها برفضها الحوار مع رئيس الجمهورية قبل إلغاء الإعلان الدستوري،

وتوعدت بتصعيد الاحتجاجات والعصيان المدني، ودعت بعد ذلك إلى كل المظاهرات المطالبة بإلغاء الإعلان الدستوري في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية وغيرها من المناطق. كما رفضت المشاركة في الحوار الذي دعا إليه مرسي بعد إلغائه إعلانه الدستوري الأخير مع إبقاء آثاره. (شمت، 2012، ص3).

وخلال 2012/12 أقر المصريون دستورا جديدا للبلاد حيث أعلن المستشار سمير أبو المعاطي رئيس اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور والتي جرت على مرحلتين في 15 و2012/12/22 وكانت نسبة من قال نعم لمشروع الدستور 63.8% ونسبة من قال لا 36.2%. (القاسم، 2016، ص22).

لذا فإنه يمكن القول بأن السرعة في محاولة تحجيم الجيش والقضاء في نظام الدولة السابقة بحجم مصر كان أمرا صعبا لاسيما وأن دولة مصر تعتبر دولة مؤسسات ودولة عريقة ليس من السهل استبدال القيادات العليا بغيرها، هذا بالإضافة أن هنالك قوى الثورة المضادة التي تعمل بالضد من تيار سياسي مخالف لها، وجاء تقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام 2012 ليزيد حدة الصراعات السياسية والأيدلوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة. بمعنى أن التصويت على الدستور كان يضاهي التصويت على اختيار رئيس الدولة وهذا يفسر حالة الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد إقرار الدستور الجديد؛ فأغلب القوى السياسية التي تنافست على المشهد السياسي لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها بل ركزت على هوية من يكتب وعلى إثرها استمرت الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام 2013 والتي بلغت ذروتها في مظاهرات حاشدة بدأت في 30 حزيران الأمر الذي دفع المعارضة على الائتلاف ضد مرسي وتشكيل حركة تمرد حيث جمعت 22 مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله، وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل وقد حذر الجيش مرسي إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة خارطة الطريق السياسية التي كان يتوقع فيها إزاحة الرئيس مرسي من منصبه. لكن إصرار مرسي على البقاء دفعه إلى خطاب في 2 تموز مشددا على أنه الرئيس الشرعي وهذا ما دفع الجيش للتدخل في إزاحة مرسي من مكانه من خلال توجيه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي خطابا عبر التلفاز يعلن فيه قيادة الشعب وينحي مرسي من منصبه في 3 تموز 2013 لتدخل مصر بالمرحلة الانتقالية الثانية تحت حكم العسكر. ويمكن القول بأن تاريخ 3/ 7/ 2013 في مصر نقطة مفصلية في المشهد السياسي والاجتماعي المصري على جميع المستويات إذ أن هذا التاريخ قد مثل انقلابا عسكريا على أول رئيس مدني لدولة مصر.

(العناني، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، 2013، ص9-10) فقد استطاعت نخبة ضباط العسكر في إقناع الأحزاب المعارضة وحتى شيخ الأزهر في دعم الانقلاب العسكري على الرئيس المدني وهذا يعكس عدم نضج المعارضة في تقدير الموقف السياسي ومصصلحة العسكر في استلام زمام حكم الدولة.

كما يمكن القول بأن قيادات الجيش شعرت بأن هناك تحولات كبيرة يمكن أن تحدث في ملفات كثيرة داخلية وخارجية إذا استمر الإخوان في الحكم لذا فإن اختزال دوافع الانقلاب في عامل واحد غير دقيقة فتتداخل فيه عوامل سياسية واقتصادية وخارجية، فالمخاوف الأيديولوجية من الإخوان المسلمين لم تكن قاصرة على الجيش وإنما أيضا إلى دول إقليمية مجاورة بالأخص دول الخليج وهذه دول تخشى نجاح الإخوان لأن ذلك يشجع الحركات الإسلامية الأخرى في بلدانهم.

#### 4.2.5 فترة حكم عبد الفتاح السيسي 2013-2016:

لقد اصطدم مرسي مع مقاومة كبيرة من جانب الدولة العميقة وساهمت كل القوى معا في عقد تحالف غير معلن ضد حكم الإخوان المسلمين حيث بدأ هذا التحالف بتسجيل كل خطأ لحكومة الإخوان ومؤسسة الرئاسة ونشره عبر وسائل الإعلام الموالية لهم وكانت سياسة الإخوان حيال القضاء من أهم النقاط التي تم استغلالها ضد الجماعة وحكمها فقد لجأ الرئيس مرسي إلى المواجهة مع مؤسسات الدولة العميقة باختياره أكثر المؤسسات حساسية لدى الرأي العام المصري وهي مؤسسة القضاء فعلى الرغم من إدراك الكثير لحالة الفساد التي تشوب القضاة المصريين إلا أن محاولة الرئيس مرسي تطهير القضاء من هؤلاء الفاسدين تم تصويرها بأنها تعدي على السلطة القضائية ومؤسساتها فقد سعى مجلس الشورى إلى إصدار قانون السلطة القضائية من دون التفاوض مع القضاة وهو ما أثار الكثيرين ضد الإخوان.

ومنذ إطاحة مرسي شن النظام المدعوم من العسكر الذي تسلم السلطة حملة قاسية وعنيفة على الجماعة فاعتقل أنصارها ونصب المحاكم لكوادرها وفرق تظاهراتها ومسيراتنا بالقوة، ولقد عزز عنف النظام ضد الإخوان الذي أعقب الانقلاب اعتقادهم بأنهم يخوضون معركة وجودية ضد الدولة القديمة في مصر ومع اتساع دائرة العنف بشكل كبير تضاعلت بشكل متزايد فرص رضوخ الإخوان. كما شن النظام العسكري حملة للسيطرة أيضا على أنشطتهم الدينية فقد قام الأزهر ووزارة



الأوقاف بالحد إلى درجة كبيرة في المجال الديني العام في البلاد فعيننا الدعاة وأشرفت الوزارة على تحديد مضمون خطب الجمعة ومعاييرها. (الشريف ا.، 2014، ص4).

بعد الانقلاب العسكري 2013 تضخم وضع المؤسسة العسكرية بشكل كبير للغاية ليأخذ شكل مؤسسة تستولي على الحكم بقوة السلاح إضافة إلى التوسع الهائل في النواحي الاقتصادية للجيش لاسيما بعد دعم بعض الدول الخليجية كالسعودية لانقلاب السيسي بحيث يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية انتقلت من حالة الدفاع عن وضعية الاستقلال إلى حالة الاستيلاء بشكل كامل، فضمن التعديل الدستوري والتي أقرته لجنة الخمسين والذي عينها الرئيس المؤقت عدلي منصور وتم الاستفتاء عليه في 14 و 2014/1/15 بأن جعلت مواد الدستور سلطة الجيش فوق السلطة المدنية؛ فأصبحت المؤسسة العسكرية تطالب بتقنين وضعية الاستقلال عن الدولة وهو ما فشلت تمريره خلال الفترة الانتقالية وعهد مرسى تم تمرير بعد القوانين والتعديلات الدستورية التي جعلت من المؤسسة العسكرية فوق الدولة كالمادة 243 والتي نزع حق رئيس الجمهورية في اختيار وزير الدفاع وجعلته حق للمجلس العسكري للقوات المسلحة وهو أمر يتنافى مع مبدأ مدنية الدولة؛ فهي مادة لا توجد بدساتير العالم الديمقراطي إضافة إلى أن وزير الدفاع الذي يشكل جزء من السلطة التنفيذية ويستطيع رئيس الجمهورية تغييره مثل باقي الوزراء إلا أنه حسب هذا القانون يكون بحاجة إلى موافقة المجلس العسكري للجيش كما توسع دورها وزادت صلاحياتها في القضاء العسكري في محاكمة المدنيين وذلك عبر توسيع تعريف الجرائم العسكرية التي قد تصل لأي مواطن يتعامل مع أي شخص أو جهة أو مكان تابع للقوات المسلحة فضلا عن إصدار قرار 2014 بشأن تأمين المنشآت العامة والحيوية بالدولة لمدة عامين إذ تحال الجرائم التي ترتكب ضد هذه المنشآت إلى القضاء العسكري. أما فيما يتعلق بمجلس الدفاع الوطني كانت المادة 203 التي تجعل العسكريين أغلبية تتجاوز الأقلية المدنية المنتخبة في تحديد قرارات تمس الأمن القومي والتعامل معها من منظور عسكري فقط بل سياسي أيضا. (عز الدين، 2015، ص11-12)، أي أن من يمس سيطرة النخبة العسكرية يهدد الأمن القومي وهذا يوضح أن هذه النخبة بالفعل وبشكل جلي اختطفت الدولة.

إذا فإنه وحسب قراءة المواد الدستورية السابقة والتعديلات الدستورية التي دخلت في وضعية الجيش فإن الجيش قد تخطى وضعية المؤسسة المستقلة داخل الدولة إلى وضع دولة داخل الدولة، فلقد توفرت نخبة في المؤسسة العسكرية كل مقومات الدولة مع العلم أنها وزارة كبقية الوزارات في الدولة وتخضع لسلطة الرئيس والذي يتحمل مسؤولية تقصيرها أو فشل قادتها. كما أن هذا الدستور قضى

على فكرة التوازن بين السلطات وفكرة التوازن في العلاقات المدنية العسكرية والتحول نحو الديمقراطية.

يمكن الإشارة إلى أن الوضع الجديد من الاستقلالية للمؤسسة العسكرية لم يكن في الدساتير السابقة للأنظمة السابقة لزعماء خلفياتهم عسكرية فالدستور الذي ظل معمولاً به منذ السادات حتى خلع مبارك وهو دستور 1971 لم يحتو مواداً أعطت امتيازات للمؤسسة العسكرية كما منحه الدستور 2014 بعد الانقلاب العسكري. وبالرغم من نجاح العسكر في معركة الدستور إلا أنه يمكن القول أن الدساتير تتغير حسب إرادة الشعوب فالدستور الذي وضعه قادة الانقلاب العسكري في تركيا 1980 عدل بعد ثلاثة عقود من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بحث انتهت مرحلة تدخل الجيش في الحياة السياسية. (سليمان هـ،، 2015، ص70-71) فالمنتبع لتناول الدساتير أو الإعلانات الدستورية المصرية المتعاقبة منذ بداية أول دستور 1882 حتى دستور 2013 يلاحظ عدة مفارقات أهمها أن القوات المسلحة المصرية، ورغم محورية دورها وثقل حضورها في الحياة العامة، قد ظلت إلى حد كبير، بمثابة الغائب الحاضر في جل هذه الدساتير والإعلانات الدستورية، فالسمت العام في الدساتير والإعلانات الدستورية التي شهدتها مصر طوال تاريخها السياسي الحديث، كان عدم التعرض المفصل للجيش ودوره في الحياة المدنية، لاسيما السياسية منها، بأية صيغة، إذ تمحورت غالبية الصيغ حول نص مفاده: أن الدولة وحدها هي من ينشئ القوات المسلحة، التي هي ملك للشعب وتختص بحماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون. كما عمد الرؤساء ذوو الخلفيات العسكرية كعبد الناصر والسادات ومبارك والذين تمتعوا جميعاً بصلاحيات وسلطات واسعة، سواء بموجب الدساتير أو الإعلانات الدستورية إلى منح الجيش أدواراً مهمة في الحياة المدنية والسياسية صارت بدورها تقليداً أو عرفاً له قوة القانون أو النص الدستوري فلطالما دأب أولئك الرؤساء على إبراز خصوصية وضع الجيش وأهمية دوره في النظام السياسي والدولة ككل وإضفاء شرعية المنح والاعتراف على هذا الدور كبديل عن الشرعية الدستورية أو القانونية، سواء عبر اهتمامهم الواضح بالجيش ومنحه امتيازات عديدة، لا يمكن المساس بها أو حتى الجدل بشأنها، أو من خلال التأكيد في خطابهم السياسي الرسمي على وجود دور ما للجيش في العملية السياسية.

وكان المتغير الآخر الذي حدث لوضعية الجيش بمرحلة ما بعد الانقلاب تغير للعقيدة القتالية للجيش لما يسمى بالحرب على الإرهاب وهي نفس الاستراتيجية الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر

من سبتمبر، فلقد صنف السيسي الإخوان بالجماعة الإرهابية أي أنه أقصر جزء من الشعب من النظام السياسي للدولة، وامتداد لتغيير العقيدة القتالية نحو الحرب على الإرهاب حدث تغير نوعي في وظيفة الجيش الأمنية إذ أصبح منذ الانقلاب مشاركا في الأمن الداخلي مع الشرطة والسماح لمجنديه الحق في مواجهة المتظاهرين دون الخوف من أي محاكمة وتأكيذا لذلك أصدر قرار بقانون يتيح للقضاء العسكري مختص بالنظر في كافة الجرائم التي تقع من المجندين الملحقين بهيئة الشرطة، وحدث تطور نوعي في الوظيفة الأمنية للجيش فصار يتعامل مع المؤسسات الحكومية التي يحميها بمنطق شركات الأمن الخاصة. (عز الدين، 2015، ص13).

أما السمات الأساسية لنظام السيسي انحصرت بإحكام السيطرة على الحياة السياسية ووسائل الإعلام والأجهزة السيادية وذلك عبر مسارين متوازيين من الإخضاع والاقصاء وهو الامر الذي يمكن ملاحظته من حالات الإخضاع التي مورست على غالبية وسائل الإعلام المصرية وكذلك في حالات الإقصاء التي طالت معظم القوى السياسية التي شاركت في ثورة 25 يناير 2011 وبالتالي فلقد أسفرت عملية السيطرة هذه على تركيز السلطة بيد السيسي بشكل يفوق ما كانت عليه الأنظمة السابقة لعبد الناصر والسادات ومبارك، وبما أن النظام السياسي لأي دولة يرتبط بالنظام الحزبي الموجود وطريقة تشكيله وبالنظم الانتخابية وعملياتها فإن النظام السياسي لعبد الفتاح السيسي الذي تشكل ما بعد انقلاب 2013 يتجه إلى خلق نوع خاص به بحيث يعتمد على حياة حزبية تبدو أكثر انتظاما وهيمنة؛ بحيث تشمل عددا من الأحزاب القليلة التي ستوزع عليها الأدوار ما بين مؤيد للنظام ومعارض له وجميعها تحت السيطرة من النظام الحاكم وهذا ما سيتم توضيحه بشكل أوسع في الفصل الخامس في مسار الحركات السياسية داخل مصر. (فؤاد، ترسيخ الاستبداد عسكري الأحزاب السياسية في مصر، 2018، ص1).

إذ يمكن القول بأنه وفي سعي السيسي للتفرد بالحكم ومن أجل تسهيل هيمنة العسكر على الحياة السياسية اتبع سياسة الاقتلاع والاقصاء وتقويض قوة الإخوان المسلمين وإعلانهم تنظيم إرهابي تنكر للقوى السياسية والشبابية والتي كان لها حضور فاعل في ثورة 25 يناير، وذلك من أجل أن لا تتكرر خطوة ثورة 25 يناير وبالتالي يكون صعود العسكر للسلطة والحكم دون أي عقبات أو احتجاجات.

بعد انقلاب 3 /7/ 2013 بدا واضحا أن هناك فارقا كبيرا في وضع المؤسسة العسكرية بين عهدي حسني مبارك والسيسي؛ فقد ازداد تدخل الجيش وهيمنته في الحياة العامة والاقتصادية. فقبل ثورة

يناير 2011 كان مبارك يمنح امتيازات للمؤسسة العسكرية؛ مثل منح الجيش أراضي ومزارع، وإنشاء مصانع، وغيرها من المشاريع، أما السيسي فأسهم في سيطرة الجيش على الاقتصاد، ومنحه امتيازات غير مسبوقه في تأسيس مشروعات عملاقة وإدارتها، وتقدر ميزانية المشاريع بالمليارات، لكن لا يعرف أحد قيمتها الفعلية، أو قيم مكاسبها، والوارد والداخل للقطاعات الصناعية والتجارية التابعة للمؤسسة العسكرية. (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2016، ص8).

ومع إعلان النتائج الرسمية لعملية التصويت في استفتاء دستور عام 2013، الذي أبقى على حصانة الجيش قانونياً وعدم إخضاع ميزانية القوات المسلحة لكافة الجهات الرقابية، إذ كشف البنك الأهلي المصري عن تقديمه قرضاً بقيمة 20 مليون دولار في يناير/1/2014 لفرع من شركة ثروة للبتروال والتي يمتلك الجيش حصة مباشرة فيها، لتمويل خططها الاستثمارية، إذ تعد القروض المصرفية إحدى الوسائل التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية المصرية، لتوسيع إمبراطوريتها الاقتصادية، وخلال فترة تولي المستشار عدلي منصور إدارة المرحلة الانتقالية بعد عزل الرئيس مرسي، أصدر قانوناً في 9 / 2013 لتعزيز سلطة المؤسسة العسكرية في الحصول على مناقصات المشاريع بالأمر المباشر، تضمن المرسوم تعديلاً للقانون الصادر في عام 1998 بشأن المناقصات والمزايدات العامة، بحيث يسمح للمسؤولين الحكوميين بتخطي إجراءات المناقصة العامة في الحالات "العاجلة"، ورفع قيمة الخدمات أو الممتلكات التي يمكن للمسؤولين في الدولة شراؤها وبيعها بالأمر المباشر. وفي الفترة من شهر 7 / 2013 وحتى نهاية 2014، حصلت مصر على مجموعة من المساعدات الخليجية قدرها وزير الاستثمار أشرف سلمان، في مؤتمر بدبي انعقد في شهر/2/ 2015، بـ 23 مليار دولار، وكانت المؤسسة العسكرية صاحبة الحصة الأكبر في هذه المعونات خصوصاً من المنح الإماراتية، التي بلغت 4.63 مليارات دولار. (عبد العال، 2015، ص2-4).

في 12 / 2015 أصدر السيسي قراراً يسمح للجيش بتأسيس شركات برأسمال وطني أو بالشراكة مع رأسمال أجنبي، وقد عدّ هذا القرار حجر الأساس في هيمنة المؤسسة العسكرية والتدخل في الاستثمار في كل القطاعات على اختلافها. وكان السيسي قد خصص في 2/2015 أراضي جنوب طريق القاهرة- السويس لحساب جهاز أراضي القوات المسلحة، لإقامة العاصمة الإدارية الجديدة. وفي 7/2015، أصدر السيسي قراراً يجيز للجيش المصري والشرطة تأسيس شركات حراسة خاصة، فضلاً عن الموافقة على تأسيس أول مدرسة للغات في السويس، وهي (بدر الدولية)، التابعة للمؤسسة العسكرية في 2013. وصدر قرار من المجلس الأعلى للجامعات بوقف جميع

المناقصات العامة والمزايدات على الأدوية والمستلزمات الطبية، لشرائها من إدارة الخدمات الطبية التابعة للقوات المسلحة. وتوسّع الجيش المصري في بيع المنتجات الغذائية توسعاً كبيراً من خلال سيارات تابعة له في الشوارع، في إطار ما أعلنه السيسي من تدخل القوات المسلحة لضبط الأسعار، وإن كانت ليست من مسؤولياته. وتراوح التقديرات حول مدى سيطرة القوات المسلحة على الاقتصاد بين 45% و 60% في ظل غياب البرلمان، الجهة التشريعية المنوط بها إصدار القوانين. (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2016، ص9).

إذا يمكن القول أنه وفي ظل السرية التامة حول ميزانية الجيش، وبالتبعية إقطاعيته الاقتصادية، أدى ذلك إلى إعادة هيمنة القوات المسلحة المصرية تمتد إلى كل القطاعات الاقتصادية تقريباً وهذا بدوره يقف عائقاً أمام مصر في التحول الديمقراطي لأن أي مساهمة سياسية لتقليص سيطرة العسكر على الحياة السياسية سنلقى مجابهة من القوات المسلحة المنتفذة في الاقتصاد المصري والمؤثر بشكل كبير بالسياسات العامة لمصر، كما أن لهيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد المصري عدم وجود فرص للشركات الصغيرة أو المتوسطة للنمو والمشاركة في الاقتصاد المصري في ظل سيطرة الجيش على كافة القطاعات الاقتصادية المصرية.

#### 4.3 تحليل المؤسسة العسكرية لكل من تركيا ومصر حسب اقتراب ايستون

##### تركيا:

نتيجة العوامل الداخلية والدولية التي مكنت حزب الاتحاد والترقي بالانقلاب على الخلافة العثمانية وإسقاطها مثلت هذه المرحلة أولى المراحل التي بدأت تتغير فيها بنية النظام السياسي التركي المتجه نحو الجمهورية بعد أن كانت الدولة عثمانية تمثل إمبراطورية ومركزاً للخلافة الإسلامية، ومع بنية النظام السياسي الجديد بدأت تتشكل المؤسسة العسكرية بفعل العوامل الداخلية المتمثلة بسقوط الخلافة وإعلان الجمهورية على يد كمال أتاتورك 1923 حسب رؤية أتاتورك وتوجهاته الجديدة لدور ومكانة تركيا الجديدة.

بعد الانتصار الذي حققه أتاتورك في حروب الاستقلال ضد الاستعمار 1919-1922 أبعد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية وعن العمل الحزبي وحظر على العسكريين العمل السياسي والترشح للانتخابات النيابية وكان يهدف أتاتورك من ذلك لإبعاد أي قوة من داخل المؤسسة العسكرية ممكن أن تشكل خطراً وتهديداً لنفوذه وسلطته، كما ألغى وزارة الأركان وتم تحويلها إلى رئاسة الأركان

بمعنى أخرجها من سيطرة النظام السياسي وجعلها جهاز قائم بذاته بعيد عن المراقبة والمتابعة وبهذا تصبح المسيطر على النظام السياسي والدولة بشكل عام.

حدد سمات المؤسسة العسكرية بالالتزام بالمبادئ الأتاتورية حتى يضمن ولاء الجيش للجمهورية التركية، وحسب هذه المتغيرات الداخلية اتجهت مهمة المؤسسة العسكرية نحو الداخل من حيث تأمين الجمهورية الكمالية والحفاظ على استقرار النظام السياسي الجديد وإعلان أتاتورك دستور جديد للبلاد في العام 1924 رسخ فيه شكل المؤسسة العسكرية ودورها بحيث يكون الجيش قوة حافظة ضامنة للنظام الكمالي وللجمهورية الكمالية وهذا ما أعطى الجيش صلاحيات واسعة للتدخل في الحياة السياسية من أجل ضمان حفظ هذا الهدف وهذا ما مكن المؤسسة العسكرية القيام بالعديد من الانقلابات العسكرية التي جاءت ضمن مبررات الحفاظ على مبادئ الجمهورية الأتاتورية.

تغيرت مكانة ودور الجيش التركي في مرحلة ما بعد موت أتاتورك فنتيجة للعوامل الخارجية التي مثلتها مرحلة الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وما تبعه من مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية تركيا بإجراء إصلاحات سياسية تجلت في انتهاء مرحلة الحزب الواحد مع وصول عصمت إينونو للحكم في هذه المرحلة بنيت المؤسسة العسكرية حسب المنظومة الغربية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية حسب مبدأ ترومان خاصة مع انضمام تركيا إلى حلف الناتو فيما بعد 1952.

ونتيجة لسياسة الإصلاحات السياسية التي أدخلت على النظام السياسي التركي والتوجه نحو التعددية الحزبية والتي فرضتها المتغيرات الدولية مثلت مرحلة الخمسينيات حقبة انفتاح ديمقراطي لكنها لم تمنع الجيش من التدخل في الحياة السياسية بحيث جاء انقلاب 1960 على حكومة عدنان مندريس ضمن المبررات التي سمحت للجيش التدخل في الحياة السياسية وهي الحفاظ على مبادئ الجمهورية الكمالية وعلمانية الدولة بحيث رأت بحكومة عدنان مندريس تهديد للعلمانية وبالتالي هذه العوامل الداخلية أسهمت في وضع دستور جديد للبلاد 1961 ليرسخ دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل أوسع مما كانت عليه في السابق.

وأما مع بدأ عقد السبعينيات وبدأ تنامي الحركة الإسلامية بالصعود نحو واجهة العمل السياسي والتي تصدر العمل حينها نجم الدين أربكان وتمكنه من الفوز بالانتخابات وتشكيل حكومات ائتلافية انتهت بانقلاب 1980؛ شهدت هذه الحقبة العديد من المتغيرات الدولية التي أحدثت هذه

التغيرات الداخلية في تركيا بتنامي الحركات الإسلامية فكانت الثورة الإيرانية 1979 وسبقها حرب قبرص 1974 عوامل أسهمت في تغيير أدوار المؤسسة العسكرية وسمحت لها بالتدخل بالحياة السياسية بانقلاب عسكري جديد 1980 وتبعه إعلان دستور جديد 1982 كان بمثابة عسكرة للدولة والمجتمع في تركيا.

في مرحلة الثمانينات فرضت متغيرات دولية جديدة أثرها على تركيا فكانت حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي والتي سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بتغذية مشاعر الإسلامية لمواجهة هذا الخطر السوفيتي وبالتالي انعكس على تركيا بمرحلة انفتاحات سياسية جديدة تزامنت مع وصول تورغوت أوزال إلى الحكم هذه العوامل الداخلية والخارجية حالت دون تدخل الجيش في الحياة السياسية لأن المتغيرات الدولية كانت تفرض هذه المساحة من الحرية والانفتاح للعمل السياسي بما فيه العمل السياسي للحركات الإسلامية التي وجدت فرصتها مع احتواء أوزال لها.

أما مرحلة التسعينيات فشكلت العوامل الداخلية التي تمثلت بتشتت وتشرذم أحزاب اليمين واليسار التركية بتوجيه القواعد الانتخابية للحركات الإسلامية السياسية والتي كان يترأسها أربكان وجاءت العوامل الخارجية مساعدة لذلك إذ شهدت هذه المرحلة سقوط الاتحاد السوفيتي وما تلاه من سقوط للشوعية والقومية بأن أتاحت الفرصة للإسلاميين لملى الفراغ.

أما المرحلة الأخيرة فكانت مع وصول العدالة والتنمية إلى الحكم 2002 والتي تضافرت فيها العوامل الداخلية والخارجية؛ فقد جاء حل حزب الرفاه وتشكيل حزب العدالة والتنمية مرحلة جديدة دخلت فيها تركيا بتغيرات كبيرة على كافة المستويات، فما حققته حكومات العدالة والتنمية من إنجازات اقتصادية وسياسية في تركيا مكنها من الفوز لأكثر من دورة انتخابية ومن تحقيق إصلاحاتها السياسية دون أن تخشى تدخل العسكر بانقلاب كما كان في السابق لأنها استغلت الرغبات التركية الداخلية المتمثل بالانضمام للاتحاد الأوروبي كمطلب قومي تركي ورقة حققت من خلالها الإصلاحات دون أية معارضة عسكرية ومع استلامها الحكم بدأت معركتها الدستورية لكن جاءت تدريجية وليست حزمة واحدة ومن خلال هذه التعديلات الدستورية اتجهت تركيا نحو التحول الديمقراطي بتقليص هيمنة العسكر على الحياة السياسية حتى وصلت نتيجة الانقلاب الأخير 2016 إلى تعديلات شاملة تتعلق بالمؤسسة العسكرية لتنتهي سيطرتها وسطوتها على الحياة السياسية التركية.

مصر:

تعد ثورة الضباط الأحرار 1952 تحديد لتاريخ مصر الحديث فهذه الثورة أنهت الحكم الملكي والانتقال نحو الحكم الجمهوري وكان للمؤسسة العسكرية الدور البارز فيها هي ثورة ذات طابع عسكري وهذا بالتالي كان له تأثير على شكل نظام السياسي الذي تحدد بناء على تصور كامل من المؤسسة العسكرية وهو ما نتج عنه تكريس لسلطة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي المصري.

ومن إحدى خصائص هذه الثورة أنها كرست سيطرة الفرد على النظام السياسي إذ كرست هيمنة جمال عبد الناصر على النظام السياسي والذي استمد شرعيته من العمل الثوري الذي قاده بهذه الثورة ومن أجل تعزيز هذه الهيمنة أبعد عبد الناصر كل قوة من داخل المؤسسة العسكرية ممكن أن تشكل منافس له كإقالة عبد الحكيم عامر وانتهج سياسة الحزب الواحد بعد أن أصدر قرار بإلغاء الأحزاب السياسية باعتبار أن هذه الأحزاب في عهد الملكية كانت إحدى أسباب الفساد.

أما خلال مرحلة حكم السادات 1971 والذي لم يتوقع أن تدوم رئاسته طويلا لفقدانه الشرعية الثورية التي كانت لدى عبد الناصر لذلك ومن أجل أن يدوم هذا الحكم انتهج سياسة الإقصاء لكل من الناصريين واليساريين ومن أجل تحقيق شرعيته انتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي بإعطاء المعارضة الإسلامية الفرصة بالعمل. ومن أجل تكريس سيطرته كانت ثورة التصحيح التي قام بها بداية مرحلة جديدة لحكم السادات وأصدر دستور جديد لمصر في العام 1971 حدد فيه مهمة الجيش والتي تتمثل بحماية البلاد وسلامة أراضيها ومهمة إنشاء الجيش تعود للدولة بالأساس.

مع نهاية فترة السبعينات لاسيما مع توقيع السادات معاهدة السلام مع إسرائيل كامب ديفيد 1979 حدثت تحولات كبيرة في وظائف الجيش المصري على اعتبار أن حرب 1973 كانت آخر الحروب التي يخوضها الجيش المصري وبناء على هذه العقيدة الجديدة للجيش تحولت أدواره من القتال والحرب إلى مهمة بناء النفوذ الاقتصادي بعد أن تخلى عن دوره العسكري والحربي.

ومقابل توقيع هذه الاتفاقية زادت مساحات التقارب بين مصر والولايات المتحدة بحيث أصبحت مصر ثاني أكبر دولة تحصل على معونات مالية بعد إسرائيل من أمريكا. وقيدت هذه المعونة



أدوار مصر وياتت المؤسسة العسكرية تسعى نحو تحقيق مصالحها الاقتصادية وتوسيع مساحات نفوذها حتى وصلت إلى مرحلة تواصل مباشر ما بين المؤسسة العسكرية والولايات المتحدة مباشرة من أجل استمرار هذا النفوذ وتحقيق هذه المصالح.

مع تولي حسني مبارك الحكم 1981 تعزز سيطرة العسكر على النظام السياسي ومن أجل كسب ولاء المؤسسة العسكرية لمبارك زادت سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة الاقتصادية بحيث تسلم الجيش غالبية مشاريع القطاع الاقتصادي حتى تضخمت مصالحهم بشكل كبير حتى بات الجيش يكل إمبراطورية تجارية داخل الدولة مؤثرة بشكل كبير في كافة المجالات وهذا بالتالي عزز ورسخ هيمنتهم على النظام السياسي بشكل أوسع، فالنظام السياسي مستولى عليه من قِبل نخبة من العسكر تستغل موارد الدولة من أجل تحقيق مصالحها.

وهذا بالتالي يستوجب أنه ومن أجل التحول نحو الحكم المدني يتطلب استعادة موارد الدولة من سيطرة هذه النخبة وجعل الجيش مؤسسة تابعة وخاضعة لسيطرة النظام السياسي وهذا بدوره يتطلب أن تكون هناك حكومة مدنية منتخبة تحقق هذه المطلب.

مع اندلاع الثورة المصرية 25 يناير 2011 كانت تمثل فرصة من أجل إعادة صياغة العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي وأن يتم نقل إدارتها لحركات وقوى سياسية تمثل الكل المصري لكن من أدار المرحلة الانتقالية هو المجلس العسكري وبالتالي سعى إلى الحفاظ على مكتسبات المؤسسة العسكرية وعدم المساس فيها وعدم التطرق إلى فتح ملفات الجيش ما قبل الثورة.

ومع وصول الرئيس محمد مرسي 2012 وهو أول رئيس مدني يصل إلى سدة الحكم في مصر فمن توالى على حكم مصر منذ ثورة يوليو 1952 حتى سقوط مبارك جميعهم خرجوا من المؤسسة العسكرية، وسعى مرسي لتثبيت مدنية الدولة فقام بتعيين محافظين من خلفية مدنية مع أنها كانت في السابق حكرًا للمؤسسة العسكرية. وألغى الدستور المكمل الذي تسلم الحكم مكبلًا به لذلك شكلت محاولات مرسي لتقليص السيطرة العسكرية على النظام السياسي والسعي بالدولة المصرية نحو المدنية هي التي حركت المؤسسة العسكرية نحو الانقلاب على الحكم المدني من أجل أن تحفظ مصالحها ونفوذها.

بعد الانقلاب العسكري 2013 زادت مصالح ونفوذ الجيش بشكل أكبر مما كان عليه في عهد مبارك حتى شكلت مؤسسة تسيطر على الدولة فانقلبت من مرحلة الاستقلالية إلى مرحلة الاستيلاء الكامل على الدولة. وأصدر السيسي نصوص دستورية جعلت من سيطرة المؤسسة العسكرية فوق السلطة المدنية. ومن المتغيرات التي حدثت في عقيدة الجيش بالتحول نحو محاربة الإرهاب وبعد تصنيف جماعة الإخوان حركة إرهابية سعى الجيش بحملة إقصاء كاملة للحركة باعتقال وملاحقة وتعذيب وقتل أي أن القرار معناه إقصاء جزء من الشعب.

#### 4.4 استنتاجات الفصل الرابع

1. لقد مثل الجيش في تركيا الضامن للنظام السياسي وبالتالي فإنه تمتع بموقع ودور أساسي في الحياة السياسية، ومنذ تأسيس الجمهورية 1923 تحدد مهمة القوات المسلحة التركية بحماية حدود الدولة التركية وحماية مبادئ الجمهورية الكمالية، ولم يقم الجيش أي مهمة خارج هذا الإطار بمعنى أنه لم يشن أي حرب على أي طرف.
2. لقد أدى انطواء تركيا في المنظومة الغربية ضمن حلف شمال الأطلسي وتحالفها مع إسرائيل دور في بناء استراتيجية الجيش بناء على هذه المنظومة الغربية من حيث تحديث الجيش وتنمية قوته العسكرية.
3. ترسخ الدور العسكري للجيش التركي بعد دستور 1982 والذي جاء بعد انقلاب عسكري دموي عام 1980 وهذا الدستور اتسم بأنه مقيد للحياة السياسية وتولى بناء عليه الجيش أعلى المناصب في الدولة وهذا الدستور هو المعمول به حتى الآن في تركيا مع إجراء الإصلاحات الدستورية فيه من قبل حزب العدالة والتنمية في تركيا.
4. لقد شكلت وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002 مرحلة جديدة بالنسبة للجيش التركي؛ إذ أخذ الحزب على عاتقه مهمة إعادة رسم العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية والمدنية وبنيت رؤية الحزب أن على الجيش أن يقوم بدور مهني يرتبط بحماية الحدود بعيداً عن السياسة، ونجح الحزب طيلة السنوات العشر الماضية في الحد من تدخل الجيش في الحكم عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية والدستورية.
5. على صعيد الجيش المصري ودور المؤسسة العسكرية فإنه ومع ثورة الضباط الأحرار وإنهاء الملكية في العام 1952 كان للجيش دور كبير في تحويل مصر من عهد الملكية إلى الجمهورية بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر ودخلت الحياة السياسية في فترة حكمه مرحلة الحزب الواحد فلم تكن هناك تعددية سياسية. ولم يستطع عبد الناصر في بناء نظام سياسي

ديمقراطي فكان نظامه يعتمد على دوره كفرد وهو المتمتع بشعبية واسعة لذا فإن النظام كان تجسيداً لشخص الرئيس جمال عبد الناصر .

6. في نهاية فترة السبعينيات من حكم السادات حدثت تحولات كبيرة في أدوار الجيش ووظائفه وعقيدته القتالية خاصة مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979 وما ترتب عليها من حصول الجيش المصري على المعونات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية هذه المعونات التي قد غيرت في هذا الدور للجيش حتى ترسخت لديهم قناعة أن حرب أكتوبر 73 هي آخر الحروب واتجه بناء على ذلك الجيش إلى بناء اقتصاده وتخلي بذلك عن الدور الرئيسي للجيش وهو القتال وحماية الحدود.

7. جاءت مرحلة مبارك امتداداً لما كانت عليه السياسة في عهد السادات لكن كان ترسخ لدور المؤسسة العسكرية بشكل أوسع وأكبر؛ وكان سعي مبارك لترسيخ حكمه ونظامه عبر إعطاء الجيش مزيد من الاستقلالية والامتيازات لكسب ولائه وتوسعت استثمارات الجيش في جميع الجوانب الاقتصادية والتجارية والصناعية حتى أصبح يمتلك امبراطورية تجارية مؤثرة في الاقتصاد المصري.

8. مثلت مرحلة مرسي وهي أول مرحلة للحكم المدني في مصر إنهاء لحالة الارتباط بين الجيش والنظام السياسي، وسعى مرسي أن يمضي بخطوات من أجل تثبيت مدنية الدولة المصرية لكن كانت سرعة هذه الخطوات شكلت بداية إنهاء حكمه والانقلاب العسكري.

9. بعد الانقلاب 2013 تضخم دور الجيش لاسيما وبعد أن أسقط رئيس منتخب بشكل ديمقراطي وانتقلت فيما بعد من مرحلة الاستقلال إلى مرحلة الاستيلاء على كل شيء بالرغم من كل المحاولات التي سعى إليها الرئيس محمد مرسي خلال فترة حكمه القليلة لتقليص دور المؤسسة العسكرية وإجراء تغييرات على هذا الدور جاء الانقلاب العسكري ليزيد هذه الصلاحيات وإعطاء المؤسسة العسكرية مزيد من الاستقلالية لتصبح دولة داخل الدولة

### الحركة الإسلامية في تركيا ومصر

خلال هذا الفصل ستبحث الدراسة مسيرة الحركة الإسلامية في كل من تركيا ومصر بحيث سيتم توضيح أثر العوامل الدولية والإقليمية والمحلية والتي ساهمت في إظهار دور الحركة الإسلامية في كلا الدولتين وكيف تفاعلت هذه الحركات مع هذه العوامل بحيث ساهمت في العمل السياسي ودخول معترك الحياة السياسية مع تبيان الفوارق بين مسيرة التجربتين التركية والمصرية.

بحيث سيجيب هذا الفصل عن التساؤل الرئيسي بكيفية تطور دور ومكانة الحركات الإسلامية في النظام السياسي لكل من تركيا ومصر منذ صعود العسكر وسيطرته على الحياة السياسية في كلا الدولتين حتى العام 2016 وما هي الخطوات التي ابتعتها الحركات للحفاظ على مسار العمل السياسي كأحزاب ومن ثم تغيير النظام عبر تعديلات دستورية عبر وصول هذه الحركات لسدة الحكم.

#### 5.1 الحركة الإسلامية في تركيا

##### 5.1.1 مرحلة عدنان مندريس حتى الانقلاب العسكري 1960:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دفعت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية الحزب الحاكم إلى إجراء تغييرات سياسية نحو المضي بتطبيق التعددية الحزبية؛ فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبرز معالم الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وجدت تركيا أن الاتحاد السوفيتي يشكل خطر وتهديد على أمنها القومي كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد السوفيتي أيضا تهديدا لمصالحها في تركيا فكان مواجهة خطر الاتحاد السوفيتي بأن تنطوي تركيا تحت المظلة الغربية التي تحمل شعار الديمقراطية بالتالي كان عليها أن تتخلى عن نظام الحزب الواحد والذي كان سمة من سمات النظم السياسية في الدول الشيوعية والاشتراكية والتوجه نحو التعددية الحزبية لينسجم مع منظومات التحالف الغربي، أما المتغيرات الداخلية فلقد مثلت مرحلة حكم

الحزب الجمهوري والذي ترأسه مصطفى كمال أتاتورك بأن كانت الجمهورية التركية محكومة من الناحية السياسية والعسكرية بيد أتاتورك بصفته رئيس الجمهورية لكن مع موت أتاتورك وتولي عصمن اينونو الحكم 1938 انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الجمهورية بالرغم من أن اينونو كان يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش كانت من نصيب فوزي شاقماق، وكان عصمت اينونو نتيجة هذه المتغيرات قد أعلن عن تغيرات في النظام السياسي التركي بالتحول نحو التعددية الحزبية وفسح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية أخرى. (غول، تجديد حياة الأحزاب السياسية في تركيا، 2016، ص2).

مع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري، قادها أربعة نواب هم: جلال بايار وعدنان مندريس وفؤاد كوبرولو ورفيق كوارلتان، الذين أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي والذي استقطب أعدادا متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في الأوساط التركية وأصبح بالتالي يمثل رغبة شعبية في التغيير، إلا أن الحدث الأبرز في العام 1950 تمثل بفوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات البرلمانية إذ حصل على 403 مقعد من أصل 482 وبذلك قد أنهى سيطرة الحزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد. فلقد مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة والمتمثلة بالحزب الديمقراطي مقاليد الحكم في تركيا لصبح بذلك جلال بايار رئيس الجمهورية ويكلف عدنان مندريس تشكيل حكومة جديدة. (مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014، ص10-13)، كما أن هذه الانتخابات قد غيرت مسار العملية الانتخابية في تركيا بحيث جعلت الديمقراطية تطبق لأول مرة وتنتهي بذلك ديكتاتورية حزب الشعب الجمهوري الذي استمرت لمدة 27 سنة تخللها العديد من التغيرات والأساليب الديكتاتورية والتي أزهقت الشعب التركي.

لقد شكل فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات منعطفا تاريخيا في تاريخ تركيا الحديث ؛ فحكومة عدنان مندريس التي تم تشكيلها تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم وتأكيد حرية الصحافة، وتمسك الحكومة بمكافحة الأفكار المعادية للسياسة الكمالية، أما سياستها الخارجية فقد أعلنت استمرارها في تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الباب أمام الرأسمال الأجنبي فكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي استثمرت في تركيا. كما شهدت تركيا في عهد الحزب الديمقراطي تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية؛ ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسألتين أساسيتين الأولى تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية، والثانية تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي

وفتح الباب أمام المال الأجنبي. أما في الصناعة استطاعت إيجاد قطاعات صناعية بعيدة عن سيطرة الدولة ونقلت مشروعات الحكومة إلى القطاع الخاص. ومع أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها حكومة عدنان مندريس أدت إلى انتعاش في الاقتصاد التركي إلا أنها أفرزت مشاكل عديدة، مما دفع الحكومة التركية بالاعتماد على المعونات الأمريكية والتي أحدثت تطور نسبي في الاقتصاد إلا أنها أصبحت فيما بعد مشكلة في الاقتصاد التركي تتمثل بالديون الخارجية التي أفرزت حالة من الركود الاقتصادي والذي بدوره يؤثر على عملية الطلب على العمل بحيث أصبحت البطالة أحد أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها حكومة عدنان مندريس لأن ارتفاع الديون الخارجية أثرت على النمو الاقتصادي بحيث تراجع الطلب. (الطائي، 2010، ص6-8).

ظلت المسألة الدينية الركيزة المهمة في ظل حكومة عدنان مندريس؛ إذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة انعطافاً كبيراً في تاريخ تركيا السياسي؛ فقد أصدر المجلس الوطني 1950 قراراً يسمح بقراءة القرآن الكريم، وأداء الأذان باللغة العربية، وسمح بتدريس التربية الدينية كمادة إلزامية في المدارس الابتدائية، كما استجابت الحكومة لبعض مطالب المتدينين ومن ذلك السماح ببناء المساجد وجمع الإعانات لذلك. كما أعلنت عن موافقتها على إقامة حفلات قراءة المواليد في الجوامع، وقد عادت الطرق الصوفية وفتحت تكايا الدراويش وأخذت تمارس نشاطاتها. وقد سمحت الحكومة للجماعات الدينية بإصدار الصحف التي تعبر عن أفكارها. وهكذا شهدت حقبة الخمسينات تزايداً مطرداً في المدارس والمعاهد الدينية، ففضلاً عن المدارس العديدة التي فتحت لأعداد الأئمة والخطباء، تم افتتاح المعهد الإسلامي العالمي في اسطنبول سنة 1959. وعلى إثر هذه الخطوات والتطورات في التعامل مع الدين الإسلامي، ظهرت الانتقادات التي تهاجم علمانية أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري. (العلاف، 2006، ص6-7).

ويمكن القول إن سياسات الحزب الديمقراطي في الخمسينات قد أدت إلى نتيجتين هما:

1. الأولى تتعلق بنشاط بعض الجماعات الإسلامية كالتقشبندية وهذه الجماعات حاولت تنظيم المعارضة ضد أتاتورك والسلطة وكانت غاية هذه الجماعات هي عرقلة المشاريع العلمانية للحكومة. لكن في ذات الوقت فإن الحكومة التركية كانت قد سمحت باستخدام أي وسيلة لنشر مبادئ الإسلام شريطة أن لا تكون المؤسسة خارج نطاق الدولة بمعنى آخر أن تكون جزء من الدولة. وكانت قد توجهت التهم من قبل حزب الشعب الجمهوري إلى حكومة مندريس بالتهاون مع هذه الجماعات والمس بأتاتورك الأمر الذي مثل موقفاً محرّجاً للحزب الديمقراطي وبناء على هذه الاتهامات أصدر مندريس في 25 تموز 1951 قانون سمي بقانون أتاتورك وكان

يقضي بحماية منزل أتاتورك وإصلاحاته وفي الوقت ذاته أكد القانون على منع تشويه سمعة الحزب الديمقراطي.

2. النتيجة الثانية تتعلق بنشوء الاتجاهات الإسلامية في داخل الحزب الديمقراطي، كان من نماذج ذلك أن قام بعض الأعضاء في داخل الحزب الديمقراطي بتقديم مذكرة إلى مؤتمر حزبي محلي خلال 1951 وقد طالبت المذكرة بإعادة استخدام الطربوش واستعمال الحجاب ونبذ الحروف اللاتينية وإعادة استخدام الأحكام الشرعية في المعاملات إلا أن هذه الاقتراحات قد قوبلت بالرفض من قبل حكومة الحزب الديمقراطي، لأن الحزب قد حاول الحفاظ على وحدته الأيديولوجية وعلى هذا الأساس قام الحزب بطرد عدد من النواب في المجلس الوطني الكبير 1953 لميولهم الإسلامية وكان عدنان مندريس قد أعلن أن الحزب الديمقراطي يوافق على جميع المظاهر الدالة على الإسلام في تركيا ولكنه يعارض الأحكام الشرعية لأن العمل بمقتضاها يعني إرباك الدين بالسياسة. بالتالي وعلى هذا الأساس لم يكن يتردد مندريس بأن يعاقب كل من كانت له ميول إسلامية فأخرج

3. من الحزب

في 1955 تسعة نواب كان من بينهم اثنان من الوزراء السابقين الخارجين على زعامة مندريس. (النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها

ومستقبلها، 1992، ص42.46)

كما يمكن أن يفسر عدم السماح لقيام حزب إسلامي بأنه تخوف من الحزب الديمقراطي بأن يكون هناك حزب ينافس لاسيما وأن قاعدته كانت جُلها إسلامية بالتالي فإنها إن انصرفت إلى حزب آخر قد يسقط هذا الحزب ولعل هذا ما يفسر اتهام عدنان مندريس لحزب الأمة بالتمرد على الحكم وحله بالعام 1954 وإغلاق صحيفته.

أما على صعيد السياسة الخارجية للحزب الديمقراطي فقد كان مميّزا فيها بالرغم من خضوعه لدستور 1924 والذي يؤكد فيه قومية السياسة الخارجية؛ إذ اتسمت فترة تولي الحزب الديمقراطي من الناحية الخارجية بالارتباط مع الغرب بسلسلة من الأحلاف منها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، والانضمام إلى حلف البلقان عام 1953، وأخيراً الانضمام إلى حلف بغداد عام 1955، فضلاً عن الاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية (15) دولة حليفة في الحرب

الكورية عام 1950، وعقد معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتزامن هذا التوجه مع توجهات إيران نحو هذه الأحلاف أيضاً مما جعل تقاربهما طبيعياً، وقد اكتسبت العلاقات التركية الإيرانية للفترة من عام (1950-1953)، أهمية تاريخية استثنائية كونها كانت زاخرة بالتطورات الداخلية التي تركت أثراً واضحاً على السياسة الخارجية للبلدين ومنها الانقلاب في إيران في 1953 على الرئيس المنتخب محمد مصدق من قبل شاه إيران محمد رضا بهلوي وبدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا. ركز الحزب الديمقراطي بعد وصوله إلى الحكم في تركيا بمحاولة إعادة جسور العلاقات مع العالم الإسلامي الذي يضم الأقطار العربية بالإضافة إلى إيران وأفغانستان، وهو المحيط التي كانت تركزت فيه نشاطات وفعاليات الدولة العثمانية فيما سبق. (أيمن ع.، 2015، ص2).

استمر من حكم مندريس 7 سنوات وبالرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة، إلا أن القوى العلمانية قامت بتأليب الجيش ضده وإثارة أعمال الشغب. ففي 1957 كان هناك ادعاء من قبل حكومة مندريس أن بعض الضباط ينوون القيام بمنظمة سرية داخل الجيش هدفها التحريض على الثورة ضد نظام مندريس. وعلى اثر هذا، قامت الحكومة حينها باعتقال تسعة من الضباط. (عبد الرحمن ك.، 2008، ص2).

وتزامن هذا مع بداية الاضطرابات ومقدمة لانقلاب 1960 على حكومة عدنان مندريس بالأسباب التالية؛ فلغرض التصدي للجيش وتحجيم قدرته للتدخل في الحياة السياسية استطاع عدنان مندريس إبعاد رئيس أركان الجيش وقائد القوات البرية والبحرية والجوية، إضافة إلى نقل 19 ضابط لانقادهم الحكومة، هذا الأمر دفع الجيش بالترويج لدعاية منظمة ضد الحزب مفادها بأن الحزب الديمقراطي يقوم بتدمير الجيش. إضافة إلى أنه أثرت شائعة بتدمير منزل كمال أتاتورك وعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرات واضطرابات في اسطنبول في 1955 حيث تم تدمير أكثر من خمسة آلاف مبنى ومسكن ومشروع وكنيسة، إزاء هذه الأحداث اتخذت حكومة عدنان مندريس إجراءات مشددة ضد مثيري هذه الاضطرابات وضد المعارضة أدت إلى استياء الشارع التركي والمعارضة وانتقل الصراع بين الحكومة والمعارضة إلى داخل البرلمان. شهدت تركيا في منتصف الخمسينيات أزمة اقتصادية خانقة وزادت نسبة البطالة في تركيا بشكل كبير إذ بلغت في العام 1955 نصف مليون تركي عاطل عن العمل، نتيجة لذلك توسعت رقعة المظاهرات في تركيا لتشمل كبرى المدن اسطنبول وأزمير ويتدخل الجيش بعد ذلك على هيئة انقلاب عسكري أطاح بحكومة عدنان مندريس. ففي العام 1960 اجتمع عدد من الضباط المنتمين إلى جمعية الأتاتوركيين وقاموا



بتشكيل لجنة سميت بـ (لجنة الوحدة القومية). وبعد سلسلة من الاجتماعات قررت اللجنة في النهاية الإطاحة بالحكومة حيث اتفق ثلاث قادة عسكريين وهم جمال غورسيل رئيس جمعية الأتاتوركين السرية، وفخري أوزديك قائد الجيش الأول لمنطقة تركيا، وشفيق ألتز رئيس إدارة الحركات في وزارة الدفاع. وذلك في مساء يوم 26 أيار/ مايو على القيام بالانقلاب العسكري في الساعة الثالثة فجرًا من اليوم التالي أي يوم 27 أيار 1960. وفي الساعة الثالثة تم الانقلاب وتم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني ورئيس أركان الجيش المتعاطف مع الديمقراطيين. (القدو، التطور التاريخي للدساتير التركية (3): الجزء الأول: الدستور التركي لعام 1961، 2015، ص3-5)

إذا فإنه يمكن الاستنتاج أن انقلاب 1960 قد حقق أهدافه بخلع الحكومة المنتخبة وإعلان الأحكام العرفية وتصفية الزعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم هم رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية، ومن ثم جاء دستور 1961 الذي أعده قادة الانقلاب بديلا عن دستور 1924 وهو يمثل النجاح الأبرز للانقلاب حيث استعاد العسكريون سيطرتهم ونفذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة. إلا أنه شهدت تركيا بعد إعدام مندريس وإسقاط حكومته عهدا من الركود الاقتصادي والاضطراب الأمني والسياسي انتشرت الإضرابات العمالية وتم تشكيل حركات عمالية يسارية بعضها كان مسلحا تعارضها الجماعات القومية المسلحة، ونفذ الجناح اليساري هجمات تفجيرية وعمليات اختطاف وكان هذا العنف اليساري يقابله عنف يميني متطرف. (صلاح، 2017، ص18).

### 5.1.2 تجربة تورغوت أوزال 1989-1993:

تعطلت العملية الديمقراطية لمدة ثلاث سنوات نتيجة للانقلاب العسكري 1980 الذي شهدته تركيا ولكن بتاريخ 20 أيار/ مايو 1983 جرت انتخابات ديمقراطية من جديد دخلها ثلاث أحزاب سياسية هم؛ حزب الوطن الأم الذي أسسه تورغوت أوزال واتسم بأنه حزب محافظ وليبرالي واشتراكي وحزب الشعب الاشتراكي الشيوعي وحزب الديمقراطية القومي الذي أسسه قادة عسكريين كانوا ممن شاركوا بالانقلاب العسكري 1980. حصل تورغوت أوزال وحزبه على نسبة 45% من نتائج الانتخابات وبذلك بدأت فترة سيطرة حزب الوطن الأم على مقاليد الحكم في تركيا والذي ارتبطت فترة حكمه بالانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (سلمي، تورجوت أوزال "رجل الانفتاح التركي"، 2015، ص3).

## وأما المبادئ التي انطلق بها حزب الوطن الأم فتمثلت على النحو التالي:

1. حزب ديمقراطي وليبرالي واشتراكي حاضن لجميع أطراف وفئات المجتمع التركي.
2. حزب متبني لفكرة الانفتاح الاقتصاد الليبرالي الذي يدعم عملية التبادل التجاري ويشجع الاستثمار الأجنبي ويحفز عملية الخصخصة وتنشيط القطاع الخاص.
3. حزب يحترم الدستور التركي ومبادئه.
4. تأسيس تركيا المكتفية ذاتيا دون التبعية لأي من القطبين في العالمي.
5. الامتثال لمبدأ تنويع العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع جميع الدول دون استثناء. (سلمي، حزب الوطن الأم "الحزب المُشارك في مسيرة التقدم التركية"، 2015، ص2)، وهذا يدل على أن مؤسسي هذا الحزب حرصوا على أن تكون أفكارهم ومبادئهم متوائمة مع مبادئ الجمهورية الأتاتورية من أجل ترسيخ الاستقرار السياسي وأيديولوجي داخل تركيا، كما أن هذه المبادئ سعت إلى إعطاء هوية مستقلة لتركيا بعيد عن التبعية لأي قوة عالمية.

لقد فسح أوزال المجال للحركات الإسلامية بالظهور والانتشار؛ فتمكنوا من الوصول إلى مراكز عليا في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والثقافية والعلمية، كما انتشرت في عهده الكتابية الإسلامية وتم بناء العديد من المساجد وأعلن أوزال أن الدين هو المكون الأساسي للهوية التركية وسمح للطرق الصوفية بممارسة نشاطاتها بعد أن كانت محظورة قانونا كونها تمثل تهديدا للعلمانية، فلقد كانت العلمانية من وجهة نظر أوزال لا تعني الوقوف ضد الإسلام أو الهيمنة عليه وبذلك رفض أوزال أن تتدخل الدولة في تعيين أئمة وخطباء المساجد وعدم إلزامهم بخطبة محددة ما يعني ذلك حرية إدارة الشؤون الدينية بشكل كامل. (الصالح، 2012، ص174).

على المستوى الاقتصادي اتبع أوزال سياسة ليبرالية عرفت باسم الباب المفتوح في الاقتصاد وتبني نظام "السوق الحر" والذي يدعم عمليات التبادل التجارية ما بين تركيا والدول الأخرى ويدعم عمليات المشاريع الريادية الخاصة وعمليات الخصخصة والانتقال من البورصة الثابتة إلى البورصة المتموجة والتي تعتمد على أرقام وإحصاءات الاستثمار والصادرات والواردات وتكون مُقنعة للمستثمر المحلي والأجنبي بشكل أكبر وأيضًا تشجيع الاستثمار الأجنبي بوسائل شتى وبالتالي تحقيق انفتاح اقتصادي يعود على الدولة والمواطن بمردود ربحي ملحوظ وهذا ما حدث بالفعل بعد أن أصبح نصيب الفرد من الدخل 1636 بعدما كان 502 دولار وهذه التطبيقات كانت مشمولة

بقرارات 24 كانون الثاني/يناير 1980 التي لم تُطبق. (سلمي، تورجوت أوزال "رجل الانفتاح التركي"، 2015، ص5).

أما سياسة أوزال اجتماعيا فكانت سياسته تهدف إلى محاولة صهر فئات المجتمع المختلفة للمجتمع التركي في بوتقة واحدة وإلغاء سياسة الإقصاء النابعة من التقسيم الشائع للمجتمع التركي بين فلاحي الأناضول والأترك البيض، ففي عهده مارس الفلاحون النشاط السياسي وكانت مواقفهم داعمة للحركة الإسلامية، ولأن أوزال نظر للدين كمكون أساسي للهوية على عكس ما كانت تعنيه الأتاتورية كان نتيجة لذلك حدوث عمليتي دمج للإسلام بالقومية لغرض تذويب الفروقات القومية والعرقية التي تألفت منها تركيا وإدخال الإسلام للعملية السياسية عن طريق حزب الوطن الأم والرفاه الإسلامي، بالتالي فلقد عدت حقبة الثمانينات بأنها مرحلة إحياء إسلامي على غرار ما أحدثته حقبة الخمسينيات خلال حكم عدنان مندريس. (الصالح، 2012، ص175).

بعد انتخابات 1987 انتهت فترة رئاسة كنعان إيفرين فقرر تورغوت أوزال ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وبتاريخ 31 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تم انتخابه من قبل البرلمان كرئيس للجمهورية، وأما النجاحات التي حققها أوزال خلال توليه رئاسة تركيا تمثلت بالأمور التالية:

1. نقل نظام الحكم بشكل تدريجي إلى الجهاز المدني من خلال دعم تولي محافظين مدنيين إدارة المناطق والمحافظات وخاصة بعد دعم تورجوت أوزال لأول محافظ مدني يتولى محافظة منطقة كارتال بتاريخ 16 آب/أغسطس 1991 وغيرها الكثير من الإجراءات التي من خلالها تم تجريد الجهاز العسكري من المقامات الإدارية التابعة للدولة.
2. تنويع العلاقات السياسية التركية مع عدد كبير من الدول ومن القطبين الغربي والشرقي وبشكل خاص الدول العربية التي كانت الأنظمة السابقة الحاكمة في تركيا تتجنب تطوير العلاقات السياسية معها.
3. تطوير العلاقات السياسية مع الدول العربية فتح أفق أخرى لتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الطرفين تشمل تطوير التجارة والحركة السياحية تبادل الطلاب وبناء مراكز الأبحاث الثقافية المتبادلة الأمر الذي جعل هناك انفتاح اقتصادي وسياسي وثقافي. (سلمي، حزب الوطن الأم "الحزب المُشارك في مسيرة التقدم التركية"، 2015، ص5).

4. حدث في عهده انفتاح ديمقراطي ملحوظ ففي العام 1987 صادق البرلمان على قانون حق الأفراد برفع شكاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ما فتح الطريق أمام المواطنين الأتراك لإثارة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وللمرة الأولى أصبح من حقهم الحصول على تعويض من الدولة على الممارسات المنافية لحقوق الإنسان التي تعرض لها الأتراك خلال عمليات الاعتقال والتعذيب. وفي العام نفسه أُجري استفتاء عام نتج عنه إلغاء مواد دستورية حظرت العمل السياسي على القادة السياسيين قبل الانقلاب الأمر الذي مهد الطريق أمامهم للعودة للعمل السياسي، وفي العام 1991 بعد سنتين من تولي أوزال رئاسة الجمهورية التركية تم رفع الحظر على اللغة الكردية. (أوكتم، 2012، ص128).

كما أنه يجدر القول بأنه وبالرغم من السياسات التي انتهجها أوزال خلال فترة توليه رئاسة الوزراء إلا أن الجيش لم يتدخل في الحياة السياسية؛ وذلك بسبب البيئة الخارجية لتركيا فكانت خلال تلك الفترة حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي ورغبة الولايات المتحدة بتغذية المشاعر الإسلامية في البلاد الإسلامية ومنها تركيا للوقوف أمام تمدد الاتحاد السوفيتي ومواجهته، هذا بالإضافة إلى عوامل داخلية تمثلت بمحاولات استيعاب الحركات الإسلامية في إطار الدولة ونظامها العلماني وعدم فتح المجال لحركات الإسلام السياسي بالتمدد داخليا والوصول للسلطة.

### 5.1.3 تجربة أربكان وأحزابه السياسية 1970-1997:

لم يكن ممكنا العودة إلى سياسة الحزب الواحد حتى بعد انقلاب 1960 فلقد تمت الموافقة من قبل لجنة الوحدة الوطنية على تشكيل أحزاب سياسية جديدة بشرط الالتزام بعدم استغلال الدين لأهداف سياسية، فلقد تأسس حزب العدالة وأعلن عنه بشكل رسمي في 11 شباط 1961، وكانت قد جرت انتخابات بالعام 1961 أسفرت عن حصول حزب العدالة 158 مقعد بنسبة 35.1% من مجموع الأصوات، إلا أن الدستور الذي وضع بعد انقلاب 1960 خلق ظاهرة سياسية جديدة في السياسة التركية تمثلت بقيام حكومات ائتلافية بسبب وجود أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في المجلس الوطني وهذا نتج عنه قيام حكومات غير متجانسة في الأيدلوجيا وتفتقر إلى وجود برنامج حقيقي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فكانت التحالفات ظرفية أنية لم تساهم في حل المشكلات في الساحة التركية. (الصالح، 2012، ص44).

وفي عام 1965 عادت الانتخابات للانتظام وفاز حزب العدالة بغالبية مقاعد البرلمان ليشكل حكومة برئاسة سليمان ديميريل والذي اعتبر وريثاً للحزب الديمقراطي، فلقد التف حول العدالة ذوو التوجهات الإسلامية وكانوا ممن صوتوا له في الانتخابات ومنذ فوز العدالة بهذه الانتخابات لعب دور مؤثر في الحياة السياسية حتى عام 1980. وبعد تولي سليمان ديميريل الحكومة سعى إلى خلق حالة من التوازن والتوافق بين رغبته بالحفاظ على المبادئ الأتاتورية واستخدام سياسة مرنة مع التيارات الإسلامية؛ هذه السياسة فسحت المجال لتأسيس أحزاب سياسية ذات صبغة دينية. (الصالح، 2012، ص45-47).

مع بداية العام 1970 شهد التيار الديني مرحلة جديدة للنشاط الإسلامي في تركيا حيث ظهر بوصفه تياراً سياسياً وليس مجرد تيار فكري أو اجتماعي، وعلى الرغم من تحذير الدستور التركي 1961 بعدم استغلال الدين لأغراض سياسية إلا أن عام 1970 شهد أول ظهور علني للعمل الإسلامي بقيادة أركان مؤسس حزب النظام الوطني، فكان تأسيس حزب النظام الوطني تعبير عن بدء مرحلة جديدة ومهمة من مراحل التشابه والاختلاف بين العلمانية والإسلاميين ليؤكد عزز إجراءات أتاتورك وخلفائه في إبعاد الشعب التركي الذي يشكل المسلمون نسبة 98% عن جذوره الحضارية. (الصالح، 2012، ص71)، وبعد مرور خمسة عشر شهراً من تأسيس حزب النظام الوطني تم حظره من قبل المحكمة الدستورية في 1971/5/2 تحت ذريعة انتهاك المواد الدستورية والخاصة بالطابع العلماني للدولة ومخالفته لنص الدستور بعدم استغلال الدين لأغراض السياسية، أما مقدمات حظر هذا الحزب فلقد شهدت تركيا في أواخر الستينات ومطلع السبعينات أعمال ونشاطات متطرفة من اليمين واليسار عجزت حكومات حزب العدالة وسليمان ديميريل على إنهاء هذه الحالة من الفوضى إذ عاشت تركيا أزمة شاملة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شكلت هذه الأزمات وعجز حكومة ديميريل في معالجتها بأن دفعت قيادة الجيش بتقديم مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء دعت إلى إجراء إصلاحات سريعة وشاملة وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، على إثر ذلك قدم ديميريل استقالة حكومته وجاء رد الجيش بفرض الأحكام العرفية ووضع يده على السلطة وجاء نتيجة ذلك حل حزب النظام الوطني بقيادة أركان.

بالرغم من قيام قادة الانقلاب 1971 بإجراءات عدة لتحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الفوضى مثل فرض الحظر على الصحف والقيام بحملة اعتقالات ضد عناصر أحزاب اليمين واليسار وحل حزب النظام الوطني وحزب العمل القومي إلا أن حالة عدم الاستقرار والاضطراب السياسي ظلت

مستمرة، فمع تشكيل ثلاث حكومات ائتلافية من 1971 إلى 1973 وتحت إشراف المؤسسة العسكرية إلا أنها أخفقت في تحقيق ما وعدت به، كل ذلك دفع الجيش إلى اتخاذ خطوة جديدة ألا وهي التخلي عن الحكم للمدنيين وإعطاء الموافقة على عودة الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات عامة في البلاد عام 1973 هذا الأمر فسح المجال أمام الإسلاميين بدخول الانتخابات ولكون أركان حينها لم يتمكن من الحصول على تصريح لتأسيس حزب جديد بعد حل حزبه النظام الوطني قام بعض أعضاء الحزب بتأسيس حزب جديد باسم السلامة الوطني ودخل الانتخابات منافسا وحصل لأول مرة على نسبة 11.8% من مجموع أصوات الناخبين و48 مقعد. وكان من أهم نتائج هذه الانتخابات عدم تمكن أي حزب من تشكيل الحكومة بمفرده إذ حصل أجاويد على 186 وحزب العدالة بقيادة ديميريل 149 ولم يتمكن حزب الشعب والعدالة من تشكيل حكومة ائتلافية هذا الأمر الذي أتاح الفرصة لتشكيل حكومة ائتلافية من نوع جديد بقيادة حزب يساري وآخر إسلامي وقد استمر هذا الائتلاف من 7 كانون الثاني 1974 إلى 18 أيلول من العام نفسه. (الصالح، 2012، ص87-88).

وكان من السهولة انهيار هذا الائتلاف كون الحزبين يحملان فلسفتين مختلفتين، وكان هناك تخوف من القوى العلمانية من وجود أركان في هذه الحكومة وبالتالي تخوفهم من تغلغل الإسلام في جسد الدولة، وهناك تفسير آخر مفاده ضعف الخبرة السياسية لأركان والعلاقات المتباينة بين حزبه وبقية الأحزاب السياسية. وقد خلق إنهاء هذا الائتلاف أزمة وزارية استمرت مدة تزيد على ستة أشهر بعد استقالة أجاويد في 18 أيلول 1974، وفي ظل هذا المناخ السياسي اضطر حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب اليمينية حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي فتشكلت الحكومة في 31 آذار 1975 وأطلق عليها اسم حكومة الجبهة القومية. ومن بداية هذا التحالف ولاختلاف الأحزاب المشكلة للحكومة انعكس هذا الأمر سلبا على عمل الحكومة وعجزت عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخت تتفاقم. (الصالح، 2012، ص105).

يمكن القول أن مشاركة حزب السلامة الوطني في الحكومة الائتلافية لم تكن صورية أو هامشية فلقد تولى أركان منصب نائب رئيس الحكومة وتولى حزب السلامة 6 وزارات هي الداخلية والعدل والتجارة والتعدين والصناعة والزراعة، كما حقق أركان بعض الانجازات من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري، إذ مثل هذا الائتلاف مكسب لحزب السلامة الوطني والتيار الإسلامي الذي اعترف به من قبل حزب الشعب الذي انصب عمله أي مشروع حزب الشعب الجمهوري على إنهاء دور الإسلام على خلاف حزب السلامة الذي تبني التمسك بالإسلام.

وفي العام 1977 وبعد إجراء الانتخابات لم تستطع الأحزاب المشاركة أيضا من تشكيل حكومة منفردة ونتيجة لذلك قام سليمان ديميريل بتشكيل حكومة جديدة سميت باسم حكومة الجبهة القومية الثانية والتي جمعت كل من حزب السلامة الوطني والعدالة والحركة القومي، ومنذ البداية واجهت هذه الحكومة مشكلات عديدة من ضمنها تدني الاقتصاد الذي أثقل تركيا بالديون الخارجية، كما أثرت الخلافات الداخلية بين أعضاء الائتلاف الحكومة التي انصفت بطابع التناقضات السياسية سلبا على مسار عمل هذه الحكومة وأخذت الأحزاب تكيل الاتهامات لبعضها البعض. وبسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية قاد حزب السلامة الوطني حملة معارضة شديدة أدت إلى خلق خلافات في وجهات النظر بين أعضاء الائتلاف الأمر الذي دفع أعضاء من حزب العدالة وشكلت هذه الخطوة تأثيرا سلبيا على الأغلبية البرلمانية مما اضطر سليمان ديميريل إلى تقديم استقالة حكومته في نهاية شهر كانون الأول 1977.

وفي العامين 1978 و1979 تشكلت أيضا حكومات ائتلافية وكان واضح منذ البداية أن هذه الحكومات لم تستطع تقديم حلول للمشكلات التي تعاني منها تركيا نظرا للظروف الصعبة التي واجهتها حيث ورثت تركة ثقيلة من الحكومة التي سبقتها نتيجة للتدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني، فقد شهدت تركيا خلال تلك المدة مصادمات عنيفة في الشوارع ذهب ضحيتها كل يوم ثلاثة أو أربعة قتلى فضلا عن الاغتيالات السياسية كما شهدت تركيا تلك الفترة مذبحه كهрман راح ضحيتها مئة شخص، فتم بناء على هذه الأحداث إعلان حالة الطوارئ في بعض الولايات التركية مثل أنقرة واسطنبول وأزمير، وعلى الصعيد الخارجي والإقليمي كانت قد قامت الثورة الإسلامية في إيران 1979 وتعرضت أفغانستان للغزو السوفيتي 1979، فكل هذه التطورات الداخلية المتدهورة والإقليمية استدعت تدخل الجيش والقيام بانقلاب عسكري ثالث في 12 أيلول 1980 وفرض سيطرته على المسرح السياسي التركي. (الصالح، 2012، ص125-126).

ويمكن القول إن الحكومات الائتلافية التي تشكلت خلال الفترة 1973-1979 كانت ضعيفة بلا استثناء لم تستطع أن تقدم حلولاً للمشكلات التي تعاني منها تركيا من التردّي الاقتصادي أو استقرار الوضع الأمني الداخلي. وأصبح النظام السياسي تدريجياً في حالة شلل عام بسبب عجز الحزبين الرئيسيين على التعاون، وتبدت حالة شلل النظام السياسي لدى انتخابات رئيس الجمهورية خلفاً للرئيس كورتورك عندما انتهت مدة رئاسته عام 1980. كما كان واضحاً في عامي 1979 و1980 أن العنف قد أخذ منحى مختلفاً بالتحول من الاقتتال بين اليمين واليسار إلى اغتيال شخصيات عامة مثل اغتيال نائب رئيس حزب الحركة الوطنية ورئيس اتحاد نقابات العمال اليسارية.

كما يمكن القول أيضا بأن عقد السبعينات كان يتسم بضعف دور الحكومة داخل البرلمان لعدم وجود سلطة تنفيذية قوية لطبيعة النظام القائم على التعددية وفشل الأحزاب في الحصول على الأغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومات بمفردها وفقا لما نص عليه دستور 1961 مما عرض تركيا لأزمات وزارية وكانت ظاهرة الائتلاف بين الأحزاب هي المخرج الوحيد لإنقاذ الحياة السياسية هذا على المستوى السياسي. وعلى الصعيد الاقتصادي لقد أسهم الوضع الاقتصادي المتدهور في خلق أجواء العنف فمذ السبعينات وتركيا شبه مفلسة وأصبحت مديونيتها بحدود 18 مليار دولار وانخفضت قيمة الليرة التركية وفقدت قيمتها الشرائية أمام العملات الأجنبية فارتفع نسبة التضخم إلى 42% وارتفعت نسبة البطالة إلى 20%. (الصالح، 2012، ص144).

لقد ساهمت مشاركة أركان من خلال مشاركة حزبه في الحكومات الائتلافية في عقد السبعينات دورا مهما في التأثير على القرار السياسي تجاه سياسة تركيا على صعيد العلاقات الخارجية، فقد طالب بعودة العلاقات التركية العربية والإسلامية وتطوير هذه العلاقات بشكل فعلي فلقد أوضح أركان أن التغيرات الاقتصادية التي تشهدها تركيا تتطلب تغيرات في علاقاتها الخارجية من خلال اتباع سياسة حكيمة دون اللجوء إلى سياسة العداوة مع الدول المجاورة، ولقد أثمرت جهود أركان من خلال وجوده بالحكومة الائتلافية بمشاركة تركيا بقمة المؤتمر الإسلامي 1974 التي انعقدت بالرياض. وكان الحال كذلك بتحسين علاقات تركيا بالعالم الإسلامي فرفض أركان حروب الإبادة التي شنت ضد المسلمين في الفلبين وأرتيريا وكشمير، وأيد الثورة الإيرانية 1979 واعتبرها خلاص من الإمبريالية، وأما بخصوص احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان 1979 أقدم أركان إلى جمع التبرعات من الشعب التركي. (الصالح، 2012، ص131-133).

يمثل عقد الثمانيات مرحلة مهمة جدا في مسيرة أركان والحركة الإسلامية في تركيا بمجملها فقد تعاقبت عليها تطورات كبيرة بدءا بانقلاب 1980 وإلغاء حزب السلامة الوطني ومنع أركان من ممارسة النشاط السياسي؛ فلقد كانت نشاطات وفعاليات حزب السلامة الوطني أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام الانقلاب العسكري الثالث.

ومع عودة الحياة الديمقراطية في الثمانيات أسهم وصول حزب الوطن الأم بزعامة أوزال إلى الحكم ومن ثم إلى رئاسة الجمهورية أن كانت النشاطات الإسلامية أكبر مستفيد من سياسات أوزال حيث استعادت عافيتها وبريقها، لذلك لم يكن مستبعدا عودة قيادات حزب السلامة لتشكيل حزب جديد بأفكار إسلامية من الممكن أن تجد صداها لدى شريحة واسعة من جماهير تركيا فضلا عن تمتع



زعيمه نجم الدين أريكان باحترام وتقدير كبير على المستوى الشعبي وبالفعل تقدم المحامي علي توركمان في 1983 بطلب تشكيل حزب يرث حزب السلامة الوطني باسم حزب الرفاه وانطلاقاً من ذلك بدأ الحزب يعيد تنظيم قواعده وقد أعطى ولاءه لحزب الوطن الأم بوصفه الحزب الذي أتيحت له المشاركة في انتخابات 1983، ولأن حزب الرفاه كان حديث التأسيس وكثير من أنصار حزب السلامة الوطني إلى حزب الوطن الأم تحت قيادة أوزال لم يحقق سوى نسبة 4.4% من أصوات الناخبين في الانتخابات التي جرت في 1984، كما لم يستطع دخول البرلمان أيضاً في انتخابات 1987 حتى استطاع في الانتخابات العام 1989 الفوز بخمس بلديات وتخطى عقبة نسبة الـ 10% لدخول البرلمان. (الصالح، 2012، ص176-178) دخل الرفاه الانتخابات 1991 في تحالف أسماه الحلف المقدس مع الأحزاب اليمينية الوطنية ليحقق التحالف نسبة 17% من الأصوات ولكسب الشارع تبنى حزب الرفاه أيولوجية وطنية شعبية إسلامية مستفيداً من الإصلاحات الليبرالية التي أدخلها الرئيس تورغنت أوزال.

ركز حزب الرفاه على الأنشطة الاجتماعية والعمل على المستوى المحلي من خلال جمع الزكاة وإنشاء المدارس والعيادات الطبية، كما لعب الرفاه على الإحباط التركي من الرهان على الغرب مستغلاً الشعارات المحببة والطموحات التي أطلق لها العنان ولذلك اجتذبت شعارات حزب الرفاه ضد الغرب ومناداته بأمام متحدة إسلامية كما لعب الرفاه على تشرذم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط ودوامه الفراغ السياسي، ونتيجة لذلك صعد حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات التي أجريت في 1994 ليحصل على 19% من الأصوات ويقود الحكومة الائتلافية بالمشاركة مع حزب الطريق الصحيح. (هلال، 1999، ص165).

لذلك يمكن القول أن صعود حزب الرفاه للسلطة جاء نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية؛ فإما العوامل الداخلية فلقد تمثلت في حالة فراغ السلطة الذي أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار وبالتالي توجهت القواعد الانتخابية نحو حزب الرفاه لتقديمه حلولاً مختلفة لمشكلات تركيا الاجتماعية والاقتصادية تقوم على أيولوجية مكونة من مفاهيم الأصولية الإسلامية وإعادة إحياء البعد القومي للإمبراطورية العثمانية، وأما العوامل الخارجية التي لعبت دوراً كبيراً في هذا الصعود أنه ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تراجعت الأيدولوجيات القومية والشيعية إثر سقوط الاتحاد السوفيتي 1991 وهذا الفراغ الأيدولوجي أتاح الفرصة للإسلاميين لملاً الفراغ، ومع توجه العالم نحو القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واستثنائها بالقرار السياسي الدولي واحتلال العراق في حرب الخليج الثانية وما حدث في البوسنة والهرسك من مذابح، هذه الأحداث

استغلها حزب الرفاه لإحياء الإسلام في الشعب التركي واستعادة قوة تأثير تركيا للتأثير في هذه القضايا بعد أن أدخلت في السابق بحالة تغريب على كافة الصعد السياسية والثقافية. (الصالح، 2012، ص219).

ومع إعلان أركان تشكيل الحكومة الجديدة حتى أبدت أوروبا قلقها بينما اتبعت الولايات المتحدة سياسة الانتظار والترقب؛ والسبب في التخوف الأوروبي هو أن الإسلام قد أصبح مشكلة داخلية في أوروبا بعكس أمريكا كما أن تركيا سيكون الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في الاتحاد الأوروبي وتركيا لها علاقات مع الدول الأوروبية أقوى من أي بلد بالتالي فإن تزايد توجه أركان لأسلمة تركيا معناه تزايد قلق أكبر في أوروبا. (هلال، 1999، ص166).

لقد تزامن صعود حزب الرفاه الإسلامي مع تعقد الأزمة الداخلية في تركيا على مستويات الهوية والاقتصاد وتشردم الأحزاب السياسية التركية، ومنذ تشكيل الحكومة 1996 وحتى استقالته في 1997 قدم أركان تنازلات عديدة سواء بالقياس إلى الخطاب السياسي لحزب الرفاه خلال وجوده بالمعارضة أو شعارات حملته الانتخابية أو إلى قاعدته السياسية؛ فقد التزم أركان باستمرار تركيا غربية علمانية مقابل عودته بأمنية إسلامية وإلغاء الاتفاق العسكري مع إسرائيل ومراجعة اتفاق الاتحاد الجمركي، وتخلي أركان لشريكته في الائتلاف تانسو تشيلير زعيمة حزب الطريق الصحيح عن الوزارات المهمة مثل الخارجية والدفاع والداخلية والتجارة والصناعة والشؤون الدينية. (هلال، 1999، ص169).

لقد شهد حزب الرفاه صعوداً منذ تأسيسه على عكس الأحزاب الأخرى، فمن خلال مسيرته شهد صعوداً مطرداً مع كل انتخابات جرت فقد حقق في الانتخابات المحلية 1984 نسبة 4.4% من مجموع الأصوات إلى 7.1% في الانتخابات البرلمانية 1987 أما في الانتخابات البلدية لعام 1989 فقد حقق 9.8% وحصل على نسبة 16.9% في الانتخابات البرلمانية 1991، وفي انتخابات 1994 حقق نسبة 19% أما انتخابات 1995 فقد حقق المركز الأول بنسبة 21.4% ويعزى هذا الارتفاع إلى عوامل داخلية وخارجية إلا أن الأكثر أهمية تمثلت بالعوامل الداخلية باتجاهات ثلاث وهي نفور الشعب من الأحزاب العلمانية ونجاح الإسلاميين في كسب الناخبين من خلال تنظيم كفوء ومنضبط إضافة إلى زيادة وضوح دور الدين في تركيا. (الصالح، 2012، ص214).

وكانت المحكمة الدستورية أعلنت بتاريخ 16 يناير 1998 من حل حزب الرفاه لقيامه بأنشطة تمس العلمانية ومصادرة ممتلكات الحزب وفصل أريكان ونواب آخرين من عضوية البرلمان ومنعهم من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات. ومن الجدير ذكره أن أريكان قد تحرك قبل أيام من قرار المحكمة الدستورية في أواخر 1997 لإنشاء حزب سياسي إسلامي جديد باسم الفضيلة ليحل محل الرفاه.

#### 5.1.4 تجربة رجب طيب أردوغان 2002-2016:

بعد إغلاق حزب الرفاه بقرار من المحكمة الدستورية بدعوى مخالفة مبدأ علمانية الجمهورية التركية وحرمان عدد من أعضاء الحزب ورئيسه نجم الدين أريكان من تأسيس أو عضوية أو إدارة أي حزب سياسي لمدة خمس سنوات، بعد هذا الإغلاق والصراع المرير مع العسكر والنخب العلمانية نجم عن ذلك جدلا واسعا داخل الإسلاميين بين محافظ ومناد بالتجديد وتوخي استراتيجيات جديدة لفك الاشتباك مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المتنفذة، ومضى هذا الجدل إزاء إنشاء حزب جديد وهو الفضيلة ولكنه سرعان ما تم إغلاقه من المحكمة الدستورية في حزيران 2001 لذات السبب وهو مخالفة علمانية الدولة. (ورغي، 2010، ص50).

ومن هنا جاء حزب العدالة والتنمية والذي انبثق نتيجة هذا الخلاف والانقسام بعد إغلاق حزب الرفاه والفضيلة وكان من نتيجة هذا الانقسام ظهور تيارين أحدهما تقليدي محافظ بزعامة رجائي قوطان أحد مقربي أريكان والذي أسس حزبا أسماه السعادة، وأما التيار الآخر حدائي ومنفتح على النخب العلمانية ومدافعا عن قيم الجمهورية الكمالية وبقيادة زعيمين شابين هما رئيس بلدية اسطنبول الطيب أردوغان والاقتصادي عبد الله غول، وانتقد هؤلاء ما قالوا أنه تسلط أريكان وفشل الحزب في الحكومة والخطاب الإسلامي الذي رأى فيه سببا في حظر الحزب واعتبر تيار أردوغان أن حزب الرفاه لم يفشل فقط بسبب تدخل العسكر ولكن أيضا بسبب رؤيته المغلقة للجميع. (ورغي، 2010، ص51).

تبنى العدالة والتنمية خطابا منفتحا على الغرب ومدافعا عن حقوق الإنسان والرغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي وتبنى نظرية اقتصاد السوق والإصلاحات الاقتصادية التي تخرج بالاقتصاد التركي من حالة الركود وحالة التضخم الزمنيين، (ورغي، 2010، ص51) فلقد وصل العدالة والتنمية إلى الحكم في بيئة داخلية تعاني أزمة اقتصادية حادة إذ وصل الاقتصاد التركي خلال

2001 إلى ذروة الأزمة وتوقع الكثير من المراقبين أن ينهار فلقد أعلن النظام المصرفي الإفلاس وبلغت أعباؤه 58 مليار ليرة تركية ووصلت الديون المترتبة على الفوائد المصرفية إلى 750 مليار ليرة تركية، وتراوحت معدلات التضخم ما بين 70-90% وبالرغم من مساعدة صندوق النقد الدولي الذي قدم الأموال لتحقيق الاستقرار إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفض بنسبة 6.5% في 2001 وارتفع الدين العام إلى 74% من حجم الناتج المحلي وارتفعت معدلات البطالة من 6.5% إلى 10.4%، في ظل هذه الأزمة استطاع الحزب أن يحقق انتصارا كاسحا بـ34% من الأصوات وتقديمه رؤية نقدية عميقة للخروج من هذه الأزمة وكان الحزب قد اعتبر الفساد السياسي بأنه سببا مباشرا للأزمة الاقتصادية ووضع الحزب آليات محددة للتعامل مع هذه الأزمة تمثلت في ثلاث نقاط: (غول، التجربة النهضوية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، 2013).

1. استغلال الموارد الإنسانية والطبيعية المهمة بما يجعل منها دولة منتجة باستمرار.
2. تخفيض معدل البطالة وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
3. اتباع سياسيات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
4. تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

وكان لهذه الإصلاحات انعكاسات ايجابية على الاقتصاد التركي في المستويين الداخلي والخارجي. كما تبنى مؤسسو العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقى تتسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، وتؤكد على أن الدولة يجب ان يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار. ويصف حزب العدالة والتنمية المحافظة على أنها تعني التغيير ولكن تحقيق هذا التغيير يجب أن يكون عبر حماية القيم الأساسية ومكتسبات البنى التقليدية، فنتيجة للحظر المتكرر للأحزاب السياسية والتي أسسها أركان دفع بعض القيادات مثل الطيب أوردغان وعبد الله جول إلى تأسيس حزب برؤية جديدة فطور هذا الحزب من هويته السياسية والتي أراد من خلالها إعادة تشكيل منظومة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر تبني الحزب برنامج يقارب بين مكونات المجتمع وأطيافه السياسية والتي أسماها بالديمقراطية المحافظة لإيجاد مفهوم يلتقي على أرضيته أعضاء الحزب ومؤيديه من ذوي التوجهات الإسلامية والتيار المحافظ والقوميين والليبراليين وحتى بعض النخب العلمانية. (قدورة، 2014، ص2.6).

ومن خلال هذه الرؤية الجديدة فإن الحزب أصبح في مركز الفعل السياسي وليس في الهامش، وأن الحزب بهذه السياسة الحاضنة للجميع يضع نفسه كنقطة جامعة للأفراد القادمين من التيارات السياسية المختلفة على أساس القيم والمبادئ الراسخة.

استطاع الطيب أوردغان ورئيس بلدية اسطنبول ونجح إلى جانب احتفائه بشعبية واسعة داخل التيار الإسلامي في استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ الذي تخلى عن احزابه التقليدية، كما استقطب فئات أقل من اليسار واستقطب حوالي ثلث الناخبين الأكراد كل هذه الفئات رأت بالتنمية والعدالة وزعامته الشاببة منقذا للبلاد من كارثة الفساد الاقتصادي أو من الحرب الأهلية أو من التصادم مع العسكر.

ولقد أطلق حزب العدالة والتنمية مبادئ الحزب التي من أجلها أنشئ وكانت على النحو التالي: (موقع الاخوان المسلمين، 2009، ص9).

1. الانفتاح أمام المعرفة والخبرة والتطورات التكنولوجية الجديدة والفرص وفتح قنوات اتصال مع جميع فئات الاجتماعية والمتقنين من البلاد.
2. تبنى مفهوم القيادة بالمشاركة والتفكير الجماعي.
3. تعتبر حرية الفرد حقا ثابتا لجميع البشر والدعوة لنزاهة واستقلال كامل للسلطة القضائية.
4. يقبل مبدأ العمل على أساس من العدالة والكفاءة والجدارة والثقة فيما يتعلق بالتعيينات في المجال العام.

أما الأساسيات الرئيسية للحزب فكانت كما يلي:

1. ضمان الحريات المدنية والسياسية ولا سيما حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والتعليم.
2. تكوين الجمعيات والمؤسسات كشرط مسبق للسلام والمصالحة.
3. تحويل البنيان الهش للدولة إلى دولة قوية وظيفية مع هدف تحقيق الكفاءة والفعالية وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة مع اعتماد اللامركزية.
4. البشر هم رأس المال وحجر الأساس في التنمية الاقتصادية والتعليم هو أهم عنصر من عناصر التنمية في كل ميدان وبالتالي لا بد من تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

من خلال هذه المبادئ والأساسيات التي نشأ عليها حزب العدالة والتنمية التركي يتبين مدى معرفة الحزب للواقع التركي ومتطلباته التي يسعى إليها فجعل من هذه المبادئ والأهداف حلولاً للمشكلات التي ظلت تعاني منها البيئة الداخلية والخارجية التركية مستغلاً لكل المقومات التي تمتلكها تركيا الاقتصادية والبشرية والجغرافية، كما أن الحزب تعلم من تطورات الحياة السياسية التركية لا سيما المتعلقة بالأحزاب الإسلامية التي سبقته ليكون مظلة لكل التركي فكانت هذه المبادئ جامعة للشعب التركي بكل مكوناته الحزبية والسياسية وبالتالي استطاع أن يجمع في أعضائه من الأحزاب اليسارية والعلمانية والتي توافقت جميعها على ضرورة أن يتجه النظام السياسي نحو المدني والتخلص من الإرث العسكري وهيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي.

ومن خلال ما تم عرضه من مبادئ الحزب وسياساته يمكن القول بأن برنامجه هو برنامج سياسي بحث لا وجود لمسحة دينية فيه، وهو من خلال مبادئه وسياساته يؤكد التزامه بعلمانية الدولة ولا يدعو في مبادئه وأهدافه لدستور إسلامي يعتمد الشريعة وكما يؤكد الحزب التزامه بقواعد اللعبة السياسية وهذا ما يوفر له تجنب الصدام مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية وبالتالي فهو يفوت عليهم أية فرصة للهجوم عليه بتهمة تهديد العلمانية.

ولقد تمكن الحزب الجديد والذي تأسس في آب 2001 من أن يشارك في الانتخابات البرلمانية للعام 2002 بقيادة عبد الله جول بسبب الحظر القائم على أوردغان منذ العام 1998، وتمكن الحزب حينها من تحقيق فوز منقطع النظير إذ حاز على ثلثي الأصوات وفاز بالأكثرية مما أهله لتشكيل حكومة بمفرده وشكل العدالة والتنمية حكومته الشابّة التي تجنبت الخوض في القضايا الجدلية وركزت على التنمية والإصلاحات الاقتصادية حيث مضى الحزب ضمن برنامجاً إصلاحياً بعيداً عن الجدل الأيديولوجي من أجل تحقيق الإصلاح الهيكلي والاندماج في الإطار الأوروبي عبر سعيه لاكتساب عضوية في الاتحاد الأوروبي.

ولقد سعى الحزب منذ فوزه بالانتخابات على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى "بالشرق الأوسط" إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار. فتركيا كإحدى الدول المحورية موقعها زاد من أهميتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، فبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية 1991 وبدء عملية التسوية العربية الإسرائيلية كل هذه الأحداث والمتغيرات أظهرت الموقع التركي الجديد في جغرافية تمتد من

بحر الأدریاتیکی إلى حدود الصين والبلقان والقوقاز غربا وشمال اسيا الوسطى وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا، ومع كل هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وبدأ لتركيا في الأفق إمكانية القيام بدور محوري إقليمي في هذه المنطقة، فتركيا تحتل من حيث الجغرافيا مكانا فريدا باعتبارها دولة مترامية الأطراف بين افريقيا وأوراسيا، كما أن تركيا دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه وهي ميزة قلما تتوفر في دولة كتركيا فهي تحدها البحار من ثلاث جهات وتسيطر على ممرين مائيين هما البسفور والدردينيل بالتالي فهي حسب ما وصفها وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو تعرف على أنها بلد مركزي لأن تركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق وهذا الموقع المتميز لتركيا يعد أيضا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية وهذا ما يسعى له صانعو القرار في تركيا.

وعند الحديث عن الأسباب التي دفعت نحو فوز حزب العدالة والتنمية بهذا الشكل فإنه يأتي في مقدمتها:

1. فشل الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها حزب السعادة الأريكاني في مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والمحلية. (عبد الجليل، 2013، ص153) فلقد مرت مسيرة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا في تاريخ طويل من الحظر والإلغاء والحل فمُنذ عام 1970 وهو تاريخ تأسيس أول حزب إسلامي لغاية 2002 شكلت خمسة أحزاب سياسية (النظام الوطني، السلامة الوطني، الرفاه، حزب الفضيلة وأخيرا السعادة) وكلها تم حظرها وكانت الأسباب اتهامها بمعاداة العلمانية ومحاولة تقويض أركان النظام العلماني واستبداله بنظام إسلامي، فمن هنا جاء حزب العدالة والتنمية مستفيدا من التجارب السابقة حتى لا ينتهي به الحال إلى نفس المصير فانطلق برؤية فكرية جديدة حيث أكد على أنه حزب سياسي ديمقراطي محافظ وعلى إخلاصه لقيم الجمهورية كما أنه يؤكد باستمرار على القيم السياسية الغربية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أن حزب العدالة والتنمية جاء في فترة من الفساد السياسي إذ لم يكن هناك الحزب الذي يستطيع الحصول على ثقة الأتراك فاستطاع عن طريق كشفه للفساد المنتشر في الأحزاب العلمانية على ملاء الفراغ وتقديم نفسه بأنه الحزب الذي سيمثل الحكومة النظيفة، كما استفاد من انحسار اليسار التركي منذ بداية التسعينيات ونجح في ملاء الفراغ الذي تسبب فيه اضمحلال اليسار خصوصا في المناطق العمالية فاستطاع الحزب عن طريق الشبكات الاجتماعية الجيدة للحزب بتوسيع الدعم السياسي له بين صفوف العمال في المناطق الحضرية التركية.

2. تبنى حزب العدالة والتنمية منهاجا تصالحيا مع القوى الوطنية المختلفة بدعم التوجه الديمقراطي الليبرالي. فلقد تبنى الحزب برنامجا تنمويا اصلاحيا بعيدا عن الجدل الأيدلوجي متحركا ضمن الاطار العلماني متبنيا التحرير الاقتصادي والاصلاح الهيكلي والاندماج في الإطار الأوروبي ومن خلال هذه الرؤية استطاع كسب رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط وتحول من خلال هذه الرؤية إلى أقرب الأحزاب السياسية التركية من المجتمع السياسي الأوروبي، (ورغي، 2010، ص55)، ومن خلال تعريف الحزب بنفسه على أنه حزب ديمقراطي محافظ استطاع جمع ائتلاف واسع من الأطراف التي لا تشعر بالرضا تجاه الواقع الاقتصادي والسياسي فضم إلى جانب الاسلاميين قطاعات واسعة من الأحزاب السياسية التركية الأخرى من اليمين واليسار وعند الاعلان عن تأسيسه تشكل من ثلاث تيارات رئيسية التيار الأكبر كان الاسلامي المنشق عن أركان والتيار الثاني التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية والتيار الثالث وهو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية وما جمع هذه التيارات المختلفة هو رفضها للأيدولوجية الكمالية الصارمة ورفضهم للهيمنة العسكرية على الحياة السياسية. (قدورة، 2014، ص8).

3. حاجة المجتمع الدولي ممثلا بالولايات المتحدة وأوروبا لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تبلور وانتشار تيار إسلامي وسطي مرن يكون قادر على ضبط المعادلة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط. (عبد الجليل، 2013، ص153)، فالأمريكيون ومنذ أحداث 11 أيلول 2001 أخذوا يبحثون عن نموذج ديمقراطي اسلامي معتدل يصلح لأن يكون نموذجا قابلا للتعميم على دول منطقة الشرق الأوسط ورأوا في تركيا ذلك مع استلام العدالة والتنمية الحكم والذي أعلن منذ توليه الحكم أنه ملتزم بالعلمانية ويحترم قيم الديمقراطية وحكم القانون والحرية، أما أوروبا فإنها ترى في النظام السياسي التركي من خلال العدالة والتنمية مع الإصلاح والانفتاح والاعتدال للحزب في ظل نظام علماني أن من شأن هذا النموذج أن يعزز من موقع أوروبا في الشرق الأوسط.. (باكير، 2010، ص26).

اذ يمكن القول هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب يرون في مدى التوافق بين الاسلام والديمقراطية في التجربة التركية أهمية كبيرة وخاصة أن يكون حزب سياسي بجذور اسلامية ويتحرك ضمن إطار نظام ديمقراطي علماني وفي نفس الوقت يحترم الحدود الفاصلة بين الدين والديمقراطية العلمانية الحديثة هذا كله جعلهم أمام خيار لا مناص منه وهو تشجيع هذا النموذج. لكن أيضا في ذات الوقت لا بد من الإشارة إلى أنه ورغم تقديم هذا النموذج لدول الشرق الأوسط



تبقى أمريكا والغرب حذرة خاصة مع عدم رضا التيار العلماني والعسكر في تركيا لأنهم سينظرون لهذه الخطوة من التقارب مع دول الشرق الأوسط اضعاف للهوية الغربية لتركيا.

إلا أن السبب الرئيسي وراء نجاح العدالة والتنمية يكمن في الخطاب التصالحي بين رؤية الحزب ورؤية الدولة ونظامها وأركانها الأساسية، فقد انتهج أوردغان رؤية وطنية بعيدا عن الأيدلوجية الاسلامية الذي تبنها أركان وكانت هذه الرؤية الوطنية جامعة تستوعب امكانات الدولة وطاقتها البشرية المختلفة فاجتمع الى مشروع العدالة والتنمية العقول والخبرات والسواعد من كل حذب وصوب من الأحزاب الأخرى والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وجعل اوردغان معيار الكفاءة والخبرة فوق أي معيار دونه.

ويمكن القول إن السياسات التركية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم لا يمكن اعتبارها خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة بأمزجة شخصية للقيادة بقدر ما هي خطوات عملية تنطلق من استراتيجية جديدة عناوينها الرئيسة تتمثل في: ممارسة سياسة مستقلة بعيدا عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة تجاه المستجدات السياسية الدولية وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص.

فمنذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم أعاد تعريف الهوية التركية الوطنية من جديد من حيث أنها أوروبية وشرق أوسطية أيضا وبناء على هذا التعريف اختلفت السياسات التركية عما كانت عليه في السابق والتي كانت قائمة على التتكر الكامل للعالم العربي والاسلامي، والتعريف الاخر المتعلق بدور تركيا الذي تحدث عنه وزير خارجية تركيا السابق أحمد داوود أوغلو على أن تركيا دولة مركزية وليست مجرد دولة جسر تربط بين دولتين هذا التعريف ساهم بشكل كبير في تعزيز استقلالية تركيا في قراراتها تجاه محيطها الاقليمي لا سيما العربي منه حيث أعادت تركيا التفكير في علاقتها بالعالم العربي بعيدا عن منظور العلاقة مع واشنطن ما يعني أنها تحللت نسبيا من أعباء هذه العلاقة، بل سعت الدولة التركية في ظل العدالة والتنمية إلى تأطير علاقاتها مع الولايات المتحدة انطلاقا من المصالح المشتركة بينهما وليست كدولة متعهددة بتقديم خدمات لها تساهم في نجاح الاستراتيجية الأمريكية في العالم العربي والاسلامي، فتركيا أصبحت تنظر وتتعامل لقضايا الاقليم العربي والاسلامي في إطار السعي الى تحقيق نوع من الاستقرار الاقليمي وسط التطلع الى دور مؤثر لها. لذا فإن المواقف التركية المعارضة للموقف الأمريكي هي ترجمة فعلية لمقومات هذه الدبلوماسية التي تسعى إلى تحقيقها تركيا مع دول الجوار لأن قبولها بالموقف

الأمريكي معناه انهيار سياساتها الخارجية المبنية على أسس جديدة في التعامل مع قضايا الاقليم. (أوغلو ا.، 2014).

وكان لهذه الإدارة السياسية الناجحة التأثير الايجابي في تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان وهذا ما دفع بالمواطن التركي نحو الثقة بهذه الإدارة وإعادة انتخابها في جولات انتخابية أخرى، فلقد أجريت تعديلات مهمة على القوانين واللوائح في تركيا بهدف تنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتم إجراء تقدم كبير في مجال حماية حقوق الانسان وتطويرها، ففي هذا الاطار تم بنجاح تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه التعذيب فتم تدريب العاملين في جهاز الشرطة واعطاء الاولوية لتتقيفهم بحقوق الانسان، كما تحسنت شروط الاحتجاز حيث جرى تحديث مراكز الشرطة. كما أصبحت المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية ذات وضعية سيادية في النظام القانوني الداخلي بتعديل المادة 90 من دستور 1982 في العام 2004، كما تم التصديق على الاتفاقية الدولية المختصة بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية المختصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة وهما من أهم الاتفاقيات العالمية في مجال حقوق الانسان، كما ألغيت عقوبة الاعدام بشكل كامل تماشيا مع الحزمة القانونية الثامنة للتوافق مع الاتحاد الاوروبي الصادرة في 2004، وفي 2004 ايضا تم التوسع في حدود حرية المطالبة بالحقوق واقامة الجمعيات العاملة في المجال السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، وتم استصدار قانون جديدة للصحافة حيث الغيت الاجراءات التي تؤدي الى غلق دور النشر وحماية حقوق مصادر الخبر للصحفيين. ومع كل هذه الإجراءات أقيمت البنية التحتية لنظام عدالة العقوبة المعاصرة. (غول، التجربة النهضوية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، 2013).

ومن ضمن عملية التحول الديمقراطي الحاصل في عهد العدالة والتنمية ايضا تم تعزيز حقوق الأطفال وتقرر محاكمة الأطفال دون سن الثامنة عشر في محاكم الأطفال، وجرى تأمين حرية الأحزاب السياسية بناء على التعديل الدستوري في عام 2010 حيث تم إلغاء موضوع اسقاط عضوية النائب البرلماني الذي يتسبب بالتالي في اغلاق حزبه وضرورة تحقيق نسبة الثلثين عند التصويت من اجل إصدار المحكمة الدستورية قرار الاغلاق، وتأسست هيئة الرقابة العامة التابعة للمجلس القومي التركي بقانون صدر لأول مرة في عام 2006 واعيد تنظيم هذا الامر بتعديل دستوري في 2010 بإضافته تحت عنوان حق تقديم الطلبات للمفتش العام، وانشئت مؤسسة حقوق الانسان التركية عام 2012 بهدف عمل أنشطة حول حماية وتطوير حقوق الانسان، واتسعت

الحريات المتعلقة بدور العبادة للمنتسبين للمجموعات العقائدية المختلفة وتيسير عملية التملك لأوقاف الجماعات الخاصة بالأقليات ففي العام 2008 الغي شرط اخذ تصريح من مجلس الوزراء لتسجيل العقارات باسم الاوقاف. (تورال، 2012)، وتم السماح للصحف الخاصة بالأقليات أن تقوم بنشر الاعلانات الرسمية بناء على قرار اللجنة العامة بهيئة الصحافة والاعلان في 2012، كما تم توسيع حرية السفر وتقليص اجراءات المنع من السفر. ومن جهة ثانية قدم حزب العدالة والتنمية أنموذجاً جيداً للعمل السياسي الحكيم الذي يتخذ من الإسلام وعاء ثقافياً عظيماً، ويحاول أن يتعايش مع العصر عبر الاليات الديمقراطية وبناء هياكل سياسية تعمل على إيجاد حلول وسط للمشكلات التي تعاني منها تركيا، كما مكن هذا الوضع العدالة والتنمية من الحصول على الدعم الاوروبي الكامل للمضي في تنفيذ اصلاحات شاملة للبلاد وشملت الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية ما جعل الحزب يتحول من مجرد مشكل للحكومة الى رافعة اساسية في اعادة تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على اسس جديدة. (تورال، 2012)، فأوروبا ترى تركيا من خلال حزب العدالة والتنمية بأنه نموذج في الاصلاح والاعتدال وهو قائم في ظل نظام علماني وهذا من شأنه أن يعزز دور أوروبا في الشرق الأوسط، فنجاحات تركيا في الشرق الأوسط فوق أنها تشكل هدف تركي وطني إلا أنها أيضاً تعطي تركيا وضعاً مميزاً من شأنه أن يحسن شروطها التفاوضية مع أوروبا حول طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فتركيا ليست مجرد قيمة عسكرية عند حاجة أوروبا لها ولكنها قيمة سياسية أيضاً. هذا ما دفع بالأوروبيين بالقول إن إنقاذ مصالح أوروبا اليوم يعني اقامة صلة وثيقة مع تركيا كحجر زاوية في الأمن الاقليمي وبالتالي فإن تحديث وترسيخ الديمقراطية بصورة ناجحة في تركيا مع مجتمع مدني وسيادة القانون واقتصاد حديث هذا كفيل بتصدير الاستقرار وتشكيل أنموذج للتحويل في العالم الاسلامي، وأن تركيا من شأنها أن تزيد وزن السياسة الخارجية لأوروبا بفضل موقعها الجغرافي. وبالتالي فإن موقع دور تركيا الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط يغري بعض القوى الأوروبية لاستيعابها في الاتحاد الأوروبي، هذه النظرة تزامنت مع طلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي فعبر الطريق الاوروبي ومعاييرها يستطيع حزب العدالة والتنمية من تحقيق الاصلاحات الداخلية بصفقتها شروط حتى تتضمن تركيا للاتحاد الأوروبي وبالتالي فلن تكون هناك أية معارضة من الوسط التركي حتى من المؤسسة العسكرية ذاتها رغم معرفتها أن تحقيق هذه الشروط من شأنه أن يقلل من دورها في الحياة السياسية. (تركمانلي، 2010، ص107-108).

وهنا تجدر الاشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية قد مثل بهذه الصورة مرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي وحركة تفهم لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية

تركية تعمل بالتوازي على خطى البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي ويعبر عن ذاته بأنه حزب تركي محافظ يحترم التقاليد وهوية المجتمع ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بهدف النهوض بتركيا دولة ومجتمعاً.

وأخيراً يمكن القول أن مسار الديمقراطية في تركيا لم يكن مفروشا بالورود، بل كانت هناك تضحيات وتعرضت قادة الأحزاب الإسلامية فيها للاعتقال والمطاردة والاعدام من قبل المؤسسة العسكرية وكثيراً ما انقلب العسكر على حكومات ديمقراطية وأغلقت الكثير من الأحزاب السياسية والإسلامية تحديداً ففي 27 مايو 1960 كان الانقلاب على عدنان مندريس وحكم على رئيس الجمهورية آنذاك جلال بايار بالسجن المؤبد مدى الحياة، وفي مارس 1971 كان الانقلاب على سليمان ديميريل حيث استقال دون مواجهة مع العسكر، أما الانقلاب الثالث فكان في العام 1980 والذي يعتبر الأكثر دموية فكان من نتائجه 650 ألف معتقل وأحكام بالإعدام على 517 شخص، وفي العام 1997 كان الانقلاب الأبيض كما يسمى على حكومة أربكان حيث تم حظر حزب الرفاه وتم ايداع أربكان في السجن مع مجموعة من قادة حزبه منهم رجب طيب أردوغان وحرمانهم من العمل السياسي مدة تتراوح بين 5-10 سنوات. كل ذلك جعل من حزب العدالة والتنمية أن يحرص على الاستفادة من هذه التجارب السابقة لتجنب كل ما يفضي إلى الصراع مع المؤسسة العسكرية لذلك فإن الحزب ومنذ بدايات عمله وضع منهاجه ليكون هدفاً مشتركاً للحزب والمعارضة معاً لأنه يسعى إلى كسب الشعب التركي بكل قومياته وتياراته الفكرية المختلفة وتقاسيمه السياسية وتجنب منذ البداية أن يقدم نفسه على أنه حزب إسلامي بل أعلن عن هويته بأنه حزب ديمقراطي محافظ ولا تزال معركة الديمقراطية قائمة في تركيا حتى هذا اليوم بالرغم مما وصلت إليه العدالة والتنمية من إنجازات.

## 5.2 الحركة الإسلامية في مصر

### 5.2.1 مرحلة الإخوان المسلمين منذ التأسيس والنظام الملكي 1928-1952:

في هذا الجزء سيوضح مرحلة نشأة حركة الإخوان وكيفية تعاملها مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حيث المشروع، بالإضافة إلى كيفية تعاملها مع النظام السياسي الملكي في مصر، والمرحلة التي توصلت إليها من خلال تطورها حتى ثورة ضباط الأحرار حيث تحول النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري وكيف أثر هذا على تعاملها مع النظام الجديد وكيف تعامل النظام معه.

في عام 1928 كانت السنة التأسيس لحركة الإخوان المسلمين على يد المؤسس حسن البنا، وتعتبر الجماعة واحدة من أكبر وأوسع الجماعات الإسلامية العالمية انتشارا وأوسعها تداخلا في المجتمعات لفعاليتها الخيرية والعملية والعلمية واحتوائها على كل الشرائح المجتمعية والمهنية بحيث تكونت من مزيج مجتمعي تضمن أرباب العمل والأطباء والمهندسين والعلماء والجنود والأسر الفقيرة، وتعرف الجماعة نفسها على أنها منظمة سياسية دينية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية. ومنذ بدايات تأسيس الجماعة في الثلاثينيات بدأ الإخوان بالتأكيد على مسؤوليات الجماعة السياسية وتضمن أول هجوم نشط من الإخوان في السياسة ما يتعلق بالصراع العربي في فلسطين بين الصهيونية والقومية العربية والحكم البريطاني فجمعت أموالا لدعم العاملين الفلسطينيين للإضراب في انتفاضتهم الفلسطينية عام 1936-1939. (مشعل، 2016).

كانت المرحلة الممتدة منذ التأسيس حتى الثلاثينات معنية بالتعريف بالدعوة والتركيز على التربية والمنهج، لذلك ركزت أنشطتها الدعوية في المدارس والجامعات، وإقامة عدة مؤتمرات دولية للإخوان وتنظيم تشكيلات كشفية ورياضية، والمشاركة في مناصرة القضايا الوطنية كقضية فلسطين، كما طور الإخوان في منتصف الثلاثينيات بناء هرميا رسميا على رأسه المرشد العام "البنا" ويساعده مكتب إرشاد ومساعد ونائب والفروع المحلية منظمة إلى مناطق وكان لإدارتها قدر كبير من الاستقلال.

ولقد حددت حركة الإخوان المسلمين برنامجها الفكري في الدورة الثالثة لمجلس شورى الجماعة عام 1935 وأكدت أن عقيدة الإخوان قائمة على أن الأمر كله لله وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة وأن القرآن كتاب الله وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة. في الذكرى العاشرة لتأسيس الإخوان عقد المؤتمر الخامس يناير 1939 وحددت الجماعة خيوطها الفكرية بما يلي: أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وأن الإسلام نابع من مصدرين القرآن والسنة، وأن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان. (بيومي، الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية في مصر 1928-1948، 1978).

تميزت هذه المرحلة بعلاقة النقاء المصالح التي جمعت الإخوان المسلمين والملك فاروق؛ فكانت رفض جماعة الإخوان المسلمين لفكرة القومية والعالمية ووضعت بدلا منها القومية الإسلامية والتي أتت متوافقة مع نظرة القصر الإسلامية وتطلعاته نحو الخلافة، واستغل الملك فاروق هذه العلاقة لتحقيق مصالحه بإيجاد نظير سياسي لحزب الوفد الذي يشكل قوة سياسية في مصر، فقد رفض

الإخوان معاهدة 1936 الإنجليزية المصرية ورفضهم لتكون أساسا للعلاقة بين مصر وبريطانيا جعلهم يبتعدون عن حزب الوفد في موقفهم السياسي فضلا عن تبني الإخوان القومية الإسلامية التي تتعارض مع التيار القومي الليبرالي والذي تبنته أغلب الأحزاب السياسية بما فيها الوفد، لكن هذا التوافق لم يلغى حالات النقد التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين لسياسة القصر عبر مجلة النذير التابعة للإخوان المسلمين. لقد استفادت جماعة الإخوان المسلمين من الامتيازات التي حصلت عليها من القصر وساعدها ذلك في التوسع والانتشار ما ساعدهم لعقد مؤتمرات عديدة في القاهرة والأقاليم. (جابر، 2015، ص3-4).

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية 1945 وجه الإخوان لرئيس الوزراء المصري آنذاك نداء أعلنوا فيه رفضهم لمشاركة مصر في الحرب وقاموا بعقد عدة اجتماعات مناهضة لبريطانيا الأمر الذي تسبب في اعتقال حسن البنا في العام 1941، وخلال هذه الفترة تميزت الحياة السياسية في مصر بعدم الاستقرار السياسي الذي نتج عنه توالي الحكومات حتى تشكلت الحكومة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس الذي أعلن عن قيام الانتخابات بالعام 1942 في ظل هذه الظروف دخلت جماعة الإخوان المسلمين معترك الحياة السياسية من مظاهر ذلك قيام حسن البنا بالترشح لانتخابات مجلس النواب إلا أن النحاس رفض ترشحه وطالبه بأن يقتصر نشاطه على الدين دون السياسية، وافق البنا على ذلك مقابل تحقيق بعض المطالب لجماعة الإخوان المسلمين. (بيومي، الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية في مصر 1928-1948، 1978).

وأقدم بعض أعضاء التنظيم على تشكيل جناح عسكري للقيام بالكفاح المسلح ضد الحكم الإنجليزي الاستعماري، وكان الإخوان يشكلون قوة رئيسية في الإضرابات والمظاهرات الوطنية وفي أكتوبر 1945 نظمت الجماعة مسيرات من أجل الحرية الوطنية ونفذ الجهاز السري هجمات ضد الانجليز ومراكز البوليس المصري واستجابت الحكومة لذلك بمعايير قمعية قاسية بموجة اعتقالات بين صفوف الإخوان وقد استمرت المشاغبات عام 1946 ما دفع بالحكومة إلى الاستقالة، وفي عام 1948 أصدرت الحكومة مرسوما يأمر بحل الجماعة وادعت أن الإخوان ينوون القيام بثورة. (مشعل، 2016، ص2-3).

في عام 1945 تبنت الجماعة دستورا جديدا اعترف رسميا بالكيانات التي قامت خلال إعادة تنظيم الجماعة عام 1939 وخضعت سجلاتها لإشراف وزارة الشؤون المدنية كما يطالب بذلك القانون، وتم تصنيف الجماعة كمؤسسة اجتماعية سياسية دينية وخلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية

نمت الجماعة بسرعة واستمرت في توسيع أنشطتها الخيرية وذلك بإقامة المستشفيات والعيادات والمدارس. (بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية في مصر 1928-1948، 1978، ص3).

تبنّت الجماعة نموذجاً للدولة الإسلامية أكثر مواءمة وتكيفاً من الأفكار السياسية الإسلامية التقليدية والمحافظّة، وكان البناء يستهدف تأسيس دولة إسلامية إلا أنه اتبع إستراتيجية تدريجية من أسفل إلى أعلى معتمداً بالأساس على التربية والبرامج الاجتماعية الواسعة ونص البناء على أن الحكومة من أحد وسائل الإخوان المسلمين وأنهم سوف يسعون جاهدين أن يأخذوها من أيدي الحكومات التي لا تلتزم بالشرع إلا أن البناء كان يعطي الأولوية للدعوة حتى يغرس مبادئ الإخوان المسلمين في الجماهير أولاً. (عفان، 2014، ص1).

**وقد حدد البناء لهذه الدولة أربع صفات عامة وهي:**

1. القرآن دستورها الأساسي والمصادر الثانية للتشريع تشمل السنة النبوية وممارسات الخلفاء الراشدين.
2. الحكومة لا يجوز أن تكون أوتوقراطية "استبدادية" لأنها يجب أن تعمل وفق مبدأ الشورى.
3. الحكام لا يتمتعون بسلطة مطلقة بل هي مقيدة بأحكام الشريعة وإدارة الأمة كما يعبر عنها قادتهم والعلماء "أهل العقد والحل".
4. لا يوجد نمط محدد وثابت للدولة الإسلامية بل ممكن أن تتواجد أنماط مختلفة مادام لها نفس الجوهر. (عفان، 2014، ص4)، يتبين من هذه المبادئ بأن البناء كان يؤمن بالاكتمال والاستيعاب وكان يدرك أن الفكر السياسي لا مجال فيه للفكر الإطلاقي بمعنى خير مطلق أو شر مطلق وهذا ما دفع البناء للعمل مع الملك فاروق والتأثير عليه باعتباره أفضل من سلفه من وجهة نظر البناء، كما كان البناء حريص على عدم المفاصلة مع القوى السياسية الأخرى والتيارات الفكرية والأيدولوجية المخالفة ومن هنا كان تأكيده على أن الفكرة الإسلامية ليست نقيض للفكرة القومية أو الوطنية وبالتالي حرصه على مد جسور التواصل والتفاهم مع السلطة.

تعد السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 حتى العام 1948 من أخطر وأهم المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين؛ فتعد مرحلة لتنفيذ الجماعة لأفكارها ومنهجها بعد مرحلة

التكوين والتعريف بلغت خلالها انتشارا واسعا، فمصر كانت قد خرجت من هذه الحرب ولا زالت مقيدة بمعاهدة 1936 ولا يزال الانجليز يحتلون أرضها ووحدة النيل مهددة بالتجزئة، وكان يتوجب على مصر تأمين حدودها مع ليبيا وتأمين حدود مصر الشرقية مع فلسطين المحتلة، كل هذه المطالب كانت في عنق مصر وكان الإخوان المسلمين يرون بالكفاح طريقا لحل كل هذه المشاكل وطالبوا الملك فاروق فيها، ودعت إلى استغلال الفرصة لتحقيق هذه المطالب فكانت بريطانيا حينها ترى أن قيادة الأمة العربية والإسلامية قد انتقلت إلى مصر بعد انهيار الخلافة العثمانية.

ولقد شكل قرار الأمم المتحدة الصادر 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين بداية انطلاقا للاشتباكات بين الثوار الفلسطينيين والعصابات الصهيونية اثر رفض الفلسطينيين لهذا القرار، خلال هذه الفترة قام حسن البنا بدعوة كل أطراف المجتمع المصري وفئاته للقيام بمظاهرة سلمية من اجل نصره القضية الفلسطينية ورفضاً لقرار هيئة الأمم المتحدة وخطب الإمام البنا خلال هذه المظاهرة مطالباً الرؤساء العرب التحرك من اجل نصره قضية فلسطين، ومن ثم قام على تشكيل لجنة سميت بوادي النيل من اجل جمع المال والسلاح للمتطوعين على المستوى الداخلي المحلي في مصر من اجل الحرب في فلسطين مع العلم أن الحكومة المصرية لم تكن تريد الدخول في الحرب في فلسطين لأنها لم تكن مستعدة عسكرياً لذلك وكان الإخوان قد طالبوا الحكومة بالسماح لهم بدخول فلسطين للقتال فيها ورفضت طلبهم ما دفع بمجموعات من الإخوان بدخول فلسطين عبر تسلل الحدود من سيناء. تفاعلت حركة الإخوان المسلمين مع عدة تطورات على المستوى الدولي والإقليمي ومهد إعلان قيام دولة إسرائيل في العام 1948 والاعتراف بها في الأمم المتحدة مما ولد الضغط الشعبي العربي مما جعل الجامعة العربية توجه نداء للدول العربية لفتح معسكرات التدريب وشاركت تنظيمات الإخوان المسلمين في كل من مصر وسوريا بفعالية في التعبئة الجماهيرية وجمع السلاح والمال وانضمت قيادة الإخوان المسلمين في كل من مصر وسوريا والعراق والأردن إلى معسكرات التدريب بالإضافة إلى ذلك عبر مجاهدي الإخوان المسلمين إلى فلسطين وشكلوا ثلاث كتائب عسكرية تحت مظلة الجامعة العربية والمعسكرات التابعة لها. (السيسي، 2000، ص95-97) يبين هذا التطور قدرة الحركة في هذه المرحلة من نشأتها على قدرتها على التفاعل مع التطورات السياسية الإقليمية والتجاوب مع مشاعر وغضب الشارع العربي على المستوى المحلي والإقليمي المباشر في المشرق العربي، وتجبير هذه المشاعر والاندفاع نحو خطوات عملية تمثلت في التعبئة الجماهيرية وتشكيل كتائب قتالية لتشكل إحدى الأذرع القتالية المخولة من قبل جسم إقليمي وهو جامعة الدول العربية.



نقطة التحول في مسيرة جماعة الإخوان المسلمين جرت أثناء حرب 1948 (وخاصة بعد دخول الجيوش العربية فلسطين لنصرتها وبعد الهدنة الثانية بتاريخ 18 تموز/يوليو 1948 بقرار من مجلس الأمن والتي استغلتها إسرائيل لتوسيع سيطرتها على فلسطين والتصادم مع القوات العربية المكبلة بقرار الهدنة على عدة جبهات) (الكيلاني، 1991، ص85)، هذا التحول في مسيرة جماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها بالقصر والملك فاروق تمثلت بقيام رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي في 1948/9/8 حل جماعة الإخوان المسلمين وحظر جميع أنشطتها ومصادرة ممتلكاتها وأموالها تحت ذريعة بأن الجماعة كانت تهدف لقلب نظام الحكم في البلاد؛ فكانت قد جرت عدة أحداث خلال هذه الفترة اتهمت حكومة النقراشي فيها التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين كتفجير بعض البيوت في حارة اليهود في القاهرة، وتفجير مركز الإعلانات الشرقية والتي كانت تعد مركزا للنشاط الصهيوني آنذاك. (السيسي، 2000، ص105)، وبعد عشرين يوم من حل الجماعة اغتيل النقراشي باشا رئيس الحكومة في 1948/9/28 على يد أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

من الجدير ذكره أن قرار حظر جماعة الإخوان المسلمين في العام 1949 جاءت بعد تقديم مذكرة من بريطانيا وفرنسا للنقراشي طالبت به بحل جماعة الإخوان المسلمين بالتالي كان لهذا القرار تأثير سيء على المجاهدين من الإخوان في فلسطين والذي أعقبه حملة من الاعتقالات وسحب القوات الأمامية من الإخوان في فلسطين ووضعهم في المعتقلات وبالتالي فقدان الميدان لتأثيرهم وقوتهم. (الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين، 2011، ص2)، إضافة إلى أن قرار الحظر كان قبل توقيع اتفاقية الهدنة في جزيرة رودس في كانون الثاني/يناير 1949 (الكيلاني، 1991، ص88)، أي أن حل الجماعة جاء من أجل احتواء أي احتجاج داخلي منظم على قرار الهدنة والذي قد يمتد إلى بعض دول الجبهة الأخرى في الإقليم وبالتالي قد يحدث انشطار منظم بين النظم الحاكمة وعامة الناس وهذا قد يولد حراك منظم،

وبعد ثلاثة أشهر من اغتيال النقراشي وفي 1949/2/12 تم اغتيال مرشد جماعة الإخوان المسلمين حسن البناء، ومن الملفت أن هذا جاء قبل 12 يوما من توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل في جزيرة رودس في 1949/2/24 مما يشير إلى أهمية كبح دور الإخوان على المستوى الداخلي المصري والإقليمي. وهذا وسيما أن مصر كانت أول الدول الجبهة في حرب 1948 التي وقعت الهدنة مع إسرائيل - مما كشف التحول في موقف جامعة الدول العربية في نصرته فلسطين من خلال جيش الإنقاذ، والموقف الذي اختلف على أثر قرار مجلس الأمن رقم 54 بتاريخ

1948/7/15 الذي لوح في البند الثالث بتهديد بتفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد الدول المخالفة للقرار. لحق مصر في توقيع الهدنات كل من لبنان في 1949/3/23 والأردن في 1949/4/3 وسوريا في 1948/7/20.

وفي العام 1951 تم اختيار المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين حسن الهضيبي وكانت الجماعة تمر بظروف غير عادية، فكان أعضاء الجماعة وقادتها داخل المعتقلات وبقيت الجماعة محظورة من العمل فمثلت هذه المرحلة الصمود أمام محاولات الإقصاء والإبعاد عن الساحة المصرية وكانت الجماعة قد حشدت لمظاهرة حاشدة أمام مجلس النواب في العام 1950 احتجاجاً على قانون الجمعيات الذي رأت فيه الجماعة تنافي مع الحريات العامة وحقوق الأفراد في تكوين الجمعيات. (عبد الخالق، 2010، ص7).

ومثل أهم حدث ما بين فترة اغتيال البنا 1949 وقيام ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952 ضد النظام الملكي إلغاء النحاس باشا معاهدة 1936 وأعلن أن وجود القوات البريطانية غير شرعي وأن الحكومة المصرية لم تعد مسؤولة عن حمايتهم وأعلن عن دعم الحكومة للفدائيين في منطقة القناة وبذلك اندلعت الحرب في العام 1951 كما جاءت هذه الخطوة من النحاس من أجل استعادة شعبية حزب الوفد التي اثر عليها الإخوان المسلمين الذين أيدوا هذه الحرب وشاركوا في المقاومة المسلحة في قناة السويس وبدأ الهضيبي بطلب السلاح وتوزيعه على المجاهدين من الإخوان بالتالي فإن حجم مشاركة الإخوان في القتال كان كبير وقوي ومؤثر حتى أصبحت كلمة فدائيين مرادفة لكلمة الإخوان المسلمين، كان لهذا الدور من الإخوان أن أقدمت الحكومة وفي العام 1951 وأفرجت عن بعض ممتلكات الإخوان المسلمين بناء على حكم مجلس الدولة. (البنا، 1997، ص116).

## 5.2.2 الإخوان في فترة النظام الجمهوري\_ فترة حكم عبد الناصر 1952-1970:

تعتبر علاقة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بحركة الإخوان المسلمين من القضايا التي لا تزال تلقى بظلالها حتى اليوم لتتحول العلاقة من علاقة تعاون وثيق إلى خصومة وعداء، وتعتبر هذه المرحلة من أبرز وأهم المحطات في تاريخ حركة الإخوان المسلمين. فعلاقة حركة الإخوان المسلمين بالضباط الأحرار ليست وليدة ثورة 1952 بل لها جذور تاريخية سبقت هذا الموعد بكثير. بعض المؤرخين يصفون جمال عبد الناصر بأنه نبتة إخوانية وحسن البنا كان قد

أوصى قبل اغتياله بأن يكون جمال عبد الناصر هو الخيار الثاني لتقلد المرشد العام للجماعة في حالة غياب عبد الرحمن السندي، ولقد تعاونت حركة الإخوان المسلمين في بداية الثورة مع ثورة الضباط الأحرار إذ رحب الإخوان بمحاكمة رجال السلطة السابقة وكذلك تجاوب الإخوان مع قرار الثورة إلغاء الأحزاب والدستور. (الحكيم، 2010، ص1-2-3).

بعد تشكيل جمال عبد الناصر لحركة الضباط الأحرار أعلنت حركة الإخوان المسلمين تأييدها للحركة مقابل ذلك أقدم الضباط في تحقيق بحادثة اغتيال البنا وأفرجوا عن عدد كبير من معتقلي الإخوان المسلمين المتهمين بقضايا سياسية مثل اغتيال النقراشي، وإصدار قانون العفو، ومحاكمة بعض الضباط بتهمة تعذيب الإخوان المسلمين في السجون، كل هذه الإجراءات كانت توضح التقارب الحاصل بين حركة الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين بالرغم من إعلان الضباط أن هذه الخطوات جاءت من أجل إرساء العدل للحكم.

بالإضافة إلى ذلك كله كان هناك تشابه في بدايات عهد عبد الناصر بين أفكار الإخوان وأفكاره حيث اتفق الطرفان في نقاط عديدة من جوانب الخطاب العام، خاصة فيما يتعلق بالفساد المستشري في البلاد، وانتقاد دور الملك فيه وانتقاد النظام الحزبي هذا في الجانب الداخلي، أما في جانب السياسة الخارجية فقد كان التشابه في بعض الخطوط العامة لسياسات عبد الناصر وبين خطاب الإخوان حيث التركيز على محاربة الاستعمار واتهامه بأنه وراء كل الأوضاع المختلفة وشن الطرفان حرباً كلامية على الصهيونية التي سيطرت على فلسطين. (البنا، 1997، ص155).

وفي 1952/1/26 وقع حريق القاهرة الشهير؛ وكانت قد بدأت شرارة هذا الحريق بعد أن أعلن عمال الطيران في مطار القاهرة بعدم تقديم خدماتهم لأربع طائرات تابعة للإنجليز، تبع ذلك مظاهرات طالبت بقطع العلاقات مع بريطانيا وإعلان الحرب عليها وتوجه المتظاهرين إلى قصر عابدين احتجاجاً على سياسة الملك فاروق وإنجلترا، وخلال المظاهرات اشتعلت النيران في كافة الملاهي ودور السينما والبنوك والفنادق وكان التركيز على الأماكن التي كان يرتادها الملك فاروق. استغل الضباط الأحرار هذا الحدث وشعور الكراهية من المتظاهرين للملك ولإنجليز وبدأت خطواتهم نحو الثورة بالانقلاب على الملك فاروق وشارك الإخوان مع الضباط الأحرار في الإعداد للثورة وأدى الإخوان أدوارهم صبيحة يوم الثورة. (البنا، 1997، ص116).

وبالرغم من عوامل التقارب الظاهرة بين الإخوان المسلمين وحركة الضباط الأحرار إلا أن عوامل التنافر أساسية بين الجانبين فلقد ظهر بوادر الخلاف بعد إصدار الإخوان المسلمين بيانهم في رؤيتهم للإصلاح والتي كانت تركز فيها على النواحي الدينية وحصر مهمة العسكريين في حين كان يرى عبد الناصر ورفاقه بأن يكونوا المصدر الأول في أية رؤية إصلاحية سعياً لكسب تأييد الشعب بعد أن ينجحوا بتحقيق ثورتهم. إضافة إلى خلافهم حول وحدة أيديولوجية الحكم بين فكر عبد الناصر وفكر الإخوان حول فردية الحكم والطاعة المطلقة لهما وهو أمر جعل الجمع بينهما في نظام سياسي واحد أمر صعب جداً ويفرض ضرورة أن يفسح المجال أحدهما للآخر، كما تكمن عوامل التنافر أيضاً بين فكر عبد الناصر الديني والإخوان؛ فمع أن عبد الناصر لم يتأثر بأي من نظرة الأحزاب السياسية الليبرالية في الوحدة الوطنية فيما يخص علاقة الدين بالسياسة وهي تعد نظرة علمانية إلا أنه لم يتأثر كذلك بفكر الإخوان في ربط الدين والدولة، فكانت رؤيته بإيجاد وظيفة للفكر الديني الذي يتولى هو توجيهها دعماً لسياسته أو أن الدين جزء من عملية التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي، وكان يرى بأن الدين لا يصلح لأن يكون منطلقاً لأيديولوجية سياسية وبالتالي فهو لا يؤمن بأن يتحول الفكر الديني إلى حركة سياسية منظمة. (بيومي، الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952-1981، 1987، ص 22-23).

ومن عوامل التنافر بين عبد الناصر والإخوان كان حول الجيش، فالإخوان عندما طالبوا بالحكم الدستوري أردوا في مقابله تحية الجيش عن أمور السياسية وطالبوا مراراً بتسليم الجيش مقاليد السلطة للمدنيين وإلغاء مجلس قيادة الثورة للانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فكانت هذه من أكثر المطالب التي شكلت نقطة خلاف كبيرة بين عبد الناصر والإخوان وخلال هذه الأثناء كان عبد الناصر يضغط على الإخوان للانسحاب من ساحة العمل في الجيش فعمل على ضرب كل تحركات الإخوان داخل الجيش وعلى محاكمة وتسريح عناصرهم العسكرية لتخوفه من إمكانية عمل مضاد لهم من داخل الجيش وفي هذا الوقت أصبحت علاقة الإخوان بالرئيس محمد نجيب وهو القائد الأعلى للجيش أحد أسباب نقمة عبد الناصر على الإخوان. (البناء، 1997، ص 155).

أما بدايات الصدام بين جمال عبد الناصر والإخوان المسلمين فقد بدأت في أعقاب تشكيل وزارة جديدة برئاسة محمد نجيب في العام 1952 ترشح خلالها ثلاثة من جماعة الإخوان المسلمين لتمثيلها في الوزارة الجديدة إلا أن مجلس قيادة الثورة لم يوافق إلا عن مرشح واحد من بين

المرشحين الأمر الذي رفضته الجماعة وأعلنت بدورها عدم مشاركتها في الحكومة، وكان هذا أول مآزق بين الجماعة وبين النظام وأعلنت الجماعة عن رغبتها بإقامة حكومة إسلامية هدفها رفع المعاناة عن الشعب وأن الحكومة إن نجحت في إبعاد الفئات المعارضة من الحكم فإنه يقع على كاهلهم إعداد جيل على التعاليم الإسلامية والذي يستغرق إعداده عشر سنوات يبقى خلالها قيادة مجلس الثورة. (بيومي، الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952-1981، 1987، ص25).

وأما الأزمة الثانية فجاءت بعد قرار عبد الناصر بحل الأحزاب السياسية والتوجه الجديد لسياسة الحزب الواحد والذي جاء نتيجة تأثر عبد الناصر بالفكر الاشتراكي الذي يقوم على التمسك بنظام المركزية الديمقراطية وبحركات التحرر التي كانت سائدة في فترة الخمسينيات حيث شهد العالم أكبر حركة تحررية في تاريخه المعاصر تمثلت في استقلال جزء كبير من المستعمرات في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وبدأت هذه الدول تطالب بمكان لها في المسرح العالمي، وجمعتها قواسم مشتركة أهمها: معارضتها لسياسة الارتباط بأي من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، ورغبتها في الوقوف بعيداً عن سياسات الحرب الباردة وتكتلاتها وأحلافها، وسعت هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيجاد أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الأجنبية بكافة صورها وأشكالها. فسعت هذه الدول لتشكيل منظمة إقليمية تجمعها نتج عن ذلك مؤتمر باندونج الذي عقد في مدينة باندونج الإندونيسية من 14-18 نيسان 1955 وشاركت فيه 29 دولة من قارة اسيا وافريقيا وكان هذا المؤتمر بمثابة نقطة الانطلاق لمؤتمر عدم الانحياز والذي تصدر زعامته كل من جواهر لال نهرو والرئيس اليوغسلافي تيتو وجمال عبد الناصر واستفادت هذه القيادات لتصدرها زعامة حركة عدم الانحياز فعبد الناصر كان يحتاج إلى مساندة عالمية أثناء صعوده إلى السلطة يضمن له استقلال مصر. (عاشور، 2010، ص1)، وكانت قد أرسلت وزارة الداخلة قبل صدور قانون حل الأحزاب خطاباً إلى جماعة الإخوان المسلمين لتحديد هويتها عما إذا كانت حزبا سياسيا أم جماعة دينية، هذا الخطاب أثار جدلا بين جماعة الإخوان المسلمين بين من يرى أنها دعوة شاملة لا تقبل هذه التقسيمات ومنهم من رأى أن السياسة من بين أهدافها بالتالي هي حزب سياسي، كانت الغلبة للرأي الثاني فكان ردهم بأنها حزب سياسي وعلى إثرها استقال المرشد حسن الهضيبي وكى لا يحدث انشقاق بين الجماعة سحبوا ردهم لوزارة الداخلية، مع أن القانون الذي صدر لم يحل الجماعة باعتبار أنها جماعة دينية من قبل الضابط الأحرار كانت الجماعة قد طلبت من عبد الناصر بتشكيل هيئة مشتركة بين الجماعة والضباط الأحرار تعرض عليها كافة القرارات قبل صدورها الأمر الذي اعتبره عبد الناصر نوعا من الوصاية ورفض القرار، وبالتالي

أصدر في العام 1954 قرارا لحل الجماعة بصفتها حزبا سياسيا واعتقل الضباط حوالي 450 من أعضاء الإخوان المسلمين إضافة إلى مبررات أعلنها عبد الناصر في بيان حل الجماعة محاولة قلب نظام الحكم تحت ستار الدين والاتصال بالإنجليز وتشكيل منظمات سرية داخل الجيش. (بيومي، الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952-1981، 1987، ص28).

وجاء حادث المنشية 1954 ليشكل مرحلة جديدة من التعامل القمعي من قبل نظام عبد الناصر لجماعة الإخوان المسلمين؛ ففي 1954/10/26 وأثناء إلقاء جمال عبد الناصر لخطاب تعرض لمحاولة اغتيال واتهم فيه التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين الأمر الذي نفته الجماعة وأكدت أنها لم تقم بالعمل واتهمت فيها النظام بتدبيرها من أجل إزاحة الجماعة من المشهد السياسي (الجنابي، 2013، ص1)، فلقد جاءت هذه الحادثة في مرحلة دقيقة لمشاريع عبد الناصر في تلك الفترة لاسيما مع انطلاق فكرة لتشكيله حركة عدم الانحياز الذي أراد من خلالها أن تنتقل مصر إلى الصدارة على المستوى الدولي بما يتعلق بحركات التحرر. وتبع هذه الحادثة اعتقالات لجماعة الإخوان المسلمين كان من بينهم سيد قطب وحكم عليه لمدة 15 سنة ليخرج بعد ذلك بعفو رئاسي بتدخل من الرئيس العراقي عبد السلام عارف. (المصريون، 2015، ص3).

وهنا يمكن القول وأنه بناء على ما أشير سابقا باختلاف الايدولوجيا بين العسكر والإخوان كانت تبدو مرحلة الصدام بينهما كأنها حتمية؛ فبعد الناصر قد أعد لإزاحة هذه الجماعة وإبعادها عن العمل السياسي، وكان يرى تأثيرها القوي في الساحة السياسية فلقد أعادت محمد نجيب للحكومة بعد إعلانه استقالته لذا فإن عبد الناصر كان يرى ضرورة التخلص من محمد نجيب وكذلك حركة الإخوان المسلمين.

كما أنه يمكن القول من مميزات هذه المرحلة علانية العمل لجماعة الإخوان المسلمين وعلانية التنظيم فهامش الحرية التي حصل عليها الإخوان من قبل رجال الثورة 1952 لاسيما في العاميين الأولين منحها مجالا للحركة والعمل الظاهر. ولم تشذ عن هذه العلنية إلا التنظيم السري لأنه أعد من أجل مواجهة الانجليز والصهاينة.

لقد استطاعت الجماعة منذ بدايات تأسيسها من تطوير خطابها السياسي؛ منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين كانت رغبة منها في استعادة الخلافة من أجل التحرر من الاستعمار ومظاهره.

وبالرغم من هذا الهدف الأُمِّي إلا أنها استجابت للتحديات التي أثارها الاستعمار الغربي بتجلياته المختلفة داخل مصر وبالتالي كانت بداية الطريق لإصلاح المجتمع المصري وتخليصه من الاستعمار، ومن هنا تشابك الهم الأُمِّي مع القضية الوطنية. ويلخص البنا الرؤية الأُمِّية للجماعة بأنها لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالفوارق الجنسية الدموية وتعتبر المسلمين جميعهم أمة واحدة والوطن الإسلامي وطن واحد مهما تباعدت أقطاره وتناعت حدوده، هذا الخطاب ظل حبيس الجماعة في مراحلها الأولى، مع مرحلة الثلاثينات أقدم البنا على إقامة صلات مع التنظيمات والجمعيات الإسلامية المشابهة في الأقطار العربية المحيطة، وأسس البنا قسم الاتصال بالعالم الإسلامي 1944 وتحددت مهمة هذا القسم هو تحرير العالم الإسلامي من الاستعمار. أما مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية أدى التواجد النشط للجماعة في الساحة المصرية جعلها قبلة لكثير من الشخصيات العربية الوافدة من الدول العربية أقام الإخوان صلات مع الحاج عبد القادر الحسيني الذي كان يجوب البلاد بحثاً عن الدعم لقضية فلسطين وأتاحت ظروف حرب 1948 بأن يمارس الإخوان نشاط أُمِّيا بالتنسيق مع الدولة. كما دعم الإخوان حركة الضباط الأحرار 1952 ولقد عبر التنظيمان عن توجهات معادية لليبرالية والاستعمار الغربي وفيما حدد الإخوان دائرتهم الأُمِّية تأرجح الضباط بين الوطنية والعروبة والأُمِّية والإسلامية ولقد اعتقد الإخوان أن هذه السيولة لدى الضباط كفيلة بمنحهم فرصة لفرض توجههم فانقلب تحالفهم إلى صراع بحيث اتجه نظام الثورة بقيادة عبد الناصر لحسم توجهه بتبني خطاب قومي عربي معاد للاستعمار. (العربي م.، 2017، ص4-5).

بدأت بعد العام 1954 مرحلة جديدة من تغييب للإخوان المسلمين وإقصائهم وإبعادهم، ففي العام 1957 تعرض الإخوان لمجزرة طرة حينما أطلقت قوات الأمن النار على النزلاء من جماعة الإخوان بحجة قيامهم بتمرد داخل الزنازين والذي أسفر عن عدد من الضحايا والجرحى، وفي العام 1965 أعلن عبد الناصر أثناء زيارته إلى موسكو باتهام جماعة الإخوان في محاولة لقلب نظام الحكم وأعطى صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية بتعقب الإخوان المسلمين وملاحقتهم، وصدر قرار من عبد الناصر باعتقال كل من سبق اعتقاله منذ العام 1948 وما بعدها وفي كل الحوادث التي انتسبت للإخوان المسلمين كان فأعيد اعتقال سيد قطب والمرشد العام للجماعة حسن الهضيبي واتسعت رقعة الاعتقالات لتتطال أقارب ومعارف وأهالي الإخوان وأفراد من الجماعات الإسلامية الأخرى وشهدت سجون مصر حالات تعذيب ضد الإخوان المسلمين وإعدام عدد منهم كان من بينهم سيد قطب، وخلال هذه المرحلة كان جمال عبد الناصر ينظر إليه من قبل العالم العربي والإسلامي كقائد قومي لاسيما مع إعلانه تأميم قناة السويس 1956 وصموده أمام العدوان الثلاثي

على مصر من قبل دولتين استعماريّتين بريطانيا وفرنسا بعد بدء العدوان من قبل إسرائيل. وجاءت هذه التطورات لصالح عبد الناصر ما أضعف موقف الجماعة في صراعها مع النظام. (البناء، 1997، ص119).

ومن ثم جاءت نكبة 1967 والتي كانت عبارة عن هزيمة فعلية لنظام عبد الناصر، وفجرت الهزيمة نقاشا واسعا حول القيم الأساسية للمجتمع ويدا من الضروري أن يكون البديل التقليدي لهذه الأيدولوجية المهزومة هو الحل الإسلامي وهذا ما أعلن عنه نائب رئيس الجمهورية آنذاك حسين الشافعي بأن الإسلام سيظل أقوى مفهوم اجتماعي عرفه الإنسان فحينما يجاهد المسلمون يصبح الجهاد الركن السادس للإيمان يحتاج إلى قوة تحميه والقوة تحتاج إلى إيمان ليدفعها. خلال هذه المرحلة خف الضغط على الإخوان داخل السجون لكن استمرت السياسة العامة لعبد الناصر بالتشديد والتضييق والاستئصال حتى موته 1970.

### 5.2.3 الإخوان خلال حكم أنور السادات 1970-1981:

بعد هزيمة 1967 ووفاة الرئيس عبد الناصر في سبتمبر 1970م جاء أنور السادات إلى سدة السلطة في مصر ووفقاً لحسابات سياسية ورغبة منه في إحداث توازنات على مستوى البيئة السياسية الداخلية لمصر من أجل تحقيق استمرارية لحكمه في ظل التحول عن المسار الناصري السابق. تصالح السادات مع الإخوان حيث أفرج عن أعضاء الجماعة الذين كانوا داخل السجون وأعاد المطاردين والهاربين منهم إلى مصر جاء ذلك في إطار سعي السادات لإيجاد تيار إسلامي يأخذ على عاتقه مهمة التصدي للتيار الناصري واليساري المسيطر على الساحة السياسية المصرية آنذاك

ومع بدء سياسة السادات التصحيحية بالعام 1971، وفي محاولة السادات التخلص من معارضيّه من الناصريين واليساريين أراد تشكيل جبهة تتناصر سياساته لاسيما وأن السادات لم تكن له هوية سياسية واضحة قبل الحكم ولم يكن يحظى بشعبية جماهيرية كتلك التي كان يمتلكها عبد الناصر، لذا فإن السادات أقدم على المصالحة مع الإخوان المسلمين لإضفاء الشرعية على حكمه ولمساندته في معركته مع مراكز القوى المتشكلة من الناصريين واليساريين، بادر السادات بالإفراج التدريجي عن معتقلي الإخوان المسلمين حتى خروج آخر دفعة من المعتقلين بالعام 1974 وكان يهدف السادات من الإفراجات التدريجية هو زيادة الضغط على جماعة الإخوان المسلمين للموافقة على



سياسات السادات. وشهد العام 1971 لقاء جمع بين الإخوان المسلمين والسادات نظمه الملك فيصل لإتمام المصالحة ما بين الطرفين عرض خلاله السادات موافقته على العمل العلني للإخوان المسلمين وممارسة أنشطتهم والتحالف معهم، وفي العام 1973 نظمت جماعة الإخوان المسلمين أكبر مؤتمر لها بعد حادثة المنشية 1954 في السعودية وتم بناء عليه إعادة تشكيل مجلس شورى الإخوان المسلمين. (البناء، 1997، ص123)، لكن يمكن القول هنا بالرغم من المصالحة التي عقدت بين الإخوان المسلمين والسادات في بدايات حكمه والسماح لهم بالعودة للعمل إلا أن هذه المصالحة كانت مقيدة منذ البداية فلم يترتب عليها اعتراف شرعي من قبل النظام بالإخوان كحزب سياسي أو جمعية دينية رسمية، في المقابل لم تصل مصالحة الإخوان مع السادات إلى حد الولاء السياسي للنظام أو الدعم الغير مشروط.

في العام 1973 أيد الإخوان سياسات التغيير التي اتخذها السادات بعد حرب أكتوبر والمتمثلة بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الغرب وقد أشار المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين عمر التلمساني الذي تولى منصبه 1974 بعد وفاة المرشد السابق حسن الهضبيي بأن الإخوان يدعون إلى تحسين الصلات مع كل دول العالم الخارجي ولم يقتصر الأمر على تأييد السياسية الجديدة وإنما امتد ذلك إلى المساهمة في النشاط الاقتصادي خاصة في القطاعات التجارية والمالية والعقارية وربما ساعد هذا الإخوان في عودة الكثيرين منهم ممن هاجروا إلى الدول الخليجية في الستينيات بعد أن كونوا ثروات كبيرة. لكن هذه السياسة تغيرت في السنوات اللاحقة لاسيما بعد ثورة الخبز 1977 حيث نددت بالإجراءات الاقتصادية التي اتخذها النظام برفع الدعم عن بعض السلع الغذائية والتي تسببت في تلك الأزمة.

قد اتسمت الفترة من منتصف السبعينيات وحتى توقيع السادات لمعاهدة السلام بانفراج العلاقة بين الإخوان والنظام المصري مما أتاح الفرصة للجماعة لإعادة تأسيس نفسها وتجديد دماؤها وتدعيم صفوفها من مختلف شرائح وطبقات المجتمع المصري خاصة الشباب بعدما عانت الجماعة من الجمود طيلة الحقبة الناصرية، ولقد مثلت إذا هذه المرحلة فترة التقاء المصالح ما بين السادات وما بين جماعة الإخوان المسلمين فلقد استغلت الجماعة حاجة النظام لتوسيع نفوذها بالمجتمع المصري وإعادة بناء هيكلها التنظيمية التي عانت خلال مرحلة عبد الناصر، كما تميزت هذه المرحلة بظهور بعض الحركات الإسلامية الجهادية مثل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. لذلك حرص الإخوان منذ عودتهم للعمل السياسي على تمييز أنفسهم على الجماعات الإسلامية التي ظهرت في نفس الحقبة والتي اتخذت من العنف وسيلة للتغيير السريع للوصول إلى السلطة، كما أن صراع

الجماعة مع السلطة سابقا كان لها دور في تشكيل استراتيجية جديدة تتيح لها فرصة إعادة بناء نفسها، ولم تجد الجماعة من خلال هذه الاستراتيجية من تنسيق مواقفهم مع بعض القوى الأخرى لتشكيل ضغط على النظام.

لكن هذه السياسية المؤيدة لنظام السادات لم تكن تعني تخلي الجماعة عن وسيلة الضغط على النظام لتحقيق بعض المطالب الأساسية والتي يأتي في مقدمتها قضية تطبيق الشريعة الإسلامية والتي قد حملت بوادر الصراع الكامن بين النظام والجماعة حيث مثل هذا المطلب تحديا هاما للنظام، فعلى الرغم من لجوء السادات إلى استخدام الرموز الدينية بكثافة في خطابه السياسي، بل والإقدام على تضمين الدستور الجديد الذي وضعه عام 1971 مادة تشير إلى أن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع إلا إن هذه الصيغة كانت تأتي في إطار سعيه لجعل الدين مساندا لسياساته كما أنها عكست جانب من رؤيته لإدارة الصراع في ذلك الوقت المتمثل بمواجهة الشيوعيين والناصريين، بمعنى أن هذه القضية كانت سياسية بالنسبة للسادات. لم يكتف الإخوان بهذه الصيغة للدستور والمطالبة بتعديل المادة الثانية التي جعلت الشريعة في موضع متساوي مع المصادر الأخرى وهذا ما نجح في تحقيقه الإخوان بعد فوزهم بانتخابات 1976. (مصطفى، 2012، ص43-44).

بالرغم من حالة عدم الوفاق التي ظهرت بين الإخوان ونظام السادات إلا أن جماعة الإخوان استطاعت المشاركة في الانتخابات البرلمانية إذ جاءت عودة الجماعة إلى المشاركة في الحياة السياسية بعد أن فسح السادات المجال للتعددية الحزبية المقيدة في العام 1976 دون إعطاء وضع قانوني للجماعة، دشنت هذه الحقبة مشاركة الجماعة الفعلية في البرلمان عامي 1976 و1979، ونجح اثنان من الإخوان وهما الشيخ صلاح أبو إسماعيل والحاج حسن الجمل بالانتخابات البرلمانية 1979 ولهما ينسب الإخوان ما يعتبرونه أهم إنجاز سياسي ودستوري للحركة الإسلامية وهو جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، كما أنه وخلال هذه الفترة الممتدة من 1971-1980 قد برز جيل ثانٍ من قيادة الإخوان المسلمين شكّلوا انعطافة فكرية وسلوكية في حياة الجماعة من خلال تغلغلهم في مؤسسات المجتمع المدني التعليمية وقيادة النقابات وكانوا قد مثلوا الجماعة في البرلمان المصري فترة الثمانينات والتسعينات. (سرحان، 2005، ص2).

لم يدم الوفاق بين الإخوان المسلمين ونظام أنور السادات ففي العام 1977 وعلى إثر قيام جماعة التكفير بقتل وزير الأوقاف المصري الشيخ الذهبي استغلها النظام لمحاربة جميع الحركات

الإسلامية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين. فلقد استغلت هذه الجماعات التضيق الذي فرضه السادات على العناصر الشيوعية والناصرية باستخدام كل وسائلها من أجل النفاذ في المجتمع المصري وكانت قد حققت هذه الجماعات تقدم في الانتخابات الطلابية والجامعية 1977 وتقدمت على حزب مصر الذي كان يمثل النظام السياسي، كما هاجمت هذه الجماعات الإسلامية سياسية الانفتاح الاقتصادي حيث رأت أن هذا الانفتاح سيفيد الأجانب والطبقات العليا على حساب الطبقات الفقيرة كما أنه سيؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية بزيادة أماكن اللهو والنوادي الليلية، وانتقدوا ما رفعه السادات من شعارات ليبرالية مبررين ذلك بأنه لم يسمح بإقامة حزب سياسي لهم، واصطدم حينها النظام السياسي بجماعة التكفير والهجرة وكان أغلب أعضاء هذه الجماعة من طلاب شباب ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين انفصلوا عن حركتهم من أجل اعتراضهم على التحالف القائم بين الإخوان ونظام السادات وهذه الجماعة كانت تستخدم العنف والذي رأوا فيه وسيلة لفرض وجهة نظرهم. (الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، 2012، ص13)، وعلى المستوى الخارجي لمصر تزامن في هذا العام تشكيل النظام العالمي لجماعة الإخوان المسلمين من أجل استعادة النشاط الإسلامي في العالم الإسلامي، وكان في نفس العام زيارة الرئيس السادات للقدس وتبعها في العام 1979 توقيع السادات اتفاقية كامب ديفيد التي رفضتها جماعة الإخوان المسلمين وشنت حملة إعلامية ضد السادات تزعمها المرشد عمر التلمساني حتى كان من بين المعتقلين في بداية العام 1981، في المقابل شن نظام السادات حملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين وما زاد من شدة التضيق على جماعة الإخوان المسلمين حدوث الثورة الإيرانية 1979 والتي أيدتها الجماعات الإسلامية وهذا ما زاد من قلق وخوف السادات من تنامي قوة الإخوان المسلمين والتأثير على نظام الحكم بثورة مماثلة كما في إيران. (البناء، 1997، ص124-125)، إذا يمكن الاستنتاج أن زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية السلام 1979 شكلت عامل جديد من عوامل التنافر بين الإخوان ونظام السادات فجماعة الإخوان المسلمين تعتبر أن الحرب مع إسرائيل حرب دينية مقدسة وأن رؤية الإخوان للصراع العربي الإسرائيلي بأنه صراع بين الإسلام واليهودية لذلك وقفوا ضد هذه الاتفاقية وأعلنوا رفضهم لها واستتكرت الجماعة موقف الأزهر حينها وهاجمته لكونه قد أصدر فتوى أيد فيها نظام السادات بعملية الصلح بينه وبين إسرائيل، وبناء على هذا الاعتراض شهدت مصر في العام 1978 العديد من المظاهرات من جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية الأخرى الراضة لهذه الاتفاقية.

وفي العام 1981 وفي الخطاب الأخير للرئيس السادات في مجلس الشعب قال فيه أن جماعة الإخوان المسلمين هي الأساس التي انطلقت منه الحركات الإسلامية لاسيما الجماعة الإسلامية

والتي تأسست في الصعيد لنشر الولاية الإسلامية في البلاد، فاعتقل السادات أعضاء الجماعة في شهر 9/1981، وتبع هذه الأحداث اغتيال أنور السادات أثناء الاحتفال بعيد السادس من أكتوبر فيما يعرف تاريخياً بحادث المنصة من عضو من أعضاء الجماعة خالد الإسلامبولي.

#### 5.2.4 الإخوان خلال حكم محمد جمال مبارك 1981-2011:

تعتبر فترة الرئيس مبارك هي الفترة الأطول من عمر الجماعة حيث أنها تمتد لثلاثة عقود متواصلة مرت بها الحركة بعدد من التحولات الاستراتيجية في الفكر والممارسة وفي طبيعة وشكل التحالفات السياسية كما دخلت الجماعة خلال تلك الفترة في العملية السياسية والديمقراطية حتى استطاعت أن تشكل قوة المعارضة في مصر وحققت على مستوى الداخلي في مصر انتصارات واضحة في النقابات والمؤسسات التعليمية الأمر الذي تمخض عنه حصول الجماعة على 20% من مقاعد مجلس الشعب عام 2005.

استطاع الإخوان تحقيق الانتصارات في النقابات المهنية ومجالس الطلبة ومجلس الشعب وأهم ما يميز هذه الفترة انفتاحها على القوى السياسية الأخرى في المجتمع بتحالفات حركة الإخوان المسلمين مع القوى الليبرالية خلال تلك الفترة، فهذه الفترة تشابه إلى حد كبير مع بداية حكم السادات في التقاء المصالح بين الجماعة والنظام مع اختلاف المعطيات الموضوعية والظروف على الأرض فكانت رغبة النظام بتحقيق شرعية شعبية تمثلت بمنح مساحات أوسع من الحرية والديمقراطية خلال الفترة التي امتدت من 1981 إلى 1988 حيث اتسم سلوك النظام تجاه الحركة بالتسامح وتجاهل نشاطها والتركيز على مواجهة الحركات الإسلامية المتشددة مثل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية مما ساعد ذلك حركة الإخوان أن تستكمل تغلغلها في مؤسسات المجتمع المصري والتي كانت قد ابتدأت في عهد السادات. (طه، 2009، ص3).

كما تميزت هذه الفترة بالمشاركة بالعملية الديمقراطية في النظام السياسي المصري بالمشاركة بانتخابات 1984 و1987 وحدثت تطورات وتحولات استراتيجية بالتحالف مع الأحزاب الليبرالية كحزب الوفد الذي تحالفت معه الجماعة في انتخابات 1984 بقائمة موحدة بعد اشتراطات السلطة إجراء انتخابات القائمة المطلقة للأحزاب الرسمية وفازت هذه القائمة ونجح من خلالها ستة من الإخوان غير أن المجلس لم يعمر طويلاً لعدم دستورية قانون الانتخابات التي أجريت وهو قانون القائمة المطلقة وتم حل المجلس بداية 1987. (سرحان، 2005، ص2)، عبر هذا التحالف عن

واقعية سياسية لتحقيق المصلحة الانتخابية فلم يستند على أساس أيديولوجي وإنما اتسم بطابع تكتيكي، ووفر لكل من طرفيه فرصة للمشاركة في العملية السياسية إلا أن هذا التحالف لم يحقق مكاسب من حيث الخبرة في الممارسة في النظام السياسي في السياسة لأنه لم يدم طويلاً.

وفي انتخابات 1987 تحالف الإخوان المسلمين مع حزب العمل وحزب الأحرار ورفعوا حينها شعار الإسلام هو الحل وحقق هذا التحالف فوزاً كبيراً أثمر عن 56 مقعداً كان للإخوان منها 37 مقعد وهو ما منحهم المرتبة الأولى في صفوف المعارضة. (سرحان، 2005، ص3)، وقد جاء هذا التحالف نتيجة للدواعي الانتخابية، وتعبيراً عن اجتماع المصلحة السياسية المتبادلة للأطراف الثلاثة، وكان وسيلة لضمان تمثيلها داخل مجلس الشعب لأن النظام الانتخابي قائم على نظام الحزبية النسبية ووفقاً لهذا النظام لم يستطع حزب العمل دخول مجلس الشعب في انتخابات 1984 وأيضاً حزب الأحرار وكذلك الحال بالنسبة للإخوان المسلمين يستحيل دخولهم مجلس الشعب لأنهم لم يعطوا حق إنشاء حزب سياسي بعد، لذلك كانت فكرة التحالف أداة لضمان التمثيل البرلماني. كان القاسم المشترك بين هذه الأحزاب هو مراعاة المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع ولعل هذا أهم متغير شهدته التجربة الحزبية في الثمانينات حيث كانت الانتخابات البرلمانية في 1984-1987 هي أول انتخابات تجري بعد هذا التعديل بخلاف الحال في السبعينات، وبالتالي كان لهذا التعديل الأثر على برامج الأحزاب السياسية وضرورة مراعاة المسألة الدينية في برامجها الانتخابية (مصطفى، 2012، ص63).

وكانت الجماعة قد اتجهت نحو تأسيس حزب سياسي من خلال إعداد مسودات لبرنامج حزبي سواء كان حزب الإصلاح المصري أو حزب الشورى. وتلت الفترة الأولى والتي تمثلت طيلة فترة الثمانينات والتي اتسمت العلاقة فيها بقدر من الاستيعاب الجزئي للإخوان واستغلال الجماعة للانفتاح السياسي المحدود تلت هذه الفترة مرحلة من الصدام والمواجهة المحدودة والتي امتدت طيلة فترة التسعينات والتي قد حاول النظام خلالها تضيق المساحة المتاحة للإخوان خاصة في المجال السياسي مع السماح بالتواجد التنظيمي والمجتمعي.

إذا يمكن القول إن هذه المرحلة الممتدة من 1981-1988 قد تميزت بعلانية العمل من جماعة الإخوان المسلمين والتخلي عن العمل السري والمشاركة في العملية السياسية كانتخابات 1984/1987، كما حدث تطورات استراتيجية بالتحالفات مع الأحزاب السياسية كحزب الوفد الذي مثل عبر تاريخ الجماعة منافس تقليدي يتعارض مع أفكار الجماعة أصبح حليفاً لها بانتخابات 1987،

والتوجه بشكل جاد وفعلي بتأسيس حزب سياسي. كما نجح الإخوان من خلال وجودهم داخل مجلس الشعب في طرح قضية الشريعة الإسلامية وفرضها على مختلف القوى السياسية والحزبية الموجودة، إضافة إلى أن الإخوان أعطوا اهتماما واسعا من خلال أدائهم في البرلمان بالحريات السياسية باعتبارها المدخل الرئيسي لضمان حصولهم على المزيد من حقوقهم السياسية كما أن موضوع الحريات هو موضوع لا تختلف عليه كل القوى السياسية داخل المجلس. وكانت قد شهدت الدورة الانتخابية 1987-1990 أكثر من استجواب تقدم به نواب الإخوان ضد وزير الداخلية اعتراضا على ممارسات أجهزة الأمن، إضافة إلى اقتراح مشاريع قوانين تتعلق بالحريات العامة منها اقتراح قانون لإلغاء القانون الخاص بمحكمة الثورة وبعض أحكام القانون الخاصة بحالة الطوارئ والأحكام العسكرية واقتراح لتعديل قانون تنظيم السجون. كما أن الجماعة وصلت إلى ذروة حضورها المجتمعي بعد فوزها الكبير في عدد من النقابات المهنية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيدلة والمعلمين (مصطفى، 2012، ص 68-70).

وفي أواخر الثمانينات بدأ نظام مبارك يعيد النظر في استراتيجيته تجاه جماعة الإخوان المسلمين حيث سعى النظام إلى تحجيم هذا الحضور تدريجيا فاتسم عقد التسعينيات بأنه عقد التحديات والتحول إلى فترة مضطربة جدا للرئيس مبارك؛ وكان أهم تحد واجه النظام في مستهل التسعينيات وحول العلاقة من مهادنة إلى تصادم ما حققه الإخوان من شرعية اجتماعية اتخذت صبغة سياسية أزجعت مبارك شخصيا واستطاع الإخوان بفضل كفاءة هيكلهم التنظيمي وسيطرتهم على فضاءات الطبقة الوسطى من طلبة (اتحادات الطلبة) ومهنيين (النقابات) من بناء عقد اجتماعي بديل من العقد الاجتماعي التاريخي بين الدولة والمجتمع الذي كان يتعرض للتآكل بسبب إصلاحات النظام الاقتصادية. بعد أن أقدم نظام مبارك وعبر طلب المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب لعام 1987 بسبب عدم دستوريته بادعاء غياب المساواة بين المرشحين الحزبيين والمستقلين مع العلم أن هذا المجلس شهد أعلى نسبة تمثيل للمعارضة الإسلامية منذ الانتقال إلى التعدد الحزبي وبناء على دعوة المحكمة الدستورية أجرى النظام استفتاء عام أسفر بالموافقة على حل المجلس والدعوة إلى انتخابات مبكرة 1990 والتي أجريت وفقا للنظام الفردي بناء على التعديل بموجب القانون رقم (1) والذي جاء فيه الدعوة إلى النظام الفردي والذي كان متبعا قبل العام 1984 هذا الأمر لاقى معارضة شديدة من أحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات والتي رأت في التعديل خدمة للحزب الوطني الحاكم. ولقد أسفر هذا النظام الانتخابي الجديد عن ظاهرة المستقلين التي تشكلت داخل مجلس الشعب والذين انضموا إلى الحزب الوطني الحاكم بعد فوزهم في المجلس. (مصطفى، 2012)، وجاءت نقطة الصدام الأولى عام 1992 فيما عرف إعلاميا بقضية سلسيل والتي اتهمت

فيها الجماعة بالعمل على إحياء تنظيمها غير المشروع واعتقل على خلفيتها عددا من قيادات الجماعة من بينهم خيرت الشاطر ومحمود عزت. والخطوات التي اتبعتها النظام الحاكم تمثلت في محاكمة هذه القيادات في محاكم عسكرية وليست مدنية، مما يشير إلى أن المرجعية في التعامل مع الحركات المعارضة في مصر هي مرجعية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري وليس مرجعية النظام المدني فيها، وفيما يخص التعامل مع الإخوان المسلمين تعامل معها كأنها تهديد لسيطرة العسكر على النظام السياسي. في العام 1995 شهدت الجماعة أول محاكمة عسكرية في عهد مبارك ضمن ما عرف بالقضايا العسكرية 8 و 11 و 13 للعام 1995 التي قبض فيها ما يقارب من 82 من أعضاء الجماعة بتهمة العمل على إحياء تنظيم السعي لإسقاط نظام الحكم. تلتها قضية تأسيس حزب سياسي الوسط 1996 والتي ضمت 11 شخص أحيلوا جميعا للقضاء العسكري وكان على رأسهم آنذاك محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة. أما انتخابات عام 2000 والتي أجريت على ثلاث مراحل خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2000 وهي الأولى التي تجري في ظل إشراف قضائي إلا أن هذا لم يمنع الحكومة من ممارسة كافة أشكال الضغط على مرشحي الإخوان ورغم ذلك فازت الجماعة بـ 17 مقعد. ثم تبعت هذه المرحلة مرحلة أشد من الإقصاء فكان العقد الأول من الألفية الثانية بمنزلة مرحلة فارقة سواء في علاقة النظام بالجماعة أو بالنسبة لجماعة الإخوان التي شهدت تحولات نوعية سواء على مستوى الخطاب السياسي أو الأداء التنظيمي وهنا يمكن تقسيم العلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان طيلة العقد الماضي 2000-2010، أي ما قبل انتخابات 2005 وما بعد 2005 حتى الآن. (العناني، مبارك والإخوان خبرة الثلاثين عاما، 2011، ص6).

في المرحلة الأولى استمرت علاقة الشد والجذب بين النظام والجماعة فقد استمرت سياسة الملاحقة الأمنية لقيادات الجماعة على حالها حيث شهد 2001 المحاكمة العسكرية الأولى في هذا العقد والسادسة تحت حكم مبارك وقد حكم على حوالي 16 عضو بالسجن لفترات ما بين 3-5 سنوات في مقابل ذلك اتخذت جماعة الإخوان عدد من الخطوات التي مثلت محاولة للرد سياسيا على الموقف الرسمي تجاهها كان من أهمها:

1. وثيقة الإصلاح السياسي في مارس 2004 وكانت الأولى من إصدارها وثيقة المرأة والمواطنة 1994 وقد رسمت الوثيقة الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري للجماعة وكانت بمنزلة وثيقة مبدئية طورت لتصبح نسخة أولية من برنامج الحزب الذي أطلقته الجماعة في آب 2007 وتعتبر الوثيقة إحدى محطات التحول في تاريخ الجماعة خلال عهد مبارك حيث

أقدمت الجماعة على التواصل مع كثير من القوى السياسية مثل حزب الوفد والحزب العربي الناصري وحزب التجمع ووصل الحد إلى التنسيق مع الشيوعيين من أجل الضغط على النظام وإجباره على القيام بإدخال تعديلات سياسية ودستورية تسمح بالمنافسة الحرة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

2. نجحت الجماعة في الدخول بتحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة مثل حركة كفاية وحزب الغد وحزب الكرامة وذلك ضمن ما أطلق عليه الجبهة الوطنية المعارضة التي تشكلت في تشرين الثاني 2004 بمشاركة العديد من القوى السياسية. ولقد استفاد الطرفان الجماعة والقوى السياسية من هذا الاقتراب في المواقف فتمكنت الجماعة من العمل بحرية وكأنها حزب قائم بالانخراط تحت مظلة الشرعية التي وفرتها تلك القوى والحد من ضغط النظام عليها بينما نجحت قوى المعارضة من استغلال القدرات التنظيمية للجماعة للترويج لمواقفها وكسب التأييد الشعبي لتشكيل جبهة للضغط على النظام خلال الفعاليات التي جرت خلال هذه الفترة.

3. انضمت الجماعة إلى أطراف المعارضة لتشكيل ائتلاف ضد التعديلات الدستورية التي فرضها النظام الحاكم 2007 وجاءت المطالب بتعديل المادة الخامسة لأنها حظرت قيام أي نشاط أو حزب سياسي على أساس ديني والمادة 62 المعدلة لأنها أقرت بتحويل نظام الانتخابات من نظام فردي إلى آخر مختلط يعتمد القوائم الحزبية كإطار منظم الأمر الذي كان يعني تقليص مشاركة الجماعة في الانتخابات والتي تعتمد على ترشيح مستقلين للتخلص بشكل قانوني من الحظر المفروض عليها. (العناني، مبارك والاخوان خبرة الثلاثين عاما، 2011، ص6.7).

مما سبق يتبين أيضا بأن الجماعة أظهرت انفتاحها على الأحزاب السياسية ودافعت عنها واعتبرتها وسيلة هامة لمحاسبة الحكومة فنسجت معها علاقات متشابكة تراوحت بين التنسيق في المواقف إلى التحالف وإن كان في إطار مؤقت فرضته الظروف أو حاجة كلا الأطراف.

أما المرحلة الثانية تلك الممتدة بعد انتخابات 2005 حتى 2010 وهي المرحلة التي اتسمت بالكثير من التحولات والتغيرات سواء في علاقة نظام مبارك بالإخوان أو بما حدث داخل الجماعة خاصة على المستويين القيادي والتنظيمي؛ ففي هذه المرحلة حققت الجماعة أكبر فوز برلماني في تاريخها وتاريخ المعارضة المصرية حيث فازت بحوالي 88 مقعد أو ما يوازي 20% من مقاعد مجلس الشعب وشهدت هذه الانتخابات تراجع للأحزاب السياسية الكبيرة مثل الوفد والتجمع الناصري والتي لم تتجاوز حصتها على 8 مقاعد من أصل 450 مقعد. أما فيما يتعلق بتقييد النشاط السياسي



للإخوان فقد أقرت في 27 آذار 2007 أكبر عملية تغيير دستوري في مصر حيث عدل ما يقرب من 34 مادة خص الإخوان منها مادتين الأولى هي المادة الخامسة التي تحظر قيام الأحزاب على أساس ديني والمادة 88 التي تقيد السلطة القضائية في مراقبة الانتخابات بما يعني حرمان الإخوان وغيرهم من المرشحين المستقلين من أي ضمانات قد تنتج فوزهم في أي انتخابات وهذا قد أنتج عنه ضرر بالإخوان حيث لم تنجح أي مرشح للجماعة في الانتخابات التي أجريت في السنوات السابقة من تلك الفترة. بالتالي فإنه وحسب التعديلات الدستورية التي جرت في العام 2007 فإن أي مرشح من خارج الأحزاب للانتخابات الرئاسية كان بحاجة إلى تأييد 250 عضو من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات منها على الأقل 65 عضو من مجلس الشعب، بالتالي فإن العسكر ومن وراء النظام السياسي كان يسعى إلى وجود برلمان بدون تركيبة جديدة للإخوان داخله. أما فيما يتعلق بالتحويلات داخل جماعة الإخوان فكان أبرز تحولين هو إصدار الجماعة لوثيقة مبدئية لإنشاء حزب سياسي وذلك في آب/أغسطس 2007 والثاني انسحاب المرشد العام للجماعة السابق محمد مهدي عاكف واختيار محمد بديع مرشدا عاما للجماعة. فيما يتعلق بإنشاء الحزب فإن الجماعة حينها لم تعطه اسما واكتفت بتوزيع مسودة البرنامج على عدد من الشخصيات السياسية في مصر وخارجها وهو ما لقي ردود فعل بين مؤيد ومعارض. مع أن أولى إشارات الجماعة لتأسيس حزب سياسي إلى العام 1996 إلا أنه في حينها تلت تلك الإشارة حملة اعتقالات في صفوف الجماعة ومحاكمات عسكرية لأعضائها. (العناني، مبارك والإخوان خبرة الثلاثين عاما، 2011، ص7).

وفي العام 2008 ولأول مرة في تاريخ الإخوان الحديث وجهت النيابة العسكرية إلى أعضاء من الإخوان المسلمين تهم هي الأخطر من نوعها وهي الإرهاب وغسيل الأموال وأجريت محاكمة للمتهمين وكانت الأحكام ما بين خمس سنوات إلى سبع سنوات ووصفت هذه الأحكام بأنها الأقسى في نظام مبارك وباتت تنذر بتحول النهج الذي يتبعه النظام مع جماعة الإخوان المسلمين. (طه، 2009، ص3).

إذا يمكن القول أن التعديلات الدستورية التي أقرها النظام المصري في العام 2007 وما تبعه من حملات اعتقال وملاحقة لجماعة الإخوان المسلمين كان الهدف منها هو استبعادها عن الساحة السياسية لاسيما بعد فوز الحركة في انتخابات 2005 بنسبة كبيرة فاقت نسبة الأحزاب السياسية الأخرى، كما أن الهدف من هذه التعديلات هو إلى أن الانتخابات الرئاسية التي كانت ستجري في العام 2011 كانت ستتوقف كثيرا على نتائج الانتخابات البرلمانية التي كانت ستحدد خريطة

المرشحين وعلى عدد المقاعد التي ستحصل عليها المعارضة وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يعني أن النظام كان يسعى إلى ضمان تركيبة جديدة للبرلمان بما يحول دون حصول جماعة الإخوان المسلمين على قدر يمنحهم من تشكيل تحالف محتمل لاسيما وأن الجماعة كانت قد أعلنت نيتها التحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى وذلك بناء على مبادرة 2004 للتحالف مع الأحزاب السياسية وهذا بالتالي يشكل مصدر قلق لنظام مبارك.

بناء على ما سبق لقد مثلت الانتخابات البرلمانية 2010 إذا أهمية خاصة في الحياة السياسية في مصر، فإذا كانت انتخابات 2005 كرست اقتسام الحزب الحاكم والإخوان المسلمين فإن الانتخابات 2010 تكرر لمرحلة قادمة لضمان استبعاد الإخوان وتأثيرها على مسار الانتخابات الرئاسية 2011، فلقد جرت الانتخابات في ظل تمديد العمل بقانون الطوارئ ومن خلال التعديلات الدستورية التي جرت كتعديل المادة 88 والذي أزال الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وعودة الأجهزة الأمنية والحكومية للتضييق على المعارضة وممارسة قمع منظم كان لجماعة الإخوان المسلمين النصيب الأكبر فيها بتعقب كوادرها واعتقال العديد منهم ومحاكمتهم، فانتكاسة الحراك السياسي هذه أزمات بشدة وضعية المعارضة وأنهت توحيدها حول تفضيل المشاركة في الانتخابات، إلا أن التغيير الذي رافق هذه الانتخابات هو في الحالة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين التي شهدت اختلاف حول مشاركة الجماعة في الانتخابات أو مقاطعتها حتى جاء استفتاء الجماعة ليحسم الأمر الخلفي والذي أعلنت فيه أن 86% من أعضاء مجلس الشورى بالموافقة على المشاركة بالانتخابات المقبلة وأكدوا على تنسيقهم مع بقية الأحزاب والقوى السياسية. (حمزاوي، 2010، ص2).

وكانت قد أسفرت الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية 2010 عن فوز الحزب الوطني الحاكم في كل الدوائر التي أعلنت نتائجها والتي تجاوزت المائتين من المقاعد محل التنافس، ولم يفز أي مرشح من مرشحي القوى السياسية المعارضة كحزبي الوفد والتجمع الناصري أو الإخوان المسلمين بأي من المقاعد المعلنة، حتى شهدت هذه الجولة ردود واسعة النطاق داخل مصر وخارجها عن سير هذه الانتخابات، حيث اتهمت أحزاب المعارضة الحزب الوطني وأجهزة الحكم المشرفة على الانتخابات بالترتيب الكبير والواسع النطاق، أما خارج مصر فلقد أجمعت وسائل الإعلام العربية والأجنبية التي غطت الانتخابات على الترتيب المنهجي الواسع وشراء الأصوات وهو ما دفع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار بيانين يعربان فيهما عن القلق من الطريقة التي أجريت فيها الانتخابات. نتيجة لذلك أعلن حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين

الانسحاب من المنافسة في الجولة الثانية وكذلك أعلن المقاطعة عدد من المرشحين المستقلين كالنائب حمدين صباحي، بيد أن الحزب المعارض الرئيسي الذي أعلن استمراره في الجولة الثانية هو حزب التجمع مما دفع عدد من قياداته للاستقالة من الحزب. (مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص3).

## 5.2.5 الإخوان المسلمين خلال الحكم المدني الأول في فترة الرئيس محمد مرسي 2012-2013:

كانت ثورة 25 يناير شعبية تلقائية غير دينية ولا مسيئة، فلم يرتب لها الإخوان ولم تكن لهم مشاركة رسمية في بداياتها إلا عبر شبابها الذين كانوا أيضا أعضاء في تجمعات شبابية وشاركوا بصفتهم الفردية لا التنظيمية، وكانت الحركة تتأى عن التفرد بالنزول خوفا من أن تكون المشاركات الأخرى رمزية وتتلقى هي الضربات الأمنية وحدها؛ فلقد أدى الاستهداف المتزايد للجماعة منذ التسعينات إلى أن تتبنى الحركة سياسة التمترس بالمجتمع وليس التفرد بالحراك مما كان بإمكانه أن يأتي بنتائج وخيمة على الحركة، وهذا ما جعل الحركة تتألف مع قوى المعارضة دون أن تتصدر حركات الاحتجاج الشعبية.

وفي تظاهرة 25 كانون الأول/يناير 2011 في اليوم الوطني للشرطة لم تكن تتوقع الجماعة أن يتحول إلى مشاركة شعبية فاعلة وواسعة هذا الاعتقاد هو الذي جعل مشاركتها رمزية وعلى مراحل، فلقد كلفت الجماعة أعضاء منها ممن لهم وضعية عامة بالمجتمع كالبرلمانيين وأعضاء مجالس ونقابات بالمشاركة بالتظاهرة وأكدت الجماعة أنها لن تلزم أحد ولن تمنع أحد بالمقابل من المشاركة لاسيما وأنها تلقت تهديدا رسميا من قوات الأمن قبل المظاهرة، لكن الأمر الظاهر خلال التظاهرات والاحتجاجات هي المشاركة القوية والفاعلة من شباب الإخوان بصفتهم الفردية وكانوا من أبرز مكونات ائتلاف شباب التغيير وائتلاف شباب الثورة فكان شباب الإخوان متقدمين على قياداتهم بالمشاركة. كانت المشاركة الرسمية للجماعة في مظاهرة 2011/1/28 وبناء على هذه المشاركة الرسمية تضاعفت أعداد الشباب من الإخوان المشاركين ومثلت موقعة الجمل حضور لافت لشباب الإخوان وأدوا أدوار بطولية في الدفاع عن الثوار أمام بطجية النظام. وتدفق الشباب من كل مدن القاهرة إلى ميدان تحرير القاهرة فكثفوا من أعداد المتظاهرين. (العوضي، 2013، ص29-32).

كما شهدت جماعة الإخوان المسلمين في أيام الثورة وما تلتها انشقاقات من بعض قيادات الجماعة؛ فاستقال ابراهيم الزعفراني عضو في مجلس شورى الإخوان المسلمين في 2011/4 وكمال الهلباوي

في 2012/3 لقرار الجماعة المشاركة في الانتخابات الرئاسية، واستقال عبد المنعم أبو الفتوح لعدم مشاركة الجماعة الانتخابات الرئاسية فقرر خوضها بمفرده، وكذلك محمد حبيب قيادي في مكتب الإرشاد ونائب المرشد السابق والذي قال أنها جاءت نتيجة لغياب الشورى في التنظيم واستبداد أقلية على صناعة القرار وبالرغم من هذه الانشقاقات إلا أن قيم الانضباط التنظيمي ظلت راسخة وقوية. (العوضي، 2013، ص23-24).

بعد ثورة 25 يناير 2011 وبعد أيام قليلة من تنحي الرئيس محمد حسني مبارك وخلال المرحلة الانتقالية والتي تسلم إدارتها الجيش جرى تعديل على قانون الأحزاب السياسية فأعلنت الجماعة وعلى لسان مرشدها العام محمد بديع في 21 شباط 2011 عزمها تأسيسها حزب سياسي يكون مفتوحا لكل المصريين أطلقت عليه اسم حزب الحرية والعدالة واختارت الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب عام 2005 وكيلا للمؤسسين وفي 6 حزيران 2011 أعلنت رسميا عن الحزب واختير محمد مرسي رئيسا له وعصام العريان نائب للرئيس ومحمد سعد الكتاتني أمينا عاما واختير المفكر المسيحي رفيق حبيب نائب لرئيس الحزب. وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين للحزب حوالي 9 الاف شخص أي بما يزيد بنحو 4 الاف عضو عن العدد المطلوب كما عليه قانون الأحزاب السياسية الذي تم تعديله بعد ثورة 25 يناير. (شبكة الجزيرة الاعلامية، ص2)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن فكرة تأسيس حزب سياسي تعود إلى مرحلة الثمانينات بمعنى ليست فكرة جديدة لكن الظروف التي تعرضت لها الحركة حينها حالت دون تأسيس هذا الحزب، تلتها مبادرة الإصلاح التي قدمها مهدي عاكف 2004 والتي كانت أشبه بالبرنامج السياسي وفي العام 2007 قامت بتوزيع مسودة أولى لبرنامج حزبها السياسي إلا القيود الدستورية التي كانت مفروضة حينها على الأحزاب ذات المرجعيات الدينية حالت دون تأسيسه حتى جاءت ثورة 25 يناير 2011 والتي كانت نقطة تحول استطاعت بعدها الجماعة الاستفادة من تعديل الدستوري لإنشاء الأحزاب وقامت بتشكيل حزبها السياسي الجديد باسم الحرية والعدالة.

وحقق حزب الحرية والعدالة أغلبية برلمانية في انتخابات مجلس الشعب 2011 أهلت سعد الكتاتني لأن يكون رئيس مجلس الشعب، وأما عن أسباب نجاح الحركة في الانتخابات تعود لأسباب منها نزاهة الانتخابات بعد الثورة مقارنة بانتخابات 2010 والتي قاطعتها الجماعة والقوى السياسية، وإلى التنظيم الذي مكن الجماعة من الحشد والتعبئة، وإلى فقدان الثقة بالأحزاب السياسية التقليدية ولأول مرة غاب الحزب الوطني التابع لنظام مبارك عن البرلمان. (العوضي، 2013، ص34).

على الرغم من أن الدين الإسلامي لا يزال المرجع الرئيس لحزب الحرية والعدالة إلا أن تعديلات عدة أدخلت على البرنامج الحزبي الذي طرحته جماعة الإخوان عام 2007 والذي أثار انتقادات عديدة حينها وتمثلت هذه التعديلات بقيام جماعة الإخوان عمدا بحذف الفقرات المثيرة للجدل في برنامج 2007 ومنها ما يتعلق بدور رجال الدين في الحياة السياسية والتشريعية فلم ينص برنامج حزب الحرية والعدالة على ضرورة وجود رقابة رجال الدين على عملية إصدار التشريعات البرلمانية مثلما كان عليه الحال في برنامج 2007 والذي شبهه البعض بنظام ولاية الفقيه في إيران، أما التعديل الآخر تم حذف الفقرة الخاصة بأهمية وجود وظائف دينية للدولة والتي كانت تعني ضمنا إقصاء الأقباط وغير المسلمين من تولي منصب رئيس الدولة، كما لم يعارض الحزب في البرنامج الجديد انتخاب المرأة إلى مناصب حكومية بل اختار عدم الخوض البتة في مسألة حقوقها السياسية وبشكل عام اثر الحزب التزام الصمت حيال القضايا المثيرة للجدل وقرر تجاهلها كي لا يقع في حرج أمام مختلف القوى السياسية والمجتمع المدني. (العناني، حزب الحرية والعدالة الاخواني هاجس الاستقلالية، 2011، ص1-2).

يعرف الحزب نفسه بأنه حزب مدني ذو مرجعية إسلامية وأكد على أنه حزب لكل المصريين دون تمييز ويمارس نشاطه طبقا للدستور المصري ويعمل على نهضة الأمة وتحقيق آمال وطموحات الشعب ومنها أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير. وأما عن هويته ورسالته فإن الحزب يؤمن بضرورة إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع والحكومة ومؤسسات الدولة، ويتبنى مبادئ أهمها الحرية والعدالة والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون ومدنية الدولة. تأرجح النظام السياسي في مصر، فلا هي دولة عسكرية ولا دولة دينية، كما يهدف الحزب إلى تحقيق الإصلاح السياسي وتحسين الاقتصاد وتعزيز الأمن واستعادة الدور الريادي لمصر، كما سعى الحزب لتحقيق تنمية شاملة في مصر واعتماد الحوار لتحقيق التوافق الوطني بين أبناء الوطن. (كنانة أون لاين، 2011، ص1-3).

ثمة ثلاثة ملامح رئيسة لبرنامج حزب الحرية والعدالة كما وصفها الكاتب خليل العناني وكانت على النحو التالي:

1. أولها الحضور الكثيف للدين في برنامج الحزب على الرغم من إصرار القائمين عليه على أنه حزب مدني فيبقى الهدف الأساسي للحزب ليس الوصول إلى السلطة كشأن أي حزب

سياسي بل تعميق الأخلاق والقيم والمفاهيم الإسلامية في حياة الأفراد والمجتمع وهي أهداف أقرب إلى جماعة دينية وليس بحزب سياسي.

2. الغموض والتضارب في استخدام المصطلحات والمفاهيم في نص البرنامج فعلى سبيل المثال عند الحديث عن طبيعة الدولة يستخدم البرنامج الحزب كلمة الشورى باعتبارها أعم وأشمل من الديمقراطية وأحيانا يتم الجمع بين الكلمتين ما يعكس تضارب وخط بين الرؤية الدينية والمشروع السياسي للحزب.

3. فيما يتعلق بالرؤية الاقتصادية للحزب حدث تطور نوعي في الفكر الاقتصادي لجماعة الإخوان الذي يتبنى الآن مفاهيم الليبرالية الاجتماعية فالبرنامج ينص على دعم مبادئ الحرية الاقتصادية الذي تحقق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وهذا يختلف عن برنامج 2007 الذي كان يتخذ من النظام الاقتصادي الإسلامي نموذجا ومرجعية للنشاط الاقتصادي. (العناني، حزب الحرية والعدالة الإخواني هاجس الاستقلالية، 2011، ص2)، وربما هذا يعود لمسألة الانتقال السريع من العمل السياسي المحدود خلال العقود السابقة والذي لم يكن بصورة حزبية رسمية لكون الجماعة لم تحصل على أحقية تشكيل هذا الحزب إلى العمل الحزبي السياسي المنظم.

وأما فيما يتعلق بطريقة تأسيس الحزب واختيار قياداته فقد كانت أيضا مثيرة للجدل إذ لم يتم إجراء انتخابات علنية لاختيار قيادات الحزب وما حدث هو أن مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان الذي كان بمثابة الهيئة العليا للإخوان ولم يكن له أي علاقة رسمية بحزب الحرية والعدالة حيث قام باختيار قيادات الحزب وتحديد مناصبهم بشكل سري.

يعتبر صعود الإسلاميين من خلال حزب الحرية والعدالة إلى السلطة تجربة جديدة في تاريخ مصر لسببين: الأول أنهم شكلوا أول حكومة مدنية فعلية في النظام السياسي المصري بعد أن تحول العسكر الغير ثوريين (بمقارنة مع عهد عبد الناصر) منذ عصر السادات إلى المسيطر الفعلي للنظام السياسي ولكن بواجهة مدنية جمهورية. أما الثاني كونه لم يسبق لها مثل لسيطرة الإسلاميون على الحكم. قد اختلف الباحثون حول أسباب نجاح الإسلاميين في الانتخابات وحصولهم على الأغلبية إذ يرى البعض أن السبب يعود إلى ضعف الوعي السياسي وسلوك التصويت العاطفي الوجداني الذي يجذبه الخطاب الديني بغض النظر عن محتواه أو برامجه وفي حين يرى آخرون أن الإسلاميون هم الأكثر تنظيما والأقدم ممارسة للعمل السياسي في حين يرى

فريق ثالث أنها ردة فعل مؤقتة لظلم النظم السابقة لهم ويمكن القول أن كل ما ذكر من أسباب قد كان سببا في صعود الإسلاميين إلى السلطة. (عبد اللطيف، 2014، ص11).

يمكن الإشارة إلى أن البعض يرى بأن الإسلاميين طرحوا مفهوم مزدوج حول طبيعة الدولة حين وصفوا الدولة بكونها مدنية ذات مرجعية إسلامية لكونهم لم يقدموا توضيح حول ما هو المدني وما هو الديني لكن الواضح أن الإسلاميين أعلنوا تأييدهم للحكومة المدنية.

لكن العلاقة الأصعب في مرحلة حكم الإخوان المسلمين كانت مع العسكر ونفوذهم في النظام السياسي والذي قد وصلوا إلى مرحلة قد توصف باختطاف الدولة ونظامها السياسي من خلال التستر وراء واجهة لحكومة مدنية. فكان واضحا بأن خوض الإخوان المسلمين الانتخابات الرئاسية لم يحدث بتفاهم مع المجلس العسكري بل نتيجة ازدياد الخلاف بينهما. فمع اقتراب المرحلة الانتقالية من نهايتها لم يعد هناك متسع من الوقت إذ افترض أن يعود الجيش إلى ثكناته بعد أقل من ثلاثة أشهر دون أن تتضح معالم وضعه في النظام السياسي الذي سيحدده دستور يقوم الإخوان بالدور الرئيس في عملية إعداد مشروعه بعد أن سيطروا على تشكيل الجمعية التأسيسية التي كانت ستكتبه قبل أن يصدر القضاء الإداري حكما ببطان تشكيلها. (مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص2).

أخذ الخلاف يتصاعد بين جماعة الإخوان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وصولا إلى إعلان ترشيح خيرت الشاطر ثم سليمان لرئاسة الجمهورية وفي الوقت نفسه يتوجس الإخوان من إصرار هذا المجلس على إبقاء حكومة كمال الجنزوري التي يتهمونها ليس فقط بالعجز عن حل المشاكل الأساسية بل بافتعال بعضها لوضع البرلمان الذي يتصدرونه في وضع حرج أمام الشعب. وبدأ التحول في موقف الجماعة تجاه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعيد انعقاد مجلس الشعب الذي افتتح أعماله في 23 كانون ثاني 2012 ومع وجود حكومة لا علاقة لها بالأكثرية التي يمثلها حزب الحرية والعدالة ولا طاقة لها بمعالجة مشاكل هائلة متراكمة. (مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص2-3).

وجد حزب الإخوان أنه في موقف صعب لأن حكومة كمال الجنزوري لا تحل أيا من المشاكل التي تثير غضب قطاعات واسعة من المواطنين الذين انتخبوا أعضاء البرلمان أملا في معالجة هذه المشاكل، فانقدت الحزب الحكومة بعدم قدرتها على توفير مستلزمات الطاقة والبنزين إضافة إلى

ارتفاع الأسعار في مختلف السلع ومتطلبات المعيشة، كما فشلت في إعادة الانضباط للشارع والقضاء على الانفلات الأمني كأزمة بورسعيد التي وقعت في أعقاب مباراة كرة القدم بين النادي الأهلي والمصري راح ضحيتها 73 شهيد ومئات الجرحى، (موسى، 2012، ص1)، وكذلك قضية تهريب المتهمين الأمريكيين في قضية التمويل الأجنبي لصالح مؤسسات وجمعيات من المجتمع المدني التي حصلت على تمويل أجنبي غير مشروع وعلى إثرها طالب رئيس مجلس الشعب محمد سعد الكتاتني بمساءلة رئيس الحكومة كمال الجنزوري حول الإفراج عنهم دون أن يكون القضاء المصري قد حسم القرار بشأنهم لاسيما أن القرار يمس سيادة الدولة. (غني، 2012، ص1)، في ظل هذا الوضع البالغ الصعوبة وشديد الارتباك تحولت العلاقة بين مجلس الشعب وخصوصا حزب الإخوان فيه والحكومة إلى خلاف متزايد بسبب ازدياد قلق هذا الحزب والجماعة التي يعبر عنها من تراجع شعبيتهما جراء ازدياد المشاكل التي تواجه المواطنين بدلا من تناقصها وزاد من حدة الخلاف أن أغلبية كبيرة من هؤلاء المواطنين لا يميزون بين سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية فقد انتخبوا نوابا عنهم لحل مشاكلهم وبدأوا يغضبون من البرلمان وحزب الأكثرية الذي لم يفعل أكثر من حمل هذا الغضب وتوجيهه ضد الحكومة والمطالبة بتغييرها، وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يرفض تغييرها بل أصر على استمرارها حتى انتهاء المرحلة الانتقالية في 30 حزيران 2012 حتى لا يتحكم الإخوان بالسلطة التشريعية والشق الحكومي في السلطة التنفيذية قبل التفاهم على ترتيبات ما بعد هذه المرحلة. (مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص3).

فإن فشل السعي إلى صفقة أدى إلى إقالة الحكومة وتكليف حزب الحرية والعدالة بتشكيل أخرى جديدة مقابل الاتفاق على مساندة مرشح يحظى بقبول المجلس العسكري ويلتزم الإخوان بدعمه والسعي إلى الحصول على تأييد أوسع له باعتباره رئيسا توافقيا، لكن فشل هذه الصفقة كانت بداية ازدياد الخلافات بين المجلس العسكري وحزب الحرية والعدالة حتى أعلنت الجماعة عن ترشيح خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية وبهذا تكون قد تراجعت عن ما أعلنت عنه سابقا بعدم تقديم مرشح رئاسي.

فكانت الجماعة وقيادات إخوانية رفيعة قد أكدوا جميعا عدم رغبة الجماعة في الحكم وكان مجلس شورى الجماعة في 10 فبراير 2011 قد أعلن بعدم تقديم مرشح للرئاسة من الإخوان، ولكن وبعد مرور عدة أشهر بعد أن أعلن من أعلن عن ترشحه للانتخابات الرئاسية بدأت مجموعة من داخل الجماعة تتناقل أنباء عن أن عددا من أعضاء مجلس شورى الجماعة طالبوا خلال اجتماعها بإعادة النظر في قرار الجماعة الذي يقضي بعدم الترشح وفي 24 مارس 2011 أكد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة في تصريحات صحفية بأن الجماعة لن يكون لها مرشح في



الانتخابات الرئاسية. (الجندي، 2012، ص3)، قد يرجع ذلك إلى ضرورات الواقع التي تمثلت بالهيمنة الكبيرة للمجلس العسكري على مقاليد الأمور فالإخوان بعد فوزهم في الانتخابات البرلمانية كانت لديهم قناعة أن هذا مجلس الشعب سيجسد أهداف الثورة وتطلعاتها لكن هذه القناعة تراجعت بعد هيمنة المجلس العسكري وإصراره على إبقاء حكومة الجنزوري التي طالب الإخوان لأكثر من مرة بإقالتها، كما أن محاولة المقاربات ما بين الإخوان والمجلس العسكري للخروج بصيغة توافقية تراجعت لاسيما بعد فوز الإخوان بالانتخابات البرلمانية مع أنه كان هناك توافق وقبول بينهما قبل الانتخابات هذا ما شكل حالة قلق وخوف لدى الإخوان على مستقبل الثورة ونتيجة الانتخابات الرئاسية وهذا ما دفع الإخوان لإعادة تقييم الموقف من جديد وصياغة موقف يناسب الواقع الجديد الذي قرروا بناء عليه خوضهم الانتخابات الرئاسية. وهذا التعامل مع معطيات الواقع بالتالي شكل قفزة في الفكر السياسي لجماعة الإخوان في تعاطيها مع متغيرات الواقع مع أن هذا القرار ينافي منهج الإخوان التقليدي في السياسة القائم على التدرج في الخطوات وعدم إحراق المراحل.

لكن مساء يوم 31 مارس 2011 وبعد دراسة كامل الموقف في ضوء استشعار الجماعة لمسؤولياتها التاريخية والوطنية أعلن المرشد ورئيس حزب الحرية والعدالة عقب اجتماع لمجلس الشورى للجماعة والذي استمر لأكثر من 7 ساعات التقدم بمرشح لرئاسة الجمهورية. وقد اختتمت الجماعة بينها بعبارة "إننا إذ نعلن هذا القرار فإننا نؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين لا تسعى إلى سلطة من منطلق الوصول إلى منصب أو تحقيق مغنم أو جاه ولكنها تسعى إلى تحقيق الغاية التي من أجلها نشأت وعملت طوال السنوات الماضية وهي إرضاء الله عز وجل." (الجندي، 2012، ص4)، وقد برر محمود حسين الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين هذا الموقف بالقول: إن تراجع الجماعة عن قرارها السابق جاء بسبب أن الوضع في مصر أصبح مقلقا مع محاولات عرقلة عمل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور والدفع بمرشحين محسوبين على النظام السابق بالإضافة إلى رفض المجلس العسكري إقالة الحكومة.

في هذا الجانب أكد الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة والذي لم يكن قد أعلن ترشحه كاحتياطي لخيرت الشاطر حتى هذا الوقت فقد أشار بأن هذا الموقف ليس تغييرا لمبادئ الإخوان ولكن هذا القرار جاء وفقا للمستجدات الداخلية والخارجية التي دفعت الجماعة لاتخاذ القرار. وكان الدكتور محمد مرسي قد تقدم للترشح في اليوم الأخير قبيل إغلاق باب الترشح للانتخابات الرئاسية بتاريخ 8 ابريل 2012 كمرشح احتياطي لخيرت الشاطر. (الوطن، 2015، ص3).

وكان الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة قد أعلنوا عن برنامجهم الانتخابي الرئاسي تحت مسمى النهضة والذي أعدوه من أجل بناء رؤية لمصر جديدة بعد الثورة، انقسمت هذه الرؤية إلى ثلاث مستويات القيمي والفكري والاستراتيجي طبقا للقيم والمستهدفات الخاصة بكل من الإنسان المصري والأسرة المصرية والمجتمع المصري والدولة المصرية؛ فعلى المستويين الفكري والقيمي اعتنى البرنامج بوضع توصيف ما يتمناه المجتمع المصري من قيم وحقوق وصفات وواجبات ينتظرونها من مؤسسات المجتمع المدني، أما المستوى الاستراتيجي قد ضم سبع مسارات تفرعت إلى بناء النظام سياسي والتحول للاقتصاد التنموي والتمكين المجتمعي والتنمية البشرية الشاملة، وبناء منظومة الأمن والأمان وتحقيق الريادة الخارجية. كما ركز مشروع النهضة على الأطراف الفاعلة في المجتمع المصري ممثلة بالدولة أو المؤسسة السياسية المدنية المصرية والمجتمع المصري والقطاع الخاص، كما حدد البرنامج المسارات التي يتبناها في كل عملية إصلاح سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم تنموية. (قناة العالم، 2012، ص3)، وكان لا بد أن تضارب هذه السياسات مع تعزز سيطرة الفئات العسكرية على هذه القطاعات خلال العقود السابقة بدأت في فترة السادات وتعززت في فترة مبارك إلى أن سعى الأخير أن يحول هذه السيطرة إلى شأن عائلي خاص بابنه والمقربين منه.

لذا بدا واضحا منذ البداية أن المجلس العسكري لم يكن معنيا بأن يتخلى عن صلاحياته الاقتصادية والسياسية بسهولة حيث لم يقبل أن يسلم جماعة الإخوان المسلمين السلطة وكافة الصلاحيات وعموم مسائل الدولة. لذا بدأ هذا المجلس بالاعتماد على المحكمة الدستورية العليا لتكون سلاحه في المشهد السياسي ممارسا للضغوط العديدة على الجماعة وحينما قررت المحكمة الدستورية العليا في غمرة الانتخابات الرئاسية حل مجلس الشعب المصري وتسليم كل السلطات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، قام الأخير بدوره بإصدار إعلانه الدستوري الذي قيد من خلاله صلاحيات الرئيس القادم ووضع العديد من الصلاحيات بيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وانطلق هذا الإعلان الدستوري من أن مجلس الشعب قد حل وبالتالي تم إعادة سلطات مجلس الشعب التشريعية والرقابية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة التي ظل محتفظ بها حتى تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لموقعه. وهنا ظهر الإخوان بأنهم لم يقدرُوا خطورة تهديد مصالح العسكر واعتقدوا أن الشرعية الجماهيرية والانتخابات سيردع العسكر عن التدخل في الشأن السياسي أو لربما كان قد يكتفون بإيجاد نوع من الاتفاق غير المعلن مع الجماعة من أجل أن يواصل الفريقان مشروعيهما دون تصادم أو تهديد للآخر وهذا ما لم يحصل.

أجريت الانتخابات الرئاسية في مصر لعام 2012 وكان إقبال المصريين كبيراً طامحين في إنهاء المرحلة الانتقالية التي طالت أكثر من المتوقع والمخطط لها، وقد جاءت النتيجة النهائية صادمة للبعض إذ أسهم تشتت الأصوات على مرشحي الثورة العديدين في وصول الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسي إلى جولة الإعادة. وأفضت جولة الإعادة إلى فوز الدكتور محمد مرسي بفارق بسيط عن منافسه أحمد شفيق، حيث حصل الرئيس محمد مرسي على نسبة 51.7% من الأصوات في حين حصل أحمد شفيق على 48% من الأصوات، ومع الأهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر إلا أن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من السلطة. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص1).

والإشارة الأهم في هذه الانتخابات أنها أحدثت انقسامات عميقة على المستوى السياسي؛ وانعكس هذا الانقسام على زيادة حدة الاستقطاب بين المجتمع المصري، إذ أن حوالي منتصف الشعب المصري صوت لصالح تغيير النظام والنصف الآخر صوت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم، وهذه النقطة كان لها دور حاسم في تغيير مجرى الأحداث في مصر، فمع انتهاء المرحلة الأولى التي كان للجيش والمؤسسة العسكرية اليد الطولى فيها، حاول الرئيس محمد مرسي استعادة زمام المبادرة فيها عبر محاولته تحجيم مساحة تحرك المؤسسة العسكرية ودورها السياسي عبر إقالة المشير محمد طنطاوي ومارس الدور نفسه مستهدفاً فيه القضاء. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص3).

وبعد تشكيل حكومة هشام قنديل في العام 2012 قدم رئيس مجلس الوزراء هشام قنديل خطة عمل الحكومة إلى الرئيس محمد مرسي وترتكز الخطة على 3 أجزاء تتمثل في الخطة قصيرة المدى: 2012 - 2014 مرحلة الانتعاش الاجتماعي، والخطة متوسطة المدى: 2012 - 2017 مرحلة تعزيز البناء الاقتصادي، والخطة طويلة المدى: 2017 - 2022 مرحلة التقدم والانطلاق، وهدفت الخطة إلى جعل مصر دولة حرة مدنية ديمقراطية، رائدة إقليمياً ومؤثرة عالمياً، ذات اقتصاد وطني مستقل، يتمتع فيها المواطنون كافة بالكرامة الإنسانية وبرغد العيش دون تمييز، في إطار مجتمع متمسك بهويته الوطنية وموروثه الثقافي وقيمه الدينية والحضارية، ويسوده العدل واحترام حقوق الإنسان، من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسية، وفي مقدمة هذه الأهداف: استكمال تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، وبناء الإنسان المصري، وبناء الاقتصاد، وتحقيق عدالة اجتماعية شاملة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. عكف على إعداد هذه الخطة على مدى ثلاثة

أشهر مجموعة من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين، حيث حرصت الحكومة على تقييم الخطط كافة وبرامج العمل الحالية لاستيعابها ضمن إطار أشمل يضمن ترجمة أهداف الثورة إلى خطط وبرامج تتفاعل مع القضايا الضاغطة وكانت لتؤسس لانطلاقة تنموية شاملة، واستعانت في ذلك بتوصيات ودراسات قيّمة أعدتها المجالس القومية والمتخصصة وجامعات ومراكز أبحاث متميزة وتقارير لمنظمات دولية، بالإضافة إلى نتائج الزيارات الميدانية للسيد رئيس مجلس الوزراء، واسترشدت بنتائج الحوارات المجتمعية التي دارت منذ قيام الثورة. (مباشر فلسطين، 2012، ص1-2).

ومن الجدير بالذكر أن حكومة هشام قنديل قد جاء تشكيلها على النحو التالي؛ ستة وزراء إسلاميين من بينهم خمسة من حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين هم وزير الإعلام صلاح عبد المقصود ووزير الإسكان طارق وفيق ووزير القوى العاملة خالد الأزهرى ووزير التعليم العالي مصطفى مسعد ووزير الدولة للشباب أسامة ياسين. وتضم قياديا من حزب الوسط هو وزير الدولة للشؤون القانونية وشؤون المجالس النيابية محمد محسوب. كما عين نائب رئيس محكمة النقض السابق احمد مكي وزيرا للعدل وهو مقرب من التيار الإسلامي. كما احتفظ قنديل بسبعة وزراء من الحكومة السابقة هم إضافة إلى المشير طنطاوي ووزراء الخارجية محمد كامل عمرو والمالية ممتاز السعيد والثقافة محمد صابر عرب ووزيرة الدولة للبحث العلمي نادية زخاري ووزير الدولة للإنتاج الحربي على صبري ووزيرة الدولة للتأمينات الاجتماعية نجوى خليل. (زنيدي، 2012، ص2)، قد مر تشكيل هذه الحكومة بصعوبة نوعا ما لاسيما وأن رئيس الحكومة هشام قنديل كان يحرص على تمثيل العديد من الأحزاب السياسية لتشكيل حكومة تضم الجميع مع العلم أن هناك أحزاب ليبرالية ويسارية قد قررت عدم المشاركة في هذه الحكومة مثل حزب الوفد الجديد وحزب التجمع الوطني التقدمي وحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، كما بينت هذه التشكيلة لحكومة قنديل سياسة المناورة السياسية التي استخدمتها جماعة الإخوان المسلمين لاسيما وكانت قد أدركت مدى هيمنة المجلس العسكري في النظام السياسي لذلك لم تسيطر الجماعة على الوزارات السيادية واقتصرت على وزارات مفصلية ذات أهمية في الدولة كالتعليم العالي ووزارة الإعلام. (الهوري، 2015، ص1-3).

وأما عن أداء وإنجازات حكومة هشام قنديل تستعرض الدراسة أهم ما قامت به الحكومة في القطاعات المختلفة؛ في قطاع السياحة تم إعادة افتتاح ميناء طابا وارتفع عدد السياح من 926.784 في 2012/3 إلى 1.116.892 في 2013/3، وظلت السياحة طوال فترة تولي الرئيس

مرسي تسجل نتائج إيجابية مقارنة بالعام الذي سبقه، في قطاع الطاقة والدعم تم رفع الدعم عن بنزين اوكتان 95 وتم تفعيل الكروت الذكية للمواد البترولية وهذا التوفير استخدمته الحكومة في مشاريع أخرى وفي مجال قطاعي التجارة والصناعة تم البدء بمشروع المربع الذهبي وهي منطقة تقع بن قنا والبحر الأحمر تحتوي على 70% من ثروت مصر المعدنية، كما تم إعادة تشغيل أكثر من ألف مصنع جديد حسب بيانات هيئة التنمية الصناعية، إنشاء العديد من المصانع النوعية مثل شركة سامسونج التي أنشأت مركزا ومصنعا عالميا للأبحاث في بني سويف وشركة لوريال الفرنسية والتي أنشأت مصنعا جعلت منه مركزا للتصدير للوطن العربي، حققت مصر صادرات مرتفعة زادت بنسبة 5% عن عامي 2011/2012. وفي قطاعات متفرقة تم إعفاء 45 ألف فلاح من المتعثرين من ديونهم الذين لا يزيد دينهم عن عشرة الاف جنيه مصري، كما أصدرت الحكومة اللائحة التنفيذية للتنمية الكاملة لشبه جزيرة سيناء وأقرت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (الشنيطي، 2015، ص3-6).

إلا أن الاضطرابات السياسية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد المصري وكان هذا من أكبر التحديات التي واجهت حكومة هشام قنديل، كما واجهت حكومة قنديل تحدي في مفاوضات الصندوق النقد الدولي التي أثارت جدل واسع في الأوساط الاقتصادية والسياسية، فبينما أبدت هذه الخطوة العديد من الأوساط السياسية والاقتصادية لصالحة حجم الفائدة البالغة 1.1% حذر منه كثيرون لتأثيرات الاستقلالية وتجارب الصندوق النقد الدولي السيئة مع الدول الأخرى. فالإقتصاد المصري كان يعاني منذ سنوات طويلة من عدم اتزان بين الصادرات والواردات وبين الاستثمار والاستهلاك غير الاختلالات في الهيكلية، كل هذه المشاكل قد ورثتها حكومة هشام قنديل إلا أن المشكلة الأساسية كانت تكمن في الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار والذي يعتبر العائق الأساسي أمام محاولات الإصلاح وعملية الإصلاح الذي يحتاجها الاقتصاد المصري تحتاج إلى سنوات طويلة. (الشنيطي، 2015، ص7).

وفي أعقاب الحرب على قطاع غزة في العام 2012 أقدم رئيس الوزراء هشام قنديل بزيارة تضامنية إلى غزة هي الأولى من نوعها أكد فيها أن بلاده تعمل على تحقيق التهدئة في قطاع غزة وإيقاف العدوان الإسرائيلي عليه. وهذه هي المرة الأولى التي يتحول فيها الغضب الشعبي العربي إلى دبلوماسية رسمية، وخلال هذه الحرب أدارت مصر ملف الحرب على غزة بكفاءة من حيث التنسيق مع دول الإقليم قطر وتركيا واتصالاتها الدبلوماسية الدولية بواشنطن وعواصم الاتحاد الأوروبي وكانت خلال هذه الاتصالات والتنسيق تؤكد على حق غزة المشروع بالدفاع عن شعبها وفي ذات

الوقت سعت إلى إنجاز وقف إطلاق النار بضمانات دولية. (الرنيتسي، النتائج السياسية والدبلوماسية للحرب على غزة 2012، 2013، ص3).

كما اصطدم الإخوان مع مقاومة كبيرة من جانب الدولة العميقة وساهمت كل القوى معا في عقد تحالف غير معلن ضد حكم الإخوان المسلمين حيث بدأ هذا التحالف بتسجيل كل خطأ لحكومة الإخوان ومؤسسة الرئاسة ونشره عبر وسائل الإعلام الموالية لهم وكانت سياسة الإخوان حيال القضاء من أهم النقاط التي تم استغلالها ضد الجماعة وحكمها فقد لجأ الرئيس مرسي إلى المواجهة مع مؤسسات الدولة العميقة باختياره أكثر المؤسسات حساسية لدى الرأي العام المصري وهي مؤسسة القضاء فعلى الرغم من إدراك الكثير لحالة الفساد التي تشوب القضاء المصريين إلا أن محاولة الرئيس مرسي تطهير القضاء من هؤلاء الفاسدين تم تصويرها بأنها تعدي على السلطة القضائية ومؤسساتها فقد سعى مجلس الشورى إلى إصدار قانون السلطة القضائية من دون التفاوض مع القضاء وهو ما أثار الكثيرين ضد الإخوان. (حمو، 2015، ص14).

لذا فإنه يمكن القول بأن السرعة في محاولة تحجيم الجيش والقضاء في دولة بحجم مصر يعد أمرا صعبا لاسيما وأن دولة مصر تعتبر دولة مؤسسات ودولة عريقة ليس من السهل استبدال القيادات العليا بغيرها، هذا بالإضافة أن هنالك قوى الثورة المضادة التي تعمل بالضد من تيار سياسي مخالف لها، وجاء تقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام 2012 ليزيد حدة الصراعات السياسية والأيدلوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة. بمعنى أن التصويت على الدستور كان يضاهاى التصويت على اختيار رئيس الدولة وهذا قد يفسر حالة الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد إقرار الدستور الجديد؛ فأغلب القوى السياسية التي تنافست على المشهد السياسي لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها بل ركزت على هوية من يكتب وعلى إثرها استمرت الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام 2013 والتي بلغت ذروتها في مظاهرات حاشدة بدأت في 30 حزيران الأمر الذي دفع المعارضة على الائتلاف ضد مرسي. وتشكيل حركة تمرد جمعت 22 مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله، وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل وقد حذر الجيش مرسي إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة خارطة الطريق السياسية التي كان يتوقع فيها إزاحة الرئيس مرسي من منصبه. لكن إصرار مرسي على البقاء دفعه إلى خطاب في 2 تموز مشددا على أنه الرئيس الشرعي وهذا ما دفع الجيش للتدخل في إزاحة مرسي من مكانه من خلال توجيه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي خطابا عبر التلفاز أعلن فيه قيادة الشعب ونحي مرسي من منصبه في

3 تموز 2013 دخلت مصر بالمرحلة الانتقالية الثانية تحت حكم العسكر. فإن تاريخ 3 تموز /يوليو 2013 في مصر يعد نقطة مفصلية في المشهد السياسي والاجتماعي المصري على جميع المستويات إذ أن هذا التاريخ قد مثل انقلابا عسكريا على أول رئيس مدني لدولة مصر. (العناني، جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، 2013، ص9-10).

## 5.2.6 مرحلة ما بعد الانقلاب على الحكومة المنتخبة وبدء الحكم العسكري 2013-2016:

شهدت مصر اضطرابات سياسية على خلفية اتهام الرئيس محمد مرسي تكريس السلطة بيد الإخوان المسلمين والعجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي، وعلى اثر هذه الأحداث جاءت تشكيل حركة تمرد وهي حركة معارضة للرئيس مرسي والإخوان المسلمين في شهر 4/2013 واعتبرت الحركة المحرك الرئيسي لمظاهرات 30/6/2013 ودعت إلى انتخابات رئاسية مبكرة مستندة فيها على حملة توقيعات جمعتها حسب ما تقول الحركة من نحو 22 مليون مصري، الأمر الذي رفضته جماعة الإخوان المسلمين واعتبرت أن التصويت لا يكتسب أي مصداقية لأنه لم يحظ بأي إشراف قضائي أو رقابة من أي من مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي اعتبرت هذه التوقيعات لا يمكن أن يعتد به كمسوخ قانوني ودستوري لتغيير الرئيس الذي يجب أن يتم عبر الاقتراع بال صندوق. (القاسم، 2016، ص22).

وخرجت مظاهرات في عدة محافظات مصرية في 30/6/2013 نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي تطالبه بالرحيل وفي اليوم التالي أصدر المجلس العسكري بيانا يمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي وأعلن أنه في حال لم تتم تحقيق مطالب الشعب فإن القوات المسلحة ستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها. وفي تاريخ 3/7/2013 أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس مرسي وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور، كما أعلن السيسي عقب اجتماعه ببعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية أبرزهم محمد البرادعي، أحمد الطيب شيخ الأزهر والبابا تواضروس الثاني ومثل عن حزب النور السلفية وممثل عن حزب تمرد أن المجتمعين اتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر أبرز معالمها: تعطيل الدستور بشكل مؤقت، إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. (القاسم، 2016، ص23-24).

وفي تاريخ 8/7/2013 أعلن الرئيس المؤقت عدلي منصور إعلانا دستوريا من 33 مادة، يتضمن جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية وينص الإعلان على إجراء انتخابات برلمانية قبل نهاية العام 2013

وكذلك انتخابات رئاسية عقب انعقاد البرلمان الجديد، (الجزيرة نت، 2013، ص1) كما أعلن تعين البرادعي نائبا للرئيس وكلف حازم الببلاوي تشكيل الحكومة الجديدة خلال المرحلة الانتقالية. (قناة العالم، 2018، ص1).

في 28/6/2013 بدأت جماعة الإخوان المسلمين ومؤيدي مرسى اعتصاما في ميدان رابعة العدوية والنهضة وكان ذلك استباقا لمظاهرات 30 حزيران 2013 التي دعت إليها حركة تمرد واستمر هذا الاعتصام مدة شهر ونصف الشهر إلى ما بعد الإطاحة بمرسى وشهد خلال هذه المدة إقبالا متزايدا من المشاركين تضاعف بعد الانقلاب على مرسى، وقامت الشرطة مدعومة بقوات من الجيش المصري بفض اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة في 14 آب 2013 مما خلف أعداد كبيرة من القتلى والجرحى. (قناة العالم، 2016، ص2-3)، وأصدرت الحكومة قانون التظاهر في شهر 11/2013 ويلزم القرار منظمي المظاهرات بإبلاغ السلطات قبل ثلاثة أيام من الفعالية ولوزير الداخلية الحق في إلغائها إن كان هناك ما يهدد الأمن، كما نص القرار على الاستخدام التدريجي للقوة ابتداء من التحذيرات الشفوية إلى إطلاق الرصاص. (عبد الحميد، 2017، ص1).

ومنذ إطاحة مرسى شن النظام المدعوم من العسكر الذي تسلم السلطة حملة قاسية وعنيفة على الجماعة فاعتقل أنصارها ونصب المحاكم لكوادرها وفرق تظاهراتها ومسيراتها بالقوة، ولقد عزز عنف النظام ضد الإخوان الذي أعقب الانقلاب اعتقادهم بأنهم يخوضون معركة وجودية ضد الدولة القديمة في مصر ومع اتساع دائرة العنف بشكل كبير تضاعلت بشكل متزايد فرص رضوخ الإخوان. كما شن النظام حملة للسيطرة أيضا على أنشطتهم الدينية فقد قام الأزهر ووزارة الأوقاف بالحد إلى درجة كبيرة في المجال الديني العام في البلاد فعيننا الدعاة وأشرفت الوزارة على تحديد مضمون خطب الجمعة ومعاييرها. (الشريف ا.، 2014، ص4).

ولا بد من الإشارة هنا بأن تحالف الدولة العميقة مع القوى السياسية والكنيسة والأزهر والتحشيد ضد الإخوان والذي انتهى بالانقلاب عليهم وعزلهم وسجن قادتهم ومن ثم إعلانهم تنظيمًا محظورا وأخيرا تنظيمًا إرهابيا يوحي بأن الحملة ضد الإخوان هذه المرة كانت حملة قاصمة تهدف إلى إبعادهم بتشكيلاتهم الحالية عن الحياة السياسية، (حمو، 2015، ص11)، إذ بدأ العسكر وحلفاؤهم من القوى السياسية والتي شاركت في حضور إعلان المشير عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس محمد مرسى قد اتخذوا قرار بالإجهاز على الإخوان ومنعهم من العودة للحياة السياسية وهذا ظهر في طريقة ملاحقة الإخوان المسلمين. فخلال مسيرة الجماعة منذ تأسيسها 1928 والقمع الذي تعرضت له على يد الأنظمة السابقة لم يصل إلى ما جرى بعد انقلاب 2013 من سياسة اجتثاث واضحة



للجماعة وقمع كل مظاهرها وما إعلانها جماعة إرهابية إلا خطوة لثني الجماهير من التعاطف معها أو الذهاب في تأييدها. ويمكن الإشارة هنا إلى أن وصول الإخوان إلى سدة الحكم في مصر وتشكيل حكومة مدنية والانتقال بالنظام السياسي نحو الحكم المدني بما يعني إنهاء لسيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي المصري المتواصل منذ ثورة يوليو 1952، بالتالي فإن هذا التحول سينعكس على أهمية ودور مصر في الإقليم وإعادة فعالية دورها كلاعب محوري وأساسي فمصر شكلت عبر التاريخ محور للنظام الإقليمي العربي بحكم ثقلها الجغرافي والتاريخي والحضاري إلا أن هذا الدور تراجع وأصابه التهميش مع تزايد وتنامي نفوذ العسكر.

وفي 2014/3/26 أعلن السيسي استقالته من الجيش وترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، وجرت الانتخابات في شهر 2014/5 بمشاركة السيسي وحمددين صباحي وكانت النتيجة إعلان فوز السيسي بنسبة 96.9% وبهذا يكون السيسي قد حسم الانتخابات بأغلبية ساحقة. (الجزيرة نت، 2014، ص1)، إلا أنه يمكن القول إن هذه الانتخابات قد جاءت بعد سنتين من انتخابات ديمقراطية ونزيهة كانت قد جمعت بين أكثر من 13 مرشح للانتخابات الرئاسية كانت الأجواء تنافسية، كما أنه يمكن الإشارة إلى حجم الفارق بين المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2012 وبين نسبة المشاركة في الانتخابات 2014 كما كان لافتا حجم المقاطعة لهذه الانتخابات إذ دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية لمقاطعتها وكذلك قاطعتها حركات شبابية مثل حركة 6 إبريل وحزب مصر القوية. كما حظي السيسي بدعم كبير من المؤسسة العسكرية والذي هو منهم خاصة النخبة التي سيطرت على الدولة، إضافة إلى الأجواء التي وقعت فيها انتخابات 2014 تختلف عن انتخابات 2012 التي سادت فيها الروح الثورية وأجواء الحرية والاستقرار النسبي عكس الوضع في 2014 الذي سبقها حالات من القمع والاضطراب الأمني والسياسي.

أما على صعيد الحياة الحزبية والانتخابات البرلمانية التي أعقبت الانقلاب العسكري 2013 فلم تفلح المحاولات التي سلكها النظام المصري في تلك المرحلة لتبدو أول حكومة مشكلة بعد الانقلاب تمثل عددا من الأحزاب المختلفة المؤيدة والداعمة للانقلاب العسكري فلقد خلت تماما من ممثلين للإخوان المسلمين فكانت بالتالي حكومة حازم الببلاوي تعبر عن تحالف الشرعية الذي تكون بعد 30 يونيو. لم تستمر الحكومة برئاسة حازم الببلاوي طويلا فبعد سبعة شهور تم إقصاؤها وعينت حكومة جديدة برئاسة إبراهيم محلب والتي خلت من أي تمثيل حزبي وتتشابه كثيرا مع حكومات الحزب الوطني في عهد مبارك والتي كانت تتصف بعدم انتماء أفرادها لأي من الأحزاب السياسية.

وحاول النظام عقب الانقلاب العسكري ترسيخ واقع جديد عبر التعامل مع الأحزاب السياسية من خلال مسارات متشابهة من الحظر والمنع أو الإخضاع أو القيام بإنشاء أحزاب جديدة والتي كان من أبرزها حزب مستقبل وطن والذي تشكل من المخابرات الحربية، وإنشاء قائمة في حب مصر والتي تشكلت في أروقة المخابرات العامة، وقد شكل هذا الواقع الجديد والسياسية التي انتهجها السيسي عن تفويض لأي شكل من أشكال الممارسة السياسية والحياة الحزبية الحقيقية وبرز ذلك بوضوح في برلمان 2015 والذي تشكل أغلب أعضائه من قبل الأجهزة السيادية. (فؤاد، ترسيخ الاستبداد: عسكرة الأحزاب السياسية في مصر (قراءة في تحولات الحياة الحزبية في مصر عقب انقلاب 2013، 2018، ص4-5)، فلم تعد الأحزاب السياسية التي كانت داعمة للانقلاب ذات تأثير على النظام السياسي للسيسي لعدة أسباب أهمها أنها افتقرت إلى برنامج سياسي واضح وهذا ما دفع لانفضاض الكثير من الشعب المصري بتأييدها والانضمام إليها، كما أن ضرب جماعة الإخوان المسلمين والتي تعد من كبرى حركات المعارضة السياسية مما أفرغ الساحة الحزبية من قوة سياسية فاعلة في مقابل ضعف قدرة الحركات السياسية الموجودة بالتأثير على مجريات الأحداث. بمعنى أن الانقلاب العسكري قد انعكس بآثار سلبية على الحياة السياسية في مصر باستئصال حركات وقوى كان لها الدور في مسار التحول الديمقراطي عقب ثورة 25 يناير 2011. (القاسم، 2016، ص89).

كان حجم المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2015 ضعيفة بنسبة 28% مقارنة بانتخابات 2011 التي بلغت نسبة المشاركة فيها 60% والتي عدت النسبة الأعلى في تاريخ الانتخابات النيابية في مصر، كما شهدت انتخابات 2015 غياب 50% من الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية 2011 حيث شارك 41 حزب في انتخابات برلمان 2011 غاب منها 21 حزب في انتخابات 2015 وهذه النسبة عبرت عن واقع السياسة التي انتهجها نظام السيسي من الانتهاك لواقع الحياة الحزبية. (فؤاد، ترسيخ الاستبداد: عسكرة الأحزاب السياسية في مصر (قراءة في تحولات الحياة الحزبية في مصر عقب انقلاب 2013، 2018، ص7).

مما سبق يتبين أن المعركة بين الإخوان والقوى الوطنية الداعمة للثورة وبين الدولة العميقة بكل مكوناتها الجيش والإعلام والقضاء والداخلية والمؤسسة العسكرية، لقد تلقى الانقلاب دعماً كبيراً من السعودية والإمارات لكن هذا الدعم أخذ بالتناقص فدخلت السعودية في حرب اليمن كلفها الكثير، لقد كان الهدف الظاهري هو إبعاد الإخوان المسلمين عن الحكم إلا أن الهدف الأبعد من ذلك هو إبعاد الإخوان المسلمين عن ساحة التأثير في المجتمع المصري في جميع المجالات والقضاء على

كوادرها وعناصرها وضرب هيكلها وتنظيمها لكن مع تواصل سياسات الانقلاب منذ العام 2013 تبين أنه قد وجه ضربة كبيرة وقاسية للإخوان المسلمين لكن لا يعني ذلك أنه القضاء التام أو استئصاله من الواقع المصري.

هذا الواقع يتطلب أن يكون هناك إطار جامع لكل القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية لمواجهة الانقلاب عبر مخططات قريبة المدى وبعيدة المدى كذلك وإتباع سياسة التدرج في مواجهة سياسات الانقلاب، فالاختلاف بين القوى الثورية له آثاره السلبية حول اختلاف التصورات والرؤى للواقع المصري وما يتوجب فعله لمواجهة الانقلاب، كما أن الانقسام بين حركة الإخوان المسلمين نفسها كان الأثر السلبي لمواجهة سياسات الانقلاب هذا ما سبب تراجع للحاضنة الشعبية لذا ما هو مطلوب من جماعة الإخوان المسلمين أن تعيد ترتيب صفوفها وتنظيمها واستعادة وحدة قيادتها، ومن ثم يتوجب على جماعة الإخوان المسلمين أن تعتمد إلى مراجعة عامة لكل من سياساتها وأهدافها وتطويرها بحيث تتمكن من العودة إلى ميدان العمل السياسي وكسر الحظر المفروض عليها وهنا يمكنها الاستفادة من تجربة الأحزاب الإسلامية في تركيا التي مرت بسنوات طويلة من الحظر والإغلاق وكانت في كل مرة تتطور من نفسها لمواجهة أسباب الانقلاب عليها.

## 5.2.2 تحليل دور الحركات والأحزاب الإسلامية في النظام السياسي في تركيا ومصر حسب اقتراب إيستون:

في تركيا مثلت الحرب العالمية الثانية متغير خارجي أثر على مسار الديمقراطية في تركيا إذ شكل الخطر السوفيتي على الأمن القومي التركي مع تلاقي هذا الهدف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لطلب الأخيرة من تركيا تطبيق التعددية الحزبية، إضافة إلى عوامل داخلية تمثلت في موت أتاتورك وانتقال الحكم إلى عصمت اينونو وكأنها انفصال للجيش عن قيادة النظام السياسي بشكل مباشر دفع نحو تبني اينونو خطاباً للتعددية الحزبية ومنح مساحة من الديمقراطية في تركيا.

هذه العوامل مثلت مرحلة انفتاح ديمقراطي في تركيا تشكل خلالها ظهور أول حزب سياسي معارض بالعام 1946 هو الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس والذي خاض الانتخابات 1950 وشكل فوزه فيها إنهاء لحالة الدكتاتورية الحزبية التي هيمن عليها حزب الشعب الموالي لأتاتورك.

عقب الانقلاب العسكري 1960 لم يكن بأي حال من الأحوال أن تعود تركيا إلى نظام الحزب السياسي الواحد لاسيما وقد انطوت تحت المظلة الغربية التي تتبنى مسار الديمقراطية وهذا واقع يفرض على تركيا التعامل معه لذا شكلت الأعوام من السبعينيات مرحلة ظهور للسياسي نجم الدين أربكان وتشكيله أحزابه السياسية بهوية إسلامية واضحة فلقد أسس أول أحزابه السياسية 1965 النظام الوطني بهوية سياسية إسلامية.

شكلت الثورة الإيرانية 1979 عامل خرجي ترك أثره على كل دول الإقليم بما فيها تركيا وكان تخوف تركيا من تأثير الأحزاب السياسية الإسلامية بالثورة الإيرانية هو من بين الأسباب التي دفعت المؤسسة العسكرية نحو القيام بالانقلاب العسكري 1980.

بينما مثلت الأعوام ما عقب الانقلاب العسكري مرحلة انفتاح ديمقراطي سياسي في عهد تورغوت أوزال ووصوله إلى سدة الحكم لتركيا والذي منح خلالها حرية العمل للأحزاب السياسية الإسلامية فكان خلال هذه الفترة تصدر حزب الرفاه العمل والمشاركة السياسية لاسيما ترافق ذلك مع سقوط الاتحاد السوفيتي 1991 والذي شكل مرحلة فراغ أيديولوجي ساعد الحركة الإسلامية التوسع والنمو والانتشار لسد الفراغ.

وبعد العام 2011 مثلت عوامل داخلية وخارجية ساهمت بشكل كبير على ظهور حزب العدالة والتنمية إلى الحكم؛ فلقد مرت تركيا بأزمة اقتصادية قدم خلالها الحزب حولا ساهمت بإيجابية على الاقتصاد التركي داخليا وخارجيا، إضافة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 مثلت مرحلة حاجة المجتمع الدولي لنظام ديمقراطي إسلامي معتدل قابل للتعميم يجمع بين الديمقراطية والإسلام.

كما مثلت المطلب التركي القومي المتمثل بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لتقديم رؤية تركية جديدة نحو الديمقراطية وتعزيز الحريات وتقليص سيطرة هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي.

في مصر شكلت السنوات التي تأسست فيها جماعة الإخوان المسلمين حتى الأربعينات مرحلة تركيز الجماعة على الدعوة والعمل على التنظيم والتقاء مصالح مع الملك فاروق الذي منحها مساحة من الحرية في العمل خاصة أن الملك فاروق كان يبحث عن قوة تواجه قوة حزب الوفد

على الساحة المصرية، بناء على ذلك كانت في العام 1942 أول مشاركة سياسية فترشح البنا للانتخابات وتراجع بناء على طلب من مصطفى النحاس مقابل حصول الجماعة على بعض المطالب والامتيازات في العمل.

شكل وجود الانجليز في مصر عامل خارجي مؤثر على مسار الجماعة اذ شكلت الجماعة تنظيم سري من أجل مواجهة الانجليز ونفذ التنظيم العديد من العمليات والقيام بمظاهرات حاشدة أثرت على الجماعة فشهد العام 1948 حظر الجماعة واعتقال أفرادها تحت حجة محاولة قلب نظام الحكم عقب المظاهرات التي نفذتها الجماعة لتدبير للوجود الانجليزي في مصر واحتجاج على سياسة القصر.

في العام 1952 شاركت الجماعة مع حركة الضباط الأحرار في ثورة 1952 وكانت مرحلة تلاقت فيها المصالح بين حركة الضباط والجماعة فأفرج عن المعتقلين من السجون وفتح التحقيق بحادثة اغتيال حسن البنا، استمر هذا التوافق حتى برزت عوامل التنافر خاصة مع قرار حل الأحزاب والتوجه نحو نظام الحزب الواحد لجمال عبد الناصر وبعد محاولة اغتيال عبد الناصر في 1954 كانت المرة الثانية التي تتعرض فيها الجماعة للحظر والحل.

وبعد وصول السادات إلى الحكم وإتباعه سياسة الانفتاح 1971 ومن أجل أن يضيفي الشرعية على حكمه ولمواجهة التيار اليساري والناصري تصالح مع جماعة الإخوان المسلمين بتدخل من الملك فيصل في السعودية فأفرج عن المعتقلين ومنحت الجماعة مساحة من الحرية والعمل فأعادت ترتيب صفوفها وعملها التنظيمي.

في العام 1979 شكل توقيع السادات اتفاقية كامب ديفيد أثر على تغير العلاقة بين النظام وبين الجماعة إذ شنت الجماعة حملة إعلامية ضد السادات ورفضاً للاتفاقية وتزامن ذلك مع الثورة الإيرانية 1979 والتي شكلت مصدر قلق لنظام السادات من تأثر جماعة الإخوان المسلمين من الثورة فتغيرت على إثر ذلك طبيعة تعامل النظام مع الجماعة وشن حملة اعتقالات وملاحقة وإقصاء واسعة.

وأما في عهد محمد حسني مبارك فكانت بدايات حكمه يبحث عن شرعية لنظامه فكانت فرصة لجماعة الإخوان المسلمين لمنحها مساحة من الحرية والعمل ساعد الجماعة ذلك بالتوسع والانتشار

في المجتمع المصري وأعطاهما فرصة المشاركة في العمل السياسي فدخلت الانتخابات في الأعوام 1984 و1987.

في العام 1990 بسبب تنامي قوة الإخوان المسلمين السياسية شكل ذلك مصدر قلق لنظام مبارك الأمر الذي دفعه لتغيير تعامله مع الجماعة وكانت مرحلة جديدة من التعامل المبنية على القمع والاعتقال والملاحقة.

في العام 2005 فازت جماعة الإخوان المسلمين بأكثر نسبة في الانتخابات البرلمانية في تاريخ الجماعة الأمر الذي دفع النظام إلى إجراء تعديلات دستورية في العام 2007 لمواد دستورية من شأنها أن تستبعد دور وتأثير وحجم مشاركة الإخوان في أي انتخابات قادمة.

في العام 2010 شهدت الانتخابات البرلمانية أوسع عملية تزوير الأمر الذي شهد ردود واسعة النطاق داخل مصر وخارجها وانسحبت الجماعة من الانتخابات وكانت هذه المرحلة التي سبقت أحداث ثورة يناير 2011.

شكلت ثورة 25 يناير 2011 مرحلة تاريخية في مصر أسفر عنها سقوط نظام مبارك الذي استمر ل30 عام كأطول مدة لرئيس مصري في الحكم، تبع هذه الثورة وصول حزب الحرية والعدالة الحزب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بالفوز الكبير في الانتخابات البرلمانية 2011 ومن ثم فوز مرشح الجماعة الدكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية 2012 لتمثل هذه الانتخابات وصول أول رئيس مدني إلى سدة الحكم في تاريخ مصر.

أما العام 2013 فلقد شهد مرحلة جديدة في تاريخ مصر حيث شهد انقلاب عسكري على أول رئيس مدني في تاريخ مصر وإعادة المؤسسة العسكرية سيطرتها على نظام الحكم وما تبع ذلك من إقصاء وملاحقة لجماعة الإخوان المسلمين.

### 5.2.3 استنتاجات الفصل الخامس:

1. لقد شكل إقرار التعددية الحزبية في تركيا مؤشر هام في بدء مرحلة جديدة في العلاقة بين الدين والدولة في المجتمع التركي وقد جاءت هذه الإصلاحات من الحزب الجمهوري الحاكم وذلك لطبيعة التغيرات الإقليمية والدولية المتمثلة بالحرب العالمية الثانية وما استدعته من إجراء

تغيرات داخلية في البيئة التركية على صعيد إعطاء مساحة من الحرية للأحزاب السياسية وبناء عليه بدأت مرحلة جديدة من التعددية الحزبية، وهذا ما استغلته الأحزاب الإسلامية لدخول معترك الحياة السياسية مستغلة هذه الإصلاحات فجاءت بناء على ذلك حكومة عدنان مندريس كأول حكومة اعتمدت مساحة من الحريات للأحزاب الإسلامية بعد انتخابات 1950 وبعد إجراءات قام بها عدنان مندريس عدت من قبل المؤسسة العسكرية تهديد للنظام العلماني التركية ومبادئ الجمهورية جاء أول انقلاب عسكري في العام 1960.

2. أما مرحلة السبعينيات مثلت ظهور نجم الدين أريكان وممارسة السياسة عبر الأحزاب السياسية التي أنشأها ودخوله الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومات الائتلافية منذ أول حزب قام بإنشائه حزب السلامة الوطني 1970 حتى حزب الرفاه 1997 وما تخلل هذه الفترة من انقلابات عسكرية.

3. نتيجة الخلاف بعد إغلاق حزب الرفاه وحزب الفضيلة جاء الانقسام بظهور حزب العدالة والتنمية والذي تأسس على يد رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، وتبنى الحزب خطاب منفتح على الغرب ووصل إلى الحكم في العام 2002 بعد أن كانت البيئة الداخلية التركية تعاني من مشكلات عدة تصدرتها مشكلة الركود الاقتصادي فتبنى الحزب نظريته اقتصاد السوق والإصلاحات الاقتصادية للخروج من هذه الحالة واستطاع أن يحقق فوز كبير في الانتخابات.

4. سعى حزب العدالة والتنمية من خلال وصوله إلى الحكم إلى إحداث تغييرات داخلية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بناء على نظرية العمق الاستراتيجي الذي وضعها البروفيسور أحمد داوود أوغلو والذي رأي من خلالها كيف لتركيا أن تستغل مكانتها الإقليمية والدولية وتنتقل من الهامش إلى المركز وإظهار عبقرية الموقع الجغرافي لتركيا واستغلاله.

5. استطاع الحزب عبر بوابة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إجراء العديد من الإصلاحات لاسيما على صعيد دور المؤسسة العسكرية لأن الانتقادات كان توجه لتركيا دائما بسبب دور وهيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي فأحدث تعديلات دستورية انطلقت منذ العام 2003 بشكل تدريجي حتى وصلت إلى تعديلات كبيرة وواسعة أعقبت الانقلاب الفاشل في العام 2016.

6. في مصر تأسست حركة الإخوان المسلمين في العام 1928 وتزامنت هذه المرحلة مع انطلاق الثورة الفلسطينية في العام 1936، وبعد اغتيال مرشدها العام حسن البنا 1949 وإثر اغتيال

- حسن البنا دخلت الجماعة مرحلة جديدة إذ شهدت هذه المرحلة ثورة الضباط الأحرار 1952 وتحولت فترة حكم الرئيس عبد الناصر إلى مرحلة صعبة على الحركة بإغلاقها وحل الحركة.
7. جاء نظام السادات 1970 وأعطى مساحة من الحرية السياسية لحركة الإخوان المسلمين من أجل مواجهة أتباع جمال عبد الناصر واستطاعت المشاركة في الانتخابات البرلمانية لكن مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد في العام 1979 وترتب عليها سوء العلاقة ما بين النظام والإخوان. وجاءت مرحلة مبارك وهي المرحلة الأطول والتي امتدت لثلاثة عقود، وكانت العلاقة بشكلها العام متوترة وسيئة إلا أن المرحلة الأولى من حكم مبارك كانت انفتاح للحركة الإسلامية واستطاعت دخول الانتخابات البرلمانية 1984 وانتخابات 1987.
8. مع انطلاق الثورة المصرية 25 يناير 2011 شارك الإخوان المسلمين في الثورة وأسقطت نظام مبارك وتمكنت الجماعة من تشكيل حزب سياسي باسم الحرية والعدالة والذي تمكن من الفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية كذلك ووصول أول رئيس من خلفية إسلامية ومن حزب معارض إلى الحكم عقب الثورة وهو الرئيس محمد مرسي. بعد سنة من الحكم انقلب الجيش على الرئيس محمد مرسي عبر انقلاب عسكري في العام 2013 وما تبع هذا الانقلاب من عملية استئصال لجماعة الإخوان المسلمين بإعلانها حركة محظورة واعتقال المئات من أنصارها وقيادتها ومنعها من ممارسة أي عمل سياسي أو اجتماعي في المجتمع المصري.



### إمكانية نقل التجربة التركية إلى مصر

#### 6.1 أوجه الشبه والاختلاف بين التجريبتين

سيتم التركيز خلال استعراض أوجه الشبه والاختلاف ما بين تركيا ومصر على ما تم عرضه خلال الفصول السابقة من حيث دور المؤسسة العسكرية وهيمنتها على النظام السياسي، العلمانية في الدستور التركي والمصري، مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا ومسيرتها في مصر. وبعد استعراض أوجه الشبه والاختلاف يتم الانتقال للحديث عن إمكانية استفادة مصر من التجربة التركية حسب ما تم معرفته من قواسم مشتركة ومن اختلاف القضايا والمحددات بين التجريبتين وموقع كل طرف في منظومة العلاقات الدولية وعلاقة ذلك بالنظام السياسي المنشود.

هناك نوع من الاتفاق على أن الثابت في النموذج التركي هو أن ثمة تغييرا كبيرا في شكل ومضمون الحركة الإسلامية وتعاطيها مع مفهوم وقيم الدولة؛ لقد استفاد حزب العدالة والتنمية من أخطاء الأحزاب الإسلامية التي سبقته فتجنب الصدام مع العسكر والعلمانيين والقضاء فلم يتعرض في بداية عهده لقضايا خلافية شائكة كالهوية أو الحجاب أو العلمانية أو دور الجيش في السياسة وإنما بدأ بتحقيق إنجازات تنموية أوجدت له شعبية ساندته لاحقا في صراعه مع أولئك الخصوم، فحزب العدالة والتنمية تحرك ببطء لإحداث تغييرات جوهرية للسيطرة على مؤسسات الدولة مع تغليب عناصر الكفاءة والخبرة، فعلى سبيل المثال لم يجعل الحزب من دستور 1982 الذي تم وضعه بعد انقلاب عسكري قضية صراع مجتمعي حيث تعامل مع الدستور على الرغم من وسمه بالاستبدادي والمركزي والأيدولوجي فهو لا يحمي الكمالية فحسب وإنما يرسخها كأيدولوجية عليا للدولة ويجبر المواطنين على الالتزام بها ومع ذلك تحرك العدالة التركي تدريجيا لتعديله من خلال إصدار حزم إصلاحية دستورية متوالية منذ وصوله للحكم 2002 هذا مع التوجه لإعداد دستور تركي جديد يجعل من تركيا أكثر ديمقراطية ومدنية.

أن حزب العدالة والتنمية التركي يمثل الجناح التجديدي داخل التيار الرئيسي للأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان، فالحزب مبني على تحالفات سياسية مختلفة وليس من مشرب واحد، كما أن استقلال حزب العدالة والتنمية يعد أحد مصادر قوته بحيث انفصلت قيادته عن الحركة الأربكانية أولاً ومن ثم انفصلهم عن الحركة الجولانية وهي أقوى الجماعات الاجتماعية الدينية في تركيا، فشكّلت الخبرات السياسية العامل الحاكم في توجه حزب العدالة والتنمية إلى التأكيد على أنه ليس حزبا دينيا وإنما حزب ينتمي إلى تيار يمين الوسط يؤمن بمفهوم الديمقراطية المحافظة ولتمسكه بذلك تحول إلى حزب يضم تيارات عديدة ساعيا إلى إلحاق عدد من الأحزاب الصغيرة به ليشكل مظلة جامعة للفكر الوسطي المعتدل. بالتالي فإن حزب العدالة والتنمية كان متصالحا مع الميراث العلماني والذي لا يجد تناقضا بين الإسلام والديمقراطية كما يحرص على عدم استخدام شعارات دينية في خطابه السياسية. مع أن الحركة الإسلامية في تركيا واجهت علمانية أصولية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة بل وحاصرت في المجال العام. إن تجربة الحركات الإسلامية في تركيا ولاسيما تجربة العدالة والتنمية مختلفة عن مثيلاتها في العالم العربي؛ فمن حيث النشوء فهي جاءت من رحم الصراع الدموي مع المؤسسة العسكرية حارسة العلمانية والتي قامت بانقلابات عسكرية وكلها جرت بدعوى الحفاظ على العلمانية.

لقد شكل الاقتصاد دورا أساسيا في صعود حزب العدالة والتركي وبقائه في الحكم وتصاعد شعبيته خلال السنوات الماضية هذا بالإضافة إلى أن الحزب استفاد من انتقال تركيا إلى الفكر الليبرالي الجديد في ثمانينيات القرن الماضي الذي أفضى بدوره إلى بزوغ طبقة جديدة من الفئات الإسلامية وهي الطبقة التي كانت القوة الدافعة نحو الاعتدال الأيديولوجي وكونها تكونت من رجال أعمال أقوياء وكانت قد نادى بالبرجماتية لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يحقق مصالحهم الاقتصادية. هذه القاعدة الاقتصادية الصلبة والتي شكّلت أحد الأسس المتينة للنهضة التركية التي قادها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى الحكم دفعها لتكون توجهات اقتصادية قوية من حيث إقامة مشاريع قومية ضخمة كمشروع إنشاء أكبر مطار في العالم وإنشاء قناة بحرية تربط البحر الأسود وبحر مرمرة.

كما يمكن القول إن هناك أسباب واضحة أسهمت في صياغة الشكل الحالي لحزب العدالة والتنمية تمثلت: بكبح الدولة والمؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية للأحزاب الإسلامية، إضافة إلى الضغط الخارجي المتمثل بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والشروط التي وضعت من أجل الالتزام

بها والتي ساهمت في إحداث تغييرات داخلية، والعامل الاقتصادي بنشوء طبقة اقتصادية نيوليبرالية ومثلت هذه الطبقة جزء من ثقل الحزب وشعبيته.

في المقابل فإن حزب الحرية والعدالة لم يتحول إلى حزب سياسي مكتمل الأركان بحيث ظل واجهة سياسية للحركة الدعوية. فحزب الحرية والعدالة حزب أسس من قبل جماعة الإخوان وبالتالي لم تتنوع المشارب المكونة لهذا الحزب إذ بقي من الإسلاميين لم يضم بين صفوفه من التيارات العلمانية واليسارية بحيث يكون ممثل لكل المصري في حين تنوع مشارب العدالة والتنمية أظهره بأنه ممثل لكل التركي وهذا ما يشعره الفرد التركي بأن الحزب يمثلته ويدافع عن مصالحه وأثر ذلك كان واضحا في الانقلاب الأخير 2016 حينما دافع عن الحزب الكل التركي وليس فقط من هم من خلفيات إسلامية، على عكس الانقلاب العسكري في مصر والذي وقفت فيه القوى السياسية المعارضة للإخوان وتحالفت مع الدولة العميقة من أجل القضاء على الحرية والعدالة. هذا يوضح أن الفارق بين الشعوب في الدول التي فيها ديمقراطية مستقرة يتراكم لديها فهم أعمق للمعنى القانوني للحكومة وأساس شرعية القيادة ويتمسكون بالانتقال السلمي للسلطة حتى لو كانوا على خلاف مع القيادة القائمة وهذا ما يبين النضوج في الثقافة الدستورية والسياسية التي أفشلت الانقلاب الأخير، في حين أنه في الدول التي تتحكم فيها القوة لانتقال السلطة فإن الشعب لا يرفض الانقلاب ولا يقاومه بل قد تدعم الانقلابات أيضا فهذه السلبية السياسية يجعل من البلاد مؤهلة لهذه الانقلابات. إذ يمكن القول أن المجتمعات ذات الثقافة السياسية الناضجة يهتم فيها الشعب بمبادئ الحكم أكثر من الأشخاص ويدركون أن بناء مظلة دستورية تضمن العدل والحرية للجميع وأن المنافس السياسي له ليس عدوا مهما كان حجم الخلاف معه.

كما أن ظروف نشأة حزب الحرية والعدالة مختلفة عن ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية؛ فالعدالة والتنمية التركي كما أشير سابقا نشأ من رحم الصراع ما بين المؤسسة العسكرية والأحزاب الإسلامية وهو الأمر الذي استفاد منه العدالة والتنمية في إعلان هويته ونفسه للشعب التركي مستفيد من الخبرات السياسية السابقة بمعنى جاء بتدرج سياسي، في حين أن حزب الحرية والعدالة جاء بعد تعديل قانون الأحزاب عقب ثورة 25 يناير 2011 أي بعد حراك ثوري لم يكتسب من قبل خبرات سياسية ولم يخض التجربة الحزبية السياسية لذلك كانت إحدى المآخذ على تأسيس الحزب أن قيادات الحزب لم تنتخب بالانتخاب بل تم تعيينهم من قبل جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى أن غالبية أعضائه كانوا من مشرب سياسي واحد وهم الإسلاميين لم يضم مشارب مختلفة علمانية ويسارية.

كما أن حزب الحرية والعدالة لم يعمل في ظروف سياسية مستقرة فالفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 كانت بحاجة إلى تشكيل واجهة سياسية وطنية جامعة لكافة القوى السياسية المكونة لثورة 25 يناير أكثر منها بحاجة إلى حالة تنافسية سياسية بمعنى أنه كان يفترض على حزب الحرية والعدالة أن شكلت حزب سياسي وطني جامع من كافة التيارات السياسية تتشكل أهدافه الحالية بحماية مكتسبات الثورة والعمل على تحقيق أهدافها لأن الهدف هو تحقيق الانتقال الديمقراطي وترسيخ الحكم المدني بمواجهة كافة أقطاب النظام السابق أكثر منها وهذا الحزب بهذا المكون سيكون حامي للثورة ويحمل قاعدة شعبية يستند عليها تمثل الكل المصري.

ومن المفارقات في مسيرة حزب الحرية والعدالة عن نظيره التركي أن الحرية والعدالة بعد تشكيل الحكومة ووصول الرئيس محمد مرسي من داخل الحزب إلى سدة الحكم كان هناك استعجال في المواجهة مع المحكمة الدستورية والقضاء والجيش والذين يشكلون أساسات في الدولة العميقة التي واجهته الحرية والعدالة، والاستفتاء على دستور جديد وإقالات القضاة بنية القضاء على الفساد مثلت ساحة مواجهة ما بين الرئيس محمد مرسي وأركان هذه الدولة فكان على الرئيس مرسي العمل بخطوات تدريجية بعيد عن المواجهة المباشرة مستفيد بذلك من العدالة والتنمية التركي الذي أجرى إصلاحات تدريجية وإصدار حزم دستورية إصلاحية متدرجة بعيد عن تغيير الدستور بشكل كامل فالإصلاحات التي قام بها العدالة والتنمية التركي بدأت بعد 4 سنوات من استلامه الحكم بمعنى أنها لم تكن في بدايات حكمه.

فمن الاختلافات الجوهرية بين المشهد التركي والمشهد المصري هو غياب السياسة عربيا مقابل وجود حياة سياسية نشطة في تركيا يمكن أن تؤرخ بداياتها في العام 1945 وهو العام الذي انتهت فيه سياسة حكم الحزب الواحد، فيما ظلت الجمهوريات العربية تستبد بالحياة السياسية من خلال حكم الحزب الواحد ومن الطبيعي أن تكون تجربة التعددية التركية بالرغم من كل ما شابها خلال العقود الماضية قد ساهمت في صقل الأحزاب السياسية المختلفة بما فيها الإسلاميون أو الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، وهو الأمر الذي تفتقده الحركات الإسلامية العربية التي لم تمتلك تجربة غنية كتجربة الإسلاميين الأتراك فجماعة الإخوان المسلمين مشاركتها السياسية كانت محدودة في عهد كل رئيس سياسي بما يمنحه من حرية سياسية تخفف من حالة الاحتقان الداخلي وبما تمنحه هذه المساحة من المشاركة من شرعية لحكمه.

على صعيد المؤسسة العسكرية في تركيا ظل الجيش يسعى لإجهاض الحكم الإسلامي حتى جاء حزب العدالة والتنمية ليسد هذه السبل من خلال انجازاته الاقتصادية ونجاحاته السياسية التي أوجدت له ظهيرا شعبيا داخليا مما ساعد على إقرار حزمة من التعديلات الدستورية التي قوضت الأساس القانوني لتدخل الجيش في السياسة، في مصر كانت صراعات على الصلاحيات بين البرلمان المنحل ثم الرئيس المنتخب من جانب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة إضافة إلى القضاء والقوى العلمانية والثورية وتطلع كل من الطرفين نحو الدستور الجديد لتضمينه نصوص تعزز موقف كل جبهة وتخدم تطلعاتها.

لقد تميزت العلاقات المدنية العسكرية في تركيا بالاستمرارية والتغيير، فمنذ الثلاثينيات وبعد تعديل المادة 35 من الدستور التركي حدد أتاتورك أن مهمة الجيش بالضامن للاستقرار الداخلي والحفاظ على سلامة الأراضي التركية وحماية المبادئ الأتاتوركية للجمهورية التركية، ودور الوصي والحارس هذا عبر عن الجيش التركي إما عبر تدخلات مباشرة بأربعة بانقلابات عسكرية أو تدخل غير مباشر بما عرف بالانقلاب ما بعد الحداثي عبر مذكرة الانترنت.

وقد لعبت عوامل داخلية ومحلية أدوار أساسية في تطور العلاقات المدنية العسكرية في تركيا؛ تمثلت هذه بصراع القوى بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين على دور الجيش وما يجب أن تكون عليه وفي هذا استثمر حزب العدالة والتنمية رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كوسيلة من أجل تمرير الإصلاحات والتعديلات في المؤسسة العسكرية وتحديد دور الجيش في النظام السياسي، فمن أجل أن تصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي عليها تحقيق الفصل السياسي من معايير كوبنهاجن ومن أهم هذه المعايير تحقيق الرقابة الديمقراطية على الجيش. ومنذ العام 2003 سعى حزب العدالة والتنمية بإصدار حزم دستورية من أجل إصلاح المؤسسة العسكرية كإدخال أعضاء مدنيين في مجلس الأمن القومي، وإلغاء المحاكم العسكرية للمدنيين. بمعنى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي شكل عامل مهم في التأثير على السياسة الداخلية.

إضافة أيضا إلى أن تركيا عضو في حلف الناتو وهذا ما فرض على الجيش التركي التحديث باستمرار ومع أنه لم يكن من ضمن شروط الانضمام تحقيق الرقابة الديمقراطية إلا أن انضمامه قد دفع نحو تحويل مهمته العسكرية بعيداً عن الشؤون السياسية والداخلية، وتركيزه على الدور الخارجي.

في الحالة المصرية لا يوجد الفاعل الخارجي لكي يلعب دور مؤثر في تقييد دور الجيش في السياسة كما لعب الاتحاد الأوروبي، ففي الحالة المصرية كانت التحالفات التي تقيمها مصر مثل الانضمام إلى حركة عدم الانحياز وغيرها من التحالفات كانت قائمة بناء على رغبة النظام السياسي إضافة إلى أن هذه التكتلات كانت في بدايات تأسيسها وتواجه تحديات كبيرة فلم تكن مستقرة وثابتة. كما أن الجيش المصري ليس عضواً في أي تحالفات دولية من شأنها تعويد المؤسسة العسكرية على المعايير الديمقراطية، ففي الحالة المصرية فإن المعونات المالية التي حصل عليها الجيش المصري من الولايات المتحدة الأمريكية قيدت من دوره وغيرت من عقيدته القتالية بحيث اتجه نحو المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التي تزيد من سيطرته ووسطوته.

ويمكن الإشارة إلى هناك فارق بين الجيش في تركيا عنه في مصر من حيث إن قيادات الجيش التركي لا تجلس لفترات طويلة على قمة المؤسسة العسكرية لأنها تخضع لتغيير دوري على عكس الجيش المصري الذي احتفظ بقيادته لفترات طويلة.

إضافة إلى أن الجيش المصري لديه قدرة اقتصادية كبيرة جداً وهذا ما يعزز حضوره في المشهد السياسي على عكس الجيش التركي الذي لا يمتلك هذه القوة وغير متوافرة لديه؛ حتى بعد النقاد يحصل الضباط في الجيش المصري مقابل بدل الولاء على امتيازات كبيرة اقتصادية ومالية وتعيين في وظائف الدولة المدنية. فالجيش المصري تتمحور سيطرته على إدارة وتولي مناصب قيادية في الدولة، والتحكم في موارد الدولة إضافة إلى تحكم الجيش في ملكية وإدارة الاقتصاد القومي وهذا ما يعزز حضورها في المشهد السياسي من أجل الحفاظ على هذه المصالح لهم.

من ناحية ثانية فإن المجتمع المدني التركي حاضر بقوة إذ يمثل قوى ضاغطة على الجيش التركي وتحد من تدخله بالحياة السياسية في حين أن قوى المجتمع المدني في مصر ضعيفة جداً وهو ما يجعل مراقبتها لأداء المؤسسة العسكرية ضعيفة. كما أن الجيش التركي جيش أيديولوجي يتبنى العلمانية الكمالية ويعمل على حمايتها وأحياناً فرضها على المجتمع التركي وبناء على هذا الأمر كان يتدخل الجيش في الحياة السياسية بانقلابات عسكرية، أما الجيش المصري فهو غير أيديولوجي إلا أن العامل المشترك بينهما أنهما ضد أي صعود للحركة الإسلامية للحكم.

ومن المفارقات بين الجيش التركي والجيش المصري؛ بأنه تولى الجيش التركي دور الحامي والراعي للجمهورية التركية حتى مطلع الخمسينات حيث شهدت البلاد انفتاحاً سياسياً واقتصادياً

حيث بدأت البلاد بالتحول والاتجاه نحو التعددية الحزبية، أما الجيش المصري ففي الخمسينات مع ثورة الضباط الأحرار 1952 بادر التنظيم العسكري بالاستيلاء على السلطة وتم تشكيل مجلس عسكري للثورة مارس السلطة التشريعية والتنفيذية واتخذ القرار بنقل البلاد من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري، وفي العام 1953 تم حل الأحزاب السياسية وصدر دستور تولى فيه مجلس قيادة الثورة السلطة العليا، كانت المرحلة مرحلة التفرد بالحكم حيث تولى الجيش تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمشاريع التي تقيمها الدولة.

ومن المفارقات كذلك بما يتعلق بالدستور التركي والمصري؛ فالدستور التركي ينص بشكل صريح على العلمانية باعتبارها أساس من الأسس التي تقوم عليها الجمهورية التركية، بمعنى أن العلمانية ليست خيار سياسي معروض على المجتمع وإنما عقيدة مفروضة بنص الدستور. وهذا جعل التحدي أمام الحركات الإسلامية أصعب لأنها تواجه دستور يقر بنظام علماني وهذا النظام بناء على تبنيه العلمانية قام بتغريب الهوية للدولة التركية بالاتجاه نحو الغرب بشكل كامل، وهذا ما دفع بحزب العدالة والتنمية لأن يعرف نفسه بأنه حزب محافظ ليبرالي ويتبنى خيار الديمقراطية المحافظة بمعنى أنه لم يعلن عن هويته الإسلامية الحزبية.

في الدستور المصري تبدو الصيغة الدينية مباشرة فيه فالمادة الثانية من الدستور تنص على أن الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، أما تأسيس الأحزاب في مصر يحظر على أن ينشئ الحزب تحت المسمى الديني حسب دستور 1971 الذي ظل معمولا به قبل إجراء تعديلات عليه بعد ثورة 25 يناير 2011 وهذا ما كانت تواجهه جماعة الإخوان المسلمين في أنظمة الحكم ولكن بعد الثورة أقدم الإخوان على إنشاء حزب سياسي يعرف نفسه على أنه حزب مدني.

## 6.2 إمكانية نقل تجربة العدالة والتنمية إلى مصر

لقد طُرحت مبادرات عديدة تتحدث عن كيف لجماعة الإخوان المسلمين أن تخترق حالة الحظر المفروضة عليها منذ الانقلاب العسكري 2013 ولإنهاء حالة الأزمة السياسية التي تمر بها مصر؛ ولقد تنوعت هذه المبادرات وطُرحت خلال السنوات التي أعقبت الانقلاب العسكري وكان آخرها في العام 2018 وهذه المبادرات هي على النحو التالي:

في العام 2013 طرح المركز المصري لدراسات السياسيات العامة مبادرة في بداية شهر 2013/7 وتمثل هذه المبادرة بالدعوة لتكوين مجلس رئاسي مؤقت لإدارة شؤون البلاد يتكون من أربعة

شخصيات والتي كانت حسب دعوة المركز المصري عبارة عن وزير الدفاع، الدكتور محمد البرادعي بصفته ممثل للتيارات المعارضة، ورئيس المحكمة الدستورية العليا والدكتور يونس مخيون ممثل عن التيار السلفي. ومن ثم الدعوة إلى حل الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، وإلغاء الدستور وتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد، اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. (المركز المصري لدراسة السياسات العامة، 2013، ص5).

في العام ذاته 2013 طرح الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة مبادرة تحت مسمى خارطة انقاذ الوطن من محنته وكان قد تقدم بطرحها في شهر 10/2013 على اللواء محمد العصار عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن ثم أعاد طرحها أيضا في العام 2014. تتضمن مبادرة الدكتور حسن نافعة تشكيل لجنة حكمااء محدودة العضوية تضم مفكرين وصناع القرار للاتفاق على مبادئ تتفق عليها جميع الأطراف، إضافة لتعين وسيط محايد تقبله الأطراف المتنازعة وتشكيل لجنة تفصي حقائق محايدة ومقبولة من جميع الأطراف للتحقيق في أعمال العنف بعد الثورة 2011. (زيدان م.، 2016، ص1).

في العام 2013 تقدم المستشار طارق البشري وبالإشتراك مع الدكتور محمد سليم العوا بطرح مبادرة تتضمن تفويض الرئيس محمد مرسي سلطاته لوزارة مؤقتة تدعو لانتخابات برلمانية تشكل حكومة دائمة ومن ثم الدعوة لانتخابات رئاسية وتعديلات دستورية. وفي العام 2015 دعا أيضا المستشار طارق البشري الدولة المصرية لطرح مبادرة لإنهاء الأزمة ودعا المملكة السعودية للتدخل من أجل تخفيف الاحتقان السياسي لكن دعواته لم تلقى صدا لدى النظام. (زيدان م، 2016، ص2).

في العام 2015 عرض رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي عن استعداده للوساطة بين جماعة الإخوان المسلمين والدولة المصرية برعاية المملكة العربية السعودية. وفي العام ذاته طرحت حركة 6 ابريل مبادرة دعت جميع الأطراف للحوار وتضمنت المبادرة تشكيل حكومة تكنوقراط ذات توجه اقتصادي وتأسيس ميثاق شرف إعلامي إضافة إلى ترسيم للعلاقات المدنية العسكرية بجانب الحفاظ على حياة سياسية ديمقراطية. (زيدان م.، 2016، ص3).

أما الدكتور محمد محسوب نائب رئيس حزب الوسط تقدم بعرض مبادرة تحت عنوان الافلات من السقوط تضمنت 8 مبادئ عامة و 11 خطوة فعلية أبرزها ضرورة استبعاد عبد الفتاح السيسي وأن



لا يكون جزء من الحل وعزل المتطرفين من كافة الأطراف إضافة لتفهم الأوضاع الإقليمية والدولية والخلل الواضح في موازين القوى وتجنب شعارات الإقصاء والمؤامرة. (زيدان م.، 2016، ص4).

وفي العام 2016 طرح العالم في وكالة ناسا الأمريكية الدكتور عصام حجي تفاصيل مشروع لترشح فريق رئاسي لانتخابات 2018 وتتكون من خمس محاور أساسية ويستمر لمدة أربع سنوات وكان قد طرح في مبادرته مشروع رئاسي قوامه التعليم ووقف حالي الانهيار الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي، وتقدم المبادرة خمس أسس تقوم على تطوير المؤسسات التربوية والتعليمية، وتطوير الاقتصاد وتطوير قانون الأحوال المدنية وتطوير قطاعات الصحة بكل مرافقها إضافة إلى محاربة الفقر والبطالة. (زيدان م.، 2016، ص5).

وفي شهر 2016/9 عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن ملتقى الحوار الوطني الذي استمر لمدة ثلاثة أيام شاك فيه عدد كبير من المصريين المقيمين في الخارج من أجل التوصل لمبادرة من أجل إيجاد توافق وطني بين مختلف القوى الوطنية للخروج بصيغة مبادئ حاكمة للتوصل لديمقراطية حقيقية وليست شكلية وبناء آلية تتضمن التنافس السلمي والعدل في إطار العملية الديمقراطية داخل مصر في المستقبل. (زيدان م.، 2016، ص6).

وفي العام 2018 طرح القيادي الإخواني السابق وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان كمال الهبلاوي مبادرة جديدة يقترح فيها تشكيل مجلس حكماء من شخصيات وطنية مصرية أو عربية أو دولية من أجل إنهاء الأزمة الحالية في مصر. ومهمة هذه المجلس حسب الهبلاوي قيادة وساطة تنهي حالة الصراع بين نظام الحكم والمعارضة والتأسيس لمصالحة وطنية شاملة. واقترح أن يضم مجلس الحكماء هذه كل من عبد الرحمن سوار الذهب الرئيس السوداني السابق ومرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي والمفكر الفلسطيني منير شفيق إضافة ومعن بشور كاتب ومفكر لبناني والصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي المعارض في السودان، وأيضا عمرو موسى الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان محمد فايق وإضافة شخصية يختارها الأزهر وأخرى يختارها الأقباط. (العيسوي، 2018، ص2).

بعد استعراض هذه المبادرات التي تنوعت حسب الأشخاص والسنوات لا بد من الإشارة إلى أن هذه المبادرات تحتاج إلى مساحة حرية لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية حتى تشكل قوة ضاغطة على النظام أو تشكل جبهة تأثير يحرك الشارع المصري من أجل التوافق على مبادرة من هذه المبادرات للخروج من الأزمة السياسية الحالية. لكن يمكن القول إن السياسات التي انتهجها

نظام السيسي عقب الانقلاب العسكري 2013 قد فرضت الكثير من التضييق على نشاط المجتمع المدني وإلى إضعاف الأحزاب السياسية وبالتالي عدم مقدرتها للتأثير السياسي الفعال في الحياة السياسية المصرية. فالنظام الذي أقامه عبد الفتاح السيسي قد جاء بانقلاب عسكري وبالتالي لن تكون هناك حياة سياسية طبيعية في ظل نظام يحكمه العسكر فالانقلاب الذي جاء بالقوة لن يستوعب فكرة التنافسية الحزبية والمدنية وبالتالي لن يؤمن بالتداول السلمي للسلطة فكل إجراءاته على الأرض تؤكد محافظته على سيطرة حكمه والاستمرار في الحكم.

إضافة إلى أن جميع هذه المبادرات كانت تتحدث فقط عن كيفية خروج مصر من الأزمة السياسية التي تمثلت ما بين نظام عبد الفتاح السيسي وجماعة الإخوان المسلمين بمعنى أنها لم تعالج المستقبل ووضعت حلول آنية مرحلية وبالتالي لم تطرح برنامج كامل للنظام السياسي المصري من أجل بناء الدولة المصرية بكافة جوانبها فليس الهدف فقط الخروج من أزمة الآن المطلوب الإعداد للمستقبل خطة سياسية استراتيجية شاملة يتم فيها وضع التصور الكامل لمصر في ظل النظام السياسي المدني وتثبيت أركان هذا النظام.

وحسب ما سبق من مبادرات وما استعرضته الدراسة بالتفصيل عن مسيرة الحركة الإسلامية في مصر وعلى ضوء الاستفادة من مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا فإن الدراسة تقترح بأنه على جماعة الإخوان المسلمين أن تخرج من دائرة الصدمة التي حلت بالجماعة جراء حالة الاستئصال التي تعرضت له الجماعة والتي تعتبر الأشد في تاريخ الجماعة منذ تأسيسها وتصويب العمل نحو الإعداد للمستقبل. وبالتالي الخروج من دائرة التفكير بكيفية العودة للعمل السياسي في ظل الحظر القائم على الجماعة لأن النظام العسكري الذي ينتهجه السيسي يلغي كل الأحزاب السياسية والمطلوب الإعداد لما بعد السيسي واستغلال أية فرصة تأتي من أجل العودة ببرنامج معد مسبق وهنا تتجلى الاستفادة من الحالة التي مرت فيها الجماعة خلال ثورة 25 يناير 2011 فمجريات الثورة كانت تبين أن الجماعة لم يكن في حوزتها أية خطة استشرافية معدة للنظام السياسي بكافة تفاصيله وهذا تبين من المرحلة الأولى للثورة فالمطالبات كانت مقتصرة على الإصلاحات السياسية لكن الحالة الثورية المستمرة هي التي فرضت المطالبة بإسقاط النظام، في مقابل عدم إعداد لمرحلة ما بعد إسقاط نظام مبارك فلم تتشكل جبهة من الثوار على الأرض بحيث تتسلم هذه الجبهة الحكم ما بعد إسقاط مبارك حتى الانتقال إلى الحكم المدني بالتالي فإن تأخر هذه الخطوات كانت لصالح المؤسسة العسكرية الذي تولى المجلس العسكري فيها المرحلة الانتقالية وأدار الحكم وماطل كثيرا في نقل الحكم إلى الحكومة المنتخبة. هذا الأمر يتطلب حاليا أن تتجاوز جماعة الإخوان المسلمين

الخلافات الداخلية بينها وأن تقوم بوضع خطة شاملة لتصورها للحكم لمرحلة ما بعد السيسي.

جماعة الإخوان المسلمين اليوم عليها أن تقوم بوضع تصور كامل للنظام السياسي في مصر لمرحلة ما بعد عبد الفتاح السيسي بحيث يكون تصور جامع لكل المصري، يتضمن هذا التصور المراحل التي يُنقل فيها الحكم نحو الحكم المدني الديمقراطي من حيث إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية صياغة ديمقراطية بعيدة عن سيطرة النخبة العسكرية عليها؛ بحيث لا يتم التعامل مع المؤسسة العسكرية كتلة واحدة والبحث عن شركاء داخل المؤسسة العسكرية لاسيما من الرتب والشرائح الدنيا تكون مساندة وداعمة فمن المعروف أن النخبة العسكرية في الجيش المصري هي المهمة والمسيطرة ومن أجل إصلاح هذه المؤسسة لا بد الأخذ بعين الاعتبار معرفة مواطن سيطرة هذه النخبة ومراكزها والمشاريع التي تتولاها وتسيطر عليها من أجل معرفة حلول تفكيك هذه المؤسسة والانتقال بها لسيطرة النظام السياسي المدني وإخضاعها للرقابة المدنية واستعادة الدولة ومواردها من هذه النخبة المسيطرة عليها والتي تجبرها من أجل تحقيق نفوذها ومصالحها ومكاسبها السياسية، وبحيث تصبح عبر هذه الإصلاحات مؤسسة الجيش تابعة للحكومة والسيطرة المدنية وليست مسيطرة عليها. وكذلك وضع تصور لتجفيف مصادر قوتها الخارجية والتي تحصل بناء عليها على المساعدات والمعونات المالية عبر إقامة تحالفات جديدة بحيث تدار هذه المعونات والمساعدات بشكل يدر أرباحا ومكاسب لمصر وليس العكس. كذلك السعي نحو أن يشمل التصور حول مأسسة كل الإجراءات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية كأن يرأسها وزير دفاع مدني وأن تخضع مؤسسات العسكرية والأمنية لقضاء مستقل وأجهزة رقابة، وإبعاد الجيش عن أية مشاريع تجارية والبقاء على أهداف الجيش القومية والوطنية، وإعادة هيكلة المدارس العسكرية وفتح برامج تعليمية مهنية بعيدة عن التسييس وتشجيع ظهور مراكز أبحاث مهتمة في تطوير الدفاع والأمن وتقديم الإرشادات والدراسات للمؤسسة العسكرية. وخلال هذا التصور للنظام السياسي أيضا العمل على وضع خطة شاملة لإصلاح مؤسسة الأزهر كمؤسسة دينية مستقلة بعيدة عن هيمنة النظام السياسي باعتبارها أحد مصادر القوة الناعمة لمصر.

ومن خلال هذه الخطة الاستراتيجية وضع تصور لعلاقات مصر مع الدول الإقليمية بتشكيل تحالفات إقليمية جديدة تدعم وتساند مصر في طريقها نحو الديمقراطية والمدنية وكذلك نسج علاقات مصر الدولية بشكل متوازن مع الجميع وتشكيل تحالفات دولية أيضا تتماشى مع ما تريده مصر في التغييرات السياسية للنظام السياسي. ويتضمن هذا التصور إحياء مشروع حركة عدم الانحياز الذي تزعمته مصر ربما اليوم الهدف يختلف عما كان عليه في السابق بمواجهة

الاستعمار خاصة بعد أن انتهت هذه الظاهرة، يتم وضع خطاب خارجي دولي جديد وبرنامج سياسي جامع جديد بتحقيق أهداف دولية جديدة. وعلى الصعيد الإقليمي وضع التصور لإحياء دور وفعالية مصر في المنظمات الإقليمية والدولية وهي عديدة وكثيرة.

ففي الحالة التركية قد وضع البروفسور أحمد داوود أوغلو تصور شامل لمستقبل تركيا على المستويات الإقليمية والدولية والمحلية ولكن لم يوجد رديف له في الحالة المصرية والدور اليوم مفتوح أمام جماعة الإخوان المسلمين وبالتعاون مع الآخرين بإعداد كادر متخصص لوضع التصور الخاص بالدولة المصرية ولمكانة مصر الإقليمية والدولية والمحلية فمصر دولة لها مكانتها الخاصة القائمة بذاتها فمن المعلوم أن مصر دولة لم تتشكل نتيجة لسايس بيكو. وخلال وضع هذا التصور مراعاة وضع منهجية لاكتساب التجربة كون التجربة العملية غير واردة وبحث سبل إمكانية تطبيق هذا التصور بمراعاة خصوصية وضع مصر الإقليمي والدولي. مع مراعاة أمر مهم وهي غياب التدرج كما هي في الحالة التركية التي استفادت من التدرج في الإصلاحات والتغييرات السياسية لكن في الحالة المصرية مع فرصة استغلال أي لحظة قادمة سيكون التطبيق لهذا التصور بشكل متكامل غير متدرج. هذا يجعل الأمر أكثر صعوبة في الحالة المصرية عنها في الحالة التركية لكن الظروف السياسية التي مرت بها التجربة التركية سمحت لها بالتدرج وهذا غير متوافر بالحالة المصرية. ومن المعلوم أن معالجة العلاقات المدنية العسكرية تتم بعد انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة مع وجود استقرار سياسي فكلما زاد النظام الديمقراطي قوة وثبات كانت عملية إصلاح العلاقات المدنية العسكرية أنجح وأسرع.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المهمة قد يقوم بها في ظل الوضع الحالي من التضييق على جماعة الإخوان المسلمين في داخل مصر أن تقوم به الجماعة المتواجدة في الخارج بالتعاون مع الداخل أي تقاسم وظيفي بينهما وبتفاهم مسبق وبالتنسيق مع الحركات والشخصيات المختلفة لوضع هذا التصور الشامل والمتكامل للمستقبل.

ومن جانب آخر من الجيد على الجماعة المتواجدة في الخارج مع مساحة الحرية الممنوحة لها في العمل أن تسعى لتشكيل قوة جامعة تشمل كافة القوى والتيارات والشخصيات التي يمكن لها أن تصبح ممثلة وحاضرة في العديد مع المنظمات الإقليمية والدولية لنسج علاقات إقليمية ودولية تعتبر مؤهلة للمرحلة المستقبلية لمصر بتشكيل محاور قوى إقليمية ودولية وفي ذات الوقت ممكن أن تضع أهداف مرحلية بالضغط على النظام المصري في متابعة ملفات وقضايا داخلية متعددة.

إضافة إلى ما سبق وبناء على الاستفادة من التجربة التركية ربما يتطلب تشكيل حزب سياسي منفصل بالعلاقات التنظيمية مع جماعة الإخوان المسلمين بحيث تكون الانتخاب فيه والاختيار خاضعة لنظم الأحزاب السياسية لا علاقة بمجلس شورى الإخوان في اختيار أو انتخاب أعضاءه، وتحديد هوية سياسية واضحة وبرنامج سياسي يقدم يكون هو الميزان للحكم على عمل هذا الحزب، لأن العمل السياسي يعطي هامش أوسع للحزب من مرجعية الإخوان المسلمين.

في ظل الوضع اليوم لنظام السيسي المطلوب هو استعادة الروح الثورية لثورة 25 يناير 2011 والاستمرار في العمل الثوري وتشكيل جبهة والتي قد تكون أوسع مما كانت عليه في العام 2011 تشمل أحزابا وحركات وتجمعات داعمة للثورة فالوضع مهيب للتواصل بالعمل الثوري فحالات القمع التي طالت حتى الأحزاب السياسية المؤيدة للسيسي في انقلابه إضافة للوضع الاقتصادي السيئ الذي وصل إليه مصر في ظل السيسي يدفع نحو المواصلة بالعمل الثوري الذي يجب أن يكون مخطط له بشكل سلمي وبعيد عن المواجهة المسلحة مع النظام مع الأخذ بالاعتبار بأن النظام قد يكون أشد عنفا وقمعا من نظام مبارك. إلى جانب ذلك على جماعة الإخوان المسلمين في الخارج أن لا تتوقف عن رفع القضايا ضد نظام السيسي بانتهاك حقوق الإنسان وحالات التعذيب والفقء الذي تشهدها السجون بما يدفع ويشكل رأي دولي ضد النظام تستغله قوى المعارضة داخل مصر.

### 6.2.3 استنتاجات عامة:

1. على ضوء الاستفادة من تجربة العدالة والتنمية في تركيا في إعادة المكانة الإقليمية والدولية وتنامي هذه القوة باستعادة عمقها الجغرافي العربي والإسلامي فلا بد لمصر اليوم أن تعيد صياغة عمقها في الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية والتي تعكس مكانة وثقل مصر الإقليمية ودورها الدولي، وبالتالي إعادة بناء هذه المكانة الإستراتيجية من خلال بناء مصادر قوتها الناعمة والإسهام في تأسيس نظام سياسي مدني يعزز هذه المكانة ويسهم في استعادة دورها.

2. في العلاقات المدنية العسكرية في مصر لا بد من إعادة صياغة هذه العلاقة بأن يكون الهدف الاستراتيجي الذي تضعه الأحزاب الإسلامية والسياسية بشكل عام أمامها للمستقبل هو إخراج الجيش من السلطة والسيطرة على النظام السياسي وتقليص هذه الهيمنة حتى

الانتقال إلى النظام السياسي المدني وقد يستغرق هذا الهدف سنوات لكن لابد من الإعداد لهذا الهدف منذ اليوم.

3. صياغة العلاقات المدنية العسكرية لا تعني بأية حال من الأحوال تقويض المؤسسة العسكرية وإنما إعادة التوازن لهذه العلاقة يمنح المؤسسة العسكرية الاحترافية ويعزز كفاءتها لأداء الواجبات والمهام التي أقيمت من أجله ضمن رؤية استراتيجية تعيد مكانة مصر الإقليمية والدولية.

4. من أجل تحقيق الهدف السابق بإعادة هيكلة العلاقات المدنية العسكرية فإنه يتطلب أن يتم تشكيل رأي عام وخلق مجتمع مدني مناصر وضاعط في ذات الوقت من أجل تحقيق هذا الهدف، وفي ذات الوقت أيضا على الأحزاب السياسية المصرية أن تتجاوز مرحلة الاختلافات فيما بينها وأن تسعى لتحقيق هذا الهدف لأن إخفاق الأحزاب السياسية وضعفها يجعل المؤسسة العسكرية ذات تأثير أقوى في المجال السياسي ويظهر الجيش وكأنه المنقذ والمخلص لحالة الفراغ السياسي والتردي السياسي.

5. إن غياب العامل الخارجي المؤثر في إحداث التغييرات السياسية في الداخل المصري كما هو متوفر في تركيا بصفتها عضو في حلف الناتو أو في سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي فيمكن في الحالة المصرية أن يخلق عامل داخلي يقوم بدوره عبر اتفاق بين كافة الأطياف والتيارات والأحزاب والحركات السياسية بشكل موحد وجامع متفقة فيما بينها على خلق حالة سياسية تستوجب تحييد دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي.

6. عملية التدرج السياسي التي عاشتها الحركة الإسلامية في تركيا عبر مسيرة نشأتها بتغيير أسمائها ومضمونها وأهدافها في ظل الوضع القائم اليوم في مصر ستغيب عملية التدرج وبالتالي عملية الانتقال ستكون أصعب مما عليه في تركيا لأن إعداد التصور المستقبلي لمصر سيقى في مرحلة الإعداد النظري وينتظر اللحظة المناسبة لاقتناص الفرصة من أجل أن يتم تطبيق هذا التصور مع تفادي وقوع الأخطاء لأن الخطأ معناه غياب الفرصة أو عدم تكرارها.

7. كل ما ورد يتطلب وضع مقترح لأمن قومي مصري جديد يأخذ بعين الاعتبار النقاط السابقة، مع وضع التفاصيل حول بنية واستراتيجية العمل بالتزامن مع إعداد كوادرات وطواقم من الأحزاب التي ستتمكن من حمل هذا المشروع الضخم مع جدولة المراحل الزمنية الافتراضية للتنفيذ في حال حصل تحول مواتي للوضع القائم حاليا في مصر.

8.

## المصادر والمراجع:

### الكتب باللغة العربية:

1. احمد نوري النعيمي. (1992). الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها. عمان: دار البشير.
2. احمد داوود أوغلو. (2014). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ومكانتها في الساحة الدولية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
3. احمد نوري النعيمي. (2011). النظام السياسي في تركيا. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
4. بكر البدور. (2016). المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
5. جلال ورغي. (2010). الحركة الاسلامية التركية معالم التحربة وحدود المنوال في العالم العربي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
6. حنين محمد سليمان. (2013). التغيرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة 2012. رام الله: مواطن.
7. زكريا سليمان بيومي. (1987). الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952-1981. القاهرة: مكتبة وهبة.
8. الطاهر بن عريفة. (2010). الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945-2000. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
9. بيومي ز. س. (1978). الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية في مصر. 1948-1928 القاهرة: مكتبة وهبة.
10. طارق عبد الجليل. (2013). العسكر والدستور في تركيا. الجيزة: دار نهضة مصر للنشر.
11. طارق عثمان. (2012). مصر على سفير الهاوية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
12. عبد الرحمن الرفاعي. (1987). مقدمات ثورة 23 يوليو 1952. القاهرة: دار المعارف.
13. عباس السيسي. (2000). حسن البناء.. مواقف في الدعوة والتربية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

14. عبد الله تركماني. (2010). **تعاضم الدور الاقليمي لتركيا**. تونس: دار نقوش عربية.
15. عزمي بشارة. (2016). **ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. علي حسين باكير. (2010). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. تأليف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
17. فؤاد عبد الرحمن البنا. (1997). **الاخوان المسلمين والسلطة السياسية في مصر**. الخرطوم: مركز الدراسات والبحوث الأفريقية.
18. محمد زاهد غول. (2013). **التجربة النهضوية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
19. منال الصالح. (2012). **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
20. ناظم تورال. (2012). **التحول الديمقراطي في تركيا**. القاهرة: فريدريش ناومان.
21. هاني سليمان. (2015). **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
22. هلال بسيوني. (2012). **الجمهورية الثانية في مصر**. القاهرة: دار الشروق.
23. هلال ر. (1999). **السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي**. القاهرة: دار الشروق.
24. هيثم الكيلاني. (1991). **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
25. فيليب روبنس. (1993). **تركيا والشرق الأوسط**. دار قرطبة للنشر والتوزيع.
26. إيمان دني. (2014). **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
27. سعد سعيد الغامدي. (2016). **إدارة العلاقات المصرية السعودية دائرة التعاون وحدود التوتر 1991-2013**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
28. منهل عقراوي. (2014). **العلاقات التركية الإيرانية 1923-2003 دراسة في العلاقات السياسية الاقتصادية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
29. يزيد صايغ. (2012, 8 12). **فوق الدولة جمهورية الضابط في مصر**. تم الاسترداد من مركز كارنغي.



## المجلات العلمية:

1. ارواء فخري عبد اللطيف. (2014). الاخوان المسلمين في مصر: الاسلام السياسي بعد صعود الحرية والعدالة. تم الاسترداد من العراقية المجلات الأكاديمية العلمية.
2. سارة خليل. (11, 2012). مستقبل القضية الفلسطينية في ظل ثورات الربيع العربي. السياسة الدولية. تم الاسترداد من السياسة الدولية.
3. سيد احمد احمد. (11, 4, 2014). السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط. تم الاسترداد من مجلة الديمقراطية.
4. محمد بيلي العليمي. (7, 2011). الدور الاقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011. تم الاسترداد من مجلة السياسة الدولية.
5. هشام العوضي. (14, 2, 2013). الاسلاميون في السلطة حالة مصر. تم الاسترداد من المستقبل العربي.

## المواقع الإلكترونية:

1. BBC عربي. (15, 1, 2010). ويكيليكس: مذكرات أمريكية عن صعوبة إقناع مبارك للعسكر بتوريث ابنه جمال. تم الاسترداد من BBC عربي.
2. ابراهيم خليل العلاف. (9, 1, 2006). خارطة الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة. تم الاسترداد من دنيا الوطن.
3. أحمد الجنابي. (1, 7, 2013). حادثة المنشية. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة الاعلامية.
4. أحمد رأفت. (12, 2017). الدولة والأزهر بعد ثورة يناير 2011. تم الاسترداد من إضاءات.
5. أحمد هاشم. (10, 6, 2015). الجيش والدولة في مصر تشابك العسكري والمدني. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
6. أسماء عبد العزيز. (17, 6, 2016). العلاقات التركية - الاسرائيلية وثورات الربيع العربي "2015-2002". تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي.
7. اشرف الشريف. (21, 10, 2014). الإخوان المسلمون ومستقبل الإسلام السياسي في مصر. تم الاسترداد من صدى تحاليل عن الشرق الأوسط.
8. اشرف عبد الحميد. (3, 5, 2017). السيسي يصادق على تعديل قانون التظاهر. تم الاسترداد من العربية للأخبار.
9. الجزيرة نت. (9, 7, 2013). الإعلان الدستوري للرئيس المصري الموقت. تم الاسترداد من الجزيرة نت.
10. الجزيرة نت. (7, 12, 2012). الاعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي. تم الاسترداد من الجزيرة نت.
11. الجزيرة نت. (20, 5, 2014). انتخابات مصر 2014.. الرئاسة والمشير. تم الاسترداد من الجزيرة نت.
12. الزبير خلف الله. (24, 2, 2015). تركيا من العمق الاستراتيجي إلى العمق الحضاري. تم الاسترداد من ترك برس.
13. السياسي كوم. (11, 11, 2011). تطور السلطات الثلاث في عهد السادات. تم الاسترداد من السياسي كوم.

14. السياسي كوم. (11). خصائص النظام السياسي لثورة يوليو 1952. تم الاسترداد من 2011.
15. العربية نت. (11). مصر تلغى "نهائيا" اتفاقية تصدير الغاز الى اسرائيل. تم الاسترداد من 2012.
16. المركز الثقافي للبحوث والتوثيق. (12, 12). ويكيليكس: ألمانيا تعارض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من 2012.
17. المركز العربي. (2016). اتفاق المصالحة التركي الاسرائيلي وتداعياته الثنائية. تم الاسترداد من المركز العربي للابحاث.
18. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (24, 7, 2012). الانتخابات الرئاسية المصرية 2012. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
19. المركز المصري لدراسة السياسات العامة. (2, 7, 2013). المركز المصري لدراسة السياسات العامة. تم الاسترداد من مبادرة المركز المصري لدراسة السياسات العامة حول الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد.
20. المركز المصري للشؤون الخارجية. (11, 6, 2012). السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك. تم الاسترداد من المركز المصري للشؤون الخارجية.
21. المسلم. (5, 1). ويكيليكس: الفاتيكان يعارض انضمام تركيا المسلمة للاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من 2011.
22. المصريون. (25, 7, 2015). الإخوان وعبد الناصر صراع 18 عام سياسة. تم الاسترداد من صحيفة المصريون الالكترونية.
23. المعرفة. (2010). عدنان مندريس. تم الاسترداد من المعرفة.
24. الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين. (1, 5, 2011). جهاد الإخوان المسلمين في القناه وفلسطين. تم الاسترداد من الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين.
25. الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين. (18, 7, 2012). الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952 - 1981. تم الاسترداد من الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين.
26. الوطن. (14, 8, 2015). لغز المشير: مرسى» ترشح كبديل لـ«الشاطر» رغم اتهامه في قضية تخاير. تم الاسترداد من الوطن بوابة الكترونية شاملة.

27. أمر الله إيشلر. (5, 1, 2011). مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية. تم الاسترداد من مركز دراسات الشرق الأوسط.
28. أميرة اسماعيل العبيدي. (4, 3, 2014). التطورات المعاصرة في العلاقات التركية الاسرائيلية. تم الاسترداد من مركز الدراسات الاقليمية.
29. أميرة الزبيدي. (5, 2018). تم الاسترداد من العراقية المجلة الاكاديمية العلمية.
30. باسم دباغ. (23, 7, 2016). العدالة والتنمية" والجيش التركي: إعادة هيكلة عمرها 12 عاماً. تم الاسترداد من العربي الجديد.
31. بدر حسن شافعي. (30, 10, 2012). الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وفاق المستقبل. تم الاسترداد من الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر.
32. بكر صدقي. (4, 4, 2016). عدنان مندريس وقصة الـ300 مليون دولار. تم الاسترداد من جريدة القدس.
33. بلال المصري. (9). المعونة الأمريكية لمصر: مرحلة الغزل العنيف. تم الاسترداد من 2017.
34. ترك برس. (18, 10, 2017). عن أهمية قاعدة إنجريك للعلاقات التركية الأمريكية. تم الاسترداد من ترك برس.
35. تركيا الان. (2017). حقائق عن قاعدة "إنجريك" الجوية التركية. تم الاسترداد من تركيا الان.
36. تركيا بوست. (27, 5, 2016). الانقلابات العسكرية في تركيا.. عقود من الدم والظلم والتدهور الاقتصادي. تم الاسترداد من طه وكالة الانباء التركية العربية.
37. جريدة الدستور. (24, 1, 2018). من الاستفتاءات للانتخابات.. مراحل تطور الطريق لقصر الرئاسة. تم الاسترداد من جريدة الدستور.
38. جريدة الشعب. (بلا تاريخ). الشفافية الدولية: الجيوش العربية غارقة في الفساد.. 99% من موازنة الجيش المصري سرية. تم الاسترداد من 2013.
39. جلال سلمي. (21, 10, 2015). حزب الوطن الأم "الحزب المُشارك في مسيرة التقدم التركية". تم الاسترداد من ترك برس.
40. جمال نصار. (7, 2014). الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
41. جو حمورة. (24, 1, 2016). تركيا والاتحاد الأوروبي مسار الانضمام الاصلاحات واللاجئون. تم الاسترداد من موقع المفكرة القانونية.

42. حسن أحمد علي. (11 5, 2016). معايير الاتحاد الاوروبي وانضمام تركيا. تم الاسترداد من مركز البيان للدراسات والتخطيط.
43. حسن زنيد. (3 8, 2012). حكومة "الإخوان والعسكر" في مصر- هل ستدير المشاكل أم ستحلها؟ تم الاسترداد من DW العربية.
44. حسن نافعة. (21 12, 2011). رفض التوريث لا يعنى قبول التغيير. تم الاسترداد من المصري اليوم.
45. حمادة عبد الرحمن. (21 1, 2016). المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي " الحالة المصرية ". تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي.
46. حمدي سليم. (2010). الأزهر في عباءة سياسية. تم الاسترداد من مجلة الشرق الأوسط.
47. خالد شمت. (18 12, 2012). جبهة الإنقاذ.. تحالف المعارضة المصرية. تم الاسترداد من الجزيرة نت.
48. خالد عبد العال. (2 9, 2015). إمبراطورية الجيش المصري.. كيف توسّعت القدرات المالية بعد الانقلاب؟ تم الاسترداد من العربي الجديد.
49. خالد فؤاد. (5 7, 2018). ترسيخ الاستبداد عسكرة الأحزاب السياسية في مصر. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات.
50. خضر سلمان. (2015). السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة. تم الاسترداد من جامعة النهدين.
51. خليل العناني. (9, 2013). جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
52. خليل العناني. (10 7, 2011). حزب الحرية والعدالة الإخواني هاجس الاستقلالية. تم الاسترداد من صدى تحاليل عن الشرق الأوسط.
53. خليل العناني. (13 10, 2011). مبارك والإخوان خبرة الثلاثين عاما. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
54. خورشيد دلي. (6 8, 2016). تحولات تركيا.. إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بعد فشل الانقلاب. تم الاسترداد من جريدة الوطن الالكترونية.
55. دنان القاسم. (2016). مصر بين عهدين مرسي والسيسي. تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

56. رانية طاهر. (2013). الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي. تم الاسترداد من رؤية تركية.
57. رشا رمزي. (13 11, 2013). مصر وروسيا وفاق بعد الخصام. تم الاسترداد من البوابة.
58. رغان زيدان. (2010). الأزهر سياسة بإطار ديني اجتماعي. تم الاسترداد من مجلة الرشاد.
59. رنا علي. (16 1, 2016). دساتير مصر التعديلات تحدد مصير 3 رؤساء. تم الاسترداد من الوطن.
60. روسيا اليوم. (23 3, 2017). كشف رسمي بثروة مبارك في مصر. تم الاسترداد من روسيا اليوم.
61. رياض حسن محرم. (9 7, 2010). الحياة الدستورية المصرية دستور 1923 نموذج. تم الاسترداد من الحوار المتمدن.
62. زاهد زغلول. (19 7, 2018). من اشتراكية منقرضة إلى يمين مسيطر.. الأرجوحة التركية بين الشرق والغرب. تم الاسترداد من رصيف22.
63. ساسة بوست. (4, 2014). 10 أسئلة هي كل ما تحتاج إلى معرفته حول المعونة الأمريكية إلى مصر. تم الاسترداد من ساسة بوست.
64. سحر عزيز. (12 1, 2016). توسيع اختصاص المحاكم العسكرية في مصر. تم الاسترداد من مركز كارنغي.
65. سلمي ج. (21 10, 2015). تورجوت أوزال "رجل الانفتاح التركي". تم الاسترداد من ترك برس.
66. سليمان الحكيم. (2010). عبد الناصر والجماعة من الوفاق إلى الشقاق: حسن البنا أوصى لـ «جمال» بمنصب المرشد. تم الاسترداد من المصري اليوم.
67. سمير رمزي. (14 10, 2017). محددات التنافسية في الانتخابات الرئاسية المصرية. تم الاسترداد من مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.
68. سيد احمد احمد. (12 9, 2015). مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية. تم الاسترداد من الاهرام.
69. شادية ابراهيم. (10, 2006). العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية. تم الاسترداد من مجلة النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة.

70. شاكِر ضيدان جابر. (31 5, 2015). سياسة الملك فاروق تجاه الإخوان المسلمين (1937-1952). تم الاسترداد من ويكيبيديا الاخوان المسلمين.
71. شبكة الجزيرة الاعلامية. (بلا تاريخ). حزب الحرية والعدالة. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة الاعلامية.
72. شبكة تلفزيون الشرق الأوسط. (2013). شيخ الأزهر يحث المصريين على تلبية دعوة السيسي إلى التظاهر. تم الاسترداد من شبكة تلفزيون الشرق الأوسط.
73. شريف أيمن. (9, 2017). العلاقات المصرية الاسرائيلية منذ يوليو 2013. تم الاسترداد من العربي الجديد.
74. شريف مراد. (5, 2017). المجتمع العسكري.. كيف اخترق الجيش المصري الحياة المدنية. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة الاعلامية.
75. صلاح منتصر. (3, 2017). مدة الرئيس. تم الاسترداد من مؤسسة الأهرام.
76. ضحى الجندي. (2, 4, 2012). عام من الوعد الاخواني لن نقدم مرشحا للرئاسة. تم الاسترداد من بوابة الشروق.
77. طارق حمو. (7, 2015). جماعة الإخوان المسلمين في مصر: النشوء والصعود والانحدار. تم الاسترداد من المركز الكردي للدراسات.
78. طلال مشعل. (31 9, 2016). تاريخ جماعة الاخوان المسلمين. تم الاسترداد من موقع موضوع.
79. طه العيسوي. (25 4, 2018). الهلباوي يطلق مبادرة جديدة لإنهاء أزمة مصر. تم الاسترداد من عربي 21.
80. طه، أ. (1 4, 2009). إشكالية العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام. تم الاسترداد من مؤسسة الفكر الاسلامي المعاصر للدراسات والبحوث.
81. عبد الحافظ الصاوي. (7, 2013). اقتصاد مصر واشكالية المعونات الخارجية. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة الإعلامية.
82. عبد الرحمن بك. (8 7, 2008). تركيا: من عدنان مندريس 1960 إلى رجب طيب أردوغان. Retrieved from 2011 شبكة فلسطين للحوار.
83. عبد القادر محمد علي. (8, 2016). الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تم الاسترداد من مركز ادراك للدراسات والاستشارات.

84. عبد الله، أ. س. (2016). العلاقات المصرية -السودانية دراسة حالة :الفترة بين 2004م-2016 م Retrieved from "المركز الديمقراطي العربي.
85. عبد المجيد راشد. (29 11, 2006). سياسة - الإنفتاح الإقتصادي - ونتائجه. تم الاسترداد من الحوار المتمدن.
86. عربي21. (10 6, 2017). المقاطعات العربية-العربية.. من الماضي إلى الحاضر. تم الاسترداد من عربي21.
87. عزريل أيمن. (9 2, 2015). حكم الحزب الديمقراطي في تركيا وتسلمه السلطة عام 1950. تم الاسترداد من القدس العربي.
88. عصام غريب. (10, 2012). المؤسسة العسكرية المصرية وموقفها من الدساتير. تم الاسترداد من رؤية تركية.
89. عصام فاعور ملكاوي. (25 2, 2013). تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة. تم الاسترداد من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
90. علي عبد الواحد الصائغ. (2010). حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في العام 1960. تم الاسترداد من مجلة القادسية في العلوم والاداب التربوية العدد 2.
91. علي عواد الشرعة. (2007). أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005. تم الاسترداد من مجلة المنارة للبحوث والدراسات.
92. علي مهران هشام. (2011). وثيقة الأزهر 2011 , لمستقبل وحضارة مصر. تم الاسترداد من جامعة الأزهر.
93. عماد قدورة. (8, 2014). الديمقراطية المحافظة ومستقبل العثمانية التركية. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
94. عمر خلف. (9 2, 2015). المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمؤسسات المدنية والقوى السياسية. تم الاسترداد من مركز الحضارة للدراسات والبحوث.
95. عمرو حمزاوي. (12 11, 2010). جماعة الإخوان وانتخابات 2010 البرلمانية. تم الاسترداد من المصري اليوم.
96. عمرو عز الدين. (7 3, 2015). إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
97. فرانس24. (3, 2016). تاريخ من العلاقات "الملتبسة" بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من فرانس24.



98. فريد محمد عبد الخالق. (14 11, 2010). **لمحة تاريخية عن المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين**. تم الاسترداد من ويكيبيديا الإخوان المسلمين.
99. فريدة موسى. (23 3, 2012). «الإخوان»: **الجنزوري يسير عكس اتجاه رغبة الشعب المصري**. تم الاسترداد من جريدة الرأي الالكترونية.
100. قطب العربي. (11, 2017). **الجزيرة مباشر**. تم الاسترداد من مصر وتركيا وإيران **الفاعل والمفعول**.
101. قناة العالم. (7 10, 2018). **حازم الببلاوي رئيسا للحكومة المصرية والبرادعي نائبا للرئيس**. تم الاسترداد من قناة العالم.
102. قناة العالم. (14 9, 2016). **ذكرى فض اعتصام رابعة العدوية: تسلسل الأحداث**. تم الاسترداد من قناة العالم.
103. قناة العالم. (25 1, 2012). **نبذة عن الدكتور محمد مرسي وعن مشروع النهضة الاسلامي**. تم الاسترداد من قناة العالم.
104. كرم أوكتم. (2012). **تركيا الأمة الغاضبة**. القاهرة: سطور جديدة.
105. كريم مطر الزبيدي. (2 11, 2016). **نجم الدين اربكان...الصعود الى السلطة**. تم الاسترداد من جامعة بابل.
106. كنانة أون لاين. (2011). **النظام الداخلي لحزب الحرية والعدالة**. تم الاسترداد من كنانة أون لاين.
107. مانس هانس وجان. (2015). **فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر**. تم الاسترداد من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
108. مباشر فلسطين. (13 11, 2012). **خطة حكومة "قنديل" حتى 2022 على 3 مراحل**. تم الاسترداد من مباشر فلسطين.
109. مجلة الجامعة الإسلامية. (6, 2005). **أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991**. تم الاسترداد من مجلة الجامعة الإسلامية.
110. محمد أفندي أوغلو. (18 8, 2015). **التطور التاريخي للدساتير التركية 4: الدستور التركي 1982 وانقلاب 1980**. تم الاسترداد من ترك برس.
111. محمد العليمي. (11, 2012). **الدور المصري في غزة 2012**. تم الاسترداد من بوابة الشروق.

112. محمد الهامي. (27 4, 2017). تركيا جذور الصراعات الداخلية. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات.
113. محمد بسيوني عبد الحليم. (30 10, 2012). قراءة في كتاب « واشنطن والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو. تم الاسترداد من مجموعة الخدمات البحثية.
114. محمد حسن القدو. (9, 2016). الإصلاحات الدستورية في تركيا بعد الانقلاب الفاشل. تم الاسترداد من ترك برس.
115. محمد حسن القدو. (12 9, 2015). التطور التاريخي للدساتير التركية (3): الجزء الأول: الدستور التركي لعام 1961. تم الاسترداد من ترك برس.
116. محمد حسنين. (12 2, 2011). مبارك أطول فترة حكم في تاريخ مصر الحديثة. تم الاسترداد من الشرق الأوسط.
117. محمد حمود. (2011). قراءة في تاب العهد البرلماني في مصر من الصعود إلى الانهيار 1923-1952. تم الاسترداد من المستقبل العربي.
118. محمد زاهد غول. (11 7, 2016). تجديد حياة الأحزاب السياسية في تركيا. تم الاسترداد من مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
119. محمد زيدان. (14 9, 2016). 12 مبادرة لحل الأزمة السياسية في مصر أحدثها حجي وواشنطن. تم الاسترداد من مصر العربية.
120. محمد سعيد ادريس. (20 4, 2014). من مايو 1971 إلى زيارة السيسي إلى موسكو ماذا تريد أمريكا من مصر. تم الاسترداد من الأهرام.
121. محمد سلمان. (7, 2016). توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية الإسرائيلية. تم الاسترداد من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.
122. محمد شيرين الهواري. (5 8, 2015). التشكيل الوزاري للدكتور هشام قنديل نبذة عن الوزراء وتحليل موجز. تم الاسترداد من mohamedshirin.wordpress.com.
123. محمد عفان. (2 3, 2014). نظريات الدولة في أيديولوجيا الإخوان المسلمين. تم الاسترداد من مدارك لدراسات الاسلام السياسي السني والشيعي.
124. محمد غنمي. (5 3, 2012). «التمويل الأجنبي».. البرلمان المصري يتحرك للمساءلة. تم الاسترداد من مغرس.
125. محمد مسعد العربي. (28 12, 2017). الإخوان بين الوطنية والأممية مسألة التنظيم الدولي للجماعة. تم الاسترداد من مؤمنون بلا حدود مؤسسة لدراسات والأبحاث.

126. محمد نور الدين. (5 3, 2009). الدبلوماسية الناعمة من تركيا الجسر إلى تركيا المركز. تم الاسترداد من أخبار العالم.
127. محمود الضبع. (15 7, 2016). التاريخ التركي منذ إلغاء "أتاتورك" للخلافة حتى الانقلاب العسكري على "أردوغان". تم الاسترداد من انفراد.
128. محمود جبر. (20 10, 2014). البحث عن المكانة اشكالية الدور الخارجي المصري. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات.
129. محمود سمير الرنتيسي. (7 2, 2013). النتائج السياسية والدبلوماسية للحرب على غزة 2012. تم الاسترداد من الملتقى التربوي.
130. محمود سمير الرنتيسي. (3 4, 2016). تركيا وتفعيل القوة الصلبة الأبعاد والتداعيات. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
131. مراد شيلطاش. (16 9, 2013). السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
132. مركز الجزيرة للدراسات. (18 4, 2012). "الإخوان المسلمون" و"المجلس العسكري": الصفقة والصدام. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
133. مركز الجزيرة للدراسات. (9 12, 2010). الانتخابات البرلمانية المصرية، الواقع واحتمالات المستقبل. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
134. مركز الجزيرة للدراسات. (8, 2015). سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.
135. مركز الحضارة للدراسات السياسية. (19 2, 2013). السياسة الخارجية المصرية الجديدة. تم الاسترداد من مركز الحضارة للدراسات السياسية.
136. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (3 3, 2016). عن كمال "أتاتورك" وعلمانيته. تم الاسترداد من مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
137. مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات. (2010). تركيا والقضية الفلسطينية. تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
138. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (18 11, 2016). أزمات الاقتصاد المصري المتتالية.. هل تؤدي إلى انهيار نظام السيسي؟ تم الاسترداد من مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
139. مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (18 8, 2014). النظام السياسي في تركيا. تم الاسترداد من مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

140. مريانا قمصية. (21 5, 2017). ثورة الضباط الأحرار. تم الاسترداد من موضوع.
141. مصطفى ابراهيم. (2016). الصندوق الأسود لعصر مبارك انتفاضة الأمن المركزي. تم الاسترداد من جريدة الشعب.
142. مصطفى اللباد. (1, 2011). السياسات الإقليمية لحزب العدالة خلفيات ايدولوجية أم مصالح. تم الاسترداد من موقع المعرفة.
143. مصطفى عاشور. (20 8, 2010). مؤتمر باندونج.. بداية عدم الانحياز. تم الاسترداد من اسلام أون لاين.
144. مصطفى محمد صلاح. (9, 2017). تركيا المتحولة من اتاتورك إلى أردوغان. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي.
145. مظفر مؤيد العاني. (1 6, 2016). كيف تقلص دور الجيش في الحياة السياسية التركية؟ تم الاسترداد من تركيا بوست.
146. معن بشور. (2, 2018). عبد الناصر والأمن القومي العربي. تم الاسترداد من مركز دراسات الوحدة العربية.
147. موسوعة المقاتل. (10). ثورة 25 يناير في مصر وتداعياتها. تم الاسترداد من 2011.
148. موسوعة المقاتل. (بلا تاريخ). نشأة حركة عدم الانحياز وتطورها التاريخي. تم الاسترداد من موسوعة المقاتل.
149. موقع الاخوان المسلمين. (27 9, 2009). حزب العدالة والتنمية التركي قراءة في تجربة إصلاحية. تم الاسترداد من موقع الاخوان المسلمين.
150. نبيل الفولي. (6 7, 2014). مصر من دولة الشرطة إلى دولة الجيش. تم الاسترداد من الجزيرة نت.
151. نوال الطائي. (10 9, 2010). التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980. تم الاسترداد من بيليوجرافيا إراكي.
152. نيرة الشريف. (9, 2014). بعد ثورة 25 يناير.. 5 إعلانات دستورية آخرها مسمار نعش نظام الإخوان. تم الاسترداد من مصراوي.
153. هالة مصطفى. (17 9, 2012). الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة. تم الاسترداد من الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين.
154. هشام بو ناصيف. (11). عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر. تم الاسترداد من 2013.

155. هشام فوزي عبد العزيز. (1 9, 2011). العلاقات العسكرية الاسرائيلية التركية. تم الاسترداد من المدونة الالكترونية.
156. همام سرحان. (20 10, 2005). الاداء البرلماني لنواب الاخوان المسلمين في الميزان. تم الاسترداد من الخدمة الدولية لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية.
157. وسام عبد العليم. (10 2, 2015). العلاقات "المصرية - الروسية".. حفظها "ناصر" وقطعها "السادات" وواربها "مبارك" واستعادها "السياسي". تم الاسترداد من الازهرام.
158. وسام عبده. (23 7, 2017). حكاية عدنان مندريس: بين الحقيقة وأوهام الفضاء الإعلامي! تم الاسترداد من تبيان.
159. يحيى الشنيطي. (22 2, 2015). الاقتصاد وأداء حكومة قنديل تقييم ودروس. تم الاسترداد من مركز الحضارة للدراسات السياسية.